دراسات تطبيقية فى علم المصطلح

د. أشرف عبد البديع عبد الكريم

أستاذ اللسانيات - كلية دار العلوم - جامعة المنيا
وكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي

دراسات تطبيقية فى علم المصطلح

د/ أشرف عبد البديع عبد الكريم
أستاذ علم اللغة - كلية دار العلوم - جامعة المنيا
وكلية الدراسات الإسلامية و العربية بدبـــي

الطبعة الأولى

٢٠١٤

اسم الكتاب : دراسات تطبيقية في علم المصطلح

المؤلف : أشرف عبد البديع عبد الكريم.

رقم الايداع : ٢٠٠٢/٢٠٠٢٥ م

طباعة : دار المعرفة للطباعة بالمنيا ت 01009995441

الإهداء :

إلى زوجي ...

صاحبة الصبر الجميل

أشرف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

أحمدك اللهم حمد الشاكرين وأسألك السداد والتوفيق واليقين، وأصلي وأسلم على أحب خلقك إليك من النبيين؛ سيدنا محمد الهادي الأمين، وأستعينك وأستغفرك، وأعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، إنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له،... ثم أما بعد

فهذا كتاب آثرت أن أطلق عليه "دراسات تطبيقية في علم المصطلح"، وأرجو أن يكون العنوان صادقا على الدراسات التي ضمها، وهي موضوعات مختلفة، لا يجمعها إلا جامع واحد، وهو علم المصطلح، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسات قد أنجزت في فترات تاريخية متباينة؛ فقد أنجز البحث الأول في برلين (ألمانيا الاتحادية) عام ٢٠٠٩م، بينما أنجز البحث الثاني في دبي (الإمارات العربية المتحدة) عام ٢٠١٤م، وأما البحث الثالث والأخير فقد أنجز في دبي (الإمارات العربية المتحدة) عام ٢٠١٢.

ويغلب على هذه الدراسات الجانب التطبيقي، تاركا الجانب التنظيري لمؤلفات أخرى كثيرة تناولته بالدرس والتأريخ والتفصيل ...إلخ، وقد شمل البحث الأول حجما كبيرا ضمن الكتاب، يكاد يصل إلى نصفه، بينما تقارب البحثان الثاني والثالث من حيث حجم كل منهما.

وكان عليّ ابتداء أن أقسم كل بحث من هذه الثلاثية إلى فصول تسهيلا على القارئ، غير أني وجدت أن بقاءه على ما هو عليه مفيد من نواح منها؛ أن بقاءه على ما هو عليه، لن يرهق القارئ الكريم، ولن يحدث له من أمره عسرا، خاصة أني أشرت إلى تقسيم كل بحث في الفهرس في نهاية الكتاب، وهذا فيه تسهيل على القارئ والمتتبع معا، فضلا عن أن بقاءه على هذه الحالة، يبقى شاهدا على فترات زمنية متباعدة، كُتب فيها كل بحث بتفاصيله، ولم أغير فيه شيئا بالمحو أو الإثبات.

وقد قصدت جمع هذه الدراسات في صعيد واحد؛ لأنها لم تنشر من قبل، كما أن الجمع بين ثلاثتها، يسهّل على الباحث العودة إليها جميعا، حين يجدها في مكان واحد، بدلا من تناثرها.

ولا يفوتني أن أزجي الشكر المثنى للأستاذ الدكتور عبد الكريم الموازن، الأستاذ بجامعة الأزهر، وكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، على ما قام به من مراجعة فاحصة ومضنية

للفصـلين الثـــاني والثالث، وكذلك الشكر غير المقطوع ولا الممنوع للأستاذ صـــدام حسين عبد البديع، المدرس المساعد بكلية دار العلوم، جامعة المنيا، الذي دقق النسخة الأخيرة وأشرف على طباعة الكتاب في المطبعة، وإخراجه على هيئته التي هو عليها الآن بين يدي القارئ الكريم، وأتحمل دونهما ما يقع فيه من أخطاء. وكذلك الشكر موصول للقائمين على مطبعة دار المعرفة للطباعة والنشر.

وآمل أن يجد الباحثون والمتخصصون في الكتاب شيئا جديدا ذا نفع. كما تسعدني آراء وتعليقات المتخصصين من الباحثين، التي أعلم علم اليقين، أنها ستفيدني من ناحية، وستثري البحث من ناحية أخرى.

أرجو أن يكون هذا البحث محققا للغاية والهدف المنشود منه، فإن كنت قد وفقت، فمن الله الذي بفضله تتم الصالحات، وإن كانت الأخرى، فكفاني المحاولة المخلصة؛ خدمة للغتنا وديننا.

والله من وراء القصد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

د. أشرف عبد البديع عبد الكريم

دبي في ٢٤ / ١١ / ٢٠١٤

الفصل الأول

طرائق نقل المصطلح اللساني
في المؤلفات العربية

١ / ١ / ٠: الإطار العام:

١ / ١ / ١: موضوع البحث:

أشارَ الأستاذُ حجازي إلى أنَّ التعامل مع المصطلحاتِ اللغويةِ بدأ منذُ وقتٍ مبكرٍ جدًا. وأني جاعلها على النحو التالي؛ ليتضحَ المقصود من العنوانِ تحديدًا [*]:

المرحلة الأولى: بدأتْ مع رفاعة رافع الطهطاوي والشدياق وجرجي زيدان وإبراهيم اليازجي وأنستاس ماري الكرملي، ومصطفى الشهابي ... تدخلُ مصطلحاتٌ لغويةٌ.

المرحلة الثانية: افتتاح الجامعة الأهلية ١٩٠٨، وقدوم بعض المستشرقين للتدريس بالجامعة، أمثال: جويدي، وبرجشتراسر ... الذين وضعا عددًا من المصطلحات مثل: علمُ الأصوات العمومي، التغيراتُ الصوتية المطلقة، والمقيدة، علمُ اللغة التاريخي ...[٢].

المرحلة الثالثة: البحثُ اللغوي في الجامعاتِ العربيةِ، وقد سلكَ طريقين:

الأول: المدرسة السامية المقارنة: ويمثلها خليلُ يحيي نامي ومرادُ كامل وإبراهيمُ السامرائي والسيدُ يعقوب بكر، التي كانتْ تتعاملُ برصيدِ المصطلحاتِ التي كانتْ قد استقرتْ منذ عرفتْ المنطقة الدراسات السامية المقارنة.

الثاني: المدرسة اللغوية: التي ارتبطتْ بإبراهيم أنيس ومن درسوا علمَ اللغة العام مع اهتمامٍ خاصٍ بعلم الأصوات، وعن دور أصحابِ هذه المدرسة يقولُ الأستاذُ حجازي: كانت تمثّلُ تيارًا

---

* هذا خلاصة ما ذكره أستاذي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص ٢١٧، وكان الأستاذ مصطفى الشهابي قد ذكر قبل ذلك شيئًا قريبًا من هذا، ينظر: مصطفى الشهابي: توحيد المصطلحات العلمية في البلاد العربية، ص ١٥٧، ومن هنا، فإن ما نقله د. فريد عوض حيدر على أنه منقول عن د. محمد علي الزركان (توحيد ترجمة المصطلح في الوطن العربي، ص١٥) هو في الواقع لمصطفى الشهابي، وكان ينبغي أن يشير إلى ذلك، فربما لم يطلع على بحث مصطفى الشهابي، ونقل ما نقله على أنه للزركان، هذا من ناحية، ومن جهة أخرى، فإن د. فريد لم يشر في الحاشية رقم ٥، ٦، ٧ إلى اسم المرجع الذي اعتمد عليه؛ لأنه اعتمد على مرجعين للدكتور الزركان (ينظر: فريد عوض: توحيد المصطلح في الوطن العربي، ص ٨٢، الأرقام ١٦، ١٧ في المراجع وهما خاصان بالدكتور الزركان، ولم يحدد أي المرجعين، وكان ينبغي أنْ يكونَ ثمةَ مرجعٌ أ، ب، إذا كانَ له أكثرُ من مرجع، كما هي الحالة هنا، إلا أنه لم يفعل.

٢ حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص ٢١٩.

موازيًا، تكونت أكثرُ المصطلحاتِ المتداولةِ بجهودِ هؤلاءِ اللغويين في جامعاتِ المشرقِ وفي مجمعِ اللغةِ العربيةِ بالقاهرة. عبرتْ هذه المصطلحاتُ عن المفاهيم الأساسية للتحليل اللغوي، كما تحددتْ في إطارها أسماء مقننة للغات السامية ولهجاتها وللغات الأفريقية. وهكذا تجاوزتْ هذه المصطلحات في أكثر الأحوال الاستخدام الفردي وأصبحتْ رصيدًا أساسيًا في علمِ اللغة في الجامعات المصرية وأكثر الجامعات في المشرق العربي[1]. بالإضافةِ إلى دراسةِ المصطلحاتِ التراثيةِ في كتبِ النحو المعروفة.

ويُعنى هذا البحثُ بالمسلكِ الثاني من المرحلة الثالثة = الذي بدأه أنيسٌ، باعتباره لغويًا، وإنْ كنتُ قد جعلتُ هنا أصحابَ هذا الاتجاه، يبدأون بعلي عبد الواحد وافي، باعتباره صاحبَ أولِ مؤلفٍ، له تأثيره عند أصحاب هذه المدرسة، على نحو ما يأتي بيانُه.

فقد كانَ شيئًا جديدًا في المؤلفاتِ اللغويةِ الحديثةِ، حينَ نُقِلتْ المصطلحاتُ الغربية إلى العربيةِ، وأول هذه المؤلفاتِ، هي مؤلفاتُ د. على عبد الواحد وافي، ود. إبراهيم أنيس ثم د. تمام حسان ود. السعران ود. كمال بشر ود. أحمد مختار عمر، وغيرهم ناسٌ كثيرٌ من الباحثين العرب على نحو ما سيأتي بيانه (ينظر: ١ / ٢ / ٢ من البحث)، وقد سلكتْ هذه المؤلفاتُ طريقين في التعامل مع المصطلحِ اللغوي:

<u>الأولى</u>: تمثلها مؤلفاتُ د. السعران ود. أحمد مختار عمر، وصالح القرمادي وقد تعاملتْ هذه المؤلفاتُ بطريقتين:

أ ـ نَقَلَتْ هذه المصطلحاتُ إلى العربيةِ في ثنايا المعالجاتِ.

ب ـ خصصتْ مُعجمًا صَغيرًا في نهايةِ مؤلفاتها.

<u>الثانية</u>: تمثلها مؤلفاتُ د. تمام حسان ود. كمال بشر، وقد عانيا من معضلةِ التعاملِ مع المصطلحِ اللغوي، وهما ينقلانه إلى العربيةِ، غير أنها لم يخصصا مُعجمًا في نهايةِ أعمالهم.

وعندي أنَّ هذه الملاحظةَ على قدرٍ من الخطورةِ؛ لما ينبني عليها من ملاحظَ، استظهرها على النحو التالي:

---

[1] السابق، ص ٢٢٠.

الأول: أنَّ الكتاباتِ في الدراساتِ اللغويةِ العربية، بدأتْ تدخلُ مرحلةً جديدةً، خلافًا لما كانتْ عليه فيما سبقَ، وقد انتبه السعرانُ إلى هذا الأمرِ وأشار إليه[1] (ينظر: ١ / ٤ / ٢ من البحث).

الثاني: أنَّ نقلَ هذه المصطلحاتِ إلى العربيةِ، سينتجُ عنه إشكاليةٌ في كيفية وضعِ تصوراتٍ لها، تختلفُ من شخصٍ إلى آخرَ، وقد كانَ أصحابُ الجيلِ الأولِ على وعيٍ تامٍ، وأنَّ هذا العلمَ لا يزالُ في مراحله الأولى، ولم تكتملْ أدواتُه بعدُ، فيما يتعلقُ بنقلِ المصطلحِ.

وقد ازدادَ الأمرُ وضوحًا وصارَ هنالكَ من الكمِ المصطلحي ما لفتَ نظرَ لغويَ الجيلِ الرابع (ينظر: ١ / ٢ / ٢ من البحث) فحاولوا جمعَ هذه المصطلحاتِ في معاجم لغويةٍ، على غرار ما صنعه محمد رشاد الحمزاوي (المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية)* وعبد الرسول شاني[٢] (معجم علوم اللغة) ومحمد حلمي هليل (معجم المصطلحات الصوتية (إنجليزي - عربي) لكتاب الصوتيات (Phonetics) وقد اعتمدوا جميعًا على أصحابِ المرحلة الأولى، وما

---

[1] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٦.

* نُشِرَ هذا المعجم ثلاث مرات، الأولى: حوليات الجامعة التونسية، ١٩٧٧. الثانية: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٨. الثالثة: مجلة اللسان العربي، العدد ١٨،الجزء الأول، ١٩٨٠، ص ص ٨٧: ١٢٢، وقد حصلت على نسخة من هذا المعجم نشرة اللسان العربي، على ما به مفارقة بينه وبين الطبعتين الأولبين، تتمثل فيما يلي:

أ ـ أن طبعة اللسان لم تشتمل على تلك المقدمة التي اشتملت عليها نشرة حوليات الجامعة التونسية ١٩٧٧، وكذلك نشرة ١٩٧٨.

ب ـ أن طبعة اللسان العربي، لم يشر فيها المؤلف إلى تعريف لهذه المصطلحات، على ما نوه به محرر طبعة اللسان (ينظر اللسان العربي، م. ١٨، ص٨٧).

٣ ـ أن الحمزاوي اعتمد في هذه المصطلحات على الكتب اللغوية الحديثة التي عالجت المصطلح، على ما أشرت إليه في المتن أعلاه، وقد أشار إلى أنه اعتمد على عدد من المؤلفات اللغوية ووضع مقابل كل مصطلح اسمًا مختصرًا لاسم المؤلف (ينظر: اللسان العربي، م. ١٨، ص ١٢٢).

[٢] ـ عبد الرسول شاني: معجم علوم اللغة، اللسان العربي، م. ١٥، ع. ٢، ١٩٧٨، ص ص ١١٥: ١٣٨، وقد اعتمد في معجمه على معجم المورد لمنير البعلبكي، ومؤلفي د. السعران، على ما هو واردٌ في المصادر التي = = اعتمد عليها، ينظر مجلة اللسان، ص ١٣٨، لكنه لم يشر صراحة، إلا في المراجع على نحو ما فعل الحمزاوي في معجمه.

أصدره مجمعُ اللغة العربية. على أنَّ هذه المعاجمَ، لم تشرْ إلى الأسسِ المنهجيةِ التي أقامَ عليها هؤلاءِ مؤلفاتِهم في نقلِ المصطلحِ.

ولا يَظنُّ ظانٌّ أنَّ هذه القضيةَ لم تشغلْ بالَ الباحثين من اللغويين؛ فقد تناولها عددٌ غيرُ قليلٍ. بيد أنَّ الذي بقي ماثلًا = أنَّ هؤلاءِ لم يتناولوا المؤلفات اللغوية الأولى، بالمنهجيةِ العامة أو مشاكل وضع المصطلحات التي تعرضوا لها، صحيحٌ هم قد عرضوا لها ولفتتْ انتباهَهم على ما ذكره الحمزاوي = أنَّ أولَّ من اعتنى بهذه القضية هو المرحوم الدكتور محمود السعران[1]. إلا أنهم لم يهتموا بمعالجة هذه القضية في مبحث مستقل، على الرغم من الإشارات المتقدمة من المسدي كذلك.

وقد لاحظتُ أنَّ السعرانَ، على ما يتمُّ عرضه في ثنايا البحث، تعرَّضَ لما قدمه وافي وأنيسٌ على السواء، وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه وقعَ فيما أخذه عليهما وانزلقَ في ذلك المهوى ذاتِ القرار البعيد. وقد أبنتُ عن ذلك أنه لم يكنْ عن عمدٍ منه أو تقصيرٍ، فقد قدَّمَ السعرانُ ما يمكن تقديمه، وبذلَ الجهدَ والوقتَ في سبيلِ ما كانَ يطمحُ إليه، وعلى الرغم من الاعترافِ بفضله من اللاحقين، إلا أنه كانَ يشعر أن اقتراحاته للمكافئات الغربية من العربية، هي مجردُ اقتراحاتٍ أو تصوراتٍ قابلةٍ للتغيير، إنْ وُجِدَ ما هو أكثرُ دقةً في التعبير عن المصطلحِ الغربي؛ لأن علم اللغة كانَ حتى مرحلة السعران، لا يزالُ في العالمِ الغربي، في بدايته، ولم يكن معلومًا عند القارىء الغربي، فكيف بالعربي ؟ !، وهو علم حديث العهد، لا علمَ لهم به، وهكذا، كانَ السعرانُ على وعي تامٍ بما يقدمه في هذا الشأن، وسندركُ هذا الأمرَ حين التعرضِ لمثلِ هذه المصطلحاتِ التي توقفتُ عندها.

وعلى هذا، فقد بقيتْ هذه القضيةُ مجهولةً حتى الآنَ، لم يتعرضْ لها أحدٌ من الباحثين على ما كانَ لافتًا للانتباه أثناء قراءة المؤلفات اللغوية الحديثة = أنَّ نقلَ المصطلحِ من اللغات الأوربية، قد أخذَ طرائقَ قددًا. ومن ثمَّ، فإنَّ هذا البحثَ يحاولُ رصدَ كيفيةَ نقلِ هذه المصطلحاتِ إلى العربيةِ.

---

[1] ينظر: الحمزاوي: مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة، ص٧٦، وقد أعاده مرة أخرى في كتابه: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، الفصل الثالث تحت عنوان: الترجمة: مشاكلها وتقنياتها نماذج تطبيقية من مصطلحات اللسانيات، ص ٤٩.

ومما هو حقيقٌ بالذكر في هذا المفتتح، أنّي لا أدّعي أنّي ألجُ مجالًا جديدًا البحثُ فيه، وإنما نالَ من العناية ما هُو به جديرٌ من قبل الأفرادِ والهيئات العلميةِ في العالم العربي[١]، والبحوث والهيئات التي أنشئتْ لهذا الأمر معلومةٌ بالضرورةِ للمهتمين بهذا الأمر.

وقد أنجزَ عددٌ من الدراسات في هذا الباب لمعالجة جوانب تتعلقُ بهذا الشأنِ، نذكرُ منها ما قدمه كلٌ من: محمد حلمي هليل ورشاد الحمزاوي وعبد القادر الفاسي الفهري وعلي القاسمي ومحمود فهمي حجازي وأحمد مختار وسعد مصلوح وغيرهم ناسٌ كثيرٌ، وكذلك تصدتْ المجامعُ اللغويةُ العربية وهيئاتها لهذا الأمرِ وخصصتْ لها الدوريات ورصدتْ لها الأموال، وقد حاولتْ جميعُها النظرَ إلى هذه القضيةِ من جوانب مختلفة، إلا أنَّ الذي هو واضحٌ وظاهرٌ - على حد علمي - أنني لم أعثرْ على دراسةٍ، عالجتْ هذه القضيةَ على هذه الطريقةِ، وقد عبَّر الفاسي الفهري عن هذا، ووصفَ الأعمالَ في هذا الاتجاه بالعفوية، التي قادتْ إلى كثيرٍ من النتائج السلبيةِ، في مقدمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلحِ وعدمِ تناسقِ المقابلاتِ المقترحةِ للمفرداتِ الأجنبية، وتفهمُ هذه العفوية في إطارِ طبيعةِ الأعمالِ اللغويةِ التي يردُ فيها المصطلحُ. فهي إما دراساتٌ جامعيةٌ عن ظواهر لسانية، تتناثرُ فيها المصطلحاتُ الأجنبيةُ مع مقابلاتها العربية، وقد تذيل بعضُها لائحة المصطلحات الأجنبية الواردة مع مقابلاتٍ عربيةٍ، وهي كذلك نصوصٌ لسانيةٌ أجنبية منقولةٌ إلى العربية، مع تذييلٍ مصطلحي فني، وقليل منها ما جُنِّد بهدفِ طرحِ المشكلِ المصطلحي واقتراح حلولٍ لمشكلته[٢]. على أنّي لا أعني حرفيًا ما عناه الفاسي الفهري، وإنما أقصدُ أنني لم أعثرْ على دراسةٍ عالجتْ القضيةَ من خلال هذه الرؤيةِ.

وكلمةٌ أخيرةٌ في هذا السياقِ، أني حينَ اخترتُ عنوانَ هذا البحث، كانتْ التصورات المطروحة آنذاك، أنْ أقدّم معالجةً لطرقِ اللغويين الأوائل في نقل المصطلح، وقد صنعتُ هذا الصنيعَ مع وافي والسعران باعتبارهما من الأوائل وإليهما يرجعُ فضلٌ كبيرٌ، وقد تطرقتْ بي السبل وتشعبت وتشعثت حين معاودة النظر في قضاياه؛ حتى جعلتُه على الصيغةِ التي تجدونها على سطحِ القرطاس، وحينئذٍ جعلته في عناصر ثلاثة، وهكذا يختلفُ العنوانُ المقترحُ عما عليه

---

[١] ينظر البحث القيم الذي كتبه محمد علي الزركان: الدعوات المبكرة إلى توحيد المصطلح العلمي في العالم العربي من قبل الأفراد والجماعات. حيثُ أشارَ فيه إلى مقتطفات ممن عنوا بتوحيد المصطلح في العالم العربي.

[٢] الفاسي الفهري: المصطلح اللساني، ص١٤٠.

البحث، غير أنَّ الملاحظَ أنَّ المعالجة أعمُّ من العنوانِ المقترح؛ إذ يضمُ طرق النقل، بالإضافة إلى قضايا أخرى. هذا أمرٌ على قدرٍ من الأهمية أردتُ أنْ أنبه إليه في صدر هذا البحث.

١ / ١ / ٢: أسباب اختيار الموضوع:

١- أنَّ هذا الموضوعَ - على الرغم مما كُتِبَ حوله - لم يتعرضْ له أحدٌ من الباحثين لما يريدُ هذا البحثُ إثارته.

٢ - يلقي الضوءَ على مرحلةٍ مهمةٍ من تاريخ علم اللغةِ في كيفيةِ التعامل مع المصطلحِ اللغوي والتصوراتِ الأساسية التي كانتْ تحكمُ الباحثين في تلك الفترة، وهو ما نراه مختلفًا عما عليه الحالِ في المرحلة الراهنة.

٣- بيانُ اختلافِ المترجمين في توجهاتهم الفكرية والثقافية مما له تأثيرٌ على نقلِ المصطلحِ.

١ /١ / ٣: مادة الدراسة *:

<u>المرحلة الأولى</u>: د. علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، دار نهضة مصر، الطبعة التاسعة، مزيدة ومنقحة.

<u>المرحلة الثانية **:</u>

أ - د. تمام حسَّان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٦.

ب - د. محمود السعران: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، ١٩٩٢.

---

* لن أستخدم الألقاب العلمية للسادة الدكاترة، أصحاب مادة الدراسة، سواء المؤلفين أم المترجمين منهم، مع الاحتفاظ بها بالطبع؛ لأن أسماءهم سترد كثيرًا خلال التحليل.

** تجدر الإشارة إلى أني وضعت ما كتبه تمام وبشر في المرحلة الثانية والمهمة، حسب ما أشرت إليه في الجانب التحليلي، على الرغم من التاريخ الحديث لتواريخ النشر، إلا أن الذي يجب ذكره أن تمامًا وبشرًا، قدم كلٌ منهما مؤلفًا في علم اللغة = تمامًا قدم كتابه عام ١٩٥٦، نشرة دار الثقافة ذاتها التي أعادت نشره بعد ثلاثين عامًا، ولم يغير فيه شيئًا، أما بشرًا؛ فقد صدرت النشرة الأولى من كتابه بعنوان علم اللغة العام: القسم الثاني - الأصوات - ١٩٧١، دار المعارف المصرية، وأعادت دار غريب المصرية، نشره عام ٢٠٠٢، تحت عنوان: علم الأصوات، وهو المعتمد هنا، لكنه زاد على النشرة الأولى زيادات وإضافات كثيرة ومفيدة، جعلت من هذه الطبعة أكثر تفصيلًا من طبعة دار المعارف، ومن هنا اعتمدت على الطبعة الأخيرة.

ج ـ د. كمال بشر: علم الأصوات، مكتبة دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٢.

المرحلة الثالثة:

أ ـ برتيل مالمبرج: علم الأصوات، تعريب ودراسة د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، د.ط، د.ت.

ب ـ ديفيد إبركرومبي: مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة د. محمد فتيح، ط١، د.ن، ١٩٨٨.

ج ـ جورج مونان: مفاتيحُ الألسنية، ترجمة الطيب البكوش، منشورات سعيدان، تونس، ١٩٩٤.

د ـ د. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة،١٩٩٧.

المرحلة الرابعة:

تمثلها مؤلفاتُ أصحابِ المعاجمِ اللغويةِ التي ذكرت جزءًا كبيرًا منها في حوايا البحث، وستجدها مبثوثةً في التحليلِ. إضافةً إلى عددٍ من المؤلفاتِ اللغويةِ التي يطولُ ذكرها هنا، غير أنَّها موجودةٌ في ثنايا البحثِ وفي قائمةِ المراجعِ.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّي قسمتُ مادةَ الدراسةِ على هذا النحو؛ لأنها تكشفُ عن مرحلةٍ لاحقةٍ من البحثِ ومرتبطةٍ بها، وهي الجانبُ التحليلي لتطورِ مراحل نقل المصطلح في علم اللغة والتأريخ له، مما تجده مبثوثًا ثمة (ينظر: ١/ ٢/ ٢ من البحث).

هذه هي المؤلفاتُ الأساسيةُ، بيدَ أنَّ هذا لا يمنعُ من تناولِ دراساتٍ لا تقلُّ عنها أهميةً، وستظهرُ بشكلٍ واضحٍ خلالِ الاعتمادِ عليها. كما يلاحظُ عليها جمعها بين علم اللغة بمعناه العام وبمعناه الخاص: علم الأصوات بمعناه العام. أمَّا المستوى الصرفي والنحوي (على الرغم من تناولهما في مؤلفات علم اللغة العام) فأقلُّ حظًا، وسنذكرُ الأسبابَ الداعيةَ لذلك (ينظر: ١/ ٢/ ٢ من البحث)، ومما يدعمُ هذه الرؤيةَ، وهي صحيحةٌ، إنْ شاءَ اللهُ، أنَّ المؤلفاتِ التي تناولتْ الأصوات، مقارنةً بما هي عليه في المستويين الآخرَين، لا تكادُ تُذكرُ.

وإذا كانتْ مؤلفاتُ علم اللغة العام، المتمثلةَ في مؤلفيّ وافي والسعرانِ، تجمعُ مصطلحاتٍ متنوعةً لمستوياته، فإنَّ المؤلفاتِ الأخرى، تختصُ بنقلِ المصطلحاتِ الصوتيةِ، وعلى هذا، فإنَّ مادةَ الدراسة تجمعُ مصطلحاتٍ لغويةً متنوعةً، لعددٍ لا بأسَ به من المصطلحاتِ

اللغوية التي تحتاجُ إلى إعادةِ نظرٍ، مما يُعطي تصورًا عامًا عن كيفيةِ نقلِ هذه المصطلحاتِ في تلك الفترةِ المبكرةِ.

لم يتعاملْ هؤلاءِ الباحثون مع المصطلحاتِ اللغويةِ (في نقلهم لها) بطريقةٍ واحدةٍ، بل كانَ لكلٍ منهم طريقةٌ، بل طرائقُ شتى، ويحاولُ هذا البحثُ في تفاصيله، أنْ يقدِّم كيفيةً لهذه الطرائق، وبالتالي تظهرُ كيفَ نُقلتْ هذه المصطلحات إلى العربية، وهل كانوا جميعًا على وعي بآليات نقلها أم كان النقلُ بطريقةٍ عفوية؟ وما السماتُ العامةُ التي اشتركوا فيها، وما الفروقُ الجوهريةُ بينهم، وما المنطلقاتُ المتباينةُ التي أدتْ إلى هذه التنوعِ في آليات نقل هذه المصطلحات؟. وبيّنٌ وواضحٌ أنَّ هذه المصطلحاتِ اللغويةَ تتنوعُ بين الجوانبِ الصوتية والصرفية والتركيبية، على الرغم من أن هؤلاء الباحثين لم يفصلوا بين أنواع هذه المصطلحاتِ الأخرى. وتجدرُ الإشارةُ أنَّه تمَ اختيارُ هذه المؤلفاتِ = لأنها تمثلُ الإنتاجَ الأوليَّ، وإنْ كانَ بينها فروقٌ زمنيةٌ وفنية. وقد تمَ اختيارُها للأسباب الآتية:

أولًا: كتب علم اللغة العام:

١ ـ أنَّ كتاب وافي يمثلُ المؤلَّفَ الأوَّل في هذا المجالِ، حسب ما ذكر في مقدمة الطبعة الأولى، يقول: وعلى الرغم من ذلك، لم يكتبْ فيه باللغةِ العربية ـ على ما أعلم ـ مؤلَّفٌ يعتدُ به، اللهم إلا بعض كتبٍ قديمة، تمثلُ هذه البحوث في أدوار طفولتها الأولى[1].

٢ ـ أنَّ كليهما ينقلان، وإنْ كانَ السعران ينقلُ عن الفرنسية والإنجليزية، على أيةِ حالٍ، فإنَّ هذين المؤلَّفين يظهران بشكلٍ واضحٍ مدى الاختلاف بينهما في طرق نقل المصطلح الغربي إلى العربية.

ثانيًا: كتب علم الأصوات:

١ ـ أنَّ هذه المؤلفاتِ تعكسُ عددًا من الأسسِ المنهجيةِ، ومن هنا، فالترجمةُ تعكسُ الاختلافَ الثقافي بين المترجمين وقدرة كلٍّ منهم في تمثله اللغة الهدف واللغة الأم في صك المصطلحات.

[1] وافي: علم اللغة، ص ٤.

٢ ـ أنَّ هذه المؤلفات تظهرُ عددًا كبيرًا من المصطلحاتِ الصوتيةِ في اللغات الغربية، وكيف اختلفتْ الترجماتُ باختلاف ثقافة المترجم، وبالتالي يظهرُ الاختلافُ بشكلٍ جلي، مما يظهرُ شخصيةَ كلٍّ منهم .

على أنه يُلاحظُ أنَّ هذه المؤلفاتِ، تمثلُ ـ فيما أتصور ـ المكافئاتِ الصوتيةَ، ومن هنا، تخرجُ المصطلحاتُ التركيبيةُ (الجملة) لعددٍ من الأسباب الآتية:

١ ـ أنَّ المصطلحاتِ تتعلقُ بالجانبِ المعجمي، ولا تنتمي إلى الجانب التركيبي (النظم).

٢ ـ أنَّ المصطلحاتِ تختصُ في الأساسِ بالمستوى الصوتي أو المستوى الصرفي أو الجانبِ التركيبي، لكنها على أيةِ حالٍ، تقعُ في الجانب الإفرادي = من حيث البنية.

وعلى الرغم مما كُتِبَ حولَ موضوع توحيدِ المصطلحِ العلمي بشكلٍ عامٍ، واللغوي منه بشكلٍ خاصٍ، إلا أنني لم أجدْ دراسةً وفَّت الأوائلَ، من اللغويين، حقهم فيما بذلوه من أجلِ توحيدِ المصطلح اللغوي، كما لم أجدْ دراسةً اعتنتْ بهذه المؤلفاتِ اللغوية التي كُتبتْ في هذا الشأن، على الرغم مما كُتِبَ حول هذا الموضوع إلا لمامًا، كلما دعتْ حاجةٌ إلى التوضيحِ أو البيانِ، كما أشرتُ إلى ذلك بنموذجِ المسدي، حينما أكّدَ على أنَّ مصطلحَ (علم اللغة) اكتسبَ شهرةً واسعةً في جامعةِ القاهرةِ والجامعات المصرية؛ لأنَّ السعرانَ، قد زكَّا مصطلحَ (علم اللغة) الذي استخدمه وافي في كتابه (علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي) [1]، وبعض المواضع الأخرى من المؤلفاتِ في هذا الشأنِ، لكنْ أنْ يخصصَ باحثٌ دراسةً لغويةً لبيانِ كيفَ تعاملَ هؤلاء اللغويون الأوائلُ مع نقلِ المصطلح اللغوي؟ فهذا ما لم أعثرْ عليه، ومن هنا، فالبحثُ يحاولُ رصدَ الواقعِ الإمبريقي ودور هؤلاء الباحثين في إرساء عدد من المصطلحات اللغوية الي استقرت على أيديهم.

وأشيرُ كذلكَ إلى أنَّ الاعتمادَ على هذه المؤلفاتِ يتراوحُ قربًا وبعدًا حسب متطلبات البحث، فربما يكونُ المصدرُ لا يتعلقُ بالجزئيةِ صددِ البحثِ، ومن هنا، لا نحتاجُ إلى الاعتمادِ أو الإشارةِ إليه، وعلى هذا، فظني أنَّ كتبَ: وافي والسعران وتمام وبشر وأحمد مختار، هي عندي من المكانة والحفاوة ما أعدها ركائز أساسية، وهذا لا يقللُ من موادِ الدراسةِ الأخرى، سواءً

[1] يجب التنويه إلى أن هذه المجلات لم تقتصر على معالجة أمر المصطلح فحسب، وإنما تعنى عناية فائقة بهذا المجال.

أكانتْ مؤلفاتٍ لغويةً أم معاجم متخصصة؛ لكنَّ ما لاحظته أنَّ أصحابَ المعاجم ـ كما ذكرتُ فيما بعد ـ يعتمدون على أصحابِ هذه المؤلفاتِ، وقليلًا ما يقدمون الإضافة الفعلية، ومن هنا، فالمؤلفاتُ التحليليةُ عندي هي الأرضُ الخصبةُ أكثر من غيرها لمناقشةِ مثل هذه المصطلحاتِ، والوصول إلى الاختيار الأمثل.

١ / ١ / ٤: هدف البحث:

يحاول رصد طرائق وكيفية نقل المصطلح اللغوي والآليات التي تتحكم في ذلك، من خلال الاعتماد على الدراسات اللسانية.

١ / ١ / ٥: الدراسات السابقة:

تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ ذِكْرَ الدراساتِ السابقةِ في هذا المجالِ أمرٌ غايةٌ في الصعوبةِ = لأنها خصصتْ لها من المجلات العلمية (مجلة مجمع اللغة العربية: القاهرة، دمشق، الأردن، مجلة اللسان العربي)*، والدراساتُ الأخرى المختلفةُ في مواضع شتى، ومن هنا، فالدراساتُ في هذا المجالِ أكثرُ من أنْ تحصى، وبناءً عليه، فإنَّ متابعةَ الدراساتِ في هذا البحثِ وفي المجلاتِ المتخصصةِ، لهو أمرٌ نستبين من خلاله مدى كثرةِ هذه الدراساتِ، وعلى هذا، أتركُ متابعةَ هذه الدراساتِ في مظانها. ناهيك عن الدراسات الغربية في هذا المجال.

١ / ١ / ٦: منهج الدراسة:

يعتمدُ هذا البحثُ على الرؤى التي ذهبَ إليها أصحابُ مادةِ الدراسةِ، من خلالِ المنهجِ الوصفي، وقد جعلني هذا أتتبعُ استعمالها في مظانها،لاستخلاص السماتِ التي تميزُ كلَّ باحثٍ عن آخرَ في التعاملِ مع المصطلحِ اللغوي وكيفية نقله.

١ / ٢ / ٠: قراءة تحليلية حول تصورات نقل المصطلح في المؤلفات اللغوية:

١ / ٢ / ١: منطلقات أساسية ومنهجية:

تقوم هذه الملاحظاتُ على إيجادِ عددٍ من المنطلقاتِ الأساسيةِ، التي يمكنُ إيجازها في:

١ ـ تحقيق التوازنِ بين مجالاتِ البحثِ اللغوي المختلفة، وفي هذا الصددِ لُوحظ أنَّ كلَّ معاجم علوم اللغة على اختلاف مشاربها، تناولتْ مجالاتِ علومِ اللغة المتعددة، كأنها مستوى واحدٌ، ودمجتْ بينها، ولا تثريبَ عليها في ذلك، بل الذي يحتاجُ إلى وقفةٍ متأنيةٍ = أنَّ هذه الفروعَ لم تنلْ العنايةَ الكاملةَ مجتمعةً، بل أنَّ ثمةَ فروعًا من هذه الفروعِ لم تحظ بالاهتمامِ الكبيرِ[١] (لاسيما علم الأصوات التجريبي، وعلم الأسلوب) وهي ملاحظةٌ تنطبقُ على ما نحن بصدده، باعتبارها ملاحظةً عامةً، تمثلُ عند سعد ملحظًا خاصًا. كما يمكنُ أضيفُ جزئيةً أخرى لها علاقة بما نحن حياله = فإذا كانَ علمُ الأصواتِ التجريبي لم يحظ بالعنايةِ الكاملةِ، فإنَّ علمَ الأصوات ـ بشكل عام ـ نالَ عنايةً كبيرةً، حتى مصطلحاته ليسَ فيها خلافٌ كبيرٌ، خلافًا للمصطلحاتِ اللغويةِ الأخرى التي تمثلُ فروعَ علومِ اللغة، ويبدو أنَّ مردَ ذلك، يعودُ إلى أنَّ هذا العلمَ تحديدًا راسخٌ بقدم في التراث العربي، وعلى هذا، فكثير من مصطلحاته موجودةٌ بوفرة، أمَّا مصطلحاتُ علم الأصوات التجريبي فحديثة، وعلى هذا فملاحظةُ سعد صحيحةٌ من ناحيةٍ؛ لأنه علمٌ ليسَ له جذورٌ في التراث العربي، وإنْ كان هذا ليسَ سببًا في عدم إدراج هذه المصطلحات؛ لأنَّ المعروفَ أنَّ هذا العلمَ مصطلحاته جلها مستورد؛ باعتباره علمًا مستوردًا.

٢ ـ إنَّ التصورَ الذي نقترحه هنا، ليسَ بخصوصِ معاجم علوم اللغة العربية فحسب، وإنما العربيةُ وغيرها ـ وهذه الملاحظة مبنية على المنطلق (١) ـ فإذا كانت كلُّ فروعِ علم اللغة مترامية الأطرافِ، مما يجعلُ جمعها في إطارٍ واحدٍ من الصعوبة بمكانٍ أنْ تشتملَ على كلِّ المصطلحاتِ، وبالتالي فالأفضلُ أنْ تنطلقَ هذه المعاجم المتخصصة في جعلِ كلِّ فرعٍ من هذه الفروع تحت بابٍ واحدٍ، يجمعُ شمله ويلم أطرافه، ومن هنا، يقسم المعجمُ في علوم اللغة إلى المستويات التي يعالجها علم اللغة، وهذا الأمرُ يفيدُ من أكثر من ناحيةٍ:

---

[١] أشار سعد مصلوح إلى هذه الملاحظة في معرض تقويمه لمعجم علم اللغة، ص٢١.

أ ـ يجمعُ المصطلحاتِ المتعلقةَ بكل مستوى، وفي ذلك تدقيقٌ، لهذه المصطلحاتِ من لو كانتْ في إطارِ مصطلحات علوم اللغة بشكل عام.

ب ـ يمكنُ أن تستثمر المصطلحاتُ المختلفةُ ـ حين تجمعُ في صعيدٍ واحدٍ ـ وتقدمُ المكافئاتِ الأمثلَ لها، وهذا يعفينا من فوضى تعدد المصطلحات للمصطلح الواحد.

ج ـ تجمعُ المصطلحاتُ المتقاربةُ في كلِّ بابٍ وتُجعلُ حزمًا، ويقدمُ المعجمُ التفصيلاتِ المناسبةَ لها، مما يسهّلُ على كثيرٍ من الدارسين، خاصةً أنَّ الاختلافات بين الباحثين في المصطلحات، إنما مرده يعودُ إلى نزعات فردية أو قطرية أو ثقافية.

د ـ تفيدنا الملاحظة السابقة (ج) في توفير الوقت والجهد على الباحثين، فيما تطلعهم عليه هذه الاختلافات، أو بتعبير آخر: تبين للباحثين سبب الاختلاف بين الباحثين في تفضيلِ مصطلحٍ على آخرَ، وهو أمرٌ يحتاجُ قراءةً متأنيةً لتوجهاتِ كلٍّ منهم، ولماذا استعمل هذا المصطلح واقتصر عليه دون استعمالِ المصطلح الآخر الذي يبدو غريبًا؟. هذه أمورٌ قد تبدو للعجلانِ أمرًا هينًا ويسيرًا، غير أنَّ الأمرَ خلافًا لذلك، وهو أمرٌ فيه من المشقةِ على صاحبِ المعجمِ ما فيه، وفيه تيسيرٌ على الباحثين ما فيه.

تفيدُ المنطلقاتُ الأساسيةُ السابقةُ في تجنبِ إحكامِ التعاملِ مع مصطلحاتِ علوم اللغة، من خلال التعاملِ مع كل مستوى على حدة، ويؤدي هذا الملحظُ إلى الاهتمامِ بالفروع المختلفة للفروع الثانوية التي يحتوى عليها كلُّ مستو (كما هي الحال مع علم الأصوات) وبالتالي لا تسقطُ فروعًا ثانوية، على النحو الذي أشار إليه سعدٌ.

وإذا كانَ سعدٌ قد أشارَ إلى أنَّ معجمَ علمِ اللغة، لم يشتملْ على مصطلحاتِ علمِ الأصواتِ التجريبي أوعلمِ الأسلوبِ، فإنَّ هذا صحيحٌ = إذ هو يقعُ في إطارِ الدراساتِ اللغويةِ الحديثة، وقد انتبه الفاسي الفهري إلى مثل هذه الملاحظة، لكنْ من منظورٍ آخرَ = فقد أخذَ على المعاجم اللغوية = أنها لم تشتملْ على اصطلاحاتٍ كثيرةٍ من المدارس اللسانية الحديثة العهد، أو بعض الفروع داخل المدرسة الواحدة. نذكرُ على سبيلِ المثالِ شبه غياب ألفاظ المدرسة التوليدية[١].

---

١ الفاسي الفهري: المصطلح اللساني، ص ١٤٠.

وإذا كنا نأخذُ على المعاجمِ اللغويةِ بعضَ الملاحظاتِ؛ لأنها - غالبًا - تنطلقُ لجمعِ عددٍ من المصطلحاتِ في أمهاتِ الكتبِ اللغويةِ أو غيرِ اللغوية، والمؤلفاتُ التي اعتمدوا عليها قديمةٌ، لا تعرضُ لما رآه مصلوحٌ والفاسي معًا، وكيف يلامون وهم يعتمدون في الواقعِ على جمعِ ما أنتجه متخصصون فيما سلفَ؟، إنَّ سعدًا والفاسي يبتغيان مرحلة لم نصلْ إليها بعد.

وربما يكونُ مرد ذلك، أنَّ كثيرًا من الباحثين يعالجونه في إطاره الفرعي = أعني به علمَ الأسلوبِ، وأحسبُ أنَّ هذا هو السببُ نفسه الذي جعلَ المسدي يفردُ (كشافًا للمصطلحات) وهو معجمٌ لا يقلُّ أهميةً عن معاجم علومِ اللغةِ، الأمرُ الذي حفز الحمزاوي أنْ يعودَ إليه في عددٍ من أبحاثه (خاصةً المتعلقةِ بمعالجةِ جوانب من مشاكل المصطلح) باعتباره معجمًا في علوم اللغة، وهو ما يدعمُ رؤيةَ سعد من ناحيةٍ أخرى، ويبدو أنَّ الباحثين العرب منفكين على أنفسهم؛ حيثُ جعلَ بعضُهم، على نحو ما صنعه حمادي صمود: معجمًا لمصطلحات النقد الأدبي، ويتداخلُ عندي أو يكادُ بين مصطلحاتِ علمِ الأسلوبِ وعلم النقد الأدبي، خاصةً أنَّ هذا العلم (الأسلوب) متداخلُ الاختصاصِ بين اللغويين والبلاغيين (ويمثلهم حمادي صمود) وعلوم أخرى كعلم اللغة الاجتماعي أو هو (علم الأسلوب) يقعُ في منطقةِ الحدودِ بين علمِ اللغةِ والدراساتِ الأدبية[1]. غير أنَّ حكمي الأخير، لم يتم بعد، إذ لم أستطع حتى الآنَ أنْ أعثرَ على معجم حمادي صمود، أرجو أن أعثر عليه لتكتملَ الرؤيةُ حولَ هذه الجزئية. كما أدعم رؤية علم متداخل الاختصاصات بما قدمه شكري عياد[2] حولَ علم الأسلوب، وكذلك ما قدمه صلاح فضل[3]. ومعلومٌ أنَّ الرجلين ينتميان إلى بيئةِ النقدِ الأدبي. والأمثلةُ على ذلك أوضحُ من أنْ تستوضح.

وحينَ كتبَ القاسمي (النظرية العامة لوضع المصطلحات) ذكر كثيرًا من القضايا العامة الخاصة بها، وفيما يتعلق بالتوحيد المعياري للمصطلحات، ذكر أنها تعنى بصورة عامة بتخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وذلك بالتخلص من الترادف والمشترك اللفظي

---

[1] ينظر مواضع التقاء علم الأسلوب مع علوم أخرى في: د. أحمد مختار: التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص١٣٣ وما بعدها.

[2] مدخل إلى علم الأسلوب، دائرة الإبداع .

[3] كتب عددًا من الدراسات منها: علم الأسلوب، وأخرى صدرت عن الهيئة المصرية العامة للكتاب وغيرها، وكلها تنتمي إلى هذا المجال.

وكل ما يؤدي إلى الغموض أو الالتباس في اللغة العلمية والتقنية. ويتم هذا التحديد المعياري بالخطوات التالية:

١ ـ تثبيت معاني المصطلحات عن طريق تعريفها.

٢ ـ تثبيت موقع كل مفهوم في نظام المفاهيم طبقًا للعلاقات المنطقية أو الوجودية بين المفاهيم.

٣ ـ تخصيص كل مفهوم بمصطلح واضح يتم اختياره بدقة من بين المترادفات الموجودة[١].

٤ ـ وضع مصطلح جديد للمفهوم، عندما يتعذر العثور على المصطلح المناسب من بين المترادفات الموجودة.

ولم أرَ أحدًا أخذَ بها* ـ في حدود علمي ـ وطبقَ ما اقترحته مراكزُ المعلوماتِ الغربيةِ تحديدًا، ولم تسرْ الهيئاتُ العلميةُ العربيةُ على تلك المبادئ العامة المقترحة هنالك، وهو ما دعا القاسمي في نهايةِ المقالةِ أنْ يقدِّمَ عددًا من التوصياتِ التي أرى أيًا أنَّ منها لم يتحققْ حتى الآنَ، باستثناء التوصيةِ الأولى: الخاصةِ بتدريس مادةِ النظريةِ العامةِ لعلمِ المصطلحِ في المملكةِ المغربية، ولا زالتْ الجامعاتُ العربيةُ حتى الآن لم تخصصْ مادةً فعليةً لهذا العلمِ، إلا لمامًا، ولم يقمْ التبادلُ العلمي الفعلي في هذا المجال بين الهيئاتِ العربيةِ والغربيةِ في تنسيقِ المصطلحاتِ، إلا فيما تقترحه بعضُ الشركاتِ الغربيةِ (ألمانية كانت أو إيطالية) بغرضِ إيجادِ التسميةِ العربيةِ المناسبةِ لبعضِ منتجاتها، وهو تعاونٌ فيه من المصلحةِ الغربيةِ، ما يجعلهم يسعون خلفه، وما دون ذلك، فالحلقةُ مفقودةٌ بين الهيئاتِ الفعليةِ المسئولةِ عن ذلك.

وهذه الجزئيةُ تقودني إلى ما ذكره القاسمي في بحثه القيم المذكور أعلاه، فيما كُتِبَ في الغرب، والمنهجيات المتبعة، وعلى الرغم أنَّ هذا البحثَ كُتِبَ منذ ما يقربُ من ثلاثة عقود، إلا أنَّ الباحثين العربَ والهيئاتِ العلمية، لم تأخذْ بما أورده فيما يتعلق بالتنسيق بين أصحاب هذه المعاجم والهيئات الغربية في هذا الاتجاه.

وفي هذا الصددِ كذلكَ، نلاحظُ أنَّ المعاييرَ النوعيةَ لبنوكِ المصطلحاتِ، كما في المؤتمرِ الأولِ لبنوك المصطلحات الذي عُقد في فينا ٢: ٣ أبريل ١٩٧٩، تم الاتفاق على معايير نوعية

---

[١] علي القاسمي: النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، ص١٣.

* ثمة اهتمام من هليل بقضية المصطلح، كما أنه يحاول أن يقدم مقترحات مفيدة في هذا الاتجاه في عدد كبير من أبحاثه، التي تجد بعضًا منها في ثنايا هذا البحث.

معينة، ينبغي أنْ تتوافرَ في المصطلحاتِ، كـ: رمز التعريف، مرتبة الصلاحية، تاريخ الوضع، اسم الواضع، حقل الاختصاص، مصدر المصطلح، تعاريف المصطلح، شواهده المختارة، الإشارة إلى اللغة الأجنبية التي ترجم أو عرب منها، شمولية المصطلح في شكله الراهن، الحدود الجغرافية للمصطلح، المعلومات اللغوية التي تساعد السائل على نطق المصطلح بصورة صحيحة، المستويات اللغوية التي يستعمل فيها، توصيات حول الاستعمال، في حالة الإشارة في بنك المصطلحات متعدد اللغات يجب الإشارة إلى تلك المصطلحات التي لا يمكنُ أنْ تكونَ أساسًا للبحث عنها في البنك، توصيات حول الاستعمال، المعلومات الببلوجرافية لمن يرغب في الاستزادة[1].

ولم أرَ شيئًا تحققَ من هذه المقترحاتِ أيضًا، التي هي أساسَ الحياةِ في الغرب، فقد وفرتْ الكثيرَ من الوقتِ والجهدِ، بدلًا من الطرق الأولية التي نتعاملُ بها إلى يومِ الناس هذا، وإن وُجدتْ في بعضِ الدوائرِ الحكومية، فعلى استحياء تامٍ وواضحٍ، لا يرقى إلى درجةِ ما هو مأمولٌ.

١ / ٢ / ٢: القراءة التحليلية:

لعلَّ معاناةَ التعاملِ مع المصطلحاتِ اللغويةِ، بدأت منذُ وقتٍ مبكرٍ = وتحديدًا مع بدايةِ التأليفِ الفعلي في هذا العلم الحديث نسبيًا؛ في تلك المرحلةِ في العالم العربي، وإذا كانَ الحمزاوي قد عزا ذلك إلى بعضِ العلماءِ الأوائل الذين عانوا نقل المصطلح اللغوي منذ نشأته الأولى، مثل تمامٍ والسعرانِ، وهي رؤيةٌ صحيحةٌ ليسَ عليها ظلٌ لريب.

وبيانُ رؤيةِ الحمزاوي = أنه أشارَ إلى جملةٍ المتخصصين الأوائل في هذا العلمِ، وفاته باحثٌ آخرٌ سبقَ هؤلاءِ جميعًا، وإنْ لم يكنْ متخصصًا = أعني به وافيًا = فوافٍ يُعزَى إليه الفضلُ في اختيارِ عددٍ من المصطلحات التي أبقى عليها المتخصصون في المرحلةِ التالية، ومن ثمَّ، كانَ سببًا في وجودها، ويكفي أنْ مصطلحَ (علم اللغة) كانَ وافٍ سببًا في انتشاره وتفضيله على مصطلحاتٍ لغويةٍ أخرى، مثل: الألسنية، اللسانيات، اللغويات، فقه اللغة ... الخ على حد

[1] ينظر حول ذلك بالتفصيل علي القاسمي: نحو إنشاء بنك المصطلحات المركزي في الوطن العربي، ص ١١٥.

قول المسدي[1]، وإنْ كانتْ أهميةُ المصطلحِ قد ظلتْ باقيةً، ويعودُ الفضلُ فيها إلى المرحلةِ الثانيةِ (الجيل الأول من المتخصصين).

وهنا يجبُ التنويهُ إلى أنَّ وافيًا لَعِبَ دورًا لا ينكره إلا جاحدٌ، وبأدنى مقارنةٍ بما لدى وافي والسعران يتبينُ هذا بوضوحٍ، ولعلَّ فكرةَ دورِ وافي، تقودنا إلى العودةِ إلى إشارةِ المسدي السالفِ ذكرها = أنَّ دورَ وافي ظاهرٌ واضحٌ، فيما ارتضاه السعران، ومن ناحيةٍ أخرى لا يردُّ رؤيةَ المسدي، بل يضيفُ إليها، ويجلي غوامضها من وجوه.

فحينَ تصفحتُ المؤلفاتِ اللغويةَ الحديثةَ أولَ الأمرِ، حسبتُها تقعُ موقعين، أو هكذا هي عندي؛ مؤلفاتٌ يقعُ أصحابُها خارجَ التصنيفِ اللغوي الخالصِ(وافي) = ولمَّا كانَ وافيٌّ، قد كَتَبَ كتابين (علم اللغة، فقه اللغة) وقد ظهرَ علم اللغة أولًا (طبعته الأولى، ١٩٤٠) على نحو ما هو مشارٌ إليه في حاشيةِ النشرةِ التي اعتمدتُ عليها هنا[2]. وقد سوَّى بينهما (علم اللغة وفقه اللغة) على نحو ما أشارَ إليه في كتابه الآخر[3]، وعلى هذا يمكنُ اعتبارُ الكتابين بمثابةِ الكتابِ الواحدِ = أو بتعبيرٍ آخرَ؛ أنَّ علمَ اللغةِ الجزءُ الأولُ وفقهُ اللغة الجزء الثاني، ولمَّا كانَ الجزءُ الثاني لا يحوي كثيرًا مما شمله الجزءُ الأولُ من المصطلحاتِ اللغويةِ، فقد اعتمدتُ على الكتابِ الأولِ.

أمَّا الجزءُ الآخَرُ من المؤلفاتِ = فأصحابُها من بيئةِ اللغويين الخُلصِ؛ وكنتُ قد عقدتُ العزمَ على أنْ أقتصر على وافي وأنيس وتمام وبشر والسعران في بداية عهدي بالبحث، بيدَ أني وجهتُ وجهتي شطر ما ترى البحثَ عليه الآن، أو هكذا فرضَ عليَّ البحث أنْ أسيرَ في هذا الاتجاهِ.

وقد أدى هذا إلى تصنيفِ المادةِ تبعًا لتوجهاتِ أصحابها؛ فحينَ راجعتُ مؤلفاتِ أنيسٍ، لم أجدها تُعنى عنايةً كافيةً بنقلِ المصطلحِ، وإنْ كانَ لا يعدمه = إذ على حدِ تعبيرِ الحمزاوي (أمَّا إبراهيم أنيس فإن له نزعة لغوية بحتة في كتابه (الأصوات اللغوية)[4]، وأراها من جهة أخرى اهتمامًا بالجانبِ التطبيقي، أو أنَّ محاولاته الدائبة في التطبيق أكثرُ من عنايته بالتنظيرِ،

---

[1] ينظر: المسدي: قاموس اللسانيات، ص ٦٢، أحمد مختار عمر: الألسنية، ص ٦.

[2] ينظر: وافي: علم اللغة، ص ٤ (مقدمة الطبعة الأولى).

[3] السابق، ص ٥ (مقدمة الطبعة الأولى).

[4] الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ص ١٠ (حاشية ١٤).

جعله لا يهتمُ في أغلبِ الأحيان بالمصطلحاتِ ومشكلاتها، وربما يكونُ هناكَ منْ يقولُ: إنَّ أنيسًا قد أوردَ عددًا من المصطلحاتِ التي يتداولها الباحثون = أنَّ ما أعنيه أنها لا تمثلُ مادةً فعليةً، يمكنُ الاعتمادُ عليها، على نحو ما هو واردٌ لدى السعرانِ وبشر مثلًا.

أمَّا تمامُ وبشرُ فهما من الأوائل اللذَين عانيا مُشكلَ نقلِ المصطلحِ اللغوي، على الرغم مما بينهما من فروقٍ تكشفُ عن التمايز تبعًا لتوجه كلِّ باحثٍ، فعلى حين يهتمُ بشرُ بالمصطلح اللغوي اهتمامًا واضحًا، يجعلُ من كتابه (علم الأصوات) مادةً ثريةً في المصطلحات اللغوية (الأصوات) وهذا أمرٌ لم يغبْ عن ذهن الحمزاوي = حين اعتمدَ على الطبعةِ الأولى (علم اللغة العام: القسم الثاني: علمُ الأصوات) نشرة دار المعارف، مصر، على الرغم من ضآلة حجمه، وحين أعادَ بشرٌ طباعته مرةً أخرى بعنوان (علم الأصوات) أضاف إليه أضعافًا كثيرةً، عما كان عليه في صورته الأولى؛ مما يجعلُ من كتابه مادةً أساسيةً، خاصةً في المصطلحات الصوتية.

والأمرُ كذلكَ مع تمامٍ (مناهج البحث في اللغة) = إذ هو في يقيني مادةٌ ثريةٌ لا يقلُّ عمَّا أتي به بشرٌ (أعني المصطلحَ اللغوي = الأصوات) في كتابه على هيئته الأولى لا الأخيرة؛ وهذا ما دعا الحمزاوي أنْ يعتمدَ عليه في معجمه.

أمَّا السعرانُ فينمازُ عنهما من وجوه، خاصةً أنه ألفَ كتابين (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي واللغة والمجتمع)، وعلى الرغم من اعتمادِ عددٍ كبيرٍ على (اللغة والمجتمع) كما فعلَ عبدُ الرسول شاني والحمزاوي، إلا أنَّي أحسبُ أنَّ (اللغة والمجتمع) أقلُ كثيرًا مما أورده من حيثُ عدد المصطلحاتِ اللغويةِ وطبيعتها = فقد أحصيتُ ٥٧٦ مصطلحًا لغويًا لدى السعران في (علم اللغة) و(١٧٥) مصطلحًا تقريبًا، في (اللغة والمجتمع) مختلفًا في طبيعتها عن المصطلحات المذكورة في الكتابِ الآخر = نظرًا لاختلافِ طبيعةِ المعالجةِ، وإنْ كانَ بعضُها مكررًا بين المؤلِّفَين. وعلى الرغم من ذلك، فإني لا أعدلُ بكتابِ السعران (علم اللغة) كتابًا آخر، سواءٌ كتابه الآخر، أو كتب تمام وبشر في الاهتمام بالمصطلح اللغوي منذ وقتٍ مبكرٍ، ومردُ ذلك عندي؛ أنَّ كتابي بشر وتمام في علمٍ محددٍ من علومِ اللغةِ (علم الأصوات)، وبالتالي ينمازُ عنهما السعرانُ في أنَّ كتابه يحوي بين جوانبه المستوياتِ اللغويةَ المختلفةَ = مما يجعلُ مادتَه غزيرةً من ناحيةٍ، ومتنوعةً من ناحيةٍ أخرى، وقد دلَّ الإحصاءُ على مدى الكم المصطلحي الذي اشتملَ عليه كتابُ (علم اللغة)، ومن ناحيةٍ ثالثةٍ، ينمازُ السعرانُ عن تمامٍ وبشرٍ في أنَّ معاناته كانتْ واضحةً حينَ نصَّ على ذلك نصًا صريحًا ومسَّ القضيةَ مسًا حسيسًا، على ما أبنتُ عنه أعلاه.

وفي ظني، وهو ظاهرُ الصواب، إنْ شاءَ اللهُ، أنَّ السببَ الحقيقيَ لتوجه الباحثين شطرَ كتاب السعران (اللغة والمجتمع) أنه من المؤلفاتِ الأولى، كما أنَّ عنايته بالقضيةِ كانتْ واضحةً، وتمثلُ في ذلك المعجمِ الذي وضعه في نهايته.

لهذا اقتصرتُ على كتابِ (علم اللغة)؛ لأنه يجمعُ المستوياتِ اللغويةَ المختلفةَ، خلافًا لمَا عليه الأمرُ عند تمامٍ وبشرٍ، وهذا أمرٌ ينبغي أنْ يؤخذَ بقدرٍ من العنايةِ والاهتمامِ لديهما = إذْ مصطلحاتُ علمِ الأصوات، تعدُّ الأكثرَ انتشارًا بين المصطلحات اللغوية، ويرجعُ الحمزاوي هذا الأمرَ إلى أنَّ هذا التخصصَ قد وُجِدَ عند العربِ ونالَ عنايةً فائقةً منهم، وأُلفتْ فيه المؤلفاتُ، وهذا أمرٌ مقبولٌ ومعقولٌ.

بيد أنه من غيرِ المعقولِ أنْ نقصرَ اهتمامَ العربِ في الدراساتِ اللغويةِ على علم الأصواتِ = صحيحٌ هم قد برعوا فيه، لكنَّ دورهم في المصطلحات الصرفية والتركيبية، لا يقلُّ أهميةً عن ذلك الجانبِ = فقد نالت الجملة عناية سيبويه والمبرد وابن يعيش ... الخ، مما يجعلُ الأمرَ مثارَ خلافٍ مع الحمزاوي.

والذي أريدُ بيانه أنَّ علماءَ العربية لهم اهتمامٌ واضحٌ لا يقلُّ أهميةً وثراءً عن المصطلحاتِ الصوتيةِ . أمَّا المصطلحاتُ الصرفيةُ، فهي كذلك مناصفةٌ مع الجانب التركيبي = فإذا كانَ هنالك اهتمامٌ واضحٌ وظاهرٌ؛ ولا أدلَّ على ذلك من مصطلحاتِ الميزانِ الصرفي وما قعَّد له المتأخرون. وعلى هذا الأساسِ، فإنَّ المصطلحاتِ اللغوية ـ جميعها ـ قد لقيتْ عناية اللغويين في التراث العربي.

غير أنَّ الذي لاحظتُه ـ فيما اطلعت عليه من مؤلفاتٍ ـ أنَّ الاهتمامَ الكبيرَ بالمصطلحاتِ الصوتيةِ، وَرَدَ في المقامِ الأولِ = ويعزى ذلك لسببين، **الأول:** ما ذكره الحمزاوي؛ أنَّ للعربِ اهتمامًا واضحًا ومتميزًا بالجانب الصوتي. **الثاني:** تلك الدراساتُ العربيةُ والترجماتُ[1] في هذا الاتجاهِ اللافتةِ للنظرِ أيضًا، خلافًا للمستوياتِ اللغويةِ الأخرى التي جاءتْ علي استحياءٍ، مما عليه في الدراساتِ الصوتيةِ؛ لأنَّ الدراساتِ العربيةَ الحديثةَ حاولتْ (أو جاهدتْ) أنْ تحذو حذو

---

[1] على نحو ما ترجمه د. محمد فتيح: مبادئ علم الأصوات لإبر كرومبي وعلم الأصوات لبرتيل مالمبرج ترجمة د. عبد الصبور شاهين، وقد أعاد ترجمته مرة أخرى د. محمد حلمي هليل تحت عنوان علم الصوتيات، كل هذا أدى إلى زخم، انعكس بشكل غير مباشر على ما ذهب إليه الحمزاوي في تصوره السالف الذكر.

الدراساتِ الغربيةِ في معالجةِ قضايا اللغة العربية ومصطلحاتها، وكانَ الأجدرُ والأجدى أنْ تنطلقَ في معالجةِ قضاياها من تراثنا نحن = لأنَّ مصطلحاتنا تعبّر عن واقعنا ومرتبطةٌ بسياقاته. وعلى هذا كانَ الأجدى أنْ يعالجَ كلُّ مستوى من المستويات اللغوية، كلٌّ على حدةٍ.

غيرُ أنّي أدمتُ النظرَ، فبدا لي شيءٌ آخرٌ على قدرٍ من الأهميةِ = يردُ رؤيةَ الحمزاوي التي أوردتها أعلاه، لأنَّ المفارقةَ واضحةٌ بين المكافئاتِ الصوتيةِ العربيةِ المقترحةِ في علمِ اللغةِ الحديثِ والمستعملةِ في التراثِ، ويبدو ذلك واضحًا من خلال:

الأول: أنَّ علمَ اللغةِ الحديثِ، لم يستعملْ كلَّ المصطلحاتِ الواردةِ في الدرسِ الصوتي العربي (علم التجويد)[1].

الثاني: أنَّ الفروقَ الجوهريةَ واضحةٌ بين المصطلحاتِ الصوتيةِ الحديثةِ، وما هو موجودٌ في التراث العربي.

الثالث: أنَّ الباحثين العربَ مختلفون حولَ اختيارِ المكافيء العربي، للمصطلحِ الغربي الواحد[2]، ومنهم من يرفضُ هذا الأمرَ؛ لأنَّ معانيَ المصطلحاتِ مختلفةٌ ومفارقةٌ بعضها عن بعض[3]، لكنَّ الأمرَ الذي يحتاجُ إلى بيانٍ= أنَّ مقارنةَ الكمِ بين ما هو في هذه المؤلفاتِ الحديثةِ، وفي التراثِ العربي، لا يجدُ بينها مقارنةً تُذكرُ، فإذا كانَ ما قاله الحمزاوي صحيحًا ـ وهو فيه من الصحةِ، ما يلفتُ النظرَ إلى هذه القضيةِ، فإنَّ هذا الأمرَ موجودٌ في الدراساتِ اللغويةِ الحديثةِ، واللغويون ترجموا عددًا من المؤلفات اللغوية في هذا الشأنِ، إذنْ يبقى لماذا هذا التشابهُ الذي يكادُ يكونُ متشابهًا إلى حدِ التطابق، بينما نرى الأمرَ معكوسًا مع المصطلحات الصوتية القديمة، بل الأكثر من ذلك أنَّ الباحثين العربَ، كثيرًا ما يشيرون إلى الدراساتِ الغربيةِ، وقليلًا ما يشيرون إلى المصطلحاتِ الصوتيةِ التراثية، فأيُّ الرؤيتين أهدى سبيلًا وأقربُ قيلًا؟: تلكَ

---

[1] ينظر ما قدمه هليل: معجم المصطلحات الصوتية (إنجليزي ـ عربي) لكتاب الصوتيات (Phonetics) لمالمبرج، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، وصالح القرمادي: دروس في علم أصوات العربية، على سبيل المثال، ومقارنة ذلك بالمصطلح الصوتي عند علماء التجويد، رسالة دكتوراه، ٢٠٠١، كلية الآداب، جامعة المنيا، لأشرف البكليشي.

[2] ينظر حول ذلك الحمزاوي: مشاكل وضع المصطلحات أو تقنيات الترجمة، ص ٧٦: ٧٩، والمنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، ص ٥٠، ٥٢.

[3] الفهري: المصطلح اللساني، ص ١٤٣ .

التي ترى أنَّ كثرةَ المصطلحاتِ الصوتيةِ العربية؛ نتيجةَ أنَّ للعربِ باعًا في هذا المجالِ أم تلك التي ترى ذلك نتيجةَ الإطلاع على المؤلفاتِ الغربيةِ في هذا الجانب.

كما يمكنني أنْ أضيفَ شيئًا آخرَ = أنَّ اعتمادَ الباحثين العربِ في الإشارةِ إلى المؤلفاتِ الغربية كثيرًا، وهذا أمرٌ فيه ما فيه من الانحياز والولوعِ بما هو غربيٌ، وقليلًا ما يشيرون إلى المصطلحاتِ الصوتيةِ في التراث العربي، ويمكنُ أنْ نقارنَ من ناحيةٍ أخرى المعاجمَ اللغويةَ الحديثةَ، إذ نلاحظُ اعتمادها على الدراساتِ الحديثة، وعدم اعتمادها بشكلٍ كبيرٍ على مؤلفاتِ الدراساتِ الصوتيةِ العربية.

وهذا فيه خروجٌ عن المألوفِ في المعاجمِ اللغويةِ الحديثةِ العربيةِ منها وغير العربية، لكنْ ما المانعُ؟ إذا كانَ يؤدي في عاقبته إلى غربلةِ المصطلحاتِ اللغوية المختلفة وجمعها جمعًا دقيقًا = يتيحُ بيانَ مصطلحاتِ كلِّ مستوى على حدة، خلافًا لما هو واردٌ في المعاجمِ اللغويةِ الحديثةِ = حيثُ تجعلُ المصطلحاتِ كلها دفعةً واحدةً، مرتبةً حسب ترتيبٍ معينٍ؛ لأنَّ هذه الطريقةَ تسمحُ ببيانِ المصطلحاتِ اللغويةِ في الدراساتِ العربيةِ بشكلٍ دقيقٍ وبيانِ الفروقِ الدقيقةِ بين هذه المصطلحاتِ وتفريعاتها، خلافًا لو أدرجنا المصطلحاتِ اللغويةَ دفعةً واحدةً، لأدى هذا الأمرُ - في تصوري - إلى أنْ يكونَ العرضُ عشوائيًا عامًا، لا يأخذُ حقه من العناية والاهتمام، خلافًا لما عليه في الطريقةِ المقترحةِ = ولهذا نستطيعُ أنْ نحكمَ على المصطلحاتِ اللغويةِ أيها أكثرُ انتشارًا من الأخرى؟ لأنَّ النظرةَ المتعجلةَ تظهرُ عكسَ ذلك، على نحو ما فعلَ الحمزاويُ. فكلُّ الذي رأيتُ واطلعتُ عليه تقريبًا لا يكادُ يبرحُ (أو يدورُ) في فلك تمام وبشر والسعران ورفاقهم، ويعتمدُ عليها.

أعودُ مرةً أخرى لأذكرَ الأسبابَ التي جعلتني أغيّر وجهتي، وأتوجه شطرَ ما تَرى عليه البحثُ = إذ بعدَ مراجعةِ المؤلفاتِ اللغويةِ، وجدتُ الأمرَ مختلفًا عما كنتُ أنوي أنْ أقدمه على الطريقةِ التي أسلفتُ فيها القول = إذ وجدتُ أمرَ المصطلحِ متشابكًا، لا تستطيعُ أنْ تنفكَ أو تعالجَ جانبًا وتتركَ الآخرَ؛ فبعضُه آخذٌ برقابِ بعضٍ، كما أنّي وجدتُ الباحثين في هذا الاتجاه معرضين - بقصدٍ وبدون قصدٍ - عن جهدٍ وافي الذي لا يُنكر، إذ هو من طليعة الباحثين الذين عرفوا بهذا العلم ومصطلحاته، وعلى الرغم من ذلك، لم أجدْ أحدًا ثمَّن دورَه على وجهه الصحيح، إلا أن السعران لم يفته أن يشيرَ إليه ووضعه وأنيس في مكانٍ واحدٍ = حين أشارَ إلى

قضيةِ تعددِ المكافئاتِ العربيةِ للمصطلحِ اللغوي الغربي[1]، وأرجو أنْ تكونَ هذه المحاولةُ تكميلًا لما أثاره السعرانُ ضمنًا.

كما أشيرُ إلى أمرٍ آخرَ وثيقِ الصلةِ بما أوردته أعلاه = أنّي توليتُ شطرَ مؤلفاتٍ لغويةٍ حديثةٍ أخرى على قدرٍ من الأهميةِ في هذا الشأنِ = وأخصُّ بالذكرِ كتاباتِ وترجماتِ أحمد مختار عمر ورشاد الحمزاوي والطيب البكوش والمسدي ومحمد علي الخولي وعلى القاسمي ومصلوح ومصطفى الشهابي ومجلة مجمع اللغة العربية ومجلة اللسان العربي، وغير ذلك مما تجده مبثوثًا في ثنايا هذا البحث.

لكلِّ هذا وجهتُ وجهتي شطرَ جانبين من المؤلفات اللغوية التي تخصُّ المصطلحَ، وجعلتها على نوعين، **الأول:** المؤلفاتُ الأساسيةُ التي يقومُ عليها هذا البحث، وقد أشرتُ إليها في موضعها (ينظر: ١ / ٢ / ٢) **الآخر:** المؤلفاتُ الأخرى التي تناولتْ المصطلحَ، وكنتُ أتصورُ أنَّ النوعَ الأولَ هو الأساسي عندي، لما يمثله من دعامةٍ أساسيةٍ لهذا البحث وأنَّ الثاني مكملٌ للأول، إلا أني وجدتُ الثاني لا يقلُّ أهميةً عن الأول = إذ تثبتُ قراءةُ البحث ومتابعته صدقَ هذه الرؤية التي أتبناها = إذ يقومُ النوعُ الثاني بتقديم رؤيةٍ حقيقيةٍ لمعالجة المصطلحات اللغوية، وإنْ كانَ النوعُ الآخرُ وردتْ كتاباته متأخرةً عن النوع الأول الذي يمثلُ مادةَ هذا البحث. لكل هذا، فإنَّ هذين النوعين عندي بمكانةٍ لا يمكنُ تقديم نوعٍ على آخر، وعلى هذا اعتمدت عليهما، بعد الذي كنت أريد أن أسير عليه.

وحين نتوجَّهُ شطرَ المصطلحاتِ اللغويةِ في النوعين السابقين، تجد عجبًا، وإنْ تَعجبْ فعجبٌ أنْ تجدَ أمرَ المصطلحِ قد أورده باحثٌ واحدٌ بسبلٍ شتى، وعلى هذا، فإنَّ تقسيمَ المصطلحاتِ التي يعالجها هذا البحثُ، إنما نوردها على سنةِ جمعِ المتشابهاتِ في صعيدٍ واحدٍ، إما من حيثُ المعنى، وإما من حيثُ مقاربةِ البنيةِ الصرفيةِ = وهو أمرٌ يجمعُ شتاتَ المصطلحاتِ المنتثرةَ للإفادةِ من تجميعها، وهو سببٌ مقبولٌ ومعقولٌ، بدلًا مما هي عليه الآنَ.

وإنْ كنتُ أرى أنَّ هذه المحاولةَ، كانَ من أهدافها جمعُ المفرق وضمُ المبعدِ؛ لمحاولةِ لَمِّ الشتاتِ = وهذا أمرٌ ليس من أهدافِ النوعِ الأولِ أو الثاني المذكورين فيما سلف، وإنْ كانَ هذا ليسَ مبررًا؛ لأن تؤولَ المصطلحاتُ إلى ما آلتْ إليه، كما نحاولُ بيانه في المطلب التالي.

---

[1] ينظر: السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٩ وما بعدها (حاشية ١).

وإذا كنتُ قسمتُ مادةَ الدراسةِ إلى نوعين (ينظر: ١ / ١ / ٣ من البحث) فإني على الرغمِ مما قلته أعلاه، إلا أنَّ ثمةَ ملحظًا يجدرُ بي أنْ أنبه إليه = أنَّ تمامًا وبشرًا وضعا المصطلحاتِ وثبتا عليها؛ فلم أر لهما رؤيتين أو أكثر، وهي رؤيةٌ ينمازان بها عن الرعيلِ الأولِ من اللغويين، وإنْ كانَ السعرانُ قد زلَّ في بعضِ المواضع، على الرغم من محاولته الدائبة تجنب الوقوع ما وقع فيه السابقون عليه (وافي وأنيس)، لكنه وقعَ فيما أخذه على سابقَيه، لكنه كثيرًا ما حاولَ تجنبَ الوقوعِ في مثلِ هذه الإشكالاتِ. على أيةِ حالٍ، وعلى الرغم من ذلك، يمكنُ اعتباره مع تمامٍ وبشرٍ في قائمةٍ واحدةٍ، على الرغم من الفروقِ الطفيفةِ، في حينَ نرى النوعَ الثاني مما هو واردٌ في ثنايا البحث، تتأرجحُ ترجمته للمصطلحِ من آنٍ لآخرَ = وحتى الآنَ لم أجدْ سببًا مقنعًا زيادةً على ما أوردته.

لا ريبَ أنَّ أصحابَ النوعِ الثاني لهم إسهاماتهم التي لا ريبَ فيها، وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ إفادتهم من أصحابِ النوعِ الأولِ لا تنكرُ = حيثُ تشيرُ الدراساتُ إلى اعتمادِهم على أصحابِ النوعِ الأول[١].

ثمة ملحظٌ على قدرٍ كبيرٍ من الأهميةِ يجبُ التنويهُ إليه، فيما يتعلق بنقلِ المصطلحِ لدى الطائفة الثانية (أحمد مختار ورفاقه) وقد أشرتُ إلى أنَّ اعتمادهم على أصحابِ الطبقة الأولى شيءٌ واضحٌ وظاهرٌ = فقد أشاروا إلى ذلك صراحةً، بيد أنَّ الذي يؤخذُ على هؤلاءِ جميعًا، أنهم لم يذكروا سببَ التفضيل، بل في أحايين كثيرة يتمُ اختيارُ مصطلحين من أصحابِ الطائفة الأولى = ولستُ أدري ما الذي جعلهم يفضلون مصطلحًا على آخرَ دون أنْ يفصِّلوا القول؟، وربما كانَ هناكَ من الأسبابِ المباشرةِ التي تجعلُ أصحابَ المعاجمِ اللغوية، لا يستطيعون أنْ يظهروا ويبينوا؛ لأنَّ المعاجمَ اللغوية ليسَ هذا دورها، وهو سببٌ وجيه، بيد أنَّ هذا الأمرَ يزولُ إذا ما وجدنا لهؤلاء الباحثين دراساتٍ تتعلقُ بالمصطلحِ بشكلٍ مباشرٍ أو غيرِ مباشرٍ، ويشيرون دونَ أنْ يبينوا الأسبابَ الفعليةَ لهذا الاختيار، وهو أمرٌ مثارُ خلافٍ، إلا في بعضِ المواضع اليسيرة

[١] ينظر على سبيل المثال عبد الرسول شاني والحمزاوي وأسس علم اللغة ترجمة أحمد مختار عمر، حاشية ١، ط ٨، ١٩٩٨.

التي يخصصها أصحابُها تخصيصًا، لكنْ أنْ يظهرَ ذلك ويبيّنه في ثنايا تحليلاته اللغوية، حتى في الحاشية، فهذا أمرٌ نادرٌ الحدوث، على نحو ما نجدُ عند أحمد مختار عمر[١].

وأزعمُ أنَّ مشكلةَ المصطلحِ اللغوي في العالمِ العربي ناتجةٌ عن سببين أساسيين؛ الأول: أنَّ الباحثين من اللغويين حينما ينقلون المصطلحات الغربية يعتمدون على بعض المدارس اللغوية دون الأخرى = وقد أدى هذا بطبيعةِ الحال إلى بلبلة في الأفكار لدى القارئ، فهذه المدرسةُ تستعملُ المصطلحَ بمعنى يختلف عن الآخر، دون أن يشيروا إلى الأسباب التاريخية التي تكشفُ عن بيانِ طبيعةِ هذا الاستعمال وفحواه، الذي أدى إلى هذا التباين، فكلٌّ تناولَ شيئًا وتركَ أشياء، هذه الأشياء هي التي تؤدي إلى قصورٍ في فهم القارئ من ناحية، وإلى بلبلة أفكاره من ناحية أخرى، نتيجةَ ذلك القصور من الباحثين العرب.

وكانَ الأولى والأجدرُ أنْ يخصصوا كُتبًا تتناولُ المصطلحَ اللغوي وتاريخه والمدارس اللغوية، مما يبينُ ويوضحُ هذه المفاهيم لدى القارئ وليكونوا على بينةٍ من أمرِ هذه المصطلحاتِ، ومن ثم يكونُ الاختيارُ أمرًا ميسورًا، ويكونُ الاختيارُ بما يناسبُ طبيعةَ العربية. الثاني أنَّ القائمين على وضع المصطلحاتِ في العالم العربي منهم غيرُ المختصين، وأنا لا أعترضُ على غيرِ المختصين بقدرِ اعتراضي على الطريقةِ العامةِ والمنهجية التي يسيرون عليها، مما أفضى إلى بلبلةٍ وفوضى في وضعِ المصطلح المكافئ للعربي، وكان حريًا بهم، إذا حاولوا وضعَ عددٍ من المصطلحات يبدأون أولًا بتتبعِ السياقاتِ التاريخيةِ لهذا المصطلحِ أو ذاك، ثم يختارون ما يناسبُ طبيعةَ العربيةِ، لا أنْ يهتموا بالشكليات دونَ تأريخ لهذا المصطلحِ أو ذاك، ناهيك عن التباين والاختلافات في الطرق المؤدية إلى اختيارِ هذا المصطلحِ أو ذاك، وما قامَ به مجمعُ اللغة العربية والهيئاتُ المختصة بذلك جهودها مشكورةٌ، لكنْ لم تفعّل هذه الطرق التفعيل اللازم = كنحو إيجادِ البدائل المناسبة المؤدية إلى تفعيله في الدوائر الحكومية، بيد أنّ هذا الأمرَ ظلَّ حبيسَ الأدراجِ، وبالتالي كانَ ينبغي تغييرُ المنهجية التي أقروها.

وثمة عدد من الأسباب الأخرى التي تعرض لها الباحثون كثيرا، منها القطرية والفردية واختلاف التنوع الثقافي، وقدرة المترجم على اختيار المقابل المناسب.

---

[١] ماريوباي: أسس علم اللغة، ص ٤٦، ٤٧ على سبيل المثال.

إذنْ نحن أمامَ تيارين مختلفين في التعاملِ مع المصطلح اللغوي = كلٌّ له منهجيته المختلفة عن الأخرى، وكانَ الأولى أنْ يكونَ هناكَ من التعاونِ من خلال تنسيقِ مجمعِ اللغةِ العربيةِ والدوائر المختصة، خاصةً في ظلِّ اقتراح أنْ تخصصَ دراساتٌ لهذا الأمرِ = يتولاها المختصون بالرعاية والسُقيا، وتكونَ حسبَ اقتراحاتٍ في العلوم كافة.أعتقدُ أنَّ قضيةَ المصطلحِ اللغوي، قد مرتْ بعددٍ من المراحلَ المختلفة، يمكنُ أنْ نستظهرها على النحو التالي:

<u>المرحلة الأولى</u>: تمثلها مؤلفاتُ وافي، وتحديدًا (علم اللغة).

<u>المرحلة الثانية</u>: تمثلها مؤلفاتُ السعرانِ وتمامٍ وبشرٍ مجتمعةً، وقد استثنيتُ مؤلفاتِ أنيسٍ؛ نظرًا لجنوحه شطرَ التطبيق = إذ نلاحظُ على مؤلفاته أنها يغلبُ عليها الجانبُ التطبيقي؛ مما أدى به في كثيرٍ من الأحيان إلى عدمِ اهتمامه بالمصطلحِ ونقله، وإنْ كانَ لا يمكنُ أنْ ننكرَ أنه كانَ على وعي بها = لكنَّ أنيسًا أوّلَ المتخصصين العربِ الذين كتبوا في علمِ اللغةِ، ولم تكنْ القضيةُ في المصطلحاتِ اللغوية صارتْ عويصةً، كما هي عليه الحالُ الآن، وبالتالي كانتْ قضيةُ المصطلحِ اللغوي في مهدها، وكانَ أنيسُ يحاولُ أنْ يقرّبَ المصطلحَ اللغوي إلى القارئ العربي، فلم يكنْ هذا الأمرُ يعنيه، بقدرِ ما كانَ يعنيه تقريبُ المصطلح للقارئ = مما أدى به في عاقبةِ الأمر أنْ يجعلَ للمصطلحِ الغربي عددًا من المكافئاتِ العربية، مما أخذه عليه السعرانُ، كما أخذه على وافي، وعلى هذا، فوافيّ والسعرانُ يشتركان في هذه السمة، وقد جعلهما السعرانُ في مكانةٍ واحدةٍ.

<u>المرحلة الثالثة</u>: يمثلها أحمدُ مختار عمر والمؤلفاتُ العربية المترجمة، وهي كثيرةٌ ومتنوعةٌ.

<u>المرحلة الرابعة</u>: تمثلها المؤلفاتُ التي قامتْ على معالجةِ المصطلحِ.

وأحسبُ أنَّ التأثيرَ الكبيرَ للمرحلةِ الأولى والثانيةِ هي الأساسُ الذي قامتْ عليه أعمال كيفية نقل المصطلح، وقد اعتمدَ أصحابُ هذه المراحل المختلفة على أصحابِ المرحلةِ الثانيةِ دونَ الأولى لمَا ذكرته أعلاه (ينظر: ١ / ٢ / ٢ من البحث).

ولمْ تشغلْ قضيةُ المصطلحِ اللغوي بالَ الباحثين في المرحلةِ الأولى، وإنْ كانوا قد عانوا وصفها، إلا أنَّ الأمرَ لم يكنْ على ما هو عليه الآنَ. إلا أنَّ الذي يمكنُ قوله: إنَّ المرحلةَ الرابعةَ (والأخيرة) قامتْ ونشطتْ نتيجةً للمرحلةِ التي سبقتها، أو نتيجةَ المرحلةِ الثانية والثالثة = ولا أدل على ذلك أن المرحلة، لم تشهدْ أعمالًا من هذا النوعِ، وإنما بدأتْ في وقتٍ متأخرٍ، وتحديدًا في نهايةِ السبعيناتِ وبدايةِ الثمانينات.

هذه المراحلُ المختلفةُ التي تناولتْ قضيةَ المصطلحِ وعانته، كانتْ كذلك على نوعين، منها ما تعاملَ مع المصطلح ووضعَ قائمةً في نهايةِ العمل، والآخرُ تعاملَ معه دونَ أنْ يصنعَ صنيعَ الفريقِ الأول، وقد تنوعتْ مراحلُه، خاصةً بين أصحابِ المرحلةِ الأولى والثانيةِ والثالثة، أمَّا المرحلةُ الرابعةُ، فقد جاءتْ تعتني بالتعاملِ مع المصطلح ووضع قوائم له في نهاية أعمالهم، خلافًا للمراحل الأولى.

وهذا أمرٌ مقبولٌ في المراحل الأولى، إلا أنّي أعتقدُ أننا وصلنا لمرحلةٍ ينبغي أنْ نتجاوزَ هذه المراحلَ جميعًا، بالأخذِ بما هو مذكورٌ فيما أوردته أعلاه = من أننا ينبغي أنْ نخصصَ أعمالًا تسيرُ وفق طرقٍ معينةٍ، يتعاونُ فيها أهلُ الاختصاص وغيرهم من أصحابِ التخصصاتِ المختلفةِ، وأنْ يتفقوا على اختيارِ المصطلحِ على الطريقة التي من خلالها، ينبغي تفعيلُ هذه الاقتراحات في المجتمع وجعله مقبولًا. أظنُّ أنَّ القارئ على بينةٍ من أمره، حين نضعُ هذه المراحلَ الزمنيةَ نصبَ أعيننا؛ لنتبين أنَّ هذه المراحل أساسية، وما نعيشه الآن يمثّلُ المرحلةَ الأخيرةَ، ومن هنا، فإننا لا يمكنُ أنْ نتعاملَ مع المصطلح، كما كانَ الأوائلُ يتعاملون معه.

وعلى هذا، فماذا قدَّم اللاحقون زيادةً على ما ذكره السابقون الذين عايشوا مُشكلَ المصطلحِ اللغوي ؟ وأحسبُ أنَّ المرحلةَ الأخيرةَ، تدورُ في فلكِ المرحلةِ الثانيةِ والثالثِة، وإنْ كانتْ هذه المرحلةُ بدأ الوعيُ يبدو ظاهرًا في كتاباتها، ومن ثم أشاروا إلى أنهم اعتمدوا مصطلحَ السعرانِ أو تمام أو بشر أو هم جميعًا، بيدَ أنَّ هذا الأمرَ يبدو بوضوحٍ عند أصحابِ المرحلةِ الأخيرةِ. ومن هنا، لم تكنْ هذه المراحلُ واحدةً في تصورها لقضيةِ المصطلحِ، وكانتْ على النحو التالي:

- المرحلة الأولى: (التلقائية / عفوية).
- المرحلة الثانية: (الوعي بالمشكل).
- المرحلة الثالثة: (الوعي والعمل).
- المرحلة الرابعة: (وضوح المشكل).

أحسبُ أنَّ الأمرَ هذا الذي ذكرتُ، قد بدا واضحًا شيئًا فشيئًا، وأننا لا بدَّ أنْ نكونَ أكثرَ وعيًا بما نقومُ به، بدلًا من تجميعِ المصطلحات، فهذا أمرٌ لا يقومُ به فردٌ أو جماعةٌ من الأفراد،

بل يجبُ أنْ تتكاتف فيه الجهودُ والأفرادُ والهيئاتُ = حتى يؤديَ إلى نتيجةٍ مرضيةٍ، ونصلَ إلى حلٍ سواءٍ لهذا المشكلِ الذي يؤرقُ المهتمين والمختصين على السواءِ.

كنتُ قد ذكرتُ أنَّ الباحثين العربَ الذين اهتموا بأمر المصطلح، قد مروا بمراحل مختلفة، ونوهتُ إلى أنَّ قضيةَ نقلِ المصطلحِ، لم تكنْ واضحةَ المعالمِ عندهم جميعًا بشكلٍ واحدٍ؛ فقد تدرجَ الأمرُ، وإنْ أخذَ عند وافي شكلَ النقلِ المباشرِ، دون الخوضِ في التفاصيلِ، باعتباره غير متخصصٍ، كما أنَّ كتابه الأول في اللغة العربية المؤلَّف على الطريقة الحديثة، ومن هنا كانَ هدفُه تعريفَ الباحثين العرب بهذا العلم الجديد، على ما أشارَ السعرانُ إلى ذلك، حينَ جعله مرحلةً مهمةً في تاريخِ الارتقاءِ بهذا النوعِ من البحثِ.

رأيتُ أنَّ أصحابَ الرعيلِ الثاني من الباحثين الذين جعلهم السعرانُ من الجيلِ الثالثِ، أمَّا أنا فقد جعلتهم من الجيلِ الثاني؛ لأنَّي استبعدتُ مؤلفاتِ أنيسٍ = خاصةً أنَّ السعرانَ كانَ يؤرخُ للاهتمام بمراحل البحثِ اللغوي في العالمِ العربي، أمَّا ما تصورته أنَّ التأريخ الفعلي للاهتمام بالمصطلحِ وطرقِ ترجمته، والفرقُ واضحٌ بين الرؤيتين. إلا أنَّ الذي نذكره في هذا السياق مرةً أخرى = أنَّ وافيًا لم يكنْ يعتني بنقلِ المصطلحِ، على ما كانَ عليه المتخصصون، وهذا لم يقلْ به أحدٌ، بيدَ أنَّ (المرحلة الثانية) بدأتْ المعاناةُ معها بشكلٍ واضحٍ وظاهرٍ إلى حدٍ كبيرٍ.

ونستبينُ بوضوحٍ أنَّ السعرانَ وتمامًا وبشرًا من الرعيلِ الأولِ من المختصين = قد يدرجون المصطلحاتِ ويعانون من اختيارِ المكافئ العربي لها، مما يشيرُ إلى مرحلةٍ مختلفةٍ عن سابقتها، كما أنهم أبانوا عن هذه المعاناة بشكلٍ مباشرٍ، وهذا لا نجده عند وافي.

إلا أنَّ هذه المرحلةَ ـ كما أشرتُ ـ هي التي قامتْ عليها أو حولها، أو اعتمدت عليها بشكلٍ مباشرٍ؛ حتى لا نكادُ نجدُ بحثًا في المصطلح إلا وفيه ذكرٌ لمؤلفاتِ المرحلةِ الثانية أو بعضها، مما يشيرُ إلى أهميتها في هذا الشأن.

ثمةَ ملاحظةٌ يجدرُ ذكرها تتعلقُ بدورِ وافي في هذا الأمرِ، وقد حاولتُ أنْ استظهرَ جوانبَ منها؛ نظرًا لدوره البارز، غير أنَّ المسدي حينَ تناولَ الجهودَ العربيةَ في المصطلحِ اللساني، لم يثمِّنْ دورَ وافي، وجاءتْ الإشارةُ إليه في معرضِ حديثه عن ترجمة محمدٍ مندورٍ لبحث أنطوان ماييه (علم اللسان) وأنَّ مندورًا لم يكنْ لديه من رصيدِ المصطلحاتِ الزاد الكافي لمواجهة علمٍ حديثٍ عند أهله، غريبٌ أو هو كالغريبِ عند أهلِ الضادِ، فلم يكن منه إلا أن صاغ

المضامينَ العلميةَ على منهجِ التعميم والمقاربة، لا على نهج التخصيص والمعاينة، وقد يشفعُ فيما صنعَ أنَّ المحاولاتِ التي سبقته لم تتعد مرتبةَ التلقي الاصطلاحي التي هي منزلةُ الدخيلِ لفظًا ومعنى، ونخصُّ بالذكرِ تصنيفَ على عبد الواحد وافي، وقد كانَ مؤلفه يسمي فروعَ العلمِ بأسمائها الأصول، فيتحدث هكذا عن الجرامير والسنتكس والستيلستيك والأونوماستيك والتوبونوماستيك[1].

هذه رؤيةُ المسدي فيما قدمه وافيٌّ، ووافي نفسُه لم يكنْ من المتخصصين في هذا المجال، وإنما قامَ بتدريسه ونالَ قسطًا منه، فكتبَ هذه العجالةَ على حد قوله، هذا من ناحيةٍ، ومن جهةٍ أخرى، نلاحظُ أنَّ وصفَ المسدي: أنَّ وافيًا كانَ يسمي فروعَ العلمِ بأسمائها، هذا لا شكَّ فيه، بيدَ أن الناظرَ يجدُها رؤيةً فيها نظرٌ من وجوه:

الأول: أنَّ كتابَ وافي الأول من نوعه في العربية، وبداية الأمورِ التعميم، فما وَصفَ به المسدي مندورًا، أتاحَ له العذرَ؛ لأنَّ المحاولاتِ الأولى السابقة عليه لم تضفْ شيئًا، ومندورٌ - بناءً على رؤيةِ المسدي - لم يقدمْ شيئًا، فيما يتعلقُ بصياغةِ المصطلح اللساني، بيد أنَّ الملاحظةَ التي يجبُ أنْ تؤخذَ بعينِ الاعتبار، أنْ يرجعَ السببَ إلى وافي، بدلًا من مندورٍ، وكانَ ينبغي إذا كانتْ محاولةُ وافي هي الأولى أنْ يضيفَ مندورٌ شيئًا يتعلقُ بصياغةِ المصطلحِ، بناءً على المحاولةِ السابقة عليه (وافي)، لكنَّ المسدي فعلَ العكسَ.

ومن جهةٍ أخرى، ما أورده المسدي صحيحٌ وبمراجعةِ الكتابِ يتبينُ صدقه، لكنْ الذي يجبُ أنْ نتبينه، وهو ظاهرٌ = أنَّ رؤية المسدي تحتاجُ إلى فضلِ بيانٍ نستقبله من حديثٍ في الفقرة التاليةِ.

وما هو أصدق قيلًا: إنَّ وافيًا أوردَ مما أورده المسدي، لكنه أبدًا ما وضعَ هذه المصطلحاتِ منفردةً، إلا بعدَ أنْ يكونَ قد أبانَ عنها بوضوحٍ؛ لا أنْ تكونَ محملةً بالغموضِ، وهي مواضعُ يسيرة، لا تثيرُ اللبسَ لدى القارئ، وبالتالي يزولُ ما أورده المسدي = أنه يُوردُ المصطلحات بأسمائها الأصول، ومن ثم، ذكرَ جانبًا وتركَ جانبًا آخر، وكانَ عليه أنْ يوفيه حقه، كما فعلَ مع المصنفاتِ الأخرى، لا أنْ يأتي الحديثُ عنه عابرًا من خلالِ الحديثِ عن دورِ مندور، لقد وفّاه السعرانُ حقه = حينَ - كما أسلفت - وضعه مع أنيسٍ في كفةٍ واحدةٍ.

---

[1] المسدي: قاموس اللسانيات، ص ٧٣، ٧٤.

وزيادةً على ما أوردته، قد يكونُ العذرُ لوافي أنه أولُ منْ ولجَ الميدانَ، والعذرُ لوافي أولَى منه لمندور، حين فعل = لأنه الأولُ، كما أنه ليسَ متخصصًا، فكانتْ محاولته في حدودِ ما قدمه. وعندي أنَّ المسدي حينَ عرضَ لوافي على هذا النحو من العجلة، لم يوفه حقه، الذي هو عندي حقٌ أصيلٌ، فقد أورد المسدي: أنَّ مصطلح "علم اللغة "كأنما يقومُ مقامَ ما يقابله في الأجنبية على وجه حرفي، ولمَّا كانَ هذا المقابلُ هو بحد ذاته الحد المنطقي للعبارة الدالة على العلم "الانغويستيك "استشفع المصطلح نفسه وتكتلَ طرفاه حتى صارَ المفهومُ منه صورةً ذهنيةً متوحدةً، وبهذا التقديرِ استعملَ الجيلُ الأولُ من اللسانيين العرب هذا اللفظ فشاع على أيديهم، ولعل أسبقهم إلى إشاعته على عبد الواحد وافي، عندما وضع مصنفه "علم اللغة "منذ ١٩٤١*، ثم زادَ المصطلحُ لما زكَّاه محمودُ السعران في كتابه علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي[١].

ولعلَّ في هذا النصِ ـ على طوله ـ إفادةً فعليةً لدورِ وافي الظاهرِ أو غير الظاهرِ في الجيلِ الأولِ من أهلِ الاختصاص. كما أنَّ ثمةَ رؤيةً أخرى تدعِمُ ما أذهبُ إليه، أنَّ السعران اعتمدَ على مؤلفات وافي، كما تدلُّ على ذلك تلك المناقشات والإشارات التي أحالَ إليها السعرانُ، وأيضًا قائمةُ المراجع في نهاية الكتاب[٢] = حيثُ اعتمدَ على مؤلفاتِ وافي كاملةً، وحينَ عرضَ للمؤلفاتِ الأولى، ذكرَ منها وافيًا، يقول السعرانُ: وكانَ اتجاه آخر للتعريف بعلم اللغة وفروعه، وللقيام بدراسات لغويةٍ على أساس من الفهمِ الحديثِ للغة، ومن المناهج الحديثة لدراستها [٣]. ثم يعلقُ على هذا الكلامِ في الحاشية: أنَّ الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي أستاذَ علم الاجتماع بجامعة القاهرة سابقًا، له فضلٌ كبيرٌ في الوفاء بهذه الأغراض، وكانت تأليفه في هذه الموضوعات ولا تزالُ مصادرَ سهلةَ التناولِ قرَّبت إلى قراءِ العربية العصيّ من أمرِ علم

---

* وجدت إشارةً أخرى في حاشية الطبعة المعتمدة، وهي مقدمةُ الطبعة الأولى التي كتبها وافي، في الحاشية أنَّ الكتابَ صدرتْ الطبعة الأولى منه ١٩٤٠، خلافًا لما كتبه المسدي والسعران معًا.

[١] المسدي: قاموس اللسانيات، ص ٦٢ .

[٢] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٤٣٠ .

[٣] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي،ص٢٦، ٢٧. تتفق هذه الرؤية مع ما ذكره حجازي بشكل عام، إلا أن حجازيًا لم يذكر وافيًا، وبدأ بالاتجاه الفعلي بأنيس باعتباره متخصصًا، وقد عرضت لهذا الأمر في صدر البحث.

اللغة وفروعه ودراساته[1]. وهذا أمرٌ لا يمكنُ أن ينكره إلا جاحدٌ، كما أنَّ السعرانَ نفسه لم ينكره، فكيف يُنسبُ إلى وافي ما لم ينسبه إلى مندورٍ، وأنَّ السعرانَ نفسه ذكر فضلَه؟ وهو ما لم يشرْ إليه المسدي من قريبٍ أو بعيدٍ.

على أنَّي ينبغي أنْ أقررَ ابتداءً أنَّ وافيًا ـ بناءً على ما أوردته على طريقةِ نقله للمصطلح اللغوي الغربي إلى العربية ـ لم يكنْ يعتني بالتفاصيل التي يُعنى بها المختصون، ولذلك سنجدُ في ثنايا المعالجة والتحليل التي يردُ في ثناياها الاعتمادُ بشكلٍ مباشرٍ على نوعين، **الأول**: كتبُ المختصين في الفروع اللغوية، وكتب المعاجم اللغوية المختصة في علمِ المصطلحِ، ويبدأ تقريبًا دورُ وافي في مثل هذه المواضع يتوارى بالحجابِ، خاصةً تلك المواضع التي تحتاجُ إلى إبانةٍ من المختصين، وهذا لا يقللُ بأية حالٍ من الأحوال من دورِ وافي = إذْ كانَ صريحًا منذ البداية، حين قال: رأيت أن الواجب يحتم عليَّ ـ وقد وقفت قسطًا من جهودي على هذا العلم، وقمت بتدريسه مدة طويلة ـ أنْ أقومَ بأول محاولةٍ في هذا السبيل، فكتبتُ هذه العجالةَ معتمدًا فيها على طائفةٍ كبيرةٍ من أوثق المصادر العربية والإفرنجية ...[2] الآخر: مراعاة الإيجاز في علاج الموضوعات حتى لا أتجاوزَ النطاقَ الذي رسمته لهذه العجالة، والذي ينبغي أنْ تكونَ عليه أول محاولة[3]. وعلى هذا، فإنَّ دوره ليسَ غرضه تقديم التفاصيل الدقيقة حولَ جوانب هذا العلم، بقدرِ ما كانَ يعنيه أنْ يقدِّمَ الخطوطَ العامةَ، التي تعريفُ الباحثين بهذا العلمِ الجديد حينئذ.

إلا أنه في خلالِ الخطوطِ العامةِ نراه ماثلًا بين المختصين، وهذا أمرٌ كانَ فيه وافيٌّ واضحًا منذ البدايةِ، ولم تكنْ تعنيه تفصيلاتُ أهلِ الاختصاص، ولم يكن ثمة في العالم العربي مختصين، بما تعنيه الكلمة، وبالتالي لا نأخذُ عليه أو نحاكمه، كما لو كنا نتعاملُ مع المختصين.

وقد كانَ السعرانُ على وعي تامٍ حين أشارَ تحتَ عنوان (صعوبات في الطريق) يقول: ومن أوَّل ما يجابه الباحثُ العربي في هذا السبيل من صعوباتٍ وضعَ مصطلح هذا العلم بالعربية، ثم يقدمُ السعرانُ الحيثياتِ التي تجعلُ من هذا العلم، حيثُ إنَّ تصوراته لم تقمْ في أذهانِ لغويّ العرب، وأمورٌ أخرى .

---

[1] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٢٦، حاشية١.

[2] وافي: علم اللغة، ص ٤، ٥.

[3] السابق: الموضع ذاته.

ولم يكتفِ السعرانُ بتقديمِ التصوراتِ النظريةِ والحيثياتِ التي تعوقه، بل أخذَ يقدّمُ النماذجَ في حاشيةٍ استغرقتْ مساحةً كبيرةً، وهو أمرٌ على قدرٍ كبيرٍ من الخطورةِ في الوعي بمشكلِ المصطلحِ منذ نحو نصفِ قرنٍ تقريبًا، ومؤلِّف السعرانِ الوحيدِ الذي أشارَ إلى هذه المشكلةِ تحديدًا، ويعودُ الأمرُ عندي إلى أنَّ كتاباتِ تمامٍ وبشرٍ، لم تكنْ تنزعُ إلى منزعِ كتاباتِ السعرانِ = إذ كانا يقدمان مادةً تطبيقيةً خالصةً، خلافًا لما صنعه السعرانُ، وعلى الرغم من ذلك، لم تخل كتابات بشر تحديدا بالاهتمام بقضيةِ المصطلحِ وكيفية نقله إلى العربيةِ بشكلٍ أكثرَ صراحةً مما عليه لدى تمامٍ؛ لأنَّ اهتماماتِ بشرٍ كانتْ واضحةَ المعالم، على الرغم من اتفاقه مع تمام = في أنهما لم يقدما ثبتًا بالمصطلحات اللغوية في نهايات أعمالها، إلا أنَّ هذا لم يشفعْ في أنه على الرغم من ذلك الاتفاق العام، إلا أنَّ جوانبَ المفارقةِ لا تخفى على مدققِ النظر.

فقد كانَ السعرانُ مدركًا للمشكلِ منذِ البدايةِ بشكلٍ أكثرَ وضوحًا ـ من خلال نصوصه ـ مما عليه زميليه في هذا المجالِ، ومن ثم انعكسَ هذا في كتابيه = حيث قدَّم ثبتًا بالمصطلحاتِ اللغويةِ في نهايةِ مؤلفاته، وزيادةً على ذلك تزخرُ كتاباتُ السعرانِ بالعنايةِ الفائقةِ بالمصطلحِ في المتنِ والحواشي على السواءِ، وهذا يعكسُ مدى الشعورِ الخفي بالمُشْكل، الذي أبانَ عنه في مواضعَ عدة، على ما أوردته.

لم ينكرْ السعرانُ دورَ وافي ـ بشكلٍ عامٍ ـ وإنما تمثّلَ دورُ السعرانِ فيما قدمه وافي من مكافئاتٍ عربيةٍ للمصطلحاتِ الغربيةِ، وقد بدا واضحًا، حين أخذَ عليه ـ وعلى غيره ـ صوغه مكافئات كثيرة للمصطلح الغربي، مما يوقعُ القارئ في لبس، من خلال تداخل المصطلحات[1]، ويمكنُ استخلاصُ عددٍ من الملاحظ على ما أورده السعران ثمة:

١ ـ أنَّ السعرانَ كانَ مدركًا لمشكل المصطلح اللغوي وكيفية نقله، وهذا ما عبَّرَ عنه بشكلٍ مباشرٍ، فيما أشرتُ إليه أعلاه، مما يشير إلى أنه كانَ يعاني منها، مما يؤكدُ رؤيةَ الحمزاوي المشار إليها في موضعٍ آخر.

٢ ـ أنَّ السعرانَ لم يكنْ يأخذُ ما هو واردٌ لدى السابقين على علاته، وإنما كانَ يناقشه ويدلي فيه بدلوه، وهذا يعني أنه كانَ يعاني من هذه المشكلة بشكلٍ واضحٍ.

---

[1] ينظر: السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٦، ٢٧.

٣ ـ لم يأخذْ السعرانُ ما ذكره وافي ـ كما هو ـ وإنما كانَ يعترضُ على طريقةِ إيرادِ مسمياتٍ مختلفةٍ لمصطلحٍ واحدٍ، كما حدثَ في النصِ المشارِ إليه في الحاشية = إذ اقترحَ وافيٌ مكافئاتٍ عدةً، مما يوقعُ القارئَ في لبس، وربما كانتْ رؤيةُ وافي أنَّ هذه المشكلةَ لا تعنيه، أو لم تكنْ ظهرتْ بوضوحٍ كما هي عليه الآن، وهو ما يبدو بشكلٍ صريحٍ حين عبَّرَ عن هدف كتابه، ولم يشرْ إلى نقلِ المصطلح، كما أنه الكتابُ الأولُ في العربية، ومن غير المنطقي، أنْ يركزَ على هذه المشكلةِ، وهو ما يتنافى مع هدفِ الكتاب = لأنَّ هذه المشكلةَ أعوصُ من أن يتعرضَ لها كتابٌ هدفه تعريف الباحثين بهذا العلم الجديد.

غير أنَّ الأمرَ مع أهلِ الاختصاصِ ينمازُ؛ إذْ الإحساسُ بجسامةِ الأمرِ وجلله والشعورِ بالمشكلةِ واضحٌ لدى السعران، غير أنه يمكن القولُ: إنَّ التباينَ في المصطلحاتِ لدى أنيس أقلُّ مما هي عليه لدى وافي = إذ أنيس ممسكٌ بزمام المصطلحات اللغوية، وعلى الرغم من ذلك، وقعَ فيما أخذه عليه السعرانُ، وربما كانَ وافي وأنيسٌ لهما ما يبررُ موقفيهما من هذه المكافئات التي ارتضياها، وقد أخذَ عليهما السعرانُ أن ما اقترحاه يصطدمُ بمصطلحاتٍ تراثيةٍ، ربما لم يأخذاها في الحسبان، أو تصورا أنَّ هذه المكافئاتِ المقترحةَ، لا يمكنُ أنْ تكونَ عائقًا، أو أنَّ هذه المؤلفاتِ مؤلَّفةٌ للمختصين، وعلى الرغم من هذا، فقد أخذ عليهما السعرانُ فيما يتعلقُ بنقل عددٍ من المصطلحاتِ المشارِ إليها في الحاشيةِ أعلاه.

ويبدو أنَّ طبيعةَ مرحلةِ وافي، إذا جازَ لنا أنْ نعتبرها مرحلةً، بناءً على ما أوردته، وكذلك بناءً على تقسيمِ السعرانِ، على الرغم من التمايز بين المرحلتين، إلا أنَّ السمةَ الجوهريةَ المشتركةَ بين تقسيميهما وتقسيم السعران = أنَّ وافيًا يعدُّ مرحلةً مفصليةً = فإذا كانَ يمثلُ المرحلةَ الأولى عندي، فإنه في تقسيمِ السعرانِ، يمثلُ مرحلةً ثانيةً، بيد أنها تظلُّ مرحلةً فارقةً عن مثيلاتها التي سبقتها، وهكذا يتبوأ وافيٌ مكانةً لما تنمازُ به مرحلته، خلافًا لما كانتْ عليه الدراساتُ اللغويةُ التي سبقته، التي عدها السعرانُ مرحلةً سابقةً على مرحلةِ وافي.

منذ بدايتي الأولى بالجامعة، كثيرًا ما كنتُ أعاودُ قراءةَ كتاب السعران (علم اللغة) كلما قابلتني عويصةٌ من عوانص العلم، وكنتُ أحسبُ ـ ولا زلت ـ أنَّ مراجعةَ هذا الكتابِ على الرغم من مضي هذا الزمن من فرائض الأعيان، وكانَ يلفتُ انتباهي آنذاك تلك المصطلحات الغربية المترجمة في المتن والحاشية على السواء، وكان يخطرُ ببالي سؤالٌ آنذاك، لم أكنْ أعرفُ له إجابةً، ولم أحاولْ أنْ أعرضَه على أحدٍ من المختصين، لماذا كلُّ هذا الزخمِ بهذه المصطلحات

الغربية ؟ إذ يكادُ السعرانُ لم يتركْ مصطلحًا لغويًا أو اسمًا أعجميًا في تلك الفترة إلا نقله إلى العربية تقريبًا، ولم أكنْ عندئذٍ على وعي تام بما كان يعانيه، ولم يدر بخلدي تلك المشكلة العويصة التي كانتْ تؤرقه.

ويقيني أنَّ هدفَ السعرانِ من كتابه (علم اللغة) يقعُ في هدفين، **الأول**: مباشر، **الثاني**: غير مباشر، أما **الهدفُ الأولُ** فليسَ بخافٍ على أحدٍ من الدارسين، بينما **الهدفُ الآخرُ** يحتاجُ إلى فضلِ بيانٍ.

لعلَّ اهتمامَ السعرانِ الواضحِ بقضيةِ نقلِ المصطلحاتِ اللغوية نالَ عنايته، واعتبره - فيما أظن - هدفًا يُضافُ إلى الهدفِ الأولِ (المباشر) ولا يقلُّ عنه أهميةً، وإنْ كانَ السعرانُ لم يعالن في صراحة تامة، ويستبين ذلك حين يعرضُ للمصطلحاتِ اللغويةِ على نحو ما هو واردٌ في الكتاب، وهذا أمرٌ لا يأتي عرضًا، وتتأكدُ هذه الرؤيةُ حين عرضَ السعرانُ لعددٍ من المصطلحات اللغوية لدى السابقين عليه (وافي، أنيس، تمام، بشر) باعتبارهم يمثلون المرحلة الأولى والثانيةَ، وقد لفتَ النظرَ حينئذٍ إلى تعددِ الاقتراحاتِ حول المكافئات العربية للمصطلحات الغربية، مما يؤدي إلى اللبسِ والغموضِ لدى القارئ، بله المتخصصين، لعدم اعتمادِ مصطلحٍ محددٍ، ولعلَّ في إثارة هذه المشكلةِ على هذا النحو، يلفتُ النظرَ إلى أنَّ السعرانَ كانَ على وعي بهذه المشكلةِ منذ البدايةِ، وهو هدفٌ واضحٌ = وإنْ لم ينصن السعرانُ عليه نصًا صريحًا، إلا أنَّ متابعةَ قضايا الكتابِ تُظهرُ بما لا يدع مجالًا لريبٍ، ما كان يكابده السعرانُ ويشعرُ به. ولمَّا كانَ هذا الهدفُ ليسَ أساسيًا، فقد تعرَّضَ له على ذلك النحو الذي تجدونه عليه في الكتابِ، وقد تناولَ عينةً في الحاشيةِ؛ لإظهارِ ما يحتاجُ من الباحثين إلى وقفةٍ متأنيةٍ قبل نقلِ هذه المصطلحاتِ إلى العربيةِ. وعلى هذا الأساسِ، فإنَّ مؤلَّف السعرانِ (علم اللغة) يحتاجُ إلى أن نفردَ له مساحةً مكانيةً مما تجدونه مبسوطًا على سطحِ القرطاسِ من هذا البحث.

وإذا كانَ السعرانُ من بين أقرانه - أصحاب المرحلة الثانية - الذي قدَّم كشفًا اصطلاحيًا، فقد وقاه هذا الصنيعُ ما وقع فيه زميلاه، - تمام وبشر - لأنَّ عملَ كشفِ اصطلاحي في نهايةِ الكتابِ، يتيحُ فيما أخالُ، أنْ يراجعَ الباحثُ تلك المصطلحاتِ التي اقترحها أو وافقَ عليها، وأظنُّ أنَّ السعرانَ حافظَ إلى حدٍ كبيرٍ على كيفية نقل المكافئاتِ الغربيةَ إلى العربيةِ، وإنْ لم يكنْ بمنأى - على الرغم من ذلكَ - مما وقعَ فيه الآخران، كما نستظهرُ ذلك في المطلبِ الخاصِ بالمصطلحاتِ العربيةِ. لقد انزلقَ السعرانُ إلى هذا المهوى ذات القرار البعيد، وإنْ كانَ أخف

وطأةً من بشر تحديدًا، على ما نستظهره في موضعه من البحثِ (ينظر: ١ / ٢ / ٢ من البحث) فقد وقعَ فيما أخذه على وافي وأنيس من ناحيةٍ، والدواخلي والقصاصِ من ناحيةٍ أخرى.

ويبدو أنَّ لهؤلاء الباحثين العذرَ فيما أورداه = إذْ جوانبَ هذا العلم - في تلك الفترة - لم تكنْ واضحةَ المعالم على حد قولِ وافي والسعران على السواء، وعلى الرغم من شعورهم، وتحديدًا أهل الاختصاص منهم، إلا أنَّ ثمة عددًا من الملاحظِ التي تسجلُ عليهم جميعًا. لكن الذي يثقِّل ميزانهم؛ أنَّ هؤلاءِ السابقين الذين تنبهوا إلى هذه الإشكالية في نقل مصطلحات هذا العلم إلى العربية، كما أنَّ المشكلةَ لم تكنْ قد اتسعتْ رقعتها في تلك الفترة، مما هي عليه الآن؛ لأنَّ ما أُلِف في هذا العلم يعدُّ على أصابعِ اليدِ في تلك الفترة، إلا أنَّ المشكلةَ الآن لم تعدْ قاصرةً على التنبيه لما هو قادمٌ، وأصبحَ ما تنبه له هؤلاءِ الأوائلُ حقيقةً ماثلةً للعيان، بل صارتْ المكافئاتُ المقترحةُ متعددةً ومتغيرةً من بلدٍ لآخرَ، ومن شخصٍ لآخر، بل عند الباحث الواحد، كما عليه أحمد مختار عمر وغيره من الباحثين، وعلى ما أشارَ إليه السعرانُ لدى وافي وأنيس ... الخ.

وقد يكونُ هنالكَ من الأعذارِ إذا ما نظرنا إلى الرعيلِ الأولِ الذي نقلَ مصطلحاتِ هذا العلم، غير أنه لدى أحمد مختار وزملائه يكونُ الأمرُ أكثرَ صعوبةً، إذا ما قارنا الفترةَ الزمنيةَ، والدراسات التي قدمتْ في هذا المجال، وأنَّ الأمرَ أصبحَ في فترةِ أحمد مختار أكثر وعيًا ونضجًا بمشكلِ نقلِ المصطلحِ الغربي إلى العربيةِ. وينبغي أنْ نشيرَ أيضًا إلى أنَّ مشكلَ تعددِ المصطلحِ الواحد الذي أخذه السعرانُ على وافي وأنيس، وقعَ فيه وتمامٌ وبشرٌ على السواءِ، على نحو ما أشرتُ، على نحو ما يأتي بيانه في المطلبِ المخصصِ لهذا الأمرِ من هذا البحثِ.

ولما كانتْ المصطلحاتُ اللغويةُ متعددةً، فإنَّ الوقوفَ عليها مجتمعةً في هذا البحث أمرٌ لا طاقةَ لي ولا لبحثٍ مثلَ هذا به، بل الباحثين، ومن هنا، فإنَّ محاولةَ الاقتصادِ والاعتمادِ على عددٍ معينٍ، يمثلُ العناصرَ الأساسيةَ لهذه المراحل المختلفةِ والمشارِ إليها أعلاه.

وظنِّي، أنِّ الباحثين الذين تعرضوا لكيفية نقلِ المصطلحِ اعتمدوا على أصحابِ المراحل المختلفة، لم يتعرضوا لهذه الجزئية، وإنما توقفوا - فقط - عند الاختلافاتِ بين هذا الباحثِ أو ذاك، وربما تكونُ هذه الجزئيةُ مقدمةً لا بدَّ منها لبيانِ المنطلقاتِ الأساسيةِ التي اعتمدَ عليها وتفضيلِ هذا المصطلح أو ذاك، وهي على قدرٍ كبيرٍ من الأهميةِ.

وحين انتهيتُ من صياغةِ القراءةِ التحليليةِ، على هذا النحو الموجودِ على سطحِ القرطاسِ، عثرتُ على بحثٍ للدكتور أحمد قدور يتعلقُ بما نحن حياله، فأردتُ أنْ أشيرَ إليه،

خاصةً أنَّ ثمةَ بعضَ المواضع التي تحتاجُ إلى بيان وجلاء؛ فقد ذكرَ تحت عنوانٍ فرعي "المصطلح اللساني ومشكلاته "يقول: ظهر منذ عقد ونيف في الدراسات المتعلقة باللسانيات التعبير عن وجود "أزمة "في المصطلح اللساني مفردة، أو ضمن أزمات أخرى. أو الإشارة إلى المصطلح على أنه "عقبة "من عقبات تلقي اللسانيات، أو وصفه بأنه "مشكلة "من مشكلات متعددة متعلقة باللسانيات عندنا[١].

ثم انتقلَ إلى ذكرِ بعضِ أسبابِ فوضى الرصيد المصطلحي عندنا، وأرجعَ مشكلةَ وضع المصطلحات عندنا إلى عاملين اثنين، عامة وخاصة[٢]. ويتطرقُ بعد ذلك إلى تقسيم مراحل علم اللغة على مر العصور في العربية، ابتداء بمؤلف وافي ١٩٤٠، وهي الفترة الفعلية لإنتاج علم اللغة على الطراز الغربي، ولا تثريبَ عليه فيما صنعَ؛ إذ قسَّمه إلى مرحلتين، الأولى: تمتد من وافي إلى عقد السبعينيات، وامتدت الثانية ابتداءً من السنوات الأولى من عقد السبعينيات حتى نهاية القرن العشرين تقريبًا، يقول: ويلاحظ أن ما صار يعرف بأزمة المصطلح اللساني ومشكلات الترجمة، كان نتاج المرحلة الثانية التي شهدت تطورًا مطردًا اتفق وتوسع الدرس اللساني في أوربة وأمريكا، مع منتصف القرن العشرين. أما المرحلة الأولى فلم تشهد مثل ذلك، وإنما أثارت نقاشات عامة حول مناهج البحث في اللغة، ومقارنتها بالمناهج العربية القديمة[٣].

ويقولُ في موضعٍ لاحقٍ: وقد اقتبس الدكتور وافي الكثير من المصطلحات اللسانية في كتابه "علم اللغة "الصادر عام ١٩٤٠، ووضع ترجمات صحيحة، نحو: علم اللهجات، وعلم المفردات، وعلم الدلالة، وعلم البنية وعلم الأساليب، وعلم أصول الكلمات، وعلم الاجتماع اللغوية، وعلم النفس اللغوية وعلم اللغة، وغير ذلك. وكذلك فعل المؤلفون التالون دون أن تظهر مشكلة المصطلح اللساني لديهم. كالدكتور إبراهيم أنيس في كتابه "الأصوات اللغوية"عام ١٩٤٧، والدكتور تمام حسان في كتابه "مناهج البحث في اللغة "عام ١٩٥٥، والدكتور محمود السعران في كتابه "علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، عام ١٩٦٢، والدكتور عبد الرحمن أيوب في كتابه "أصوات اللغة"عام ١٩٦٣، والدكتور كمال بشر في كتابه "علم اللغة العام "عام

---

١ أحمد قدور: اللسانيات والمصطلح، ص ٦.

٢ ينظر تفصيل ذلك: السابق، ص ٧.

٣ السابق: ص ٨، ٩.

١٩٧٠، والدكتور محمود فهمي حجازي في كتبه "علم اللغة بين التراث والمعاصرة"١٩٧٠، و "علم اللغة العربية "عام ١٩٧٣، دخل إلى علم اللغة "عام ١٩٧٨.... ولم تكن المصطلحات في هذه تعيق عمل المترجم، بسبب تمكن المترجمين من اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، ووضوح المداخل المعرفية التي يسلكونها [١].

ثم يذكرُ بعد ذلك: ويمكنُ أنْ ينظرَ إلى مرحلةِ اللسانيات عامة ومصطلحاتها خاصة من خلال مرحلتين من الزمان، امتدت الأولى من كتاب "علم اللغة "للدكتور علي عبد الواحد إلى عقد السبعينيات، على حين امتدت الثانية مع السنوات الأولى من ذلك العقد إلى نهاية القرن العشرين تقريبًا، ويلاحظُ أنَّ ما صارَ يُعرفُ بأزمة المصطلحِ اللساني ومشكلاتِ الترجمة كانَ نتاجَ الثانية التي شهدتْ تغييرًا ملحوظًا.

ولي ملاحظتان دعتاني إلى أنْ أتوقفَ عند بحث قدور وأديمُ النظرَ، بل أرجعُ البصرَ مرة تلو الأخرى، عسى أنْ أربطَ الأفكارَ بعضها البعض، ومن هنا، سوف أتوقفُ عند ملاحظتين على قدرٍ كبيرٍ من الخطورة فيما يتعلقُ بما طرحه، وما طرحته، فما طرحه قريبٌ مما تصورته هنا، مع المفارقة في بعض المواضع التي تحتاج إلى بيان، أحاول بيانه فيما استقبله من حديث.

<u>الملاحظة الأولى:</u> ظهرَ منذ عقد ونيف في الدراسات المتعلقة باللسانيات التعبير عن وجود "أزمة أو عقبة أو مشكلة ".

<u>الملاحظة الثانية:</u> تقسيمُ علم اللغة = أنه مرَّ بمرحلتين، وأنَّ مشكلةَ المصطلحِ اللساني، هي من نتاجِ المرحلةِ الثانية، التي تبدأ مع بدايةِ عقد السبعينيات.

وقبل أنْ أدلي بدلوي هنا = أني لم أعرفْ تاريخًا لنشر هذا البحث، لكنَّ الذي يمكنُ تحصيله من خلال كلام قدور، أنه قال: إنَّ المشكلةَ بدأتْ تظهرُ قبل عقد ونيف، كما ذكرَ أيضًا أنه بدأ الاهتمامُ بهذا المشكل منذ ١٩٨٤،، ومن ثم، يمكنُ استنتاجُ أنَّ البحثَ كتب ١٩٨٩ تقريبًا.

كما أني لم أعثرْ على هذا البحثِ إلا في مرحلةٍ متأخرةٍ جدًا من مراحل هذا البحث، ومن هنا، لم أرَ ما توصلَ إليه من خلال عدد من الجوانب التي اتفقنا عليها، على أيةِ حالٍ، فإنْ دلَّ هذا على شيء، فإنما يدلُّ على أني أسيرُ في الطريقِ الصحيحِ، كما حدثَ مع بعضِ الباحثين الآخرين، وقد أشرتُ إليهم في مواضعهم من البحثِ أمانةً للعلم.

---

[١] السابق، ص ١٠.

وأتوقفُ الآنَ مع الملاحظةِ الثانيةِ، التي قسَّم فيها علمَ اللغة أنه مرَّ بمرحلتين، وهذا أمرٌ لا غبارَ عليه فيما اقترحه، وهو اقتراحٌ جديرٌ بالاهتمام، بل هو عندي أولى بالاهتمام؛ لأنه يتعلقُ بشكلٍ أو بآخرَ بما اقترحته حول تقسيم المراحل الزمنية التي مرَّ بها علمُ اللغة فيما يتعلقُ بنقلِ المصطلح. فتقسيمي أنَّ علمَ اللغة مرَّ بعددٍ من المراحل، وذكرتُ أنها أربعة، وأعيدُ ذكرها موجزةً؛ لتكتملَ الصورةُ.

المرحلة الأولى: تمثلها مؤلفاتُ وافي، وتحديدًا (علم اللغة).

المرحلة الثانية: تمثلها مؤلفاتُ السعرانِ وتمامٍ وبشرٍ مجتمعةً، وقد استثنيتُ مؤلفاتِ أنيسٍ؛ نظرًا لجنوحه شطرَ التطبيق.

المرحلة الثالثة: يمثلها أحمدُ مختار عمر والمؤلفاتُ العربية المترجمة، وهي كثيرةٌ ومتنوعةٌ.

المرحلة الرابعة: تمثلها المؤلفاتُ التي قامتْ على معالجةِ المصطلحِ.

هذا الاقتراحُ مغايرٌ لاقتراح قدور؛ لأنَّ اقتراحه جعلَ المرحلةَ الأولى تشغلُ مساحةً مكانيةً كبيرةً، استغرقت عشرين عامًا تقريبًا، وذلك يحتاجُ إل نظرٍ أستظهرها في الفقرة التالية.

أنَّ وافيًا على الرغم من مؤلفاته اللغوية، إلا أنه لم يكنْ من المتخصصين، ومن هنا كانَ ينبغي أنْ يوضعَ في مرحلةٍ واحدةٍ، وقد أشارَ السعرانُ إلى هذه الرؤيةِ، حينَ جعله يمثلُ مرحلةً قائمةً بذاتها، وربما يكونُ هذا على أساسٍ، أنه من المؤلفاتِ الرئيسةِ في هذا الباب أو أنَّ مؤلفاته هي أولى المؤلفات في علم اللغة على طريقة دراسة اللغة من منظورٍ حديثٍ، بالإضافةِ إلى الملاحظةِ السابقةِ، كانَ الأولى والأجدر أنْ تكونَ مؤلفاته في مرحلةٍ منفردةٍ، كما فعلَ السعرانُ، ويبدو أنَّ السعرانَ كانَ على وعي بهذا الأمر، حين جعله يمثل مرحلةً مفصليةً، على أساس أنه ابتداءً معالجة جديدة للدرس اللغوي العربي يختلفُ اختلافًا جوهريًا عن المعالجات العربية السابقة على مؤلفات وافي، وقد كانَ بإمكان السعران، وكانَ قادرًا على ذلك = أنْ يجعلَ وافيًا وأنيسًا في مرحلةٍ واحدةٍ، لكنه لم يفعلْ، وأكبر الظن عندي أنَّ رؤيةَ السعرانِ قائمة على اختلافِ الرؤية، فوافيٌ ليسَ متخصصًا، والسعرانُ من أول المتخصصين، هذا شيءٌ أولي أردتُ أنْ أشيرَ إليه.

أمَّا الملاحظةُ الأخرى التي أردتُ أنْ أشيرَ إليها أنَّ قدورًا حين جعلَ المرحلةَ الأولى، شغلت مساحةً مكانيةً كبيرةً، أدخل جوانبَ مختلفة، وفصل بينها على ما هو غير مأمولٍ؛ لأنَّ هذه المرحلةَ تجمعُ شيئين ليسا مختلفين، وإنما بينهما فروقٌ، استظهرها على النحو التالي:

أنَّ هذه المرحلةَ قد مرتْ بعددٍ من التطوراتِ التي ينبغي أنْ تؤخذَ في الاعتبار، وهي أنه لا يمكنُ معالجةُ وافي وهو غير متخصصٍ، كما أنَّ كتاباته هي الأولى، يمكنُ أنْ تكونَ كما هي في مؤلفاتِ أنيس؛ لأنه عكْس وافي، وبالتالي وضعهم في ثلةٍ واحدةٍ، أمرٌ فيه نظرٌ.

كما أنَّ ثمة شيئًا ثالثًا = أنَّ هذه الفترةَ الزمنيةَ الطويلة، لم تشملْ مؤلفاتِ وافي وأنيس فحسب، وإنما شملتْ بالإضافةِ إليهما مؤلفات كل من تمام وأيوب والسعران (باعتبار كتابه "اللغة والمجتمع "صدر ١٩٥٨، ط١)، وهذه المجموعةُ من الباحثين جعلها مع وافي وأنيس شيئًا، لم يقلْ به أحدٌ؛ لأنهم ينتمون إلى مراحل زمنية وتعليمية مختلفة. كما أنَّ جَعْلَ بداية عقد السبعينيات يمثل المرحلةَ الثانيةَ، أيضًا فيه نظرٌ، وذلك من وجوه:

أولًا: أنَّ هذا التصورَ يجعلُ السعرانَ تقعُ مؤلفاته في مرحلتين، وهذا يعني تصريحًا أو ضمنًا، بناءً على اقتراحه، أنَّ ثمة اختلافًا بينهما، وهذا قولٌ لم يقلْ به أحدٌ.

ثانيًا: أنَّ تقسيمَ قدور يجعلُ من مؤلفاتِ تمام والسعران وبشر، تقعُ في مرحلتين، وهذا إنْ جازَ من الناحية التاريخية، بناءً على تواريخ نشر المؤلفات، فإنه لا يجوزُ من الناحية الفعلية؛ لأنهم، ينتمون إلى مرحلةٍ زمنيةٍ واحدةٍ، وهو أمرٌ معلومٌ بالضرورة لدى الباحثين.

ثالثًا: أنَّ هذا التقسيمَ يجعلُ من مؤلفِ السعران (علم اللغة) وكمال بشر (علم اللغة العام) يقعان في إطارِ المرحلة الثانية. صحيحةٌ تلك الملاحظة التي توصَّل إليها: أنَّ المرحلةَ الثانيةَ، هي التي بدأت تهتمُ أو بدأتْ تستشعرُ وجودَ مشكلةٍ في كيفيةِ نقلِ المصطلحِ اللغوي إلى العربيةِ.

لكنَّ الذي كانَ على قدور أنْ ينظرَ إليه: أنَّ مرحلةَ عقدِ السبعينيات، كانتْ البدايةَ الفعليةَ للكتاباتِ في علم اللغة العام؛ لأنَّ الكتاباتِ اللغويةَ قبل هذه الفترة تتمثلُ في:

- كتابات وافي (وهو لم يكن متخصصًا).
- كتابات أنيس (كان يجنح أكثر إلى التطبيق).
- كتابات تمام: مناهج البحث في اللغة، ١٩٥٥، والسعران: اللغة والمجتمع: رأيٌ ومنهجٌ، ١٩٥٨، مطبعة بنغازي، وترجمة: عبد الرحمن أيوب: اللغة بين الفرد والمجتمع، مكتبة الأنجلو، ١٩٥٤).

ويلاحظُ على هذه الفترةِ الطويلةِ التي جعلها قدورٌ مرحلةً واحدةً أمرًا - بناءً على ما أوردته - لا يمكنُ أنْ تمثلُ مرحلةً واحدةً، بأيةِ حالٍ من الأحوال، ومن جهةٍ أخرى، فإنَّ هذه

المؤلفاتِ، ليسَ فيها مؤلفٌ في علمِ اللغة العام، إلا مؤلَّف وافي، ووافي ليسَ متخصصًا، كما لا يمكنُ أنْ يتناولَ أول مؤلفٍ ومن غير متخصص المعالجة الفعلية، صحيحٌ هو قدَّمَ رؤيةً جديدةً، لكنها على أيةِ حالٍ، لن تكونَ كما لو كانتْ من متخصصٍ.

وبالتالي فالبدايةُ الفعليةُ لعلم اللغة، تتمثلُ في كتابات مرحلةِ السبعينيات، وهي النتيجةُ الطبيعيةُ لما هو في المراحل السابقة وإفراز لها، كما أنَّ السعرانَ وبشرًا وتمامًا ينتمون إلى مرحلةٍ واحدةٍ، صحيحٌ اختلفت تواريخ النشر، لكن هذا ينبغي ألا يجعلنا نغضُّ الطرفَ عن أنهم يقعون في إطار مرحلةٍ واحدةٍ أو فترة زمنية واحدة، وبالتالي كانَ على قدورٍ أنْ يأخذَ مثل هذه الأمور في الاعتبار، بدلًا من أن يقسِّم - ولا تثريب عليه - لكنها دقائق الأمور التي تمرُّ على العلماء.

كما ثمة ملاحظةٌ أخرى تُضافُ إلى ما سبق بيانه: أنَّ النصين السابقين، فيهما ملاحظةٌ جديرةٌ بالنظر، فمرةً يذكرُ أنَّ مرحلةَ الوعي بالمشكلِ المصطلحي بدأت مع بداية عقد السبعينيات[1]، ومرةً أخرى في الصفحة التالية، يذكرُ أنَّ فترةَ أنيسٍ وتمام وبشرٍ والسعران وأيوب[2]، لم تكن ثمة مشكلةٌ تعوقُ المترجمين؛ لأنهم كانوا متمكنين من اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، فأي الرأيين أقوم قيلًا فيما قاله الأستاذ قدور؟!، فمتعلم اللغة الأجنبية مهما أوتي من قدرة على الفهم والاستيعاب، هنالكَ جانبٌ ثقافي ينبغي أنْ يؤخذَ على قدرٍ من الأهمية، كما أنَّ المتعلمين للغة الأجنبية، خاصةً الذين حصلوا على الدكتوراه، قضوا عددًا من السنوات، صحيحٌ هو تعلم اللغة، لكن هناك قضايا ثقافية كثيرة تكون غائبة عن الأجنبي أو المتعلم للغة مهما بلغ في تعلمه، وهذا أمرٌ تنبه إليه السعرانُ، حين قدَّم معالجته لمصطلح Phonology، فلم يجزم بمصطلحٍ واحدٍ، كمكافئ للمصطلح الغربي، وإنما اقترحَ التعريب (الفنولوجيا) والترجمة (علم الأصوات اللغوية). وعرضَ لما قدمه تمامٌ، وعلى الرغم من ذلكَ كانَ مدركًا شيئين ينبغي أنْ يؤخذا في الاعتبار:

<u>الأول</u>: ما أشرتُ إليه أنَّ متعلم اللغة الأجنبية، مهما أوتي من قدرةٍ، يكونُ هناك قصورٌ، وهذا أمرٌ كانَ السعران على وعي به، ولذلك تركَ البابَ مفتوحًا للاجتهادِ فيما تعرَّضَ له من مصطلحاتٍ، وذكرَ لنا هذا الأمرَ بوضوح في عددٍ من المواضع، التي ذكرَ Phonology صراحةً

---

[1] أحمد قدور: اللسانيات والمصطلح، ص ٩.

[2] السابق، ص ١٠.

مع بعض المواضع الأخرى، وهذه المواضع تعتبرُ رؤية السعران التي عبَّر عنها في بعض المواضع صراحةً.

الثاني: أنَّ السعرانَ كانَ مدركًا أيضًا؛ أنَّ علمَ اللغة لا يزالُ في بداياته، وأنَّ اقتراحاته مهما أوتي من قدرة، فالأمرُ فيه نوعٌ من الاجتهادِ، ولمَّا كانَّ السعرانُ على علم أنَّ علم اللغة لا يزالُ في بدايته في الغرب والعالم العربي، فهو مدركٌ إذن أنَّ رؤيته تحتملُ الإصابة والخطأ، ومن هنا، تركَ البابَ مفتوحًا لاجتهاد، هو بالفعلِ ذكر ذلك صراحةً في بعض المواضع؛ لكنَّ هذه المواضعَ المحدودة تعبِّر عن كلِّ ما ذكره. هذان شيئان ينبغي أنْ نكونَ على بينةٍ منهما *.

١ / ٣ / ٠: السمات الخاصة بنقل المصطلح في مؤلفات علم اللغة:

١ / ٣ / ١: السمات الخاصة بنقل المصطلح عند وافي (علم اللغة):

١ / ٣ / ١: حين يرد المصطلح أول مرة، يأتي به من خلال التصورات التالية:

١ / ٣ / ١ / ١: يأتي بالمصطلحِ الفرنسي معربًا، أي ينقلَ المصطلح مكتوبًا باللغة العربية وبالنطق الفرنسي، مثل: الفونيتيك، السمنتيك، السنتكس، السوسولوجيا ... الخ.

١ / ٣ / ١ / ٢: يأتي بالمصطلحِ الفرنسي، كما في اللغة الأصل، وتمثلُ هذه المرحلةُ الثانية لديه في كيفية نقل المصطلح إلى العربية .

١ / ٣ / ١ / ٣: أنْ يترجمَ المصطلحَ إلى العربيةِ، كما في علمِ الأصواتِ، التنظيم، الدلالة، ترجمة للمصطلحات الواردة في النقطة السابقة على الانتظام الوارد أعلاه. ولنا حولُ هذه الوسائلِ التي نقلَ بها وافي ملاحظَ نوجزها فيما يلي:

١ ـ أنَّ مؤلفَ وافي هو أولُ مؤلفٍ في علم اللغة، ومن هنا، فإنَّ هذا المصطلحات، لم تكنْ معروفةً آنذاك، وبناءً على هذا، فإنَّ وافيًا فيما أظنُ أرادَ أنْ يقرّبَ هذه المصطلحاتِ التي لم تكنْ معروفةً لدي كثير من الباحثين، وإنْ كانَ له ما يقابلها في التراث العربي.

* ثمة خلاف مع د. قدور في عدد من المواضع الأخرى، وهي كثيرة فيما كتب، ولا يتسع المقام لذكرها هنا، فلن أتتبعه خطوة بخطوة، فليس هذا المقام مقام نقد.

٢ ـ وربما ظنَّ وافيٌ أنَّ كثيرًا من الباحثين في تلك الفترةِ المبكرةِ من حياةِ التأليفِ في هذا المجال لا يعرفون الفرنسيةَ، ومن هنا، أرادَ أنْ يعرفَ الباحثين بكيفيةِ نطقِ هذه المصطلحاتِ في لغتها الأصليةِ. وعلى هذا الأساسِ فالهدف تعليمي في المقامِ الأول. ولا أدل على ذلكَ لو أنَّ أحدَ الباحثين قدم هذه المصطلحات بهذه الطريقة لاستهجن هذا الأمر؛ لأنَّ هذه المصطلحاتِ صارتْ الآنَ أمرًا مقضيًا بين الباحثين، وصارَ أمرها ميسورًا معروفًا، وعلى هذا الأساس، لم تعدْ هذه الطريقةُ الآن متبعةً بين الباحثين في الوقتِ الحاضرِ عندما يؤلفون كتابًا في علم اللغة. ويبدو أنَّ هذه سمةٌ كانتْ شائعةً في التأليفِ في علم اللغة في تلك الفترةِ المبكرةِ، خاصةً أننا نجدُ هذه الطريقةَ منتشرةً في المؤلفاتِ الأولى، كما هي الحالُ عند السعرانِ. ونأخذُ عينةً مما نحن بصدده الآن للتأكيد على ما ذهبنا إليه.

م	المصطلح المعرب	المصطلح الفرنسي	المكافئ المقترح	الصفحة
١	الفونيتيك	Phonetique	علم الأصوات	٧
٢	المورفولوجيا	Morphologie	علم البنية	٨
٣	السنتكس	Syntaxe	علم التنظيم	٩
٤	الديليكتولوجي	Dialectologie	علم اللهجات	٧
٥	السيمنتيك	Semantique	علم الدلالة	٨
٦	ليكسيكولوجيا	Lexicologie	علم المفردات	٨
٧	الستيليستيك	Stylistiqe	علم الأساليب	١٠
٨	الجرامير	Grammaire	علم القواعد	١٠

وربما يكونُ اعتمادُ وافي على هذه الطريقةِ أنها تمثلُ المرحلةَ الأولى من مراحل التعامل مع المصطلح اللغوي، وهذه الطريقةُ كانت تناسبُ مرحلةً بعينها، إلا أنها لم تبقَ كثيرًا على حالها، خاصةً بعدما نالت هذه القضيةُ ما هي به جديرةٌ من قبل الهيئاتِ العلمية والمهتمين بها من الباحثين، على النحو المشار إليه في موضعه من البحث سلفًا. ويمكنُ أنْ تكونَ الاختلافاتُ بين تصورات وافي وغيره من الباحثين ناتجةً لأسبابٍ مرحليةٍ، حسب تسميةِ

الحمزاوي[1]، وينبغي أنَّ أشيرَ إلى أنَّ هنالكَ مصطلحاتٍ أخرى على هذا المنوالِ، وما أشرتُ إليه، ليسَ إلا نموذجًا، أو يمكنُ القولُ إن ثمة كثيرًا من المصطلحاتِ التي ظلتْ محلَ اتفاقٍ، بينما بقي جزءٌ منها محلَ خلاف بين الجانبين.

وعلى الرغم من الفارقِ الزمني بين تصوراتِ وافي واللاحقين من اللغويين، إلا أنَّ تصوراته بقيت راسخةً، وظلَّ ما قدمه لا ينكره إلا جاحدُ. وكانَ في تصوري أن اللاحقين بعد وافي على ما أتوا به في بيان تفاصيل دقيقة، ليست موجودة في تصورات وافي الأولية، لا يزالون مختلفين فيما بينهم في طريقةِ نقلِ المصطلحِ، ولم يستطعْ أحدُ أنْ يقدِّمَ الطريقةَ المثلى؛ لأنَّ لكلٍ وجهته ورؤيته التي يراها مناسبةً، وحيثياته وثقافته، والتصورات الفردية والميول الشخصية والنزوع إلى استخدام القديم، والآخر ينزعُ إلى تفضيلِ الجديدِ لسببٍ أو لآخر، وهي كثيرةٌ، وأبقي عليها لمناقشتها في مواضع عدة من البحث؛ لأنها من الركائز الأساسيةَ لهذا البحث.

وتعدُّ هذه المصطلحاتُ رئيسةً في علم اللغة؛ بمعنى أنه يتفرعُ عنها مصطلحاتٌ أخرى تمثلُ الدعائم الأساسية التي يقومُ عليها كلُ علمٍ من هذه العلوم الأساسية. ولنا حول هذه الرؤية وقفةٌ متأنيةٌ في قابل من البحث. وإذا كانتْ هذه مصطلحات أساسيةً يتفرعُ عنها علومٌ أخرى، مما يؤدي إلى نشوء مصطلحاتٍ أخرى فرعية جديدة، تندرجُ في إطارِ هذه العلوم الرئيسة المذكورة عاليه.

وبناءً على هذا العرضِ أظن أن هذه المصطلحاتِ الموجودةَ قسمان: أساسيةٌ وفرعيةٌ، الأساسيةُ أعطيتُ الملامحَ العامةَ لها بشكلٍ مبدئي، وتبقى المصطلحاتُ الفرعيةُ، وهنا ينشأ السؤالُ التالي: هل تعاملَ وافيٌ مع المصطلحاتِ الفرعية، التي سنعرضُ لها بالطريقةِ ذاتها التي اتبعها في المصطلحات الأساسية ؟. وللإجابة عن هذا السؤال، نلاحظُ أن وافيًا أثناءَ عرضه للمصطلحاتِ الأساسيةِ، يحددُ أنها تمثلُ علومًا أساسيةً، وبالتالي يتفرعُ عنها مصطلحاتٌ أخرى، غير أن الناظر في هذه المصطلحات الفرعية لا يتعامل معها وافي بالطريقة ذاتها، كما كانَ

---

[1] الحمزاوي: مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة، ص ٧٨، والمنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، ص ٥٠ وما بعدها.

الحالُ مع المصطلحاتِ الأساسيةِ. فحينَ بدأ في تفصيلِ القولِ في علمِ المورفولوجيا وقسمه إلى ثلاثة أنواع[1]:

م	المصطلح المعرب	المكافئ العربي	الصفحة
١	المورفولوجيا التعليمي	علم البنية التعليمي	٨
٢	المورفولوجيا التاريخي	علم البنية التاريخي	٨
٣	المورفولوجيا المقارن	علم البنية المقارن	٩

تقسيمات علم المورفولوجيا / البنية عند وافي

وذكرَ أنَّ مصطلحَ (علم الدلالة / السنتكس) ينقسمُ إلى الأنواع ذاتها التي انقسمَ إليها علمُ البنية، ففيه: السنتكس التعليمي، والسنتكس التاريخي، والسنتكس المقارن (ص٩). وكذلك الستيليستيك؛ أي علم الأساليب، فينقسمُ إلى الأقسام السابقة المذكورة مع المصطلحات الرئيسة المذكورة عاليه (ص١٠).

١ / ٣ / ١ / ٤: ومما يحتاجُ إلى بيان أنَّ وافيًا عندما ذكرَ المصطلحاتِ الرئيسةَ أعادها مرةً أخرى، كما ذكرها عندما وردتْ أولَّ مرة، وهذه سمةٌ جديدةٌ تعاملَ بها وافي مع المصطلحاتِ الرئيسة، ومن ثم، عندما يفرّعُ عنها، لا يذكرُ إلا المصطلحات الفرعية فقط، لماذا ؟ لأنه ذكرَ المصطلحَ الرئيسي أعلاه، ومن هنا، لا يحتاج الأمر إلى إعادته مرة أخرى؛ إذْ المصطلحُ الرئيسي قد ذُكرتْ ترجمته مع المصطلح الرئيسي بداية، ومن هنا، فلا داعيَ لتكراره مرةً أخرى، أو هكذا خيل إليَّ أن الأمر على هذه الشاكلة. ومن هنا، أستطيعُ أن أقول: إن طريقته في نقل المصطلحات الفرعية الخاصة بعلم اللغة، تتمثلُ في سمتين:

١ ـ تعريب المصطلح الرئيسي، وهو المورفولوجيا؛ لأن له ما يقابله لديه. أما الشق الآخر من المصطلح، فيكتبه بالعربية، وبالتالي يستعمل في هذه الطريقة جانبين:

١ ـ يعرّب المصطلح الأساسي، الذي تم تعريبه في المرة الأولى؛ على أساس أنَّ له مقابلًا في العربية.

٢ ـ الآخر = الأنواعَ المختلفةَ للمصطلحات التاريخية؛ أعني بها المقارنَ والتاريخيَّ والتعليمي، ففي ثنايا تعريب الشق الأول يترجم الشق الثاني، وهذا أمرٌ يحتاجُ إلى إعادةِ نظر، فإذا لم يشأ أنْ

---

[1] وافي: علم اللغة، ص ٨.

يعيدَ المصطلحَ الفرنسي تارةً أخرى، على أساسِ أنه قد تمّ ذكرُه قبلًا، فإنّ هذا الأمرَ مقبولٌ، لكنّ غيرَ المقبول أنّ المصطلحَ الواحد ينقله بالطريقتين (التعريب والترجمة) مع أنه بإمكانه أن يقدِّمَ تعريبًا له على الصورة المقترحة في الصورة الأولى، وبالتالي تصيرُ المصطلحاتُ الفرعيةُ:

م	المورفولوجيا	السنتكس	الستيليستيك
١	المورفولوجيا التعليمي	السنتكس التعليمي	الستيليستيك التعليمي
٢	المورفولوجيا الهستوري	السنتكس الهستوري	الستيليستيك الهستوري
٣	المورفولوجيا الكمبرتف	السنتكس الكمبرتف	الستيليستيك الكمبرتف

اقتراحات وافي حول تفريع المصطلحات الرئيسة

فإما أنْ يصيرَ الأمرُ إلى أنّ يُعَرّبَ شقي المصطلحِ على الطريقة المذكورة في الجدول السابق، وبالتالي لا يكونُ ثمةَ شقٌّ معربٌ وآخر مترجمٌ، مما يوقعُ القارئ في لبسٍ، من خلال كتابة المصطلحِ بالوسيلتين المذكورتين. وقد أبدى المسدي رضاه عنها فيما بعد، حينَ ذكرَ أنْ يعرّبَ جزءًا ويترجمَ الجزءَ الآخر. وهو أمرٌ لا تستسيغه اللغةُ، ولا أرى له وجهًا من العربية، حتى لو استعمله الناسُ وصارَ معلومًا؛ لأنّ ما يكتب شيء، وما يتعاملون به شيئا آخر، على نحو ما نراه الآن، وإنْ كانَ يدخلُ في إطارِ علمِ اللغة الاجتماعي.

وإما أنْ ينقلَ المصطلحَ مترجمًا حتى لا يقع القارئُ في خلطٍ خلال نقلِ المصطلحِ الواحدِ بوسيلتين مختلفتين؛ وليس في هذا ما يوقعُ في خلطٍ كبيرٍ بين الموافقة على الطرق التي تعامل بها مع نقل المصطلحات الرئيسية؛ لأن وافيا في نقل المصطلحات الرئيسة كانَ واضحًا، وإنْ لم يشرْ إلى ذلك صراحةً، وإنما هي رؤيةٌ منقولةٌ عما تعاملَ به مع هذه المصطلحاتِ من خلال كتابه؛ لكنّ الشيءَ الذي يحتاجُ إلى وقفةٍ متأنيةٍ أو لا نوافقه عليه، هو نقله المصطلحاتِ الفرعية بالطريقة التي ذكرتها في الجدول قبل السابق.

١ / ٣ / ١ / ٥: أنْ تترجمَ هذه المصطلحات بالشكل الذي ورد عنده في مواضع متفرقة من كتابه، وهي رؤيةٌ استعملها وافي، لكنّ ما يحتاجُ إلى إعادة نظر = عدم توحيده نقل هذه المصطلحات بطريقةٍ واحدةٍ.

وعلى هذا، كانَ على وافي أنْ يستعملَ إما التعريب لشقي المصطلح، فينقلُ المكافئَ العربي الخاص به، لكنْ أنْ ينقلَ المصطلحَ الواحدَ بطريقتين مختلفتين، فهذا مما يوقعُ القارئ في

لبسٍ وخلطٍ كبيرين، ويكثُرُ من عددِ المصطلحاتِ التي تؤدي إلى بلبلةِ القارئ، مما يؤدي إلى تكثيرِ المصطلحاتِ وتحميلها بأكثر من معنى، بل الأكثر أنْ ينقلَ المصطلحَ الواحد بطريقتين، على النحو الذي ذكرته آنفًا. وفي هذا الرأي؛ أعني توحيدَ المصطلحات أو استخدامَ طريقةٍ واحدةٍ، بدلًا مما ذكرته من طرقٍ شتى ومتعددة، وفي هذا ترشيدٌ لاستخدامِ فوضى المصطلحات المنتشرة، التي تؤدي إلى تشتيتِ القارئ في: أي المصطلحات هو المعتمد لدى وافي.

لكنَّ الأمرَ الذي يحتاجُ إلى بيانٍ ـ والذي نأتي إليه فيما بعد ـ هو مقارنةُ ما نقله وافيٌ بما ذهبَ إليه السعران واللغويون الآخرون، ولهذا الأمرِ نخصصُ جزءًا من هذا البحث؛ لنصلَ إلى المصطلحاتِ المرتضاةِ والتي استقرَ عليها الأمرُ فيما بعد، وبالتالي نعي إسهامَ وافي، ودوره في استقرار هذه المصطلحات؟.

أعودُ أدراجي لبيان السماتِ الأساسيةِ التي اعتمدَ عليها وافي في نقلِ المصطلح اللغوي، لكنَّ السؤالَ الذي يطرحُ نفسه فيما يمكنُ أنْ نستقبله من تحليلٍ يتعلقُ بهذا الجانب، فإذا كنتُ قد عرضتُ للجوانب الأساسية في نقل المصطلح اللغوي، فإنَّ نقلَ وافي لهذا الجانب في نقل المصطلحات الأساسية، هل استمر على منوال واحد، كما ذكرته أعلاه، وما هو مدون في صدر مؤلفه.

١ / ٣ / ١ / ٦: نلاحظُ أنْ تعاملَ وافي مع المصطلحاتِ، عندما تردُ للمرة الثانية، يختلفُ عما لو كانَ الأمرُ في المرة الأولى أو في المرات الأُوَل تقريبًا. ففي عددٍ من المصطلحات الأساسية، مثل: علم الأصوات وعلم البنية وعلم الدلالة، لا ينقلُ المصطلحَ الفرنسي تارة أخرى، وإنما ينقلُ المصطلحَ معربًا، وبشكلٍ واحدٍ على النحو التالي: الفونيتيك والسيمنتيك[1]، وقد تكررَ استعماله لهذين المصطلحين في الصفحة المذكورة أعلاه، على الطريقةِ المذكورة (التعريب) مما يُوحي إليَّ أنَّ وافيًا يفضِّلُ استعمالَ المصطلحِ المعربِ دون المكافئ العربي أو الفرنسي، وهذه ملاحظةٌ تحتاجُ إلى التأكدِ منها على مدى مساحةِ الكتابِ وبشكلٍ أساسي. يبدو أنَّ هذه الطريقةَ في التعاملِ مع المصطلح وتفضيله لها على الطرقِ الأخرى، لا تأتي مع المرةِ الأولى أو الثانية، وإنما تأتي بعد ورودِ المصطلحِ أكثر من مرة، ففي المراتِ الأُوَل يكونُ بالطريقة الأولى؛ أي ينقلُ المصطلحَ بالطرقِ الثلاث، وربما يتكررُ مرةً أخرى، وهذا الغالبُ، بيد أنه فيما بعد يستخدمُ **إما**

---

[1] وافي: علم اللغة، ص٢٣.

تعريب المصطلحِ أو ترجمته وراوحَ بينهما على نحو من الترجيحِ، كما أشرنا إلى الرؤية الأولى أعلاه مباشرة.

على أنني قد عثرتُ على نص للديداوى، ذكرَ فيه أنَّ القدامى كانوا على وعي تامٍ بجوهر التعامل مع المصطلحاتِ: فلمّا صادفتهم المصطلحاتُ المتخصصة الجديدة عليهم وعلى العربية، أوردوا الأصلَ ومعه مقابله العربي أصيلا، متى استطاعوا، أو معرّبا، وتفسيره أو تعريفه. وبذلك انتبهوا إلى أن خير وسيلة لحصر المجال الدلالي للمصطلح هو تعريفه، سواء حين الوضع أو الاستعمال. غير أن العلماء وأهل النظر خافوا على المعجم العربي من التلوّث بالمصطلح المحدث الذي عدوه غريبا ونقمة على اللغة وظل الجدال قائما بين محبِّذ ورافض ومستعمل ومستنكف، ولذلك خلت المعاجم العربية القديمة من المصطلحات المتخصصة التي بقيتْ مقبورةً في صلب الكتب. وقد اكتملت لغة العلوم في الإسلام في القرن الرابع الهجري واستقرت مصطلحاتها في معظمها وتوحّد استعمالها مشرقًا ومغربًا ودونت في معاجم سميت "مفردات"و"تعريفات"، ومن تلك المعاجم مفاتيح العلوم الذي ألّفه أبو عبد الله الخوارزمي (ت٩٩٧) في النصف الثاني من القرن الرابع والتعريفات للشريف الجرجاني (١٣٣٩ – ١٤١٣) والتوقيف على مهمات التعاريف لعبد الرؤوف بن المُناوي (ت ١٦٣١) وكشّاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي التهاوني (ت بعد ١٦٣١) [١].

على أننا إذا أردنا أنْ نطبقَ تلك المقولةَ على ما أورده وافي، لوجدناها مقولةَ صدقٍ، وكأنّي أنظر فأجدُ أنَّ الديداوي قالها لهذا الأمر، وبالتالي يكادُ الجزءُ الأول من النص الوارد سلفًا، ينطبقُ على جُل الملاحظات التي تعامل بها وافيٌ مع المصطلحات اللغوية الواردة لديه أول مرة، فقد استخدمَ الطرقَ المشار إليها أعلاه. والذي نلاحظه أيضًا، أنَّ وافيًا تعاملَ مع المصطلحاتِ التي وردت سلفًا بعددٍ من الطرق التي يمكنُ أنْ تكّونَ الخصائصَ العامةَ التي اعتمدَ عليها، ونوجزها فيما يلي:

١ـ يأتي بالطرقِ الثلاثِ التي ذكرتها في صدرِ السماتِ الأساسية التي تعاملَ معها وافي، وفي بعض المصطلحات الأساسية، إذا ذكرت في ثنايا التفاصيل، ولم تُذكر كعناوين، وأحسبُ أنَّ

---

[١] الديداوي: إشكالية وضع المصطلح المتخصص وتوحيده وتوصيله وتفهيمه وحوسبته، ص٤.

المصطلحاتِ الأساسية، سواءٌ ذُكرتْ في العناوين، أم ذكرتْ في ثنايا التحليل، لا يقللُ من قيمتها ودورها[1].

٢ ـ عندما يردُ المصطلحُ للمرة الثانية أو الثالثة، يراوحُ بين تعريب المصطلح (وهي طريقة من الطرق الثلاث المذكورة لديه، عندما يرد المصطلح لأول مرة) وبين ترجمته، سواءٌ في ثنايا الكتاب أم العناوين الجانبية / الفرعية [2].

٣ ـ كما ينبغي أنْ نشيرَ إلى أنه في بعض الحالات النادرةِ التي يأتي فيها بتعريب المصطلح[3]، وربما كانتْ هذه الطريقةُ الأقلَّ استعمالًا لديه، وجاءتْ ربما بشكلٍ عفوي، وليس بشكلٍ منظمٍ، كما في الحالتين السابقتين. كما نلاحظُ في مواضع مختلفة، يعامل المصطلح المعرَّب معاملة الكلمات العربية، وهو في هذا ليس بدعًا[4]، فقد عامل القرآن الكريم الألفاظ المقترضة معاملة الألفاظ العربية مثل: سندس، إستبرق، الطور، الطور ... وهي سمةٌ موجودةٌ لدية، بيد أنني ألاحظُ أنَّ هذه السمةَ لا تردُ في صدرِ مؤلفه (علم اللغة) وإنما وردت في منتصف الكتاب تقريبًا، كما تظهره هذه الملاحظة، ويبدو أنَّ هذه الرؤيةَ، تؤكدُ ما ذهبتُ إليه أنَّ المصطلحَ المعربَ، قد استقرَ لدى القارئ، وبالتالي فإنَّ التعاملَ مع المصطلحِ المعربِ والمكافئ العربي، إنما فيه شئٌ من تقريبه إلى العربية، وليسَ في ذلك من ضيرٍ، على النحو الذي بينته أعلاه.

وظاهرٌ أنَّ وافيًا كانَ على وعيٍ بإعادة هذه المصطلحات أكثر من مرة، وبالطرقِ المختلفةِ التي أشرتُ إلى بعضها، غير أنَّ مما هو جديرٌ بالذكر، أنَّ وافيًا كانَ على بينةٍ مما يكتبُ أو من استعماله هذه المصطلحات، أنه عندما استعملَ هذه المصطلحاتِ، وأعادها مرة أخرى ـ وكانتْ قريبةً ـ لم يشأ أنْ ينبه عليها، أنه ذكرها مرةً سابقة؛ لأنَّ عهدَ القارئ بها لا يزالُ قريبًا، ومن ثمَّ، لم يشرْ إلي ذلك، وتختلفُ هذه الرؤية عند وافي[5]، حين يبتعدُ عن هذه المصطلحاتِ ويذكرها مرةً أخرى، فينبه عليها، كما حدثَ، حيثُ نبَّه على أنَّ هذه المصطلحات، قد ورد ذكرها في صدر مؤلفه، وهو أمرٌ يدل على شيئين، **الأول**: ينبه القارئ إذا لم يفترض ـ أو هكذا خُيّل إليه

---

[1] وافي: علم اللغة، ص٥٩.

[2] السابق، ص ٤٢، ٦١، ٥٨.

[3] السابق، ص ٤٩، ١٧٧.

[4] ينظر: السابق، ص٦٤، ٦٥، ١٧٧.

[5] ينظر: السابق، ص ١٧٧ حاشية ١، ٢ . ٢٨٥، حاشية ١. ٣٢٣ .

ـ أن القارئ ربما لبعد المسافة بين هذا الموضع وبداية الكتاب، أو أنه بدأ يقرأ هذا الكتاب من هذه الجزئية، ومن هنا، إذا أراد أنْ يعودَ لتلك المصطلحات؛ ليعرف معناها باللغة الفرنسية، فهي موجودةٌ في الصفحات المذكورة في الهامش، أو ربما يمثلُ هذا الموضعَ أولَ مرة يردُ فيه هذا المصطلح. **الثاني:** ربما يشيرُ إلى ربطِ هذا الجزءِ ـ من كتابه ـ ببداية الكتاب؛ دليلًا على العلاقة التي تجمعُ بين أواصره = أنَّ لهذا الموضع علاقةً بالمواضع السابقة.

ولا أدلَّ على ذلك من أنَّ المصطلحاتِ اللغويةَ التي استعملَ فيها وافيٌّ الطرقَ الثلاث المشار إليها في صدر البحث، لم تعد قائمةً بعد مضي وقتٍ قصيرٍ، ولم يعد يستعملُ إلا طريقتين: التعريب والترجمة، ويبدو أنَّ له أسبابه التي دفعته إلى ذلك دفعًا، يمكنُ أن نذكرها في النقاط التالية:

١ ـ أنه أرادَ أن يثبت المصطلحاتِ اللغوية الفرنسية، وبالتالي ذَكرَها عند ورودها أولَ مرة وثاني مرة، وفي مواضع منتثرة أخرى، فيما تلا ذلك، لكنها ليست، كما في المرات الأُول.

٢ ـ يبدو أن صنيع وافي في ذكره المصطلح بالفرنسية، كانَ له ما يبرره؛ لأنه أرادَ تثبيتَ المصطلحِ لدى القارئ العربي أولًا، ثم بعد ذلك، اقتصرَ على التعريب والترجمة جنبًا إلى جنب، ويبدو أنها سمةٌ خاصة به في التعامل مع المصطلحات، لأنها تتكررُ كثيرًا، خلافًا للسمة الأولى والمذكورة في الملاحظة السابقة.

ويبدو أنَّ ورودَ المصطلح الفرنسي أولَ الأمر لتعريف الباحثين به، كما أسلفتُ، ومن ثم، فإنَّ وروده مرات أخرى متتالية، فيه من التكرار، غير أنه حينَ أبقى الطريقتين الأخيرتين (التعريب والترجمة) أراد أن يثبت المكافئ بالعربي لدى القارئ، فأبقى عليه، كما أراد ـ فيما أتصورُ ـ يبقي النطقُ الفرنسي ماثلًا في ذهنِ القارئ العربي كذلك، ولكلِ طريقةٍ من هاتين الطريقتين ما يبررها، فهذا ما بدا لي، ربما يكونُ صحيحاً خطرَ ببالِ الباحثِ، وربما يكونُ الأمرُ خلافَ ذلك.

لكنَّ هذا لا يمنعُ أنه في بعض المواضع يستخدمُ إحدى الطريقتين = حينَ يطمئنُ إلى أنَّ المصطلحَ أصبحَ مستقرًا وراسخا[1]، لكنَّ هذه الطريقة لا تأتي في صدر كتابه، وإنما بعد الربع الأول من الكتاب، وتنتشرُ على استحياء، ثم ما تلبثُ أنْ اشتدَّ ساعدها، فيما بعد حتى صارتا أمرًا

[1] السابق، ص ١٢٢.

مقضيًا . وهذا لا يمنعُ من استخدام = المصطلح الفرنسي والمكافئ العربي[١]، لكن هذا الطريقة، إنْ وردت، فإنها تردُ على استحياء، وليست كما في الطريقتين السابقتين.

لكنَّ ثمةَ ملاحظةً تجدرُ الإشارةُ إليها = أنني ذكرتُ الطرقَ التي رأيتها فيما لاحظته ملاحظةً واضحةً لا ريبَ فيها، لكنْ بعد أنْ انتهى وافيٌ من ذكرَ المصطلحات الرئيسة وما تفرعَ عنها، استمرَ الأمرُ على النحو الذي بينته ووضحته أعلاه، حتى وصلَ إلى مرحلةٍ جديدةٍ = وبالتحديد تناولَ بابًا جديدًا في علم اللغة، الأمرُ الذي يترتبُ عليه دخولُ مصطلحاتٍ جديدةٍ، ربما أو في الأغلب الأعم تتناولُ مصطلحاتٍ مختلفةً عن المصطلحاتِ المذكورة في البابِ السابق، ومن هنا، فإنه يعرضُ لمصطلحاتٍ جديدةٍ، لكن الذي ينبغي أن نتوجه إليه؛ أنَّ المصطلحاتِ الجديدةَ لا بدَّ أنْ تكونَ مختلفةً؛ غير أنَّ الذي أقصده، هل الطريقةُ ذاتها التي يتبعها هنا هي الطريقةُ ذاتها التي تعاملَ بها مع المصطلحاتِ السابقة؟ هذا ما نحاولُ تبيانه فيما نستقبله من حديثٍ، إنْ شاءَ الله.

١ / ٣ / ١ / ٧: أشيرُ إلى أنني ذكرتُ أنه غالبًا إذا ما انتهى من ذكر المصطلحات، ينتقل إلى ذكر المصطلحاتِ الأخرى الجديدة، وهذا أمرٌ مقبولٌ ومفهومٌ في الأغلب الأعم = إذ ربما تفرض طبيعة الدراسة أن يعيد بعض المصطلحاتِ الأساسيةِ، ولا يمثلُ تكرارًا = إذ يتمشى مع طبيعةِ العرض وتفرضه طبيعة المناقشة، كما أشرت إلى ذلك فيما أوردته.

١ / ٣ / ١ / ٨: أنَّ وافيًا إذا كانَ قد عرضَ لعددٍ من الطرقِ لنقل عددٍ من المصطلحات في صدر كتابه، إلا أنه حينَ أعادَ عددًا من المصطلحاتِ مرة أخرى، لم يقدمْ إلا طريقتين:

١ ـ المكافئ العربي.

٢ ـ المصطلح الفرنسي، على ما هو واضحٌ وظاهرٌ[٢]:

اللهجات الاجتماعية	Dialectes Sociaux
اللهجات المحلية	Dialectes Locaux
نظام الطوائف[٣]	Regime des Castes

---

[١] السابق، ص ٣٥.

[٢] السابق، ص ١٨٨.

[٣] السابق، ص ١٩١ .

ويبدو أنَّ هذه النوعيةَ من المصطلحاتِ صارتْ معروفةً لدى الباحثين، وبالتالي لم يعدْ ثمة داعٍ إلى إعادتها بطريقة التعريب، أو نقل نطقها الفرنسي من خلال حروف عربية؛ خلال تكراره أكثر من مرة، على النحو الذي ذكرته وبينته في موضعه من البحثِ، ومن هنا، فإنَّ ذكره مرةً أخرى فيه تكرارٌ لا داعيَ له، وهذه الرؤية تؤكدُ ما ذهبتُ إليه سلفًا.

١- جديرٌ بالنظرِ أنَّ ثمةَ ملحظًا يُضافُ إلى ما سبقَ بيانه = أن وافيا فيما بعد مع المصطلحات اللغوية التي ذكرها قبلًا، مثل: اللهجات، السيمنتيك، الفونيتيك ... الخ، أعادها مرةً أخرى، وكانَ يذكرها على الطريقة الأولى (التعريب، الترجمة، المصطلح الغربي)، لكنه في المواضع المتـأخرة من الكتاب، كانَ يذكرها بالصيغة العربية دون الصيغتين الأخريين، وإنْ كنتُ وجدتُ هذه الصيغةَ موجودةً في مواضع متقدمة، إلا أنها لا تمثلُ سمةً جوهريةً.

وكلمةٌ أخيرةٌ، تؤكدُ ما ذهبتُ إليه مما أوردته أعلاه = أنَّ وافيًا حينما أوردَ الوسائلَ التي نقلَ بها هذه المصطلحات الغربية تعامل بطرق متنوعة، وقد أرجعتُ ذلك إلى أنَّ هذه المصطلحاتِ كانتْ أولَ مرة ترد فيها، غير أنه فيما بعد خصصَ فصلًا لهذه المصطلحاتِ الأساسية، كما في: علم الأصوات وعلم التنظيم وعلم الدلالة ... الخ. وإذا كنت فيما سقته من حديث، جعلته لكيفية نقلِ وافي للمصطلح الفرنسي، فإنني هنا استخلص الأسس المنهجية العامة لنقل المصطلح عنده فيما يلي:

١ ـ تعريب المصطلح الفرنسي، ويبدو أنَّ هذا الأمرَ كان له ما يبرره خاصةً عند وافي، أو له منهجية، يمكن إبراز جوانبها فيما يلي:

أ ـ ترد المصطلحاتُ المعربةُ، إذا كانتْ من المصطلحاتِ الأساسيةِ ـ على النحو الذي أبنتُ عنه أعلاه ـ وتمثلُ هذه سمةً عامةً، باستثناء بعضِ المواضع التي لا يردُ فيها إلا بالمكافئ العربي والفرنسي.

ب ـ المواضع المستثناة من النقطة السابقة، منها: أنه يأتي بتعريب المصطلح الفرنسي تعريبًا كاملًا، على نحو ما رأيناه في ايتمولوجي، وقلت فيما أوردته أن يعامله معاملة الكلمة العربية، على نحو ما ورد في القرآن مثل: سندس، إستبرق، زنجبيل ... وهذه الطريقةُ عند وافي، أفادَ منها كلُّ الباحثين اللغويين الذين أتوا بعده بطريقٍ مباشرٍ وغير مباشرٍ؛ لأنَّ منهم من أشارَ إلى هذه الطريقةِ ودورِ وافي في هذا المجالِ، والسواد الأعظم لم يشرْ إليه، هل لأنه لم يكتبْ بحثًا حولَ المصطلحِ هو ومن معه من الذين كان لهم فضلُ السبقِ والخوضِ في هذا

المجال، وحين تصدت الهيئاتُ المختصةُ لقضيةِ توحيدِ المصطلحِ العلمي واللغويِ في الوطن العربي، جعلتْ مبدأ التعريب مبدأ مقبولًا في طائفةٍ من المصطلحاتِ اللغويةِ، على ما نراه عند عبد القادر الفهري والمسدي والبكوش والحمزاوي وحجازي وغيرهم ناسٌ كثيرٌ.

١ / ٣ / ٢: السمات الخاصة بنقل المصطلح: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي للسعران:

ظهرتْ الطبعةُ الأولى من هذا السفر ١٩٦٢، وهي فترةٌ متأخرةٌ مقارنةً بكتابِ وافي السالف الذكر، كما يعدُّ متأخرًا إلى حدٍ ما لتلك الفترة التي أصدر فيها أنيس مؤلفاته (من منتصف الأربعينات حتى أوائل الستينات)، لكنَّ مفارقةً بين كتابِ السعران وكتبِ أنيسٍ، نوجزها فيما يلي:

١ ـ أنَّ كتبَ أنيس تميلُ إلى الجوانب التحليلية *، بينما كتابُ السعران، يميلُ إلى الجوانب التنظيرية وإعطاء فكرة عامة مع شئ من التفصيل.

٢ ـ تؤدي النقطةُ الأولى إلى أنه كانَ ينبغي على تصور أنيس لعلم اللغة، أنْ يأتي من خلال الإطار النظري، كما فعلَ السعرانُ، خاصةً أنها جاءتْ في فترةٍ مبكرةٍ، لكنه بدأ مباشرةً في تطبيقِ النظرياتِ الغربيةِ على العربية، والباحثون العرب في تلك الفترة المبكرةِ في أشدِّ الحاجةِ إلى تقديمِ ذلك العلم إليه بشكلٍ أولي.

يبدو أنَّ هذا العلمَ منذ تلك الفترةِ المبكرةِ حتى يوم الناس هذا، لا يزالون مختلفين فيما بينهم حولَ تحديد المصطلحاتِ، كما يبدو أنَّ الندواتِ التي عقدتْ في تونس بعنوان: اللسانيات واللغة العربية أكثر من مرة، والدراسات التي قامت لبيان خطر فوضى المصطلح اللغوي، لم تكن ناجعة بشكلٍ أساسي، وإنْ قدمتْ عددًا من الحلولِ، لكن لم تحسمْ قضيةَ توحيدِ المصطلح، على ما قامت به مجلة "عالم المعرفة"الكويتية في أعداد سابقة.

---

* ذكرت في المتن أعلاه، أني لم اعتمد مؤلفات أنيس (خاصة الأصوات اللغوية) وأوردت الحيثيات التي بدت لي، لكن القارئ الكريم قد يجدني في مواضع لاحقة، أشير إلى بعض المواضع في (الأصوات اللغوية) كلما دعت الحاجة، غير أنه ليس أساسيًا، مقارنة بالمؤلفات الأخرى التي أوردتها في مادة الدراسة، حسب ما تصور لي.

فما زالتْ حدةُ الخلافِ قائمةً في استعمالِ المصطلحاتِ اللغويةِ بين العملين في هذا المجال، فإذا كانَ المسدي ومصلوح قد حضرا ندوة اللسانيات في تونس١٩٧٨، ويبدو أنهما على قناعةٍ بما توصلتْ إليه أعمال هذا المؤتمر، وأهم مكتسباتها = أنْ اتفقَ الجميعُ على تكريس لفظ (اللسانيات) اسمًا لهذا العلم، ومن ثمَّة غيَّر المسدي عنوان كتابه (التفكير اللساني في الحضارة العربية)، وعوَّض (الألسنية) باللسانيات، وأقامَ مكانَ النعتِ بما يوازيه[١]. وكذلك الحالُ عند مصلوح، حينَ كتبَ كتابًا استخدمَ عنوانَ (اللسانيات) استجابةً على ما يبدو لمؤتمر تونس، ١٩٧٨، كما ذكرَ في أكثر من موضع[٢]، وعلى الرغم مما فاتَ من زمن، إلا أنَّ ثمةَ عددًا من الملاحظ الأساسية تتعلقُ بصياغةِ المكافئ العربي للمصطلح الأجنبي، ولا زالتْ هذه المشكلة تستعصي على الحلِ، على الرغم من الجهود التي تقومُ بها المجامعُ اللغوية والهيئات العلمية والأفراد .

وإذا كنا ذكرنا في المطلبِ السابق، كيف أنَّ وافيًا في (علم اللغة) كانَ أولَ محاولةٍ عربيةٍ لتقديم هذا العلم إلى العالم العربي، فإنَّ ما قدمه السعرانُ، كذلك على الرغم من بعد العهد بين كتاب وافي وكتاب السعران، على ما أشرتُ إليه أعلاه، إلا أنَّ علمَ اللغة لا يزالُ في فترةِ إنتاجِ كتاب السعران أيضًا، لم تكنْ قد اتضحتْ جوانبه، ولا **أدل** على ذلك أنَّ السعرانَ جعلَ عنوانَ كتابه علم اللغة، مفضلًا هذا المصطلحَ على ما سواه، من المصطلحاتِ الأخرى التي انتشرت = إما في تلك الفترة وإما فيما بعد، على نحو ما تظهره الدراساتُ المختلفةُ في هذا المجالِ.

غير أنَّ ملحظًا آخرَ، نجده لدى السعرانِ في عنوان كتابه؛ حيث أضافَ جزئيةً أخرى = مقدمة للقارئ العربي، وهي جزئيةٌ لم تضفْ شيئًا، سوى التخصيص من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى أنَّ هذا العلمَ على الرغم مما كُتِبَ فيه حتى تلك المرحلةِ، إلا أنه لا يزالُ في مرحلةِ الولادة، من حيث المفاهيم الأساسية، وتدلُّ هذه الجزئيةُ في العنوانِ على صدقِ هذه الرؤيةِ. وقد ذهبَ السعرانُ إلى هذا الرأي حين قال: إنَّ علمَ اللغةِ قد تكوّنَ، ولكنه لا يزالُ يتطورُ التطورَ اللازمَ لنضجه. وإنَّ الجهودَ القريبةَ سترسي قواعدَ الكثيرَ من أسسه ووسائله ونتائجه. وهذا يحتمُ

---

١ المسدي: قاموس اللسانيات، ص٧١.

٢ مصلوح: نحو استثمار أمثل لفوضى الرصيد المصطلحي، ص٦ .

على الباحثين في هذا الميدان الاتصال أولًا فأولا بما يجدُ فيه[1]. وهي رؤيةٌ تؤكدُ تلك الرؤيةَ التي استخلصتُها من العنوانِ وتتسقُ معها.

إلا أنَّ ما نلاحظه على المصطلحِ الأساسي لوافي والسعرانِ على حدٍ سواءٍ، أنهما ارتضيا (علم اللغة) خلافًا لما ذهبَ إليه كثيرٌ من الباحثين اللغويين في العالمِ العربي في المشرق والمغرب، وعلى الرغم من ذلك، إلا أنَّ المصطلحَ تناولته أقلامُ الباحثين مرتضينه مرةً، ورافضينه تارةً أخرى.

فإذا كانَ وافي قد ارتضى لكتابه (علم اللغة) وهو ما يشيرُ إلى أنه ارتضاه عما دونه من المصطلحات الأخرى، وربما تكونُ هناك بعض المصطلحاتِ التي دارتْ حولها الخلافاتُ التي استعرتْ رحاها، إلا أنَّ وافيًا ربما يكونُ له العذر؛ لأنه لم يكنْ متخصصًا في اللغويات، أمَّا السعرانُ فإنه متخصصٌ، وقد وافقَ ما ارتضاه وافي قبله في العنوان، وإنْ كانَ السعرانُ قد أضاف شيئًا إليه.

وعلى الرغم من أنَّ السعرانَ قد ارتضى مصطلحَ (علم اللغة) ترجمة لـ Linguistics، بيدَ أنَّ متابعةَ ثنايا وحنايا الكتابِ تظهرُ وبوضوحٍ شديدٍ، أنه ترددَ كثيرًا في المفاضلةِ بين هذه المصطلحاتِ الكثيرة، على الرغم من أنه فصَّل القولَ في هذا الأمرِ حينَ اختاره عنوانًا لكتابه، فقد أوردَ أنَّ لهذا العلمِ عددًا من المصطلحات التي لا تزالُ مثارَ خلاف[2] بين المثقفين أو الناطقين الغربيين، بله الباحثين العرب، ومن جملةِ المكافئاتِ العربية التي أوردها للمصطلحاتِ الغربية: علم اللغة أو علم اللغة العام، وقد أوردَ السعرانُ المصطلحاتِ بالفرنسية والإنجليزية والألمانية، وكلٌّ مكافئ من هذين المكافئين العربيين الذين أوردهما السعرانُ له أكثر من مصطلح في لغته[*]، ونوردها على النحو التالي: La Linguisitque, La Linguistque General ، غير أنه قدَّم مكافئين عربيين لهذه المصطلحات الكثيرة، بيد أنَّ الذي مكثَ حتى استوى على سوقه، أنَّ هذه المكافئاتِ التي ارتضاها السعرانُ بقيتْ مستعملةً بين الباحثين العربِ خاصةً المصريين منهم، على ما هو

---

١ السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص١٥ .

٢ السابق، ص ١٦.

* السابق: الموضع ذاته.

مبثوثٌ في عناوين الكتب: مدخل إلى علم اللغة، المدخل إلى علم اللغة، محاضرات في علم اللغة، علم اللغة العام.

وشاعَ وانتشرَ هذان المكافئانِ العربيانِ للمصطلحاتِ الغربية المذكورة أعلاه، إلا أنه يلاحظُ أنَّ الأمرَ لم يقفْ عند هذا الحد، فلا تزالُ حدةُ الخلافِ بين الباحثين حولَ هذا المفهومِ غامضةً عند بعضِ أصحابه في الغرب، فكيف بنا في العالمِ العربي، فهو علمٌ حديثُ العهدِ على الغربيين والعربِ على السواء[1]. وقد اختلفَ الباحثون العربُ في صياغةِ المكافئ العربي للمصطلحاتِ التي ذكرناها فيما أوردناه لدى السعرانِ أعلاه، وقد أحصاها المسدي حتى تاريخِ عملِ بحثه، فبلغت حسب إحصائه ثلاثةً وعشرين عنوانًا [2]، ويعد إحصاءُ المسدي **عاما**، فقد ذكرَ أحمدُ مختار عمر إحصاءً للمؤلفات في اللغويات، وقد أحصى (٤٥) عنوانًا، قسمها على النحو التالي:

علم اللغة	٢٥ عنوانًا
ألسنية	١٠ عناوين
لسانيات	٥ عناوين

وجاءت أقلُّ من ذلك عناوين أخرى مثل: علم اللسان، الدراسات اللغوية، البحث اللغوي[3]. ويشيرُ إحصاءُ أحمد مختار إلى أنَّ مصطلحَ علمِ اللغة أكثرُ شيوعًا من المصطلحين الآخَرَين، بناءً على الاستخلاص الذي أورده، وهي الملاحظةُ ذاتها التي أوردتها فيما أسلفتُ فيه القولَ، حين استعمل وافي هذا المصطلح وازداد شيوعه لما زكَّاه السعرانُ في كتابه (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي) على حد قول المسدي[4]. وهو من توارد خاطرينا في هذه الجزئية.

ولم يشرْ أحمدُ مختار إلى أي البيئات التي انتشرتْ فيها هذه المصطلحاتُ الذي ذكرها، غير أنَّ المسدي، قد قدَّم تقريرًا حولَ مكانِ نشأةِ هذه المصطلحاتِ، ومن ثَمَّ ذكرَ أنَّ علمَ اللغة كان أكثر انتشارًا في جامعة القاهرة والجامعات المصرية، في حين أن مصطلح (الألسنية) كانَ منتشرًا في فلسطين وبلاد الشام[5]. وقد كان البكوش واضحًا، عندما ذكر أنه اعتمد عددًا من

---

[1] السابق: الموضع ذاته.

[2] المسدي: قاموس اللسانيات، ص٧٢.

[3] أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، ص٦.

[4] المسدي: قاموس اللسانيات، ص ٦٢.

[5] ينظر: السابق، ص ٦٩.

المصطلحات منها (الألسنية) غير أن البكوش استعمل (الألسنية) بمعنى (علم اللغة / اللسانيات)، خلافًا لما ذكره القرمادي، وهو ما لم يذكره المسدي، ويبدو من التواريخ أن إنتاج (قاموس اللسانيات) قبل إنتاج ترجمة البكوش لكتاب جورج مونان.

وإذا كانَ أحمدُ مختار عمر قد فضَّل مصطلحَ (الألسنية أو ألسنية) على مصطلحِ علمِ اللغة لأسبابٍ عدة*، إلا أنه قد فاته أنَّ هذا المصطلحَ التي ارتضاه عنوانًا لهذا العدد، لم يختره عنوانًا لإحدى مؤلفاته، هذا من جهة، كما أنَّ هذه الرؤية ترد اختياره عناوين آخرين لمؤلفاته: محاضرات في علم اللغة، القاهرة، ١٩٨٦، وهو المصطلحُ الذي فضَّل عليه مصطلح الألسنية، وبالتالي يُوقع في تناقضٍ، والعنوان الآخر: البحث اللغوي عند العرب، وثالث البحث اللغوي عند الهنود، وكلا العنوانين يعنيان ـ فيما أظنُّ ـ علم اللغة، وهو عنوانٌ واردٌ استعماله، لكنه حسب تعبير أحمد مختار عمر (جاء أقل ...)، ومن هنا يشيرُ استخلاصُه إلى تناقضٍ أو ترددٍ ،إمَّا أنَّ الفردَ الواحدَ قد يستعملُ أكثرَ من مصطلح للتعبير عن الشيء الواحد، مما يُوحي بعدم استقرار المصطلح، هذا من ناحية ثانية، ومن جهةٍ ثالثةٍ اندفعَ أحمدُ مختار في عرض رؤيته، ونسيَ أنَّ مؤلفاته اللغوية تقعُ في الشق الأقل استعمالا من العناوين الثلاثة الأخرى التي أوردتُها أعلاه. وهي رؤيةٌ تُوحي بعدم الاستقرار من ناحية، وبالتغيير من ناحيةٍ أخرى.

ولا يعنيني في هذا السياقِ ما قامَ به الباحثون، بقدرِ ما يعنيني محاولة التخلص من فوضى الرصيد المصطلحي المتمثل في استعمالِ مكافئاتٍ عربيةٍ عديدةٍ، للمصطلحِ الغربي الواحدِ، مما يؤدي إلى تحميلِ هذه المصطلحاتِ بمعانٍ جديدةٍ، ليسَ لها في لغتها الأصلية، وإنما هذه المعاني تبعًا للغةِ العربية، مما يؤدي إلى تعدد المصطلحات وتضاربها في اللغة العربية.

---

* ذكر خمس حيثيات لتفضيله مصطلح الألسنية وتسمية هذا العدد به: أن علم اللغة قد مر بمراحل مختلفة، وبالتالي تنوعت مناهجه قديما وحديثًا ... كما أن مصطلح علم اللغة يلتبس في ذهن الكثيرين بتعليم اللغة ... وأن مصطلح اللغة لم تكن تستخدم في القديم كما هو الآن، وإنما كانت تستخدم بمعنى اللهجة ... وأن كلمة (لسان) تعد من المعجم الأساسي المشترك في اللغات السامية . ينظر: د. أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، ص٧. ويبدو أنه لم يتنبه إلى هذه الحيثيات = المذكورة هنا في السنيين السابقة، وربما أخذ الموضوع منه وقتًا طويلًا من التفكير حتى توصل إلى هذه الأسباب، إلا أن الذي ظل ماثلًا أن التباين في آرائه ظاهر وواضح لا محالة.

الباحثون في هذا الشأنِ صنفان، **الأول:** يبتعدُ عن المصطلحاتِ التراثيةِ، خوفًا من أنَّ يلتبسَ المعنى الجديد بما هو قديم، الثاني: أنَّ المصطلحاتِ التراثيةَ قد استقرَّ لها معنى في ذهنِ المثقف، وبالتالي يصعبُ تحميلها بمعنى جديدٍ، يحتاجُ القارئ وقتًا طويلًا حتى يتعودَ عليه.

نعودُ الآن لبيانِ عددٍ من المصطلحاتِ التي تحتاجُ إلى فضلِ بيانٍ في هذا السياق لدى السعران، فهنالك عددٌ من المصطلحات فيها عددٌ المشتقات العربية للمصطلح الغربي الواحد، وهو ربما في ذلك يرتضي المعنيين أو يستَوي عنده المكافئان في التعبير عما يريدُ أنْ يصلَ إليه، ومن هذه المصطلحات[1] ما يلي:

علم اللغة	Linguistics Science
علم اللغة	Linguistics
علم اللغة العا م	Linguistics General

على أنَّ هذه المصطلحاتِ الثلاثة، لم يردْ منها لدى وافي إلا (علم اللغة) كترجمةِ للمصطلحاتِ الغربية الثلاثة التي أوردها السعرانُ في صدرِ التعريفِ بعلم اللغةِ، ولم يكنْ هذا الأمرُ بالشيء الجديدِ له، وكانَ هذا الأمرُ غريبًا في أوربا، فكيف به في العالم العربي، وهو علمٌ جديدٌ في كلتا البيئتين؟، إلا أنَّ وافيًا لم يورد هذه المصطلحاتِ الثلاثة، وإنْ وردَ لديه المصطلحُ الثاني، لكنه أوردَ له طريقةً أخرى تتفقُ وتختلفُ مع ما ذهبَ إليه السعرانُ، ولا ريبَ أنَّ مقارنةَ التصورين، يظهرُ وجوهَ المقاربةِ والمفارقةِ بين المعالجتين في نقلِ المصطلحِ الغربي، التي هي أيسرُ من أنْ أعرضَ لها.

أعودُ مرةً أخرى لما أوردته أعلاه = أنَّ وافيًا استخدمَ ترجمة المصطلحِ الثاني (علم اللغة) وقد زكاه السعرانُ، وأبقى عليه واستعمله، ويبدو أنَّ هذا التحولَ في استعمالِ المصطلحِ في فترةٍ مبكرةٍ، كانَ له أثره الواضح على شيوعِ هذا المصطلح بين الباحثين في الجامعات المصريةِ.

غير أنَّ الذي بقي ماثلًا أنَّ هذه المفارقاتِ في تنوعِ طرقِ نقلِ المصطلح الغربي إلى العربية، لم يكنْ قد استشرى؛ لأنَّ المؤلفاتِ اللغوية، لم تكنْ قد انتشرتْ هذا الانتشار الهائل، الأمرُ الذي أدى إلى تنوعِ ثقافة الباحثين، والتباين فيما بينهم، وعلى الرغمِ من أنَّ المسدي قد عرضَ للجهود العربيةِ في علم المصطلح، إلا أنَّ عرضه للسعران على الرغم من دوره الذي لا ينكرُ، باعترافِ

---

[1] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٣٦٦ .

المسدي نفسه، حين ذكرَ أنَّ استعمالَ وافي جاءَ أولًا، إلا أنَّ استعمالَ السعرانِ مصطلح (علم اللغة) قد زكَّاه، على الرغمِ من ذلك، لم يفردْ له مساحةً كما فعلَ مع الباحثين الآخرين.

وعلى الرغم من اتفاقِ السعرانِ وبشر وتمام في الاهتمامِ بقضيةِ نقلِ المصطلح، إلا أنه ينمازُ عنهما من وجوه، نستظهرها على النحو التالي:

١ ـ أنَّ السعرانَ كانَ واضحًا منذ البداية، وقد نصَّ على هذا نصًا صريحًا في مواضع عدة.

٢ ـ أنَّ معالجةَ السعرانِ كانت تُعنى بتقديمِ علم اللغة من وجهة نظر عربية مطلعة على الدراسات الغربية، وأحدث ما صدرَ في هذا التخصص.

٣ ـ ومما يؤكدُ صدقَ الملاحظةِ السابقة، أنَّ السعرانَ كانَ هدفه تقديم علم اللغة للقارئ العربي، إضافةً إلى ما أوردته في موضعٍ آخرَ (ينظر: ١ / ٢ / ٢ من البحث) كانَ على وعي تامٍ بتلك العقبات التي تواجه تقديم هذا العلم الغربي للعالم العربي، ومن أهم تلك الصعوبات نقلُ مصطلحاته، ومن ثم، يمكنُ اعتبارُ ـ كما أوردت ـ أنَّ لكتابِ السعرانِ هدفين:

الأول: تقديمُ هذا العلمِ إلى القارئ العربي، وهذا هدفٌ أساسيٌّ، على نحو ما نستظهره من العنوان.**الثاني:** تقديم هذا العلم إلى العالم العربي، يواجه بعددٍ من الصعوبات، منها إشكاليةُ نقل مصطلحاته إلى العربية. وعلى هذا، فكلا الهدفين لا يقلُّ أهمية عن الآخر، ونحن أمامَ إشكاليةِ نقل مصطلحاته إلى العربية.

وعلى هذا، فالسعرانُ كانَ مدركًا للمشكلةِ منذ البداية، وهو ما كانَ موجودًا لدى تمامٍ وبشرٍ على السواء، لكنها كانتْ لدى السعرانِ أوضحَ، من حيثُ المعالجةِ، فقد تعاملَ تمامٌ وبشرٌ مع المشكلةِ، على أنها ينبغي أنْ تؤخذَ في الاعتبار؛ نظرًا لأهميتها، وإنْ كانتْ لدى بشر أكثرَ وضوحًا من زميله تمام، فيما أظنُّ، أمَّا السعرانُ بالإضافةِ إلى شعوره بما شعرَ به بشرٌ، إلا أنَّ الأمرَ عنده أخذ شكلا آخرَ، من خلال تعامله مع المصطلح اللغوي، حيث تعاملَ مع نقلِ المصطلح بطرقٍ شتى، أدتْ به في عاقبةِ الأمر إلى أن شعوره بالمشكل ـ أدى فيما أخالُ ـ إلى ارتباكٍ في العرضِ، أو أنَّ اهتمامه بالقضية بشكلٍ لافتٍ للنظرِ، أثّر على طريقةِ العرضِ، ومن هنا، نلاحظُ أنَّ معايشته للمشْكلِ، جعلَ التعاملَ مع قضيةِ نقل المصطلح لا يأخذُ شكلًا واحدًا، بل أشكالًا عدة، بحيث يتعبُ من أرادَ أنْ يضعَ التصوراتِ الأساسيةِ لتعامله مع قضيةِ نقلِ المصطلحِ، أو هو فعلَ ذلك مع كاتبِ هذا البحث. على أيةِ حالٍ، فإنَّ تعامله مع قضيةِ نقلِ المصطلحِ، قد أخذ طرائق قددًا، وأحاولُ الآن أضعُ هذه الملامحَ في السطور التالية:

الأول: وضع المصطلح الغربي، ووضع المكافيء العربي المقترح بجواره.

الثاني: وضع المكافئ العربي، ووضع المصطلح الغربي في الحاشية، وهذا النوعُ تعاملَ معه السعرانُ من خلال طريقتين:

الأولى: قد يكونُ في الحاشيةِ سواء أكانت إنجليزيةً أم فرنسيةً، لكنها غالبًا ما تكونُ بالإنجليزية، فإذا كانتْ المصطلحاتُ بالفرنسية، ينصُ على ذلك نصًا صريحًا في الحاشية.

الثانية: أنْ يأتي بالمصطلح العربي، ويضعُ المكافئ الغربي في الحاشية.

بيد أنَّ هذه الطرقَ (أو التصورات) ليستْ على إطلاقها، ونستظهرُ رؤيةَ السعرانِ على النحو التالي، فيما تابعته من خلال كتابه؛ فإذا كانَ يمكننا أنْ نتصورَ أنَ المصطلحاتِ اللغوية بعامةٍ، يمكنُ أنْ تنقسم إلى قسمين = منها مصطلحاتٌ رئيسيةٌ، وثانوية، (فرعية) منبثقة عن المصطلحات التي تمثلُ الدعامةَ الأساسيةَ لهذا العلم. وإذا أخذنا بهذا التصورِ وقبلناه، نستخلصُ أنَّ السعرانَ وعاه وتبناه. فمن خلال تتبعه لتعامله مع المصطلح نرى:

إذا كانَ المصطلحُ من النوعِ الأولِ = أي يقعُ ضمنَ المصطلحاتِ الأساسية، فإنه لا يدرجه في الحاشية، ويضعه في المتن، باستثناء بعض المواضع التي ندتْ عن هذا الأمر، لكنها تمثلُ السمةَ الجوهريةَ الفارقةَ. أمَّا إذا كانَ المصطلحُ يقعُ في إطارِ النوعِ الثاني، فإنه يضعه في الحاشية بالإنجليزية، وإذا كانَ بالفرنسية، فإنه يشيرُ إلى ذلك، على نحو ما بينتُ.

لكنَّ الذي بقي واضحًا أنَّ السعرانَ، لم يكنْ ليستطيعَ أنْ يتخلصَ من إشكاليةٍ أشارَ إليها، بل وضعها نصبَ عينيه في أثناء كتابة كتابه؛ أنَّ ثمة كثيرًا من المصطلحاتِ، لا يمكنُ البت بإنهاء الخلاف حولها بشكل مبدئي؛ لأنَّ هذا العلم لا يزال حديث العهد في العربية، وقد بقيتْ محلَ تقديرٍ من الخالفين من الباحثين.

ومن خلال تتبع مواضع نقل السعران للمصطلح الغربي، تبينَ لي صدق ذلك التصور الذي طرحته أعلاه = أنَّ لكتابِ السعرانِ هدفين، لا يقلُّ أحدهما خطورة عن الآخر، وتبينَ صدقُ هذه الرؤيةِ من خلال اهتمامِ السعرانِ بالهدفِ الأولِ من خلال تتبعه لكلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ تقريبًا بعرضها في كتابه، بما كان سائدًا آنذاك؛ بحيث غطَّى كتابه الفروع المختلفة لعلم اللغة، فيما أحسبُ، ولم يتقاطع هذا الهدفُ مع الهدفِ الآخر، الذي رآه السعرانُ رأي العين، وهو مشكلةُ نقلِ المصطلحِ الغربي إلى العربية، ومن هنا، حاولَ - دون أنْ يتعارضَ - أنْ يضيفه إلى الهدف الأول، لكنَّ المشكلةَ كانتْ قائمةً في نفس السعران؛ وهي كيفيةُ عمل هذا دون أنْ يكونَ هنالكَ

تعارضٌ بين الهدفين، ومن هنا، اهتدى السعرانُ على غير سابقِ منوالٍ، أو بمراجعة المؤلفات الغربية في هذا الشأنِ، نجدُ أنَّ الطريقةَ المثلى لحلِ هذا المشكلِ؛ أنْ تأتي المصطلحات في الحاشية؛ حتى لا يثقل النصَّ العربي، بما يتعارضُ مع الهدفِ الأساسي، الذي يشيرُ إليه العنوانُ (مقدمة للقارئ العربي)، وعلى هذا جاءتْ المصطلحاتُ كلها تقريبًا في الحواشي، مما يؤكدُ تلك الرؤيةَ التي ذهبتُ إليها أعلاه، إلا في بعضِ المواضع التي تعدُ على أصابع اليد، والتي لا تمثلُ سمةً جوهريةً عنده، لكنها تمثلُ مواضعَ فارقةً وأساسيةً، فيما يتعلقُ بعلم المصطلحِ أولًا وعلم اللغة ثانيًا.

أمَّا المواضعُ التي أشارَ السعرانُ إلى المصطلحِ في متنِ الدراسةِ، والتي ذكرتُ أنها لا تمثلُ سمةً جوهريةً في كتابه، إلا أنَّ الناظرَ فيها يجدها مواضعَ مهمة من المصطلحاتِ، فحينَ تعرَّض لمصطلح علم اللغة في بدايةِ كتابه عرضَ لعددٍ من المسميات الغربية، وتحديدًا في اللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية، والمسميات التي تطلق عليه في هذه اللغات، هي[1]:

المكافئ العربي	المصطلح الفرنسي	المصطلح الإنجليزي	المصطلح الألماني
علم اللغة	La Linguistique	Linguistics	Linguistik
علم اللغة العام	La Linguistique Generale	General Linguistics	Sprachwissenschaft
علم اللغة	Le Science du langage	Linguisyics Scinence	

ومعنى هذا أنَّ السعرانَ يريدُ أنْ يلفتَ النظرَ إلى تلك الاختلافات القائمة في بلاد المنشأ لهذا العلم في التسمية، فإذا كانَ الأمرُ على هذا النحو في الغرب، فكيفَ به في العربية؟ بل الأكثرُ من ذلك أنَّ السعرانَ ذكر أنَّ: علم اللغة قد تكوَّن، ولكنه لا يزالُ يتطور التطور اللازم لنضجه، وإنَّ الجهودَ القريبةَ القادمةَ سترسي قواعدَ الكثير من أسسه ووسائله ونتائجه، وهذا يحتمُ على الباحثين في هذا الميدان الاتصال أولًا فأولًا، بما يجد فيه[2] . فإذا كان علم اللغة في الغرب لم

[1] مستخلص من تصور السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ١٦.

[2] السابق، ص ١٥.

تستقرْ أركانه بعد، وأنه سيظهرُ فيه الجديدُ، فما بالك بالعربية؟ ومعنى هذا أنَّ ثمة عددًا من الإجراءات التي يمكنُ أنْ تتغيرَ تبعًا لما يجدُ.

إذا كانَ هذا هي حالُ علمِ اللغة بشكلٍ عامٍ، فما من شكٍ، أنه سيبنى عليه تغييراتٍ جديدة في المصطلح، هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى، تعدد المصطلح الواحد الدال على هذا العلم في أوربا. وتبقى قضية أخرى أشار إليها السعران في مفتتح كتابه؛ وهي تقسيمات هذا العلم في الغرب، نوجزها في الجدول التالي:

المكافئ العربي	المصطلح الفرنسي	المصطلح الإنجليزي	المصطلح الألماني
الفونولوجيا	Phonologie	Phonology	Phonologie
علم الدلالة	Semantique	Semantics	Semantik, Beddeutungslhre
المورفولوجيا،علم الصيغ،دلالة النسبة	Morphologie	Morphology	Wortbildungslehre, Formenlehre
الفونيم	Phoneme	Phoneme	Laut, Sprechlaut
علم الأصوات اللغوية	Phonetique	Phonetics	Phonetik,Lautlehre

وعلى هذا، فالسعرانُ يعتبرُ تعددَ المصطلحِ في العربية واردٌ، بل لا بدَّ منه في تلك الفترة المبكرة من تاريخه في العالم العربي، بناءً على ما هو واردٌ في الغرب، على كثرة ما أنتجَ فيه من دراساتٍ، فلم يأخذ حقه من الانتشار والذيوع على نفس المستوى من التأليف.

والذي يلاحظُ أيضًا على تقسيمِ السعرانِ تلك المقترحات التي قدمها لفروعِ هذا العلم فيما يتعلق بنقل المصطلح، فإذا ما نظرنا إليها، نجدها تنقسم إلى قسمين، **الأول:** هو ما اتفقَ عليه الباحثون فيما بعد وأخذوا به، وهي مصطلحات: الفونولوجيا، الفونيم، علم الدلالة، علم الأصوات اللغوية. **الثاني:** النوعُ الذي اختلفت عليه الباحثون: المورفولوجيا، علم الصيغ، دلالة النسبة.

وما يمكن أنْ يقالَ عن اقتراحات السعران، إنها ظلت محلَ أخذٍ وجذبٍ بين الباحثين، فيما بعد، فما زالَ هناك عددٌ من الباحثين بعد السعرانِ استعملوا ما استعمله، فإذا كانَ قد اقترحَ عددًا من المصطلحاتِ التي لقيتْ قبولًا كعلم اللغة، علم الدلالة، الفونيم، الفونولوجيا، وعلى الرغم من القبولِ العامِ لها، إلا أنها ظلتْ مادةً ثريةً فيما بعد للتعليق والمناقشة، لكنْ ما يغلبُ

عليها أنها لقيتْ قبولًا ورواجًا لدى الباحثين المصرين تقريبًا، أمَّا الفئةُ الأخرى التي اعترضَ بعضها، فهم ثلةٌ قليلةٌ، وجلهم ليسوا من المصريين.

أمَّا المقترحاتُ الأخرى التي بقيتْ محلَّ خلاف، فهي اقتراحه (علم المورفولوجيا، دلالة النسبة، علم الصيغ) وإنْ كانَ هنالك بعضُ الباحثين من يستعملُ (المورفولوجيا أو علم الصيغ)، أمَّا (علم الأصوات اللغوية) فهنالك بعضُ الباحثين من يستخدمُ هذه المصطلحات؛ لكنهم قلةٌ قليلةٌ، ويبقى بين هذه المصطلحات العربية المقترحة من السعرانِ تفاوتٌ من حيث انتشارها، فإذا كانَ (علم المورفولوجيا، وعلم الصيغ، وعلم الأصوات اللغوية) مستعملةً من بعض الباحثين، إلا أنها ما تزالُ أكثرَ من مقترح دلالة النسبة، لكنَّ الذي يمكن قوله إنَّ هذه المقترحات كُتبَ لها البقاء فترةً، حتى بدأ الخلافُ حولها من أصحاب المرحلة الرابعة الأخيرة (الرابعة)، وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ أصحابَ هذه المرحلة لا يقتصرون على ما أشرت إليه، إذ يضاف إليه باحثون آخرون من بقاع شتى، لكنهم جميعًا ينتمون إلى فترةٍ واحدةٍ، وجميعهم يقعُ في تلك الفترة التي أشرتُ إليها في موضعٍ سابقٍ (ينظر: ١ / ٢ / ٢ من البحث).

ويلاحظُ كذلكَ على اقتراحاتِ السعرانِ - في مقارنة بينها وبين ما اقترحه وافي - أنَّ كثيرًا منها لدى وافي، كما نلاحظُ كذلكَ أنَّ اقتراحاتِ السعرانِ، جاءتْ في وقتٍ مبكرٍ، فلم تكنْ مصطلحاتُ هذا العلم، أو بتعبيرٍ أدق إنَّ علم اللغة لا يزالُ في مرحلة تطور، والحالُ كذلك في العالم العربي، وبالتالي كانَ اقتراحه مبدئيًا حول هذه المصطلحات التي اختلف حولها الباحثون في العالم الغربي، ومن هنا، فإنَّ إثارةَ قضيةٍ حول هذه المصطلحات من وجهة نظر السعرانِ أمرٌ طبيعي، وتتيحه وجهة النظر العلمية، والسعران كانَ على وعي أن ما اقترحه، سيثير جدلَ الباحثين فيما بعد، وأن ما يعنيه بشكلٍ أولي هو الوصول الدقيق إلى مكافئات عربية لهذه المصطلحات الغربية، هذا ما كان يدور بخلد السعران، فيما يبدو لي.

وأحاولُ فيما يردُ من حديثٍ أدناه أنْ أجعله للمصطلحاتِ التي اختلف حولها الباحثون، وبعد طولَ نظرٍ وتدبرٍ في كيفيةِ إيراد هذه المصطلحاتِ على النحو الذي يجبُ أنْ تكونَ عليه، رأيتُ أنْ تأتي من خلالِ تصوراتٍ ثلاثةٍ، أحسبها جامعةً لما يطمحُ هذا البحثُ أنْ يتناوله، وهي:

١ ـ المستوى الصوتي (sound level)

٢ ـ المستوى الصرفي (morphological level)

٣ ـ المستوى التركيبي (syntactic level)

٤ ـ المستوى الدلالي (semantic level)

ولمّا كانتْ هذه المستوياتُ تضمُ المستوياتِ الأساسيةَ في علمِ اللغة، وتضمُ مصطلحاتٍ كثيرةً ومتنوعةً، بيد أني أنبّه إلى أنني لنْ أتوقف إلا عند بعضِ مصطلحاتِ المستوى الصوتي، والتي تحتاجُ إلى مناقشةٍ، أو أنَّ الباحثين مختلفون فيما بينهم حولَ ترجمتها، وتخففُ هذه الرؤيةُ كثيرًا من عبءٍ مما يمكنُ أنْ يتناوله هذا البحثُ؛ لأنه على الأولى كانَ ينبغي أنْ يتوقف عند كلِّ المصطلحاتِ اللغويةِ التي تحتاجُ إلى مناقشةٍ، وعلى الثانية، فالأمرُ فيه أيسرُ، مقارنةً بالأولى، وإنْ كانتْ الرؤيةُ الثانيةُ تحتاجُ إلى الجوانبِ الفنيةِ والإحاطة بجوانب الخلافاتِ بين الباحثين، وهو أمرٌ على قدرٍ كبيرٍ من الخطرِ = حيثُ يحتاجُ إلى متابعةِ المصادرِ اللغوية على اختلاف مشاربها، واتساع رقعتها، وهو أمرٌ ليسَ هينًا. كما أرجو أنْ تغطي هذه الجوانب الموضوع بشكلٍ ليسَ فيه قصورٌ كبيرٌ.

ومن ثم، أكتفي بالوقوفِ على بعضِ المصطلحاتِ من المستوى الصوتي، وأتركُ المصطلحاتِ الأخرى من هذا المستوى والمستويات الأخرى لمن يأتي بعدي من الباحثين، وأرجو أنْ تكونَ هنالكَ فرصةٌ قادمةٌ لبحثٍ أو بحوثٍ أخرى، أستكملُ فيها ما أريدُ إنجازه.

١ / ٤ / ٠: تحليل عينات من المصطلحات:

١ / ٤ / ١: بعض المصطلحات العامة.

١ / ٤ / ٢: بعض المصطلحات الصوتية.

١ / ٤ / ١: بعض المصطلحات العامة:

نعني بها المصطلحاتِ التي لا تتعلقُ بأي مستوى من مستوياتِ الدراسةِ اللغوية، كما هي الحالُ في مصطلح Linguistics، وما يتعلقُ به:

المصطلح الغربي	وافي	تمام حسان	السعران	أحمد مختار	حلمي خليل	الحمزاوي ، الخولي	البكوش، المسدي	محمد حلمي هليل
Linguistics	علم اللغة	مناهج البحث في اللغة	علم اللغة	علم اللغة، الألسنية، البحث اللغوي	علم اللغة	علم اللغة	الألسنية، اللسانيات	اللغويات، اللسانيات

نلاحظُ أنَّ مصطلحَ Linguistics تفرعتْ عنه مصطلحاتٌ مختلفةٌ، حينَ نقلَ إلى العربيةِ، على الرغم من كونه واحدًا في بيئته، وهو في الواقعِ ليسَ واحدًا = فقد أوردَ السعرانُ عددًا من المصطلحات المختلفة له في اللغات الغربية*، ومنشأ هذا الاختلاف، يمكنُ رده إلى:

١ ـ ضعفِ كفاءة الاتصال بين مؤسسات العالم العربي، فيما يتعلق بالتنسيق بالعمل المصطلحي.

٢ ـ على الرغم من إنشاء الهيئات العلمية التي تعنى بالمصطلحات وتوحيدها في العلم العربي، كالمجامع اللغوية ومكتب التنسيق والتعريب بالرباط واجتهادات الأفراد المختلفة، إلا أنها ظلت تعاني من تفعيلها، لعدم إلزام المؤسسات العلمية بما تنتجه هذه المؤسسات والأفراد على السواء من توحيد ما تقره، مع إضافة الحيثيات التي تؤدي إلى هذا التفعيل.

٣ ـ عدم توزيع هذه المصطلحات وما توصلتْ إليه من قراراتٍ من أجلِ توحيدِ المصطلح إلى الهيئات العلمية المختصة للتفعيل، وبالتالي فإنَّ عملها يأتي داخل غرف المجامع، مما يؤدي إلى فقدانِ قيمتها المرجوة منها.

٤ ـ طبعتْ هذه القراراتُ فيما يقاربُ من النصف قرن، فبالإضافةِ إلى عدم التفعيل والانحباسية، فقد مضى على ذلك عهدٌ من الزمن، مما ينشأ عن ذلك عدم إلمام جيلٍ كاملٍ من الباحثين بهذه القرارات، وبالتالي فإنَّ طبعها وتوزيعها على الهيئات التي تعنى بتوحيد المصطلحِ العلمي، يؤدي إلى توحيدِ المصطلحِ العلمي في العالمِ العربي. كما أنَّ هذه القراراتِ ينبغي أنَّ يعادَ فيها النظرُ من آنٍ لآخرَ.

---

* السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي،، ص ١٦ .

٥ ـ على الرغم من إقامة الندوات في العالم العربي، إلا أنها تحتاجُ إلى تفعيل من ناحيتين، **الأولى:** تفعيل هذه الندوات من خلال تركيز الإعلام عليها، والتعريف بها، **الثانية:** توزيعُ أبحاثِ هذه المؤتمرات وتوصياتها على الهيئات والمعاهد العلمية المعنية بذلك.

٦ ـ أن المصطلح فيه من الاختلاف في بيئته الغربية، مما سوَّغ هذا الاختلاف، وجعل له ما يبرره، فإذا كان الغربيون مختلفين في تسميته، فإنه في العالم العربي وهو العلم الجديد، أولى بهذا الاختلاف.

وإذا كانَ مجمعُ اللغة العربية، في القاهرة، قد أنتجَ ١٨ معجمًا يحتوي كلٌّ منها على آلاف من المصطلحات حسب التخصصات، فإنَّ هذه المعاجمَ ظلتْ مركونةً عنده في معظمها، لا تطلبُ إلا لماماً؛ ولا ترسلُ من غيرِ طلبٍ إلا قليلًا. ثم من أين له أنْ يجاري لغاتٍ أخرى، مثل الإنكليزية، التي تطعَمها آلاف مؤلّفة من المصطلحات الجديدة سنويا، وقد أعياه الجهدُ وعظُمتْ عليه المهمةُ وقصُر به الموردُ، في الوقت الذي ينبغي على العرب استدراك الفائت وهو كثيرٌ ومجاراة الحاضر وهو غزيرٌ وضمانُ المقبلِ بما يكفي من التحضيرِ والتفكير والتدبير. وهو لا يتفرّد بذلك، لأنَّ مكتبَ تنسيقِ التعريب التابع لمنظمة اليونسكو معاجمه متناثرة ومحدودة التوزيع أيضًا، وفي حاجةٍ، هي ومعاجم مجمع اللغة العربية، إلى المتابعة والاستكمال والاتساق[١].

وكنتُ قد حسبتُ، أو هكذا خُيِّل إليَّ أنَّ تلك الرؤيةَ التي أوردتها سلفًا، ربما وردتْ إليَّ، لكنْ بعد ما اطلعت على نصِّ الديداوي، فضلتُ أنْ أضعه موضعَه، أمانةً للعلمِ من جهةٍ، ولإظهار توارد خاطرنا تقريباً من جهةٍ أخرى، وهذا النصُ لم أعثرْ عليه، إلا حينَ كنتُ قد كتبتُ ما كتبتُ فيما أسلفته من حديثٍ.

فعلى الرغم مما كتبه السعرانُ حولَ قضيةِ المصطلحِ التي أشرتُ إليها (ينظر: ١ / ٢ / ٢ من البحث) إلا أني أجدُ عددًا من الملاحظات، فيما يتعلقُ باستعمالِ مصطلحِ Linguistics، إذ استعمله، على الرغم أخذه على بعض الباحثين عددًا من الملاحظات وأسوقها فيما يلي من مناقشة.

---

[١] الديداوي: إشكالية وضع المصطلح المتخصص وتوحيده وتوصيله وتفهيمه وحوسبته، ص ٦.

المجموعة١:

المقارن	Comparative
الدراسة اللغوية المقارن	Comparative study
الدراسة اللغوية المقارنة	Comparative Linguistics

المجموعة ٢:

الدراسة اللغوية الوصفية	Descriptive Linguistics
الدراسة اللغوية التاريخية	Historical Linguistics

المجموعة ٣:

علم اللغة	Linguistic Science
علم اللغة	Linguistics
علم اللغة العام	General Linguistics

وتقسيمُ هذه المصطلحاتِ إلى مجموعاتٍ، يفيدُ في متابعةِ مناقشةِ هذه المصطلحاتِ، وتحديدًا مكافئ الدراسة اللغوية، وأتوقفُ معه في نقطتين، الأولى: ترجم Comparative بالمقارن، وعادَ فترجمَ Comparative study الدراسة اللغوية المقارن، على الرغم من أنه ترجمها بالمقارن أولًا، وقد نتجَ هذا عن وجود Study حينَ توائمَ مع مصطلح Comparative، فقد كانَ يمكنه أنْ يترجمهما معًا بالدراسةِ المقارنةِ، بناءً على اقتراحه السابق، فمرةً بالمقارن، ومرةً أخرى بالدراسة اللغوية المقارنةِ، **الثانية:** أن هذه الترجمة الأخيرة توقعنا في إشكاليةٍ أخرى - وهي الأهمُ - أنَّ مكافئ الدراسةِ اللغويةِ، فضلًا عن عدم وجوده أصلًا، فقد سوى فيه بين عددٍ من المصطلحات الغربية، مثل Study وLinguistics، وهو ما يُوقعُ القارئَ في إشكاليةٍ أخرى على قدرٍ كبيرٍ من الخطورةِ، وفضلًا عما سبقَ، فقد ترجمَ السعرانُ مصطلحَ Linguistics بعلم اللغة، إلا أنه في مثل هذه المواضع نقله باعتباره الدراسةَ اللغة، وليس علم اللغة، ومن ثم، فإنَّ ثمة ازدواجيةً أو مصطلحين يتوقفُ عندهما السعرانُ في هذا الشأن، **الأول:** الذي ارتضاه السعرانُ، ونصَّ عليه نصًا صريحًا، وصارَ عليه في كل كتابه تقريبًا، **الثاني:** الدراسةُ اللغويةُ، وإنْ كانَ لا يرتضيه صراحةً، وإنْ استعمله، على أساسِ أنَّ الدراسةَ اللغوية، إنما هي الأساسُ الذي قامَ عليه علمُ اللغة الحديث في الدراسات العربية، وهكذا نجدُ السعرانَ يقول: أما جمهور المشتغلين بالدراسات اللغوية عندنا، فأغلبهم يرفضُ النظرَ في هذا العلم الجديد أو لا يحاولُ

تفهمه، أو يعجبُ أنَّ ما في يده من علم قد يحلُّ محله علم حادث وافد من البلاد الغربية ...[1].

وعلى هذا، فالسعرانَ كانتْ المصطلحاتُ عنده تنقسمُ إلى قسمين، **الأول**: الدراساتُ اللغويةُ، ويقصدُ بها السعرانُ الدراساتِ اللغويةَ القديمةَ، على اختلافها حتى وافي. **الثاني**: علمُ اللغة، هو الدراسةُ اللغويةُ على الطريقةِ الحديثةِ (الغربية)، أو الآخذة بالمنهجِ الغربي، لكنْ يصطدمُ هذا التصورُ لدى السعرانِ، بتصورٍ آخر، أنَّ الدراسةَ اللغويةَ في المنهجِ الوصفي والمقارن، ليسَ منهجًا عربيًا خالصًا، وإنْ كان تعاملَ معه بشكلٍ أو بآخر، وعلى هذا، فإنَّ هنالك تداخلًا فيما تصوره السعرانُ، وهو تصورٌ صحيحٌ؛ لأنه لم يجدْ مصطلحًا محددًا للدراسات اللغوية القديمة غير هذا المصطلح، لكنْ هذا اصطدمَ بالمصطلحِ الحديثِ الذي ارتضاه ووافقَ عليه، كما هو واضحٌ.

وبناءً على ذلك، نلاحظُ شيئين أنَّ السعرانَ على الرغم من حرصه الزائدِ على تحديدِ معاني المصطلحاتِ، فإني ألاحظُ تسويةً واضحةً بين هذين المصطلحين، دونَ قصدٍ منه، كما أنَّ هذه التسويةَ تُوقعُ في إشكاليةِ التسويةِ بين study و Linguistics وهي تسويةٌ غير مقبولةٍ ولا ممكنةٍ، فقد جعلها السعرانُ الدراسةَ اللغويةَ، ولم يقلْ أحدٌ أنَّ المصطلحين بمعنى واحدٍ، كما أنه يُوقعُ في لبسٍ من أنهما مصطلحان يترجمان بمعنى واحدٍ، ويسوى بين الدراستين، وهذا من وجوه عدة فيه تداخل بالنسبة للقاريء. كما أني أجدُ شيئًا آخرَ مائلًا أمامي فيما يتعلقُ بالمصطلحاتِ التي أوردتُها أعلاه، وهي:

المقارن	Comparative
الدراسة اللغوية المقارن	Comparative study
الدراسة اللغوية المقارن	Comparative Linguistics

وهنا لا أتوقفُ عند المكافئاتِ العربيةِ المقترحةِ، فالقارئُ يستطيعُ أنْ يستخلصَ الفروقَ بينها، أمَّا أنا فأتوقفُ عند المصطلحاتِ الغربيةِ التي اقترحَ لها السعرانُ أكثرَ من مكافئ، فالقاسمُ المشتركُ بين هذه المصطلحات الثلاثة، هو Comparative، وعلى الرغم أن المكافئات العربية تكادُ تكونُ واحدةً، وهو ما حافظَ عليه السعرانُ، إلا أنَّ ذلك كانَ على حسابِ المصطلح في اللغة الأم، فالملاحظُ أنَّ هذه المكافئاتِ ليستْ بواحدةٍ، في جملها الثلاثة: Comparative وstudy

[1] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٢ .

Comparative وComparative Linguistics، فقد حاولَ السعرانُ ـ كما هو ظاهرٌ ـ المحافظةَ على اختيارِ المكافئات العربية، إلا أنَّ التعثرَ بدا واضحًا، أو بدا غامضًا في المصطلحات في لغتها الأم، ففي العربية اختارَ المقارنَ كمكافئ لـ Comparative والمرةُ الأخرى بالدراسات اللغوية المقارنة، إذا اعتبرنا مصطلحَ Study بمعنى الدراسة، وسوَّى بينه وبين المصطلح Comparative Linguistics، وهي تسويةٌ ليستْ دقيقةً، إذ الترجمةُ موحدةٌ في العربية ومفارقةٌ في اللغة الأم. وكانَ بإمكانه الترجمة على النحو التالي، أو هكذا أتصورُ:

المقارن	Comparative
الدراسة المقارنة	Comparative study
علم اللغة المقارن	Comparative Linguistics

وهي الترجمةُ التي استقرَ عليها جمهرةُ الباحثين، فيما بعد السعرانِ، تفريقًا بين المصطلحات اللغوية وتحديدًا أكثر لها؛ حتى لا تختلطُ المصطلحاتُ، ولكنَّ العذرَ للسعرانِ أنه كانَ أوَّل اللغويين العرب التخصصين الذين تناولوا هذا العلمَ، وقد قالَ في هذا الصددِ: سيضطرُ الباحثُ العربي إلى وضعِ بعضِ (المصطلح الجديد)، وقد يحتفظُ أحيانًا بالمصطلحِ الأجنبي حتى يحينُ الوقت ـ بعد الإكثار من التأليفِ ومدارسة أصول هذا العلم الجديد وفروعه ـ لظهور مصطلحِ عربي أصيلٍ سائغٍ[1]. وهذا النصُ يفيدنا من جانبين، **الأول:** أنَّ الأمرَ فيه اضطراريةٌ. **الثاني:** الاحتفاظ ببعض المصطلحاتِ، على نحو ما فعلَ حين نقل:

الفونيما	Phoneme
الفونولوجيا	Phonology
المورفولوجيا	Morphology

وكلا الرؤيتين، تشيران بشكلٍ مباشرٍ أو ضمني إلى المعاناة الكبيرة التي كانَ يشعرُ بها السعرانُ، حينَ ينقلُ هذه المصطلحاتِ إلى العربية، هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى، يشيرُ إلى أنَّ السعرانَ كانَ مدركًا ـ على الرغم مما بذله ـ أنَّ هذه الاقتراحاتِ لا تزالُ في طورها الأول، وأنَّ هذا الأمرَ يحتاجُ إلى عددٍ من الدراسات الجادة حتى يستقرَ أمرُ المصطلحِ، وهو ما حدثَ بالفعلِ، وتنطبق هذه الرؤية على ما قاله الديداوي بهذا الخصوص: ومن المتّفق عليه أن إيجاد

---

[1] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٩ .

المصطلح يكون إما بالترجمة أو بالاختراع، وغالبا ما تسبق هذه تلك. لذا، فإنَّ المترجمَ، مهما كانَ نوعه، هو على العموم أولّ من يصطدمُ بالمصطلحِ ويتعاملُ معه سلبًا أو إيجابًا وله دور مؤثّر في هذا الاتجاه أو ذاك، حسب مستواه وما يُتاح له[1]. وواضحٌ أنَّ رؤيةَ السعرانِ ليستْ أخيرة، على الرغم من حرصه على أنْ تخرجَ المصطلحاتُ أقربَ إلى الكمال إلى حد كبير.

لكنْ ألا تلاحظَ معي تداخلَ هذه الاقتراحاتِ، على النحو الذي أسلفتُ فيه القولَ مع مصطلحِ آخرَ، هو Linguistics، فإذا كانَ قد ارتضى مصطلحَ "علم اللغة"ترجمة لهذا المصطلح، وكذلك هو الدراسةُ اللغوية، تداخل الأمرِ بين التصورِ القديمِ للدراسةِ اللغوية، وما يعتبره بعضهم ترجمةً للمصطلح الغربي Philology ، وهو المصطلحُ الذي اعتبره بعضُ الغربيين كمكافيء للمصطلح Linguistics وبعضهم اعتبره دراسةَ النصوصِ القديمة ومقارنتها بنصوصٍ أخرى، على ما كانَ شائعًا بين بعضِ المستشرقين الذين جاءوا للتدريس بجامعة القاهرة[2].

فمع الدراسةِ اللغوية، وهي عديدةٌ عنده، منها (المقارنة، والوصفية، والتاريخية) وجاءت جميعها بوصفها بالدراسة اللغوية، لكنَّ المصطلحَ في اللغة الأم، لم يكنْ واحدًا؛ فقد سوَّى بين Study وLinguistics وLinguistic Science، وLinguistics، وهي تسويةٌ ليستْ دقيقةً، فانظرْ إلى المصطلحات الغربية ومقابلاتها العربية، تجد التداخل والتباين.

فمصطلحُ علم اللغة وعلم اللغة العام والدراسة اللغوية، كلها مفاهيمُ متنوعةٌ لشيءٍ واحدٍ، وهو علم اللغة الذي ارتضاه السعرانُ، وإذا كانَ بينها من فروق، فما الفرق بين علم اللغة وعلم اللغة العام والدراسة اللغة؟ وإذا كنا قد استظهرنا الفروقَ بين علمِ اللغةِ والدراسةِ اللغوية حسب ما يمكنُ أنْ يكونَ السعرانُ قد تصوره، فما الفارقُ بين علم اللغةِ وعلم اللغة العام؟، لا فرقَ، كلُّ المكافئات تكادُ تكونُ بمعنى واحدٍ عند جُلِّ الباحثين، وإذا كانَ السعران قد ارتضى لكتابه المكافئ علم اللغة، فإنه من ناحيةٍ أخرى، لا يريد أن أنْ يكونَ في علم اللغة العام، بناءً على الطرح الذي طرحه.

---

[1] الديداوي: إشكالية وضع المصطلح المتخصص وتوحيده وتوصيله وتفهيمه وحوسبته، ص ٢٢.

[2] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٦.

على أنني أجدُ باحثًا يعتدُ بما اختاره من مصطلحٍ دون الآخر، وهو المغفور له - إن شاء الله - أحمد مختار عمر في بحث له *، ويحتاجُ هذا الأمرُ مني إلى وقفةٍ متأنيةٍ لبيانِ عددٍ من الوجوه، نستظهرها على النحو التالي:

١ - أنَّ أحمدَ مختار، قد اختارَ مصطلحَ "الألسنية "مفضلًا إياه على مصطلح "علم اللغة "حسب ما أورده في حيثيات اختياره المصطلحَ الأولَ، ولنا حول هذا الاختيار - بادئ ذي بدء - ملاحظ على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية، نسوقها فيما يلي:

أ - أنَّ اختيار أحمد وجيه من خلال الحيثيات التي تقدم بها - سأعودُ لهذه الملاحظ ورد بعضها بعد الانتهاء من هذه الجزئية - لكنْ يلاحظُ أنَّ هذا البحثَ الذي تقدمَ به إلى مجلةِ عالم الفكر، كانَ ضيفَ العدد، أو محرر العدد، وعنوان العدد "الألسنية "وبالتالي، فإن هذا الأمرَ يحملُ عددًا من الملاحظ كذلك، نستظهر جوانب منها فيما يلي:

- أنَّ اختيارَ عنوانِ العدد، ليس له فيه يد، وبالتالي اختياره لهذا العنوان، ربما يُوحي أنه كتبه تلبية لرغبة إدارة المجلة للمشاركة في هذا العدد، خاصة أنه ضيف العدد، وبالتالي استكتب، فكتب بناءً على هذا الطلب، وإلا فكان يمكنه أنْ يجعلَ العنوان "علم اللغة "الذي ارتضاه واستعمله في مواضع عدة من مؤلفاته، وفي هذا دليلٌ على أنَّ الاقتراح لم يكن له، وإنما كان من إدارة المجلة.

- أنَّ أحمد نشأ في مدرسةٍ تنتمي، أو تميلُ إلى استعمالِ مصطلح "علم اللغة "حسب ما أورده المسدي[١]، وبالتالي فإنَّ هذا الأمرَ يحتاجُ إلى إعادةِ النظر.

- أنَّ أحمد عندما نشرَ هذا البحثَ في "عالم الكتب"، جاءَ ضمنَ كتابِ: محاضرات في علم للغة الحديث، ويُوحي هذا الأمرُ بما أوردته في النقطة الأولى أنَّ ميوله أو أنَّ بداخلة الاختيار الثاني، وأؤكدُ على هذا الأمر، أنه في الطبعة الثانية، لم يستعملْ مصطلحَ "الألسنية "في الكتاب مرةً

---

* المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، وقد نشره أستاذنا مرتين؛ **الأولى**: في "عالم الفكر، م. ٢٠، ع. ٣، ١٩٨٩، **الثانية**: ضمن كتاب محاضرات في علم اللغة الحديث، نشرة عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥. وقد ذكرت هذه الملاحظة لما تعكسه، كما نتبين ذلك من خلال التحليل في المتن أعلاه. وفي أثناء تصفح "تأسيس القضية الاصطلاحية "بحوث ودراسات، وجدت ببلوجرافيا مطولة للدكتور المسدي، وفيها ذكر عددًا من المؤلفات للدكتور أحمد مختار عمر، منها (المصطلحات الألسنية في اللغة العربية، ص ٣٧) أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، مركز الدراسات، تونس، ص ٢٤٥: ٢٦٧.

١ المسدي: قاموس اللسانيات، ص ٦٢.

واحدةَ، وربما يكونُ هنالك ما يبررُ صنيعه، أنَّ هذا الكتاب مقرر دراسي لطلاب الفرقة الرابعة من طلاب كلية دار العلوم، غير أنَّ الرد يظل جاهزًا، أنه لو وضع عنوان الكتاب "الألسنية "أو استعمله داخل الكتاب، ما كان هناك من يؤاخذه على ذلك، لتداخل المصطلحات، أو أنَّ أحدهما يستعملُ مكانَ الآخر، على النحو الذي حاولَ أن يظهره هو وغيره، على ما يظهره هذا البحثُ. بل استعملَ في بداية الكتاب (نظرة عامة) علم اللغة العام، الدراسات اللغوية، علم اللغة الحديث، علم اللغة المقارن والتاريخي، علم اللغة الوظيفي، علم اللغة الأمريكي[1]. ولم نرَ له مصطلحَ "الألسنية "الذي راح يقدم الأدلة على أنه المختار لديه.

- أنَّ كلَّ الكتبِ التي ألَّفها أو ترجمها أحمد مختار، وهي متنوعةٌ ووفيرةٌ في الكم والكيف إلا أنني من خلال تتبعي لها، لم أعثرْ له على مصطلحِ "الألسنية ".

- حينَ ترجمَ أحمد كتابَ ماريوباي عن الإنجليزية اختارَ لمصطلح Linguistics علم اللغة[2]، حيثُ ترجمَ عنوان الكتاب بـ "أسس علم اللغة "، ولم يترجمه بأسسِ علم الألسنية، بناءً على ما اقترحه، أو أن "الألسنية "هو المصطلحُ المفضلُ لديه، ولم يكنْ هذا الأمرُ صحيحًا، بدليلِ الأدلةِ التي سُقتُ حديثًا منها فيما أوردته أعلاه.

- في كتابه دراسة الصوت اللغوي (نشرة عالم الكتب، ١٩٩٧) يقول: ولعلنا لا نكونُ مبالغين حينَ نقررُ أنَّ المظهرَ المتطورَ لعلم اللغة الحديث لم يتمثلْ في أي فرعٍ من فروع علم اللغة، مثلما تمثل في علم الأصوات بمناهجه المتعددة[3]. وعلى هذا، لم يتعاملْ أحمدُ مختار مع مصطلح "الألسنية "الذي تحمس له وأظهرَ حججه وبراهينه، لكنْ يبدو أنَّ هذه الحججَ كانتْ لوقتٍ معلومٍ، على النحو الذي أبنتُ عنه فيما ورد أعلاه.

- وفي كتابه "علم الدلالة "يكفي أنْ أشير إلى أنه في الصفحة الأولى[4]، استعملَ مصطلحَ "علم اللغة "ثلاث مرات، في حينَ لم يستخدمْ مصطلحَ "الألسنية "في هذا الكتاب مرةً واحدةً. حسب

---

[1] هذه المصطلحات استخدمها د. أحمد خلال (النظرة العام) التي تعد تمهيدًا للكتاب، ص ٢: ١٣.

[2] ينظر: أسس علم اللغة، ترجمة د. أحمد مختار، ص ٣٥، ٣٧، ٤٣، بناء على قائمة المصطلحات التي أوردها في نهاية الترجمة، ص ٢٧٩.

[3] أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص ١٤ (المقدمة).

[4] أحمد مختار: علم الدلالة، ص ٥ (المقدمة).

قائمةِ المصطلحاتِ التي أوردها في نهاية الكتاب[1]. على أنني أذكرُ أيضًا أنَّ القائمةَ لم تحتو على مصطلحِ "علم اللغة "إلا في مواضع المقدمةِ المذكورةِ أعلاه، إلا أنها احتوتْ على علم اللغة التوليدي[2].

وبناءً على هذا، فأظنُّ أنَّ رؤيةَ أستاذنا تحتاجُ إلى إعادةِ نظرٍ على ضوءِ المعطياتِ والمقترحات التي قدمها من ناحيةٍ، وكذلكَ على ضوءِ ما أنتجه في الدراساتِ اللغويةِ من ناحيةٍ أخرى، وبالتالي تتسقُ هذه الرؤى مع بعضها؛ لتخلصَ في النهاية أنها رؤيةٌ، تحتاجُ إلى إعادة نظر بوجه من الوجوه.

ومن جهةٍ أخرى، فإنَّ أستاذنا حينَ قدَّم الأدلةَ على أسبابِ اختياره لمصطلح "الألسنية "؛ لأنَّ "علم اللغة "يتداخلُ بشكلٍ كبيرٍ مع "فقه اللغة "في المجال الجامعي، وأنَّ علمَ اللغةِ يحتاجُ إلى وصفٍ لتحديدِ منهجه أو مجاله[3]، هذا كلامٌ ليسَ عليه ظلٌ لريبٍ، لكنَّ كلَّ المصطلحاتِ أو الألفاظِ يمكنُ أنْ تُحمَّلَ بدلالاتٍ جديدةٍ، وهذا أمرٌ ليسَ فيه إشكالٌ، وإنما الذي ينبغي أنْ يحتاطَ له، أنَّ تحديدَ المصطلحاتِ، ينبغي أنْ يكونَ دقيقًا ومعروفًا للجميع، خاصةً المتخصصين منهم، وأمرُ التغيرات الدلالية للفظةِ الواحدةِ أو المصطلحِ، ينبغي أنْ يُؤخذَ في الاعتبار، لا أنْ يجعلنا نحجم عنه، أمَّا أمرُ الفروقِ بين علم اللغة وفقه اللغة، فمعلومٌ بالضرورةِ لجل المتخصصين، حتى الذين لا يقتنعون بهذا الرأي، هو - فيما أحسبُ - اعتبارُ الدراسةِ القديمةِ امتدادًا للدراسةِ اللغويةِ الحديثة.

أنَّ كلمةَ "لغة "لم تكنْ تستعملُ في الاستعمالِ القديمِ بمعناها المعروف الآن، وإنما كانتْ تستخدمُ بمعنى "اللهجة ". ولم تردْ كلمة "لغة "في القرآنِ الكريمِ إطلاقًا، وإنما وردتْ كلمةُ لسانٍ (وجمعها ألسنة) للدلالة على جملة معانٍ منها [4].

على أننا نجدُ باحثًا آخر، على الرغم من أنه وقفَ عددًا من بحوثه على محاولة تقديم الحل الأمثل لقضية تداخلِ المصطلحِ بشكلٍ عامٍ، وهو جهدٌ لا ينكرُ، غير أنَّ الذي بقي ماثلًا، أنه في بحثٍ[5] له حيث ترجمَ مصطلحَ (Linguistics) باللغويات[1]، ويقصدُ به علمَ اللغةِ، حيثُ قسمه

---

[1] ينظر: علم الدلالة.

[2] ينظر: السابق، ص ٢٨، ٢٧٤.

[3] أحمد مختار عمر: محاضرات في علم اللغة، ص ٢٥.

[4] السابق، ص٢٦.

[5] د. محمد حلمي هليل: اللغويات التطبيقية ومعجمها، ص ٣٥: ٥٦.

إلى أربعةِ أقسام[٢]، بينما ذكره في موضعٍ آخر[٣] بـ"اللسانيات "وهو أمرٌ يدعو إلى العجب، وإنْ تعجب، فكلُّ العجبِ من المتخصصين، الذين نأملُ في أنْ تؤدي إسهاماتهم بشكلٍ أو بآخرَ إلى التخلص من فوضى الرصيد المصطلحي أو إنهاء جزء ـ على الأقل ـ من هذه المشكلة، بدلا من أن يدخلونا في هذه الإشكاليات.

وفي ترجمته (بالاشتراك مع د. مصلوح، لبحثي فيلبر: النظرية العامة للمصطلحية ...)[٤]، و" اللغة والمهن ـ اللغة الخاصة ودورها في الاتصال"[٥]، لم يستعمل المترجمان، إلا مصطلح اللسانيات، في حين لم استعمل مصطلح "اللغويات".

كما رأيناه فيما أوردناه أعلاه. ويبدو أنَّ مصلوحًا الذي استعملَ اللسانياتِ في كل أبحاثه وعناوين مؤلفاته، بعدما اقتنعَ به بعد ندوة اللسانيات في تونس ١٩٧٨، الذي أشارَ إليها في إحدى بحوثه، ومصلوح الوحيد بين الدارسين العرب، الذي ارتضى هذا المصطلح واستعمله في كل كتاباته تحديدًا، والذي لم أجدْ وراءه ـ من خلال تتبعِ ما اطلعتُ عليه من مؤلفاته، وهي كثيرةٌ ـ خرقًا، لما اعتمده، حتى ما كتبه قبلَ ذلكَ من استعمالِ مصطلح "علم اللغة "حاولَ أنْ يتحاشاه فيما بعد بإعادةِ صياغةِ مصطلح "اللسانيات "في كل ما كتبَ. وينسحبُ الأمرُ على المسدي أيضًا، حينَ غيَّر عنوان كتابه (التفكير اللساني في الحضارة العربية) بعد ندوة "الألسنية واللغة العربية، الذي تم نشر أبحاثها ١٩٨١، تحت عنوان (اللسانيات واللغة العربية) فسحبه امتثالًا لخطة التوحيد وعوَّض الألسنية باللسانيات[٦]. وما دونَ ذلكَ تقريبًا حسب ما تمليه الظروفُ والمناسباتُ؛ مما أدى إلى خلطٍ وببلةٍ في بيانِ معاني المصطلحات، وإنْ كانَ بعضُ الباحثين لا يرى ضيرًا في معاملةِ هذه النوعيةِ من المصطلحات معاملةً واحدةً، وأنه لا فرقَ بينها، بيدَ أنه من يمعنْ النظرُ فيها يجدْ اختلافاتٍ كثيرةً. كما يجبُ على الباحثين المتخصصين أن يبينوا هذه المفارقات، وأن يكونوا على بينةٍ من الأمر.

---

١ السابق: ص ٣٥.

٢ ينظر: السابق: الموضع ذاته (صوتي، صرفي، تركيبي، دلالي).

٣ د. محمد حلمي هليل: أسس المصطلحية، ص ١٥، ١٦.

٤ نشرت هذه الترجمة في مجلة المعجمية العدد ٢، ١٩٨٦. ص ص ١٢٥: ١٣٢.

٥ نُشر هذا البحث في مجلة اللسان العربي، العدد ٣٣، ١٩٨٩، ص ص ١٣٥: ١٤٩.

٦ ينظر: المسدي: قاموس اللسانيات، ص ٧١.

وإذا كانتْ هذه رؤيةٌ عامةٌ لكيفية بيانِ كيف أنَّ الباحثَ الواحدَ، ينقلُ المصطلحَ الواحدَ بمكافئاتٍ مختلفةٍ، على ما بينها من فروقٍ، فما بالك بالمتخصصين أو إذا كان هنالك عددٌ غفيرٌ من الباحثين، على اختلاف مشاربهم في الثقافة والتعلم، مما يؤدي ـ لا محالةَ ـ إلى التفارق في التعامل مع المصطلحات أو فهمها على النحو الذي يجبُ أنْ تكونَ عليه.

غير أنَّ الذي نلاحظه ولا نشكُ فيه، أنَّ مختارًا وهليلًا متفقان ومختلفان في آنٍ واحدٍ؛ متفقان في اختلافِ ترجمة المصطلحِ الواحدِ باختلافِ البحثِ، وهذا أمرٌ ظاهرٌ وواضحٌ، ومختلفان حولَ استعمالِ المصطلح والتثبت عليه = فبينما نجدُ مختارًا، يفضّل ـ من خلال تتبع مؤلفاته ـ مصطلحَ علم اللغة، وفي بحثٍ واحدٍ (الألسنية) يرجّحُ فيه هذا المصطلحَ، على الرغم من أنني لم أجده قد استخدمه مرةً واحدةً في مؤلفاته المتنوعة = في حينَ نجدُ هليلًا (غير المتخصص) يراوحُ بين مصطلحِ (اللغويات) كما في بحثه المذكور هنا في مجلة اللسان العربي، على الرغم من أننا واجدون ـ رغم ذلك ـ تفضيله لمصطلحٍ آخرَ شاعَ استعماله من قِبَلِ الباحثين في المغرب العربي، واستعمله مصلوحٌ، وأبقى عليه في كل مؤلفاته، على النحو الذي أظهرته، فيما ورد أعلاه.

ومن هنا، فإذا كانَ أحمدُ مختار يفضّلُ ضمنًا، وليسَ صراحةً استعمال مصطلحِ (علم اللغة)، فإنَّ هليلًا يفضّلُ استعمالَ مصطلح (اللسانيات) على الرغم من عدمِ إبانته عن ذلك صراحةً؛ لأنَّ هذا موضعُ خلافٍ بين نظرتي مختار وهليل = حيث أشارَ الأولُ إلى ذلك صراحةً، بينما لم يشرْ هليلٌ إلى هذا بشكلٍ مباشرٍ.

ولا ريبَ أنَّ ما يعرضُ له البحثُ هنا، يعدُ من المشكلاتِ المصطلحيةِ التي تنتجُ عن كيفيةِ التعاملِ مع المصطلحاتِ الأجنبيةِ وإيجادِ المكافئِ المناسبِ، كمَا أنَّ هذه المشكلاتِ كثيرةٌ ومتنوعةٌ، منها ما يتوقفُ عنده هذا البحثُ، وهي استعمالٌ مصطلحين مختلفتين أو عدة مصطلحات لمفهومٍ واحدٍ على نحو يعدُ هدرًا للرصيدِ المعجمي، ومن ذلكَ أنْ سُمي هذا العلمُ بعددٍ من المسميات التي تجاوزت (٢٥) مصطلحًا، ولم تسلمْ مصطلحاتُ الدرسِ الصوتي من هذا الهدرِ من الباحثين، نتيجةَ اختلافاتٍ معينةٍ، أسبابها ظاهرةً حينًا، وخافيةً حينًا آخرَ، وهذا الكمُ المصطلحي يعدُ ظاهرةً غير صحيةٍ، ظهرتْ بمحاولةِ هدمِ مصطلحاتٍ حديثةٍ مستقرةٍ، ولم تكنْ

ثمةَ ضرورةٌ لإعادةِ النظرِ في هذه المصطلحاتِ الأساسيةِ التي كانتْ قد استقرتْ عند أكثر الباحثين[1].

١ / ٤ / ٢: بعض المصطلحات الصوتية:

مما ليسَ عليه ظلّ لريبٍ أنَّ مصطلحاتِ الدرسِ الصوتيِ، من المصطلحاتِ التي وُجد في بعضها اختلاف كثير بين الباحثين في ترجمتها = فقد وقعَ الاختلافُ لجملةٍ من الأسبابِ التي ذكرنا جوانبَ منها (ينظر: ١ / ٢ / ٢ من البحث)، وأحاولُ ذكْرَ المصطلحاتِ الصوتيةِ من خلال عددٍ من الجداولِ، وأشفعُ ذلك بما أراه مناسبًا من تحليلٍ، يجلي جوانبَ الحقيقةَ في هذا المصطلحِ أو ذاك.

أتناولُ عددًا من المصطلحاتِ الصوتيةِ، محلّ الخلافِ بين الباحثين، بل عند الباحثِ الواحدِ حين تتعدد كتاباته، على النحو الذي أبنتُ عنه، فيما أوردته عند هليلٍ وأحمد مختار عمر. ولعلّ ثمة عددًا من المصطلحاتِ الصوتية التي لا تزالُ محلَّ خلافٍ بين المتخصصين، وتجدرُ الإشارةُ إلى أنّ هذا الأمرَ على النحو المعالج هنا، قد تناولته أقلامُ ثلةٍ من الباحثين، يبدو ذلك جليًا من خلال الاعتماد على بعضها، التي أمكنَ الإطلاعُ عليه:

م	Stress	Accented	Pitch	Frequency	المصدر
١					علم اللغة
٢	نبر	—	درجة الصوت	—	علم اللغة مقدمة للقارئ العربي
٣	نبرة	لهجة	نغم، درجة الصوت، طبقة الصوت	تردد (٩٨)	معجم علم اللغة النظري
٤	نبر	نبر	درجة الصوت	حزمة	دراسة الصوت اللغوي
٥	نبر	لُكنة، ارتكاز، نبر	درجة الصوت		معجم اللغويات التطبيقية (الصوتيات)
٦	نبر	نبر	درجة الصوت	تردد	أسس علم اللغة
٧	نبر	—	درجة الصوت	—	مناهج البحث في اللغة
٨		لكنة			التعريف بعلم اللغة

[1] حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص ٢٢٨. ينظر كذلك أمثلة أخرى كثيرة، ذكرها في هذا السياق.

٩	النبر	لكنة			علم الأصوات
١٠	النبر				الأصوات اللغوية

م	المصطلح	السعران	بشر	عمر
١	Prominece	البروز/ الجهارة		بروز
2	Stress	الارتكاز	النبر	نبر
3	Sonority	الوضوح في السمع		صوت رنيني
4	Accent	النبر	لكنة	نبر
5	Strong Stress	ارتكاز قوي		
6	Strong Stressed Syllables	مقاطع ارتكازية		
7	Weak Stress	ارتكاز الضعيف		نبر ضعيف
8	Weak stressed Syllables			
9	Secondarg Stress			

ومما يؤكدُ ما أوردته في موضعٍ سابقٍ، أنَّ مرحلةَ السعرانِ وزملائه لم تكنْ المصطلحاتُ اللغويةُ قد استقرت، وما أخذه السعرانُ على وافي وأنيس قبله وقع هو فيه، وكنتُ قد أشرتُ إلى أنَّ السعرانَ حينَ تعرَّضَ لمصطلحِ (Phonology) بالنقل توقفَ عنده وأدامَ النظرَ، على ما يخيَّل إليَّ؛ لأنه كانَ متهيبًا من وضع مصطلحٍ له بالعربية، وكانَ واضحًا؛ لأنه حينئذٍ وضعَ اقتراحاتٍ تمام[1]، وكأنه يريدُ أنْ يستأنسَ بما ذهبَ إليه زميله، ثم قدَّم اقتراحه بتعريبِ المصطلحِ (فونولوجيا أو الفونولوجيا أو فونولوجية حتى يَظهرَ مصطلحٌ عربيٌّ محددٌ[2].

ففي ما أورده الأستاذُ السعرانُ أكثرَ من اقتراحٍ، وإنْ كانوا جميعًا ينتمون إلى أصلٍ واحدٍ، وكذلك حين اقترحَ لـ Strong Stressed Syllables عددًا من المكافئات: مقاطع قوية

[1] ينظر: السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص١٩٤ (حاشية).

[2] السابق: الموضع ذاته.

الارتكاز، مقاطع ارتكازية، مقاطع مرتكزة. وكذلك اقترح لـ Weak stressed Syllables: مقاطع ضعيفة الارتكاز، مقاطع غير مرتكزة، مقاطع غير ارتكازية[1].

والناظرُ إلى هذه المصطلحاتِ يجدها قريبًا من قريبٍ، غير أنَّ منْ يعد النظرَ فيها يجدْ فيها اختلافًا كثيرًا، وأحاولُ بيانه فيما يلي من حديثٍ = فإذا نظرنا إلى مصطلح Phonology وجدنا السعرانَ، قدَّم له ثلاثةَ مصطلحات، تنتمي في العربية إلى جذرٍ واحدٍ، وكذلك Strong Stressed Syllables قدَّم له ثلاثةَ مقترحاتٍ، وبينها فروقٌ ظاهرةٌ: مقاطع قوية الارتكاز، مقاطع ارتكازية، مقاطع مرتكزة، فمن حيثُ الصيغةِ استعملَ السعرانُ صيغًا عدة، **منها استعمالُ الإضافةِ للبيانِ والتخصيصِ**، نحو: مقاطع قوية الارتكاز، **والصيغة الثانية: استعمال اسم الفاعل**، نحو: مقاطع مرتكِزة، **والصيغة الثالثة: استعمل فيها اسم الفاعل أيضًا**، لكن بصيغة مختلفة، لكنها صيغة فاعل، وهذه الفروق الشكلية في الصيغة لها دلالتها = لأنها لو كانت واحدة، لماذا وضعها السعران كاقتراحات؟ هو بالضرورة على وعي تامٍ، أنَّ كلًّا منها يمكنُ أنْ يقدِّم الدلالةَ المطلوبةَ، لكنها ليستْ بكافيةٍ، وهذا يُوحي بشكلٍ خفي = أنَّ السعرانَ كانَ لا يطمئنُ إلى ما ذهبَ إليه، خاصةً أنه كانَ يعلمُ علمَ اليقين = أنَّ تحديدَ المصطلحاتِ اللغويةِ، لم يكنْ قد استقرَ بعد، فوضعَ عددًا من المقترحاتِ، حتى يستقرَ الباحثون فيما بعد على مصطلحٍ محددِ المعالمِ.

كما أضيفُ شيئًا آخرَ، يتعلقُ بما أوردته أعلاه = أنَّ السعرانَ حينَ تعرَّضَ لعددٍ آخرَ، صنعَ الصنيعَ ذاته، ولم يأتِ بها في الجدولِ السابق؛ لأني أردتُ فقط أنْ أجعلَ الجدولَ خالصًا لما فيه اختلافٌ كثيرٌ بين الباحثين، وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ هذا لا يمنعُ أنْ نستأنسَ بما هو واردٌ في ثنايا عرض السعران نفسه في الكتابِ = فقد أوردَ أنماطًا كثيرةً لا يمكنُ الوقوفُ عليها جملةً، وإنما يذكر ببعضِ النماذجِ فقط، وأنا أستلُّ هذا الذي وقفَ عليه من مكافئاتٍ مقترحةٍ لعددٍ من المصطلحاتِ الغربيةِ؛ فقد أوردَ أنَّ "الارتكازَ القوي"وتسمى المقاطعُ التي يقعُ عليها هذا "الارتكازُ القوي ""قوية الارتكاز "أو "ارتكازية"(مرتكزة) ليس غير[2]. ويبقى عددٌ من الملاحظاتِ على هذا النصِ، أوجزُ عناصرها فيما استقبله من حديثٍ أدناه.

---

[1] ينظر: السابق، ص ٣٧٥.

[2] السابق، ص ١٩٠.

أنَّ السعرانَ أوردَ عددًا من المكافئاتِ للمصطلحِ الغربي الواردِ أعلاه؛ إذ أوردَ ثلاثةَ مكافئاتٍ هي: الارتكاز القوي، ارتكازية، بالإضافةِ إلى الجملةِ الشارحةِ، هي عندي إذنْ ثلاثةُ مقترحاتٍ، هذه واحدةٌ. أما الأخرى التي أريدُ أنْ ألفت النظرَ إليها = أنَّ هذه المقترحاتِ، ليستْ هي وحدها فقط التي قدمها السعرانُ، لا، بل قدَّمَ مع كل مقترح من هذه المكافئات، خاصةً مع مقترحين دون الجملةِ الشارحةِ، أقترح لها مقترحًا آخر، وضعه السعرانُ ما بين قوسين، وبيانه، فيما يلي:

- الارتكازُ القوي = قوية الارتكاز.
- ارتكازية = مرتكزة.
- الجملة المفسرة = الشارحة.

ويوقفنا هذا التصورُ الذي قدمه السعرانُ = أنَّ لهذا المصطلح الغربي أربعة مصطلحات عربية، يضافُ إليها الجملةُ الشارحةُ، إنْ عددناها مصطلحًا أطولَ. وهكذا تعددتْ المكافئاتُ للمصطلح الغربي الواحد، وأنا لنْ أتوقفَ الآن عند تفضيلِ مصطلحِ على آخر، فهذا أمرُ أرجئ الحديثَ عنه لحين الانتهاءِ من عرضِ التصورِ العام حول هذه الجزئية.

إذنْ، وقعَ السعرانُ في محظورِ ما أخذه على وافي وأنيسٍ، وأوردتُ ذلك في موضع آخر (ينظر: ١ / ٢ / ٢ من البحث)، بل زادَ السعرانُ زيادةً أراها أكثرَ مما أخذه على وافي **وأنيس**، وعلى هذا، فقد قدَّم المقترحاتِ الغربيةَ لما اقترحه من مكافئاتٍ عربيةٍ، نوجزُ رؤيته على النحو التالي:

م	المصطلح	١		٢	
١	Strong Stress	الارتكاز القوي	قوية الارتكاز	ارتكازية	مرتكزة

وقد ترتبَ على هذا التصورِ،اقترحَ لهذه المكافئات العربية التي مكافئات غربية، فصارَ الأمرُ معكوسًا، وأكثر صعوبةً في التعاملِ مع المصطلحاتِ الغربيةِ، فصارتْ اقتراحاته كما يلي:

الارتكاز القوي، قوية الارتكاز — Strong Stress

ارتكازية، مرتكزة — Strongly Stress

وينشأ عن هذا التصورِ ـ بناءً على رؤية السعرانِ ـ أنه سوَّى بين المصطلحين الغربيين، وهو أمرٌ ليسَ كذلكَ، كما أنَّ اقتراحاته الغربية للمكافئات العربية، يُوقعُ القارئ في مشكلةٍ أخرى؛ إذ هي ليستْ كذلك في لغتها الأم، مما يوقعُ القارئ في لبس **من** ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى

هنالكَ فوضى في التعاملِ مع المصطلحاتِ الكثيرةِ، فمصطلحٌ واحدٌ، يؤدي إلى ظهورِ مصطلحاتٍ خمسةٍ في العربية، بالإضافةِ إلى تنوعِ المصطلحاتِ الغربية، وهذا ما لم يقلْ به أحدٌ، وربما كانَ للسعرانِ العذرُ أنَّ مصطلحاتِ هذا العلمِ، لم تكنْ قد استقرتْ حتى تلك الفترة. وهناك عددٌ من المصطلحاتِ التي تحتاجُ إلى وقفةٍ متأنيةٍ، فيما نستقبله فيما يلي:

المصطلح	أنيس	تمام	السعران	بشر	مختار عمر/ فتيح*	الحمزاوي	شاني
Phonology	الوحدات التشكيلية للكلمات	علم التشكيل الصوتي/ التشكيل الصوتي	علم الأصوات اللغوية / الفونولوجيا	فونولوجيا	فونولوجي / الفونولوجيا	علم وظائف الأصوات	الفونولوجيا
Phonetics	الفوناتيك		علم الأصوات اللغوية (الصوتيات)	فوناتيك	علم الأصوات	علم الأصوات	علم الصوت اللغوي العام، الصوتيات
Phoneme	—		فونيم	فونيم	فونيم	صوتم	الفونيم
Functional Phonetics	—		علم الأصوات اللغوية الوظيفي	علم الأصوات الوظيفي، علم وظائف الأصوات	ـ / الصوتيات الوظيفية		علم الأصوات اللغوية الوظيفي

وينبغي أنْ أشيرَ إلى شيءٍ يتعلقُ بمصطلحِ Phonology وما نقله السعرانُ تحديدًا؛ فقد قدَّم مكافئين (الفونولوجيا، علم الأصوات اللغوية الوظيفي)، ويبدو ـ كما هو واضحٌ ـ أنه لم يكن يرتضي بشكل نهائي ما اقترحه = فقد عرضَ لاقتراحَ تمامٍ (علم تشكيلي، تشكيلية**) ولم يعلقْ

* حين تجد الخط / يعني أن الاثنين يشتركان في هذا المصطلح، فما قبله لأحمد مختار وما بعده لفتيح، والملاحظ أنهما لم يشتركان إلا في المصطلح الأول والأخير، وما دون ذلك لأحمد مختار وقد وضعتهما في خانة واحدة؛ نظرًا لضيق الجدول.

** لم يستخدم تمام (مناهج البحث في اللغة): تشكيلية و تشكيلي، وإنما استخدمَ علم التشكيل الصوتي، أو التشكيل الصوتي، بمعني (الفونولوجيا) على أنه لم يستعملْ ما اقترحه في العنوانِ، وفضَّل عليه المصطلحَ الأول. ينظر: السابق، ص ١٣٩. وهكذا يتفق بشر مع تمام، ينظر: بشر، ص٦٧، مرجع مذكور أعلاه.

عليه، ويبدو أنه يردها بشكلٍ ضمني = لأنه اقترحَ ما اقترحه، ولم يركنْ إليه؛ إذ قالَ إنه اختارَ هذا المصطلحَ، حتى يظهرَ مصطلح آخر أكثر دقة*.

إذن، أشارَ السعرانُ إلى ترجمةِ تمامٍ، وصنعَ كما صنعَ بشرٌ في تعريبِ المصطلحِ؛ لكنه زادَ أنْ قدَّمَ ترجمته (علم الأصوات اللغوية الوظيفي)، كما أنَّ بشرًا حينَ تعرَّض لهذا المصطلحِ، لم يتعرَّضْ لاقتراحِ السعرانِ، وعرض لتصور تمام، وأعرضَ عنه لأسباب ذكرها في موضعها[1]، كما أنه أشار إلى أن علم الأصوات الوظيفي يرتضيه، وهو من اقتراح (محمد أبو الفرج) وإنْ كنتُ أتصورُ أنْ الاقتراحَ هو للسعران، وإنْ كانَ ما يمكنُ أنْ يقال: إنَّ أبا الفرج عدّلَ الصياغةَ، إنْ جازَ هذا التعبيرُ؛ فقد صاغَ السعرانُ (علم الأصوات اللغوية الوظيفي)، أما اقتراحُ (أبو الفرح) "علم وظائف الأصوات"؛ لأنَّ السعرانَ كتبَ كتابه ١٩٦٢، وكتبَ أبو الفرج كتابه ١٩٦٦، وبينهما فارقٌ زمني، يقولُ بشرٌ عن ترجمة (محمد أبو الفرج) إنها ترجمةٌ موفقةٌ[2]، على الرغم من أنه لم يرتضها، وفضَّلَ عليها تعريبَ المصطلح (الفونولوجيا)، وجعله عنوانًا للفصل الثاني (بين الفوناتيك والفونولوجيا) بل استخدمَ المصطلحَ المعرب في ثنايا حديثه كثيرًا في أثناءِ الفصلِ، على الرغم من تفضيله على التعريب[3].

ويبدو أنَّ مصطلحَ (علم الأصوات) يعدُّ الأوسعَ في تصورِ بشر؛ لأنه يشملُ كلَّ ما يتعلقُ بالدراسات الصوتية، ولا أدل على ذلك أنه جعلَ هذا المصطلحَ عنوانًا لكتابه، وعالجَ من خلال هذا العنوانِ كل ما يتعلقُ بالدراسة الصوتية.

ثمة ملاحظةٌ أخرى تُضافُ إلى ما سبقَ بيانه = أنَّ السعرانَ اختارَ تعريبَ (الفونولوجيا) وترجمتها في آنٍ واحدٍ، وقد أوقعه - دون أن يدري - في إشكالية نقل المصطلح، ونستظهر ذلك على النحو التالي:

فونولوجيا، علم الأصوات اللغوية الوظيفية	Phonology
علم الأصوات اللغوية الوظيفي	Functional Phonetics

---

* هذا الاقتراح ليس لتمام على ما تظهره المناقشة في الصفحات التالية، خاصة عند أنيس.

[1] بشر: علم الأصوات، ص ٦٧ .

[2] ينظر: السابق، ص٦٧ (الحاشية).

[3] السابق، ص ٦٧.

وهذا يُوقعُ القارئ في إشكاليةِ تعددِ المصطلحاتِ التي انتقدَ فيها السعرانُ وافيًا وأنيسًا في صدر كتابه[1]، على الرغم أنه كانَ على وعي تام بهذه الإشكاليةِ، إلا أني ألاحظُ أنَّ تصورَ السعرانِ وبشر هنا، يوقعُ القارئ في لبسٍ شديدٍ.

فطرحه السالفُ الذكر يشيرُ إلى أنه يرتضي التعريبَ، كما يرتضي الترجمةَ، وفي هذا ازدواجيةٌ في التعاملِ مع نقلِ المصطلحِ، مما يؤدي إلى كثرةِ المصطلحاتِ، من ناحية، وعدم دقتها من ناحيةٍ أخرى، كما أنه لم يفعلْ كما فعلَ بشرٌ حينَ أصرَّ - وكان واضحًا - منذُ البدايةِ على اختيارِ التعريبِ، حينَ يكونُ الأمرُ في مقابلةٍ مع مصطلح "الفوناتيك "إذا أدى إلى اللبسِ، وهي رؤيةٌ ينمازُ فيها بشرٌ عن زميله، وإنْ كانَ قد وقعَ بشكلٍ غيرِ مباشرٍ، فيما وقع فيه السعرانُ، على نحو ما هو موجودٌ في التعامل مع المصطلح Functional Phonetics .

ولم يكتفِ السعرانُ بهذا، وإنما ذهبَ مذهبًا آخر، أوقعه في إشكاليةٍ أخرى زيادةً على ما سبقَ = حين حاولَ تعريبَ المصطلحِ وترجمته، وبالتالي ارتضاهما، إلا أنه حينَ اختارَ الترجمةَ (علم الأصوات اللغوية الوظيفي) أوجدَ المكافئ الإنجليزي الخاص به Functional Phonetics، وهو أمرٌ يؤدي في النهايةِ إلى التسوية بين المصطلحين Phonology وFunctional Phonetics، وهذا ما لم يقل به أحد من الباحثين الغربيين. وهذا عليه ملاحظ من وجوه، أن مصطلح Phonology يشتقُ منه: فونولوجيا، علم الأصوات اللغوية الوظيفي.

وبطبيعةِ الحالِ، لم يقلْ السعرانُ بكلِّ هذه المصطلحاتِ صراحةً، وإنْ أشارَ إلى بعضها = لكنْ ما أعنيه أنَّ هذه المعاني المتوالدة يقبلها Phonology ولا يردها عند بعض المدارس، وتستعملُ على هذا النحو، وهي من الطرق التي تؤدي إلى فوضى المصطلح دونَ إحكام زمامه.

وربما كانَ في تناولِ السعرانِ، أنه حاولَ أنْ يبسطَ مصطلحَ phonology ويقرّبه، فأدى به دون أن يقصد إلى تعدد المكافئات العربية والغربية وتداخلها في آنٍ واحدٍ، وهو ما أخذه السعرانُ على بعضِ الباحثين، وبالتالي فقد وقع السعرانُ فيما أخذه على وافي وأنيسٍ، وهذا من الأمورِ التي يقع فيها العلماء بدون قصدٍ، لكنها على الرغم من ذلك على خطرٍ كبيرٍ، حين يؤدي إلى فوضي المصطلحِ، وعدم إحكامِ زمامِ الأمورِ به، والاقتصاد فيه من ناحية أخرى.

---

[1] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٧.

وهنا شيء آخر = ذلكَ أنَّ السعرانَ حينَ أشارَ إلى ترجمةِ تمام (التشكيل الصوتي) قال: ويترجمُ Phonology بـ (تشكيل أو تشكيلية) ... حتى يظهرَ مصطلحٌ عربيٌ محددٌ[1]، وهذا يُظهرُ أنه كان على وعي تامٍ = أنَّ مصطلحاتِ هذا العلم، لم تكنْ قد استقرتْ بعد، إذ لم يرتضِ مصطلحَ تمامٍ، وقد اقترحَ (الفونولوجيا، أو فونولوجية) على الرغم من أنه في المتنِ أعلاه، قدَّم اقتراحين (التعريب، الترجمة)، لكن الذي أعنيه: هو أهم من ذلك كله، أنَّ السعرانَ حينَ أشارَ إلى التعريبِ، خلافًا لتمام، الذي فضَّلَ الترجمةَ، كان على يقينٍ ثابتٍ أنَّ ما اقترحه (أو بالأحرى ما اقترحه أنيس، على ما سيأتي بيانه)، وما ترجمه تمامٌ لهما الغلبة؛ لأنَّ علمَ اللغة ـ آنذاك لم تكنْ مصطلحاته وحدوده المعروفة الآن قد استقرتْ بعد.

قبل أنْ أستكمل كلامي، لا بدَّ من مداخلةٍ هنا في هذه الجزئيةِ تتعلقُ بمتابعةِ تمامٍ لمصطلح (التشكيل الصوتي) على ما أشارَ إليه السعرانُ وكلُّ الباحثين الذين تعرضوا لهذه الجزئية تقريبًا، ذكروا أنَّ اقتراحه للمكافئ (Phonology) من إبداع تمام، إلا أني حين راجعت كتاب أنيس (الأصوات اللغوية) وجدته تعرَّض لمصطلح Phonology، حين ذكرَ أنَّ هنالك بعض الألفاظِ التي تستخدمُ بمعنى آخر، قال معقبًا: بمثل هذه النصوص يتضحُ لنا النظامُ الصوتي في الوحدات التشكيلية للكلمات، ذلك النظام الذي يسميه المحدثون Phonology، فعن طريقه تميزتْ الفونيمات الأساسية في اللغات السامية وقت وضع الأبجدية الهجائية[2].

ويثيرُ هذا النصُ عندي جانبين على قدرٍ من الأهميةِ والخطورةِ، **الأول:** أنَّ أنيسًا قدَّم اقتراحًا لمصطلحِ Phonology قبل كلٍّ من تمامٍ والسعرانِ وبشرٍ وأبي الفرج جميعًا، ليسَ في ذلك من ريبٍ. **الثاني:** أنَّ وظيفةَ هذا المصطلحَ عنده، ليستْ مساويةً لمصطلح Phonetics، وإنما له وظيفة محددة: التمييز بين الفونيمات.

وربما يقولُ قائلٌ: إنَّ كتابَ تمامٍ أسبقُ من كتابِ أنيسٍ، غير أنه ذكرَ في المقدمة التي أعدها للطبعة الرابعة (١٩٧١) أنَّ كتابه ظهر لأولِ مرة منذ أكثر من ربع قرن؛ معنى هذا أنه ظهرَ في النصف الثاني من عقد الخمسينيات، أي قبل ظهورِ كتابِ تمامٍ. ولهذا أحسبُ أنَّ اقتراحَ هذا المكافئ، إنما هو لأنيسٍ وليس لتمامٍ، كما ذهبَ كلُّ الباحثين.

---

[1] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ١٩٤ .

[2] إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ٩٥.

كما أنَّ هنالكَ ملاحظةً أخرى جديرةٌ بالنظرِ = أنَّ أنيسًا على عكسِ الباحثين من أصحاب المرحلة التالية له، فلم يعن بهذه الاختلافاتِ عنايةً كافيةً، وهو ما جعلني لا اعتمدُ عليه بشكلٍ أساسي، وإنما كلما كانَ هنالك ما يدعو إلى هذا الأمر، على ما أشرتُ إليه في صدر البحث = أنَّ أنيسًا ينزعُ إلى الجوانب التطبيقية، وهو أمرٌ صحيحٌ؛ إذ الاختلافات في فترة أنيسٍ تكادُ لا تكونُ موجودةً؛ فالمؤلفاتُ اللغوية آنذاك تعدُ على أصابع اليد، وهو ما دعاه أنْ يطبق هذا العلم على العربية أولًا، إذ لم تكنْ المشكلةُ حتى مرحلته قد استفحلَ أمرها، وهو أمرٌ ينبغي أنْ يؤخذَ بعينِ الحيطة والحذر؛ لأنَّ أنيسًا حين أشارَ إلى هذه الاختلافاتِ الواقعةِ بين الباحثين الغربيين تحديدًا، فقد كانَ هذا نذيرًا بشكل أو بآخر بالتباينات التي ستقعُ أو يمكنُ أنْ تقعَ بين الباحثين العرب، وعلى هذا، فإنَّ رؤيةَ أنيسٍ يمكنُ أنْ يستخلصَ منها، أنها كانتْ تحملُ رياحَ الاختلافاتِ التي ستقعُ في المرحلة التالية.

وإذا كنتُ قد قلتُ في مواضع عدة من البحث: إنَّ أنيسًا كانَ ينزعُ إلى الجوانب التطبيقية أكثر، نظرًا لطبيعة مرحلته، إلا أني وجدتُ موضعين لدى أنيسٍ على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية، **الأول:** النص المعروض أعلاه، **الثاني:** نصُّ في المقدمة، وفيه يفرّق بين مصطلحيّ Phonetics و Phonology، ومعلومٌ أنَّ هذين المصطلحين ـ كما هو واضحٌ ـ من أكثر المصطلحات المتداخلة في تاريخ الدرس الصوتي الحديث، فإذا أخذنا في الاعتبار إشارةَ أنيسٍ حتى الآن، وبالتالي فقد مضى على هذا الاختلافُ ما يناهزُ الستين عامًا، ولم يتفقْ الباحثون حتى الآن على تحديد المصطلح العربي الخاص بهذين المصطلحين.

أعودُ مرةً أخرى، فأذكرُ ما أورده أنيسٌ في مقدمته: وقد يحب بعض القراءِ أن يسمي ما تعرضتُ له في هذا الكتابِ بالبحث "الفوناتيكي "Phoneticsولكني أوثر أن أنسبه إلى فرع "الفونولوجي "Phonology؛ لأن (الفوناتيك) يعنى بالأصوات الإنسانية شرحًا وتحليلًا، ويجري عليها التجارب دون نظر خاص إلى ما تنتمي إليه من لغات، ولا إلى أثر تلك الأصوات في اللغة من الناحية العملية، فهو لهذا عالمي ... أما فرع "الفونولوجي "فيعنى كل العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام نحوه وصرفه، ولهذا يمكن أن يطلق عليه علم الأصوات الذي يخدم بنية وتركيب الجمل في لغة من اللغات[١].

---

[١] أنيس: الأصوات اللغوية، ص٤ (المقدمة).

وبناءً على هذين النصين لأنيسٍ، يمكنُ أنْ نستخلصَ عددًا من الملاحظات = أنَّ هذه الاختلافاتِ القائمةَ في استعمالِ هذين المصطلحين، إنما مردها إلى جملةٍ من الأسبابِ، أسبابٍ خارجية وأخرى داخلية، وأنا أبيّنُ لكَ هذا الأمرَ على هذا النحو الوارد أدناه.

أمّا الأسبابُ الخارجية لهذا الاختلافِ، فتعودُ إلى الاختلافاتِ بين الباحثين الغربيين على ما أبانَ عنه أنيسٌ فيما تلا ذلكَ، وقد وسَّع الباحثون العرب ما أوجزه أنيسٌ، في كلِّ الدراساتِ المتعلقةِ، وعلى هذا، فقد جعلَ هذا الأمر الباحثين الذين تعرضوا لهذه القضية، عن أيِّ الفريقين يأخذون؟، وهذا أمرٌ واضحٌ لا يمكنُ نكرانه.

وأمّا الأسبابُ الداخلية، فقد نتجتْ عن السببِ الخارجي، يُضافُ إلى ذلك أنَّ اللغةَ العربية لغةٌ حمَّالة للأوجه، ويمكنُ أنْ تحتملَ معاني كثيرةً، وكلها معانٍ، تجيزها اللغة ولا تنكرها، وإلى هذين السببين مرد هذا الاختلاف، كما أنَّ اختلافَ الباحثين في توجهاتهم ونزعاتهم الفردية، هذه أسبابٌ، لا يمكنُ أنْ تخرجَ عنها أسبابُ هذه التباينات في اختيارِ المكافئاتِ العربيةِ المناسبة.

كما أنه على الرغم من أنَّ أنيسًا، لم يكنْ يتعرضُ لهذه الاختلافاتِ، ليسَ في العربية فحسب، بل في اللغاتِ الأوربية، إلا أني ألاحظُ أنَّ تعرضه لمصطلحِ (فونولوجي) في موضعين، نتجَ عنه ـ حسب ما ذكر ـ مصطلحين، وليسَ مصطلحًا واحدًا، وهو ما لم أشرْ إليه في الجدول، حيثُ ذكرتُ مصطلحًا واحدًا (ص ٩٥)، إلا أنَّ نصَّ المقدمة، يظهرُ مصطلحًا آخر، وإنْ لم يكتبْ له الشيوعُ والانتشارُ، كما هي الحالُ مع المكافئ الآخر؛ إذ يظهرُ نصُّ المقدمةِ أنَّ مصطلحَ (فونولوجي) يمكنُ أنْ يطلقَ عليه (علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمات وتركيب الجمل في لغة من اللغات).

وبهذا يقدّمُ أنيسٌ مكافئين لهذا المصطلحِ الغربي، غير أنه يمكنُ القولُ: إنَّ ما اقترحه في المقدمة، لم يكتبْ له الشيوعُ والانتشارُ، خلافًا لما هو قائمٌ مع المكافئ الآخر، الذي اشتدَّ عوده وقوي ساعده.

ففي المكافئ الأول الذي اختاره أنيسٌ وذكره في المقدمة، في تصوري ينزعُ ناحيةَ الشرحِ والتفسير، ومن هنا، فقد طالَ أكثرَ من اللازم، ولذلكَ فيما أظنُّ، فقد ذكره أنيسٌ مرة أخرى، بالمصطلح الأخر الذي قدّم له اقتراحًا آخر، وقد ذاعَ وانتشرَ خلافًا، لما اقترحه في

المقدمة، وعندي أنَّ أسبابَ ذيوعِ مكافئ (التشكيل الصوتي للكلمات) يعودُ إضافةً لما أوردته أعلاه، وربما يكونُ تمامٌ فيما تلا ذلك، قد عدلَ عنه وفضَّل المكافئَ المختصرَ، الذي ينزعُ إلى الإيجازِ، خلافًا للمقترحِ الآخر الذي ينزعُ إلى التحليلِ والشرحِ، ولهذا كله شاعَ وانتشرَ الاقتراحُ الآخر، وفضَّله تمامٌ الذي اشتهرَ به، وعنه أخذه الباحثون.

لهذا الذي أوردتُ، أبنتُ لماذا فضَّل الباحثون مكافئ التعريب أو الترجمة "الفونولوجيا "أو"علم الأصوات اللغوية "عن اقتراح أنيس، ولماذا أعرضَ عنه الباحثون فيما بعد، ولماذا فضلوا الاقتراحين الآخرين؟.

على أنَّ أنيسًا لم يقدِّمْ إلا الاقتراحين، وكليهما ترجمةٌ للمكافئ الإنجليزي Phonology، والثالثة التعريب، أمَّا السعرانُ، فقد قدم اقتراحين ـ على نحو ما ذكرتُ ـ التعريب والترجمة، والتعريب لم يتعرَّضْ له أنيسٌ، كما أنَّ السعرانَ قدَّمَ ترجمةً أخرى، مفارقًا بها أنيسًا وتمامًا على السواء، ويبدو لي أنَّ التصورَ النهائي لصياغة هذا المصطلح تحديدًا قد مرَّ بمرحلتين، على ما ظهرَ لي:

المرحلة الأولى: مرحلةُ أنيسٍ وتمامٍ، وقد قدَّمَ في هذه المرحلةِ اقتراحين له، وكلا الاقتراحين ترجمةٌ، وقد استمرَ هذا الاقتراحُ فترةً زمنيةً استغرقتْ نحو عشرِ سنواتٍ تقريبًا، منذ تأليفِ أنيسٍ لكتابه حتي ألَّفَ تمام كتابه.

لكنَّ تمام لم يرتضِ ما قدمه أنيسٌ جملةً، فقد فضَّلَ مصطلحَ (التشكيل الصوتي للكلمات)، وأعرضَ عن المصطلحِ الآخر نظرًا لطولِه الذي لا يتناسبُ مع المصطلحِ، على ما يبدو، ومن هنا، بدأتْ هذه المرحلةُ يتمخضُ عنها هذانِ المصطلحانِ (التشكيل الصوتي) و (الفونولوجي)، ولم ينتشرْ المصطلحُ الثالثُ؛ كما تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ معالجةَ أنيسٍ ـ رغم هذه الإشارات ـ إلا أنَّ التقنيةَ الفعليةَ لدى تمامٍ تنمازُ إلى حدٍ ما عما هي عليه عند أنيسٍ، أقولُ إلى حدٍ ما، ومن ثم تمخضَ عن هذه المرحلةِ هذانِ المصطلحانِ المذكوران سلفًا.

المرحلة الثانية: هي مرحلةُ السعران، إنْ جازَ لي أنْ اعتبرها مرحلةً قائمةً بذاتها في تاريخِ التعاملِ مع هذا المصطلحِ تحديدًا، ويمكنُ أنْ نضيفَ له محمدًا أبا الفرج، بناءً على اقتراحه (علم الأصوات اللغوية) حسب ما ذكرَ، وعلى نحو ما ذكرَ بشرٌ، وقد عرضتُ له في موضعٍ آخرَ، وظني أنَّ هذه قائمةٌ ومرتبطةٌ بالمرحلةِ الأولى، بناءً على المقارنة ـ من خلال اعتمادهم

طريقتين: التعريب والترجمة: الفونولوجي، وعلم التشكيل للكلمات، وتركوا المصطلحَ الثالثَ المطول والمفسر.

وإذا كانَ السعرانُ وأبو الفرج اللذان يمثلان المرحلةَ الثانيةَ، قد أخذا عن أنيسٍ وتمامٍ (الفونولوجي، علم التشكيل الصوتي) فإنَّ السعرانَ قد نقلَ عنهما أو ارتضى التعريب، في حين لم يرفضْ الترجمةَ، لكنه عدلَ عما اقترحه أصحابُ المرحلةِ الأولى إلى صيغةٍ أخرى (علم الأصوات اللغوية الوظيفي)، في حين أنَّ أبا الفرج لم يرتضِ التعريب، وأخذ بصيغةِ الترجمةِ فقط، على ما اقترحه، وذكرته في موضعٍ آخرَ.

وهكذا يمكنني أنْ اقترحَ المراحلَ الزمنيةَ التي مرَّ بها هذا المصطلحُ في تاريخ الدراسات اللغوية الحديثة، على ما هو مدرجٌ في ثانيا البحث، وهذا موجزه في هذين الموضعين، على الرغم من أنَّ تفصيله، ربما يأتي في موضعٍ آخرَ من البحث.

* ١٩٤٥: أنيس: علم التشكيل للكلمات، فونولوجي.
* ١٩٥٥: تمام: علم التشكيل الصوتي، الفونولوجيا.
* ١٩٦٢: السعران: الفونولوجيا، علم الأصوات اللغوية الوظيفي.
* ١٩٦٦: محمد أبو الفرج: علم وظائف الأصوات.

ولم يستقر من هذه المقترحات، مما اقترحه أصحاب المرحلة الأولى، إلا التعريب (الفونولوجي)، وأبقاه السعرانُ وأخذ به اللاحقون، هذا هو تأثيرُ أنيسٍ الفعلي في هذا الاتجاه. ولم يكنْ للسعرانِ ورفاقه فضلٌ فيه، وتبدى دورُ السعرانِ وأبي الفرج، في اختيارِ المكافئ العربي البديل، وهو على ما أوردناه لدى السعران (علم الأصوات اللغوية الوظيفي) ولدى أبي الفرج (علم وظائف الأصوات). وعلى الرغم من أنهما ينتميان إلى مرحلةٍ واحدة، على الأقلّ مع هذا المصطلحِ، فإنَّ الراجحَ لدي أنَّ صيغةَ الترجمةِ التي ارتضاها كل من السعرانِ وأبي الفرج، كانَ السعرانُ صاحبَ الفضلِ في إبداعِ هذا المصطلح على هيئته الأولى، وكانَ دورُ أبي الفرج في تعديلِ ما اقترحه السعرانُ، وكانَ التباينُ بينهما = أنَّ السعرانَ ارتضى التعريب، في حينَ أنَّ أبا الفرج لم يشرْ إلى هذا الأمر. هذا ما بدا لي واضحًا من خلال تتبعِ مصطلح Phonology .

وفي يقيني أني حينَ تتبعتُ ما كتبه أنيس، لم أجدْ شيئًا يمكنُ أنْ يفيدَ بحثي هنا، نظرًا لطبيعة المرحلةِ التي تمثلها مؤلفاته بشكلٍ خاص، على النحو الذي أسلفته. ولم أجدْ إلا هذه المواضع المعدودة التي أدرجتها .

لكنَّ الملاحظةَ التي ينبغي أنْ نتوقفَ عندها قبلَ أنْ أنهي ما يتعلقُ بأنيسٍ، أنَّ المواضعَ التي نقلتها تدلُّ على أنَّ أنيسًا كانَ على وعي تامٍ بالفروق بين هذه المصطلحاتِ في لغتها الغربية، ولا أدلُّ على ذلك حينَ فرَّقَ تفريقًا واضحًا بين مصطلحي Phonetics وPhonology، وإنْ كانَ الباحثون فيما بعد، قد توسعوا في هذا الأمر بشكل لافت للنظر، وقد استعملَ أنيسٌ اقتراحين (التعريب والترجمة)، وعلى الرغم من كلِ هذا، إلا أنه لم يقدِّمْ تسميةً لكتابه على ما هو شائعٌ في الدراسات الغربية، فلم يختر مصطلحَ (الفوناتيك) بصيغةِ التعريبِ للمصطلحِ أو الترجمةِ (علم الأصوات، أو علم الأصوات العام) أو حتى الفونولوجي، على الرغم من أنه قدَّمَ هذه الاقتراحاتِ لهذه المصطلحات في المقدمةِ، لكنه لم يأخذْ بها، وبدلًا من أنْ يفعلَ هذا، اختارَ أنيسٌ عنوانًا آخر (الأصوات اللغوية)، ويبدو أنَّ أنيسًا في تلك المرحلةِ، في حدود علمي، لم يشأ أنْ يقدمَ اقتراحًا غربيًا ظاهرًا في تلك المرحلةِ المبكرة، على الرغم أنَّ وافيًا قد سبقه بهذا الاقتراحِ، لكنَّ وافيًا، لم يقدِّمْ إلا الصيغةَ العامةَ، وقد قدَّمَ اقتراحين (**التعريب**: الفونيتيك، **الترجمة**: علم الأصوات) ويبدو أنَّ أنيسًا لم يقنعْ بكل ما قدمه وافي ـ كما هو ظاهرٌ ـ وإنْ كانَ قد أفادَ مما أورده وافي، إلا أنَّ دورَ أنيسٍ تبدى بوضوحٍ في تبيانِ الفروقِ الجوهرية بين مصطلحِ الفونولوجي والفوناتيك، وكانتْ هذه الإشارةُ هي الأولى من نوعها في الدراسات العربية من هذا النوع، التي يقفُ الباحثون على الفروقِ بين هذه المعاني المتداخلةِ إلى حد بعيد، أقولُ على الرغم من كل هذا، إلا أنه لم يخترْ أيًا من الاقتراحاتِ التي قدمها عنوانًا لكتابه، خلافًا لِمَا قدَّمَ بشرٌ حين اقترحَ في بعضِ كتبه عنوانًا مزدوجًا، على ما أرى، حين لم يستطعْ أنْ يتخلصَ من إحدى المصطلحين، فقدم عنوانًا لإحدى كتبه (دراسات في علم السيميانتيك، علم المعنى) وعلى هذا فالمراوحةُ والمعاناةُ واضحةٌ في التعاملِ مع معضلةِ المصطلح، التي كانتْ قد ازدادتْ، كما هو ظاهرٌ.

لكنْ إذا كانَ الجدولُ السابقُ يظهرُ تمايزًا بين المغاربةِ، فإنه يتفقُ في اختيار المكافئ المناسبِ لما اختاره المشارقةُ، فقد استعملَ المصطلحين، كما استعمله المشارقةُ، وهنا نجدُ حجازيًا لا يلاحظُ على المغاربةِ فقط، بل عليهما معًا، ولم يكنْ حجازي ينتقدُ المشارقةَ بقدر ما

كانَ يعلقُ على اختياراتِ المغاربةِ، ممثلين في القرمادي، بقوله: ميَّزَ علمَ الأصوات أو الصوتيات Phonetigue عن علم وظائف الأصوات Phonologie. ولكنَّ مشكلةَ المصطلحين، تظهرُ عند النسبة إليهما، النسبة إلى الأول صوتي وإلى الثاني وظائفي والكلمة الأخيرة غير دالة[1]. غير أنَّ حجازيًا على الرغم من انتقاده لكلا الفريقين، لم يقدمْ الاقتراحَ المناسبَ لهذين المصطلحين.

وعلى ذلك، فإني على يقينٍ = أنَّ السعرانَ يخالفُ بعد هذه الفترةِ الطويلةِ ما اقترحه بشرٌ، بتفضيلِ التعريبِ (Phonetics،Phonology) لأنه - في تلك الفترة - يبدو أنه كانَ اختيارٌ لمرحلةٍ معينةٍ، وحين يستقرُ العلمُ وتحدُ حدوده، لا بدَّ أنْ يظهرَ مصطلحٌ عربيٌ محددَ الدلالة، ولا يرتضي اقتراحَ محمد أبي الفرج (علم وظائف الأصوات) الذي ارتضاه بشرٌ، كما أنَّ السعرانَ ربما يكونُ قد استوحى التسويةَ بين المصطلحين من خلال ما قرأه من محاضراتِ أندريه مارتنينه[2].

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ الفاسي الفهري، لم يرتضِ ما ارتضاه الباحثون المصريون تحديدًا، وما اقترحوه حولَ تلك الاقتراحاتِ التي عرضنا لها = فقد ذكرَ الفاسي أنَّ: من مظاهر الفوضى الاصطلاحية اقتراح مقابلات غير واردةٍ ولا تؤدي المعنى. من ذلك ترجمة Phonology بعلم الأصوات الوظيفي، وPhonetics بعلم الأصوات. وطبعًا هنالك (فونولوجيا وظيفية وفونولوجيا) غير وظيفية، كما أنَّ هناك (فونيتيك وظيفية)، حينها نضطرُ إلى نقلfunctional phonology بعلم الأصوات الوظيفي (مرتين)، وننقلُ non-functional phonology بعلمِ الأصواتِ الوظيفي وغيرِ الوظيفي، ونخلطُ في الترجمةِ بين Phonology وfunctional phonology. وهذا يدل على أن الترجمة لم تراع الحقل الدلالي وكذلك السياق الذي يرد فيه اللفظ[3].

وأشيرُ على وجهِ الإجمالِ إلى أنَّ السعرانَ وبشرًا أشارا إلى مصطلحِ Functional Phonetic، لكن الملاحظَ أنهما عرضا له عرضًا سريعًا في المدارسِ الغربية، وكأنهما لا

---

[1] حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص ٢٢٢ .

[2] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٠٠، حاشية ١ .

[3] عبد القادر الفاسي الفهري: المصطلح اللساني، ١٤٢، ١٤٣.

يرتضيانه = إذ عرضا لما يريدان أنْ يقولاه في مواضعَ أخرى، ومن ثمَّ، لا يرتضيانه كمصطلحٍ بديلٍ أو مكافئ للمصطلحين Phonology وPhonetics، أمَّا ما يتعلقُ بالباحثين العربِ، فهم على إثر السعرانِ ورفاقه. لكنَّ ملاحظةً أخرى ماثلةً في ذهني، تتعلقُ بتعددِ المقترحاتِ التي قدمها السعرانُ فيما يتعلقُ بالمصطلحِ Phonetics وما تفرعَ عنه، فقد أوردها على النحو التالي:

م	المصطلح	المكافئ
١	Phonetics	علم الأصوات اللغوية، علم الصوتيات
٢	Sxperimental Phonetics	الدراسة الصوتية التجريبية
٣	Functional Phonetics	علم الأصوات اللغوية الوظيفي
٤	Intstrumental Phonetics	الدراسة الصوتية الآلية (الدراسة الآلية للأصوات اللغوية)
٥	Physical Phonetics	الدراسة الفيزيائية (الفيزيقية)
٦	Physiological Phonetics	الدراسة الفسيولوجية للأصوات اللغوية (الدراسة الصوتية الفسيولوجية)

اقتراحات السعران لـ Phonetics

وعلى الرغم أنَّ المصطلحَ الإنجليزي واحدٌ، إلا أنَّ المكافئاتِ العربيةِ التي قدمها تُوقعُ القارئ في حيرةٍ من أمره، فتعددتْ المقترحاتُ لهذا المصطلح حسب الترتيب السابق، على النحو التالي:

١ ـ الدراسة الصوتية.

٢ ـ علم الأصوات اللغوية.

٣ ـ الدراسة الفيزيقية.

٤ ـ الدراسة الفسيولوجية.

ونلاحظ على هذه المقترحاتِ = أنه أوردَ لمصطلح Phonetics الأقسامَ التالية:

القسم الأول: ذكرَ فيه Phonetics بمعنى علمِ الأصواتِ اللغوية.

القسم الثاني: بمعنى الدراسة الصوتية.

القسم الثالث: الدراسةُ، ولم يذكرْ مصطلحَ الصوتيةِ، تنبيهًا لمصطلحِ Phonetics، كما حدثَ مع المصطلحاتِ الأخرى على الأقل، وإنْ كانتْ مفارقةً عما ارتضاه، وأحسبُ أنَّ الاقتراحَ

في النوعِ الأولِ هو الأساسُ لدى السعران، الذي تبناه طيلةَ الكتابِ، وإنْ كانتْ ندتْ عنه بعضُ المواضع مثل هذه.

القسم الرابع: الذي ترجمَ فيه المصطلحَ ووضعَ المصطلحَ اللغوي مع المصطلحِ الآخر، على نحو ما صنعَ مع الدراسةِ الفسيولوجيةِ للأصواتِ اللغوية (الدراسة الصوتية الفسيولوجية)، لكنه عادَ وانصرفَ عنه، كما هو ظاهرٌ فيما بين القوسين السابقين، وقد خالفَ هذه الطريقةَ في موضعٍ آخرَ = حينَ وضعَ ترجمةَ المعنى ـ عكسَ ما وضعَ هنا، ووضعَ المكافئَ الذي يكادُ يكونُ قريبًا مما بينَ القوسين، كما في الدراسةِ الصوتيةِ الآليةِ (الدراسة الآلية للأصوات اللغوية)، وهو نهجٌ، إنْ دلَّ على شيءٍ، فإنما يدلُّ على أنه ليسَ لديه طريقةٌ محددةٌ، كما هو واضحٌ، وكانَ على وعي بهذا الأمرِ، الذي أشرتُ إليه مرارًا؛ لأنه يمثلُ حجرَ الزاويةِ، فيما نحنُ بصدده الآن.

من كلِّ هذا الذي ذكرتُ ينتجُ تعددُ المكافئاتِ العربيةِ للمصطلحِ الغربي، فضلًا عن عدمِ توحيدِ الطريقةِ التي يتعاملُ بها معها، وأنا على وعي، أنَّ مرحلةَ السعرانِ نتيجةٌ طبيعيةٌ لما نراه، وقد أشارَ إلى هذا الأمرِ، المهمُ أنه حاولَ جاهدًا أنْ يعالجَ هذا الجانبَ من الشقِ المصطلحي بموضوعيةٍ وبوجهةِ نظرٍ لغويةٍ بحتةٍ، مما كانَ له الأثرُ الكبيرُ على المتخصصين فيما بعد بالتعريف بأصولِ هذا العلمِ في العالمِ العربي.

على أنَّ دورَ السعرانِ في اللاحقين لا ينكرُ، وقد أبانوا عن ذلك بوضوحٍ شديدٍ = حين اعتمدوا على مؤلفاته، أو حتى حينَ نصوا على ذلك نصًا صريحًا، على نحو ما فعلَ أصحابُ المعاجمِ اللغويةِ، وإذا كانَ السعرانُ يشعرُ بمشكلِ المصطلحِ، وقد أبنتُ عن هذا، فإنَّ ذلك تمثلُ عنده في شكلين، مباشرٌ وغير مباشرٍ: وينتجُ عن هذه الرؤيةِ أنَّ إشكاليةَ نقلِ المصطلحِ على المتخصص عسيرةً، خاصةً أنَّ هنالك من مصطلحاتِ هذا العلم، ليستْ موجودةً في العربية، أو أنها موجودةٌ ومحملةٌ بمعانٍ مختلفةٍ عن الحديثة، كانتْ هذه الملاحظاتُ للسعران، عندي بمثابة الشعور بأنَّ مقترحاته ليس لها ما يقابلها في هذا الباب، وقد صدقَ حدثُ السعرانِ، عندما توسعت دراسةُ هذا العلم في العالمِ العربي، وألفت فيه الدراساتُ، خاصةً حول ما أشارَ إليه من قضية مشكلِ نقل المصطلح إلى العربية، وقد ذكرتُ هذه الجزئيةَ لتكونَ رابطًا بين ما اقترحه السعرانُ وما اقترحه الباحثون اللاحقون له، بل الأكثرُ من هذا، أنَّ رؤيةَ السعرانِ قد لفتت نظرَ الباحثين اللغويين في المغرب العربي، وجعلوا للمصطلح اللغوي أقسامًا.

وإذا كنتُ قد ذكرتُ أنَّ الباحثين قد أفادوا من اقتراحاتِ السعرانِ، على ما أبنتُ عنه أعلاه، إلا أني وجدت شيئًا جديرًا بالنظر: أنَّ هؤلاءِ الذين اعتمدوا مؤلَّفَ السعرانِ كمرجعٍ لا ينبغي تجاهله؛ لم يهتموا في مواضع كثيرة، كان ينبغي أنْ يعودوا إليه = أقصدُ أحمدَ مختار عمر، فعلى الرغم من اعتماده على مؤلَّفِ السعرانِ، إلا أنه حينَ تعَّرضَ لمصطلح Phonology لم يذكرْ رؤيةَ السعرانِ من قريبٍ أو بعيدٍ، ويكادُ يكونُ ما عرضَ له السعرانُ، هو ذاته الذي عرضَ له أحمدُ مختار، إلا أنَّ الأخيرَ أضافَ عددًا من المؤلفات الحديثة التي كتبتْ في مرحلةٍ لاحقةٍ. بل صنعَ أحمدُ مختار صنيعَ السعرانِ، حينَ عرضَ للمصطلحاتِ في كتابه، ولم أستطعْ أنْ أحددَ تفضيله مصطلحًا على آخر = فقد عرضا لمصطلحاتٍ متنوعة والاختلافاتِ التي وقعت فيها، سواء عند أصحاب المدارس اللغوية أم عند الأفراد. كما قدَّمَ كلاهما ثبتًا بالمصطلحات اللغوية، وقد فادني هذا الثبتُ عند كليهما ـ كما هي الحالُ عند الباحثين الآخرين ـ أنني أستطيعُ أنْ أحددَ ما لم أستطعْ تحديده في ثنايا المعالجة، إذ يدرجان المصطلحَ، وإذا كانَ مشتركًا في المعني أو المفهوم مع مصطلحٍ آخرَ، يضعون ما بين الأقواس المصطلح الآخر القريب، وهذا يعني بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ؛ موافقته على أنَّ هذا المصطلحَ يأتي بمعني المصطلحِ الآخر.

وهذا يُوقعُ في إشكاليةٍ = أنَّ هذه المصطلحاتِ بمعنى واحدٍ، والأمرُ ليسَ كذلك؛ إذ كلُّ مصطلحٍ من هذه المصطلحاتِ له معنى يختلفُ من مدرسةٍ لأخرى، بل من شخصٍ لآخرَ، وهذا ما أشارُ إليه السعرانُ، حين قال: ولما كانتْ الدعوى الدائبة بين المحدثين من علماءِ اللغةِ، إلى إعادةِ النظرِ في"لغتهم "أي في المصطلحات التي يستعملونها ... كما كان دائم التحذير من الوقوع في الوهم الشائع: اعتقاد أن هذا المصطلح أو ذاك له دلالة واحدة عند جميع الكتاب على اختلاف عصورهم، أو حتى عند الكاتب الواحد في جميع ما يكتب، أو أن هذا المصطلح يطابق تمام المطابقة ما يترجمُ به عادة في لغة أخرى من اللغات ... ليس في الدراسة اللغوية تطابق تام حقيقي في المصطلحات ... ليستْ في علمِ اللغة مصطلحات عالمية. فلا بدَّ من التنبيه أنَّ المقصود بالمصطلحِ في السياقِ الذي يقعُ فيه وعند الكاتبِ الذي يستعمله[١].

وإذا كانَ المصطلحُ الواحدُ يختلفُ معناه من لغةٍ إلى أخرى، بل لدى الكاتبِ الواحدِ، وهو أمرٌ عصي على الإلمامِ به، وتداركه في وقتٍ قصيرٍ، أو عددٍ من البحوث، وإنما بإشاعة ثقافة

---

[١] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٨١، ٨٢.

هذا العلم في العالم، ومن خلال ذلك يتمُ إشاعةُ هذه المصطلحاتِ ومعانيها. صحيحٌ أنَّ هذه المصطلحاتِ لها معانٍ كثيرةٌ، فلابدَّ من الإشارةِ إليها بشكلٍ أو بآخرَ، وبعد فترةٍ من الزمنِ، ستصبحُ هذه المعاني للمصطلحاتِ أمرًا من الماضي، فبعد مضي فترةٍ من الزمنِ على ما قاله فيرث والسعران، لا يزالُ الأمرُ كما هو، لكنَّ ظنّيُ أنَّ الأمرَ أصبحَ أخفَّ وطأةً، مما كانَ عليه، فالمصطلحاتُ أصبحتْ معروفةً الآنَ أكثرُ مما كانتْ عليه، وبالتالي تظهرُ مرحلةً جديدةً في التعاملِ مع المصطلحِ؛ لأننا وصلنا لمرحلةٍ ينبغي فيها توحيدُ الجهود، وأصبحتْ هذه المعاني لهذه المصطلحاتِ من الماضي.

ولم أعرفْ سببًا لتوجه أحمد مختار استبعادَ مؤلَفِ السعرانِ، على الرغم من اعتماده على مؤلفاتِ أحدث منه في هذا المجالِ. وقد صنعَ صنيعَ بشرٍ، حين أعرضَ عن مؤلفِ السعران. وبالتالي يبدو أنَّ أحمدَ مختار وبشرًا كليهما على خطٍ واحدٍ، في الإعراض عن مؤلفِ السعران، على الرغم من اعتماد أحمد مختار على مؤلفِ بشر والسعران.

إذنْ، استمرَ تأثيرُ أنيسٍ حتى شاني على نحو ما يظهره الجدولُ السابقُ، خلافًا لما هو واردٌ لدى باحثي المغرب العربي، فقد استمدَّ كلٌّ من المسدي والطيبِ البكوش عددًا من المصطلحات مما اقترحه القرمادي، وقد كانَ البكوشُ واضحًا منذ البداية حين أشارَ إلى أنه اعتمدَ عددًا من الطرقِ منها ما اقترحه صالحُ القرمادي، ويقيني أنَّ هذه الرؤيةَ تنطبقَ تمامًا على ما هو واردٌ في هذين المصطلحين (الفونولوجيا، والفونيم) اللذين اقترحَ لهما المشارقةُ صيغةَ التعريب، وقد اختفتْ هذه الصيغةُ لدى المغاربة، وقد أبانَ البكوشُ عن هذا صراحةً، حينَ ذكرَ أنه أخضعَ اختياراته لعددٍ من الأسسِ المبدئيةِ،أولها: الحرصُ على إيجاد مقابلٍ عربي لكلِّ مصطلحٍ مهما كانَ عويصًا. فلم نشعرْ بالحاجةِ إلى الدخيل إلا في حالات نادرة جدًا، وهي حالات صيغ خاصة[١].

فالفروق غيرُ واضحةٍ بين المكافئات العربية المقترحة للمصطلحات الغربية، ولإظهار هذه الرؤية بشكل أكثر، يمكنني أنْ أذكرَ هنا ما أورده البكوشُ فيما يتعلقُ بهذا الأمر.

---

[١] جورج مونان: مفاتيح الألسنية، ص ١٢.

المصطلح	الطيب البكوش	المسدي
Phonematique	صواتمي	صواتمي
Phonematique (la-)	صواتمية	صواتمية / صواتمي
Son- s....	صوت / أصوات	–
Phoneme – s	صوتم / صواتم	صوتم
/Phoneme integre non-	صوت مندمج	–
Phonoloigue	صوتمي	صوتمي
Phonologie	صوتمية	صوتمية
Phonique, Sonore	صوتي	–
Phonetiques Sciences))	صوتيات / علوم صوتية	صوتيات / صوتي

وإذا نظرنا إلى هذه المكافئاتِ العربيةِ المقترحةِ لما هو غربيٌ، أجدني أقفُ موقفين = إذ كلُّ الجهدِ مشكورٌ لمن قدَّمَ هذا المجهودَ خالصًا، وأقفُ عند ملاحظتين:

الأولى: أنَّ هذه الاقتراحاتِ ينطبقُ عليها ما ينطبقُ على تلكَ الرؤيةِ التي قدمها حجازي، وقد ذكرتُ جزءًا منها في صدرِ البحث، أن اختيارات المغاربة لعدد من المصطلحات، على نحو ما هو لدي القرمادي والبكوش تحديدًا، يرجعُ إلى ضعفِ الصلةِ بين جامعاتِ المشرقِ والمغربِ، كانَ سببًا في عدم الإفادةِ الجادةِ من تجاربِ المشرق[١].

وإذا نظرنا إلى الاقتراحاتِ في الجدولِ السابقِ، نجدها قريبًا من قريبٍ، فالتداخلُ والتشابهُ في المصطلحاتِ، مما يوقعُ القارئ في حيرةٍ من أمره، وعلى هذا، فإذا نظرنا إلى المكافئاتِ العربيةِ في الجدولِ نجدُ أنَّ كلَّ المكافئاتِ المقترحةِ تنتمي إلى الجذر (صوت) وهذا يوقعُ القارئ في لبسٍ شديدٍ، خاصةً أنَّ الفروقَ بين هذه المصطلحاتِ تكادُ تكونُ محدودةً جدًا، مما يوقعُ القارئَ في قضيةِ المشابهةِ.

الثانية: يقابلُ بعضُ اللغويين في العربيةِ مصطلحَ (فونيم) بمصطلح (الحرف) ولكنْ لما كانَ هذا المصطلحُ العربي قد ارتبطَ بالكتابةِ والخطِ، فقد آثرنا ترجمته (بالوحدة الأصواتية) مقترنةً بذكرِ

١ حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص ٢٢٣.

المصطلح الأجنبي (فونيم) أحيانًا، وقد نكتفي بالترجمة، ولاسيما حين شعرنا أنَّ اقترانَ المصطلحين، قد تكرر بشكلٍ يثبتُ الترجمةَ بمعناها المقصود في ذهنِ القارئ، ونحنُ في نفس الوقت نتجاوزُ عن لجوءِ بعضِ المعاصرين إلى تلفيقِ شكلٍ جديدٍ من أشكالِ المصطلحِ، عبارة عن (صدر عربي + عجز أجنبي)، فقالوا: في فونيم: حرفيم، وفي مقابل Allophone، قالوا: صوتيم، وفي الوحدة الصرفيةmorpheme قالوا: صرفيم، ... الخ، وهو مسلكٌ سخيفٌ لا يليقُ بمتخصصين في اللغة، ،إنْ جاز قبوله من بعض ذوي التخصصات الأخرى[1].

الثالث: أمَّا مصطلحُ Phoneme فقد حاولَ نقله إلى العربية تارةً بكلمة صوت وتارة بكلمة صوتم. وهنا نجد مصطلحًا مركبًا من كلمة عربية ونهاية مقترضة eme على النحو المعروف في مصطلحات الكيمياء [2]. ونلاحظ أنَّ توجه حجازي وشاهين في النقطتين السابقتين، يكادُ يكون واحدًا، فيما أخذاه على المغاربة.

لكنَّ باحثًا آخر كانَ له وجهةُ نظر، ينبغي أنْ نعرضَ لها في هذا السياق قبلَ أنْ ننتقلَ إلى بيان رؤيةِ السعران، وهي رؤيةُ أحمد مختار عمر، من خلال كتابين، **الأول:** دراسة الصوت اللغوي، **الثاني:** أسس علم اللغة (ترجمة). وأعرض لاقترحاته في الكتابين على النحو التالي:

م	دراسة الصوت اللغوي			أسس علم اللغة		
المصطلح	المصطلح	المكافئ		المكافئ		
١	Phonetic	علم الأصوات		علم الأصوات العام		
٢	General phonetics	علم الأصوات العام				
٣	Phonology	فونولوجي		علم الأصوات		
٤	Physiological phonetics	علم الأصوات الوظائفي		علم الأصوات الوظائفي		
٥	Physiological instruments	آلات فسيولوجية		-		

اقتراحات أحمد مختار حول بعض المصطلحات التي اقترح لها السعران عددًا من المكافئات

---

[1] برتيل مالمبرج: علم الأصوات، ص ٣٤ (الحاشية).

[2] حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص ٢٢٢.

تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ ماريوباي اهتمَّ اهتمامًا واضحًا - فيما يبدو - ببيان الفروقِ الدقيقةِ بين المصطلحات، ومن هنا، رأينا ه يعرض بشكلٍ مبدئي للتصورات العامة لمعاني المصطلحات التي يتعرض لها، فمصطلح Phononlogy، هو دراسة أصوات اللغة، ولكنَّ بعضَ اللغويين يريدون به دراسة التغيرات التي تحدثُ في أصوات اللغة نتيجة تطورها (ولكن هذه الدراسة للتغيرات التاريخية في الأصوات يمكن أن يطلق عليها كذلك اسم علم الأصوات التاريخي historical phonetics أو diachronics phonetics، وهناك فريق ثالث يعتبر المصطلحين phonology و phonetics بمعنى واحد [١].

ثم يبدأ في تحديدِ المصطلحات بدقة شديدة[٢]، وأخيرًا يختارُ المصطلحَ الأكثرَ دقةً في نهايةِ المطاف، وهذه هي طريقته في التعاملِ مع المصطلحاتِ، كما بدتْ لي. وبعد أنْ عرضَ للرؤى المتنوعة، قال: وإننا في مجال الاصطلاح نختار موقفًا وسطًا بين موقفين يقيد أحدهما الـ phonology بالدراسة التاريخية للتغيرات الصوتية، والـ phonetics بوصف الأصوات عند نقطة معينة من الزمن، أمَّا الآخر فيستعمل المصطلحين مترادفين مع إتباعهما بكلمة التاريخي أو الوصفي على حسب الحالة [٣].

وحينَ تتبعتُ ما أورده الأستاذُ مختارُ حين تعاملَ مع المصطلح phoneme قدَّم له مكافئًا مقترحًا (فونيم) على نحو ما هو واردٌ في "دراسة الصوت اللغوي "وكذلك في ترجمته لكتاب ماريوباي "أسس علم اللغة "وهذا أمرٌ يحسبُ له في اعتماده مصطلحًا واحدًا في تعامله مع هذا المصطلحِ، ولم يرتضِ مختارٌ أنْ يترجمَ المصطلح بـ (الوحدة الصوتية)؛ لأن فيه خلطًا بين الشرح أو التفسير[٤]، وكأنه يشيرُ إلى ما ذهبَ إليه عبدُ الصبور شاهين[٥]، وقد حاولَ مختارٌ أنْ يتجنبَ هذا الأمرَ، ونجحَ حين ترجمَ (أسس علم اللغة) وفي (دراسة الصوت اللغوي) أبانَ بوضوحٍ عن الفارق بين (الوحدات الصوتية والفونيم) وما يتعلقُ بالوحداتِ الصوتية [٦]، لكنَّ الذي

---

١ ماريوباي: أسس علم اللغة، ص٤٦.

٢ السابق، ص ٤٦، ٤٧.

٣ السابق، ص ٤٧.

٤ أحمد مختار: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، ص ١٦.

٥ برتيل مالمبرج: علم الأصوات، ص ٣٤ (حاشية ١).

٦ ينظر: أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص ١٦١.

يحتاجُ إلى إعادةِ نظر، أنه في ثبتِ المصطلحات (أسس علم اللغة) وضع مقابلًا آخر لمصطلح (الفونيم) ما بين قوسين، على الرغم من أني تتبعت استعمالاته في الترجمة وما ألفه، فلم أجده استعملَ (الوحدة الصوتية) كمقابل لمصطلح (الفونيم) وقد يقولُ قائلٌ: ربما لم يرد مختارٌ أنْ تكونَ (الوحدة الصوتية) التي وضعها مكافئًا للفونيم، ومن ثمَّ، فالعلاقةُ علاقةُ العمومِ بالخصوصِ = بمعنى آخر أنَّ الفونيمَ ـ حسب ما فهمتُ ـ جزءٌ من (الوحدة الصوتية) يقع في إطارها، أو أن (الوحدة الصوتية)، تضمُ عددًا من الوحداتِ الأساسية: الفونيم، المقطع، مجموعة النبر، المجموعة النغمية، المجموعة النفسية[١]، ومن ثمَّ، فالعلاقةُ علاقةُ العموم بالخصوص، بيد أني حاولتُ أنْ أتأكدَ من هذه الرؤيةِ التي تبدو صحيحةً، وهي غيرُ ذلك = لأنه إذا كانَ هذا التصورُ صحيحًا؛ أي حينَ وضعَ مختارٌ أمامَ مصطلح (الفونيم) الوحدة الصوتية، كانَ غرضه أنْ يظهرَ العلاقةَ التي أبنتُ عنها، غير أني لم أجدْ ما يؤكدُ هذه الرؤيةُ ومدى صحتها، فإذا كانَ هذا الأمرُ صحيحًا، فكانَ ينبغي على مختارٍ أنْ يضعَ مصطلحَ (الوحدة الصوتية) مع الأقسامِ الأساسيةِ التي تشتملُ عليها، والتي أشرتُ إليها عاليه، على الأقل في معجم المصطلحات، وتتبعتُ هذه المصطلحاتِ في (دراسة الصوت اللغوي) فلم أجدْ لها ذكرًا، وكذلك في ترجمته لكتاب (أسس علم اللغة) وبالتالي يزولُ هذا الاستنتاجُ الأخيرُ، ولم يبق أمامنا سوى اعتبارِ أنَّ المصطلحين بمعنى واحد عنده، كما أنَّ هنالك مواضعَ أخرى، أشيرُ إليها حسب طبيعة البحث.

نلاحظُ على ما أورده أحمدُ مختار الاختلافَ الواضحَ والبيّن، لما اقترحه السعرانُ، فقد اقترحَ عددًا من المكافئات لما اقترحه السعرانُ، ويبيّنُ جدولُ السعرانِ السالف وجدول أحمد مختار هذا التباين، ونستظهره في الجدولِ التالي = اختصارًا للمساحة المكانية:

المؤلف	السعران	أحمد مختار عمر	
اسم الكتاب	علم اللغة	دراسة الصوت اللغوي	أسس علم اللغة (ترجمة)
Phonetic	علم الأصوات اللغوية، الصوتيات	علم الأصوات	علم الأصوات العام
General phonetics	علم اللغة العام	علم الأصوات العام	ــ
Phonology	فونولوجيا، علم الأصوات اللغوية الوظيفية	فونولوجي	علم الأصوات

[١] ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص ١٦١، ١٦٢.

Functional Phonetics	علم الأصوات اللغوية الوظيفي	—	—
Physiological phonetics	الدراسة الصوتية الفسيولوجية	علم الأصوات الوظائفي	علم الأصوات الوظائفي

جدول مشترك حول بعض المقترحات بين السعران وأحمد مختار

فالناظرُ في الجدول يستطيعُ أنْ يحددَ جوانبَ الاتفاقِ والاختلافِ، بما لا يحتاجُ معه إلى كلامٍ كثيرٍ. وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ هذا الاختلاف بين الرجلين لا يقللُ بأية حالٍ اعتمادَ أحمد مختار في مواطن عدةٍ على ما اقترحه السعرانُ، وعلى الرغم من ذلك، نجد اختلافا واضحا بين الرجلين، حولَ اقتراحِ بعضِ المكافئاتِ.

وإذا كانَ الكلامُ موصولًا عن مصطلح Phonology، فإنَّ برتيلَ مالمبرج، خصَّ هذين المصطلحين بفصلٍ خاص[1]، إلا أنَّ شاهينًا عندما تعرَّضَ لهما بالترجمة، أفادَ مما أورده المترجمون قبله = فقد قدَّمَ المكافئين:

Phonologie	علم الأصوات التشكيلي
Phonetique fanctionnelle	علم الأصوات الوظيفي

وبالتالي أفادَ ترجمةَ الأول من اقتراحات أنيسٍ وتمامٍ الذي ارتضاه، وأفادَ من السعرانِ الاقتراح الثاني، إلا أنَّ شاهينًا، لم يقعْ فيما وقعَ فيه السعرانُ، وإنْ كانَ وقعَ في شيءٍ آخرَ، أحاولُ بيانَه فيما نستقبله من كلام.

تجاوزَ شاهينٌ ما وقعَ فيه السعرانُ؛ لأنه لم يخلطْ في التحليلِ، وكذلك ثبت المراجع ما وقع فيه السعران = حين سوَّى بين Phonology وFuctional Phonetics وPhonetics[2]، وهذا ما تجاوزه شاهينٌ؛ إذ لم يترجمْ هذه المصطلحاتُ بمعنى واحد، على نحو ما هو واضحٌ لدى

---

[1] ينظر: برتيل مالمبرج: علم الأصوات، ص ٢١٧ وما بعدها. كما أورد عبد الصبور شاهين هذه الرؤية في موضع آخر، حيث تعرض للفروق بين هذين المصطلحين، والمكافئات المقترحة لهما، وهي رؤية لا تختلف كثيرًا عما قدمه في ترجمته لكتاب مالمبرج، وإن كانت هنالك اختلافات محدودة، لا تؤثر على الطابع العام، ينظر: في علم اللغة العام، ص١٠٥، ١٠٦ وما بعدهما. لمن أراد الإحاطة، فليرجع إليه في موضعه.

[2] ينظر السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٣٦١، ٣٧٠.

السعران، عندما أفادَ مما قدمه السابقون، فحدَّ لكل منهما حدودًا، ولم يقعْ في ثبتِ المصطلحات في هذا الخلط الواضح، في عدم التفريق بين هذه المصطلحات = فجعلَ للمصطلحِ الأولِ (علم التشكيل الصوتي) ولم نر له تعريبًا لهذا المصطلحِ، على نحو ما فعلَ السعرانُ، حتى المكافئ الآخر الذي اقترحه السعرانُ (علم الأصوات اللغوية الوظيفي) لم يلتفتْ إليه شاهينٌ وأعرضَ عنه، وتوجَّه تلقاءَ اقتراحاتِ المدرسة الدرعمية = على ما اقترحه أنيسٌ وتمامٌ، على نحو ما ذكرتُ أعلاه. واختارَ كما اختارَ السابقون (علم الأصوات الوظيفي) لما اقترحه السعرانُ أيضًا.

ومن هنا، نلاحظُ أنَّ أصحابَ المرحلةِ الأخيرةِ في الدراساتِ اللغوية، حاولوا جاهدين أنْ يتجاوزوا عما وقع فيه أسلافهم، وأنْ يحدوا بالمصطلح اللغوي إلى التحديدِ المنشود، والذي كانَ السعرانُ ينتظره من الخالفين، وشاهينٌ الوحيدُ الذي وجدتُ عنده هذه الرؤيةَ من التحديدِ والتدقيق، والإفادةِ من السابقين. وقد كانتْ المعاني التي تعرَّضَ لها برتيلُ مالمبرج مقارنةً بما هو موجودٌ في الدراسات العربية، تكادُ تكونُ واحدةً، لكنَّ التباينَ الذي وقعَ في الباحثون في طرقِ التعبيرِ عن هذا المصطلح أو ذاك.

أعودُ مرةً أخرى لما ذكرته = أنَّ السعرانَ على الرغمِ من هذا الإعراضِ، إلا أنَّ متابعةَ التحليل تظهرُ أنَّ العرضَ واحدٌ، إلا في عددٍ من الجوانب نظهره فيما نستقبله من تحليل فيما يلي:

<u>المصطلح الأول: (Phonology):</u>

المصطلح الغربي	السعران	بشر	تمام	أحمد مختار	الخولي	هليل	شاني	الحمزاوي	بسام بركة
Phonology	علم الأصوات اللغوية الوظيفي/ الفونولوجيا	الفونولوجيا	علم التشكيل الصوتي	فونولوجي	علم الفونيمت	الفنولجيا	الفونولوجيا، دراسة الأصوات اللغوية	الفونولوجيا/ علم الأصوات اللغوية الوظيفي	صواتة / علم وظائف الأصوات

ويتبينُ من الجدولِ أنَّ اقتراحَ السعرانِ فيما يتعلقُ بهذا المصطلحِ، قد لاقى قبولًا من الباحثين اللاحقين له، وإنْ كانَ قد حدثَ له من التعديلِ، ما تصوره السعران، وأشارَ إليه إشارةً صريحةً، وهو ما اعتبره يمكنُ أنْ يكونَ اختلافاتٍ ناتجةً عن أسبابٍ مرحليةٍ أو تحويل المصطلح من مفهومٍ حديثٍ إلى مفهومٍ حديث آخر[1]، وعلى هذه الرؤية، فإني على يقين أنَّ ما اقترحه

---

[1] الحمزاوي: مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة، ص ٧٨.

اللغويون فيما بعد السعران لهذا المصطلح، لا يعدو أنْ يكونَ تعديلًا له من وجوه، مثل: صواتة، صوتيم، ودون ذلك من المصطلحات تدور - حسب ما يشير الجدول - في فلك ما اقترحه السعرانِ تحديدًا، أو اقترحه تمام، إذا أخذنا بمبدأ الترتيب التاريخي في التأليفِ.

وفي ظني، وهو ظاهرُ الصوابِ، أنَّ ما اقترحه - حتى الآن - اللغويون، لم يكن يرضي السعرانَ، وهو تصورٌ مفاده أنَّ السعرانَ حينَ اقترحَ هذا المكافئَ العربي، قد اقترحَ التعريبَ، كما اقترحَ الترجمةَ، ولم يكنْ السعرانُ، من خلال ما أشرتُ إليه، يرضى عما اقترحه، وينتظرُ من الباحثين فيما بعد أنْ يقترحوا مكافئًا عربيًا محددَ الدلالة، ومن هنا، فإنَّ ما أضافه الباحثون، لا يرضي السعرانَ، لو كانَ حيًا، فأين المصطلحُ المحددُ، زيادة عما اقترحه هو منذ وقتٍ طويلٍ ؟. وعلى هذا، فإنَّ الباحثين الذين أشاروا إليه أم لم يشيروا، أفادوا إفادةً تامةً وواضحةً، ليسَ في ذلك من شكٍ، بل جلَّ الباحثين اعتمدوا ما اقترحه، وإنْ كانَ بعضُهم اقترحَ مكافئًا آخرَ للفنولوجيا، على نحو ما فعلَ الخولي، إلا أنَّ اقتراحه في الواقعِ منقولٌ بشكلٍ ضمني، حين سوَّى السعرانُ في ثبتِ المصطلحاتِ بين المصطلحين، وإنْ لم يشرْ إلى ذلك السعرانُ صراحةً في ثنايا التحليل، وهي سمةٌ يشتركُ فيها مع أحمد مختار، على ما أشرتُ إليه.ومن هنا، نلاحظُ أنَّ تعريبَ المصطلحِ بقي على حاله، كما رآه السعرانُ، ويبقى التصورُ الآخر نقل المكافيء العربي (علمُ الأصواتِ اللغويةِ الوظيفي) = فقد فضَّل بشرٌ وأحمدُ مختار وهليلٌ التعريبَ فقط، وهذا هو القسمُ الأول مما رآه السعرانُ، أمَّا الشقُ الآخرُ، فهو رؤيةُ التعريب والترجمة، وهو ما ذهبَ إليه شاني، إذ عدَّلَ في صياغةِ التركيب الذي صاغه السعرانُ، وجعله دراسةَ الأصوات اللغوية، أمَّا الحمزاوي فقد نقلَ مصطلحَ السعرانِ، وارتضى رؤيته ونقلَ عنه في هذا الموضعِ.

ويبقى صاحبُ (معجم اللسانية) الذي ذهبَ إلى المكافئ فقط، وابتعدَ عن التعريب = إذ اختارَ مكافئين عربيين (صواتة، علم الأصوات الوظيفي) وهو الوحيدُ ممن اطلعتُ عليه مقاربًا بين رؤية المشارقة ورؤية المغاربة في هذا السياق، وعدّل في صياغة السعران، حين اختارَ: علم وظائف الأصوات، بالإضافة إلى: صواتة.

لكنَّ شيئًا آخرَ يلوحُ في الأفق، فيما يتعلقُ بالمصطلحِ Phonology والمصطلح Phonetics، فإذا كانَ بعضُ الباحثين قد سوَّى بينهما، إلا أني أجدُ فيما عرضَ له السعرانُ زيادةً على ما سبقَ، يحتاجُ إلى إبانةٍ في هذا السياق التحليلي، وأحاولُ بيانه:

الفونيميا Phonemec

علم الأصوات اللغوية، علم الصوتيات Phonetics

علم الأصوات اللغوي الوظيفي Phonology

علم الأصوات اللغوي الوظيفي Functional Phonetics

أشارَ السعران إلى مصطلحِ Phonemics وعرّبه على ما هو ظاهرٌ، ووضعه بين قوسين في ثبتِ المصطلحاتِ مع مصطلحِ (Phonology) وهذا يعني صراحةً أو ضمنًا، أنهما يؤديان المعنى ذاته، وهو صحيحٌ عند أصحابِ المدرسةِ الأمريكية، لكنَّ غيرَ الصحيح، أنه عندما تعاملَ مع المصطلحِ Phonology، لم يشرْ إلى هذا الأمر من قريبٍ أو بعيد، كما أنه حين وضعَ مصطلحَ Phonology في ثبت المصطلحات، لم يشرْ إلى العلاقة بينهما، وأشارَ فقط مع مصطلح Phonemics، وربما يُوحِي الأمر إلى أنه أشارَ إليه مرة، وهذا يكفي، إلا أنه كانَ ينبغي أنْ يشيرَ إلى الموضعين، حتى يكونَ القاريء على بينةٍ، فلربما نسي القارئُ ذلك الموضع، كما أنه حينَ عالج ـ في ثنايا الكتاب ـ مصطلح (الفنولوجيا) ذكر ثمة أنَّ له مصطلحاتٍ عدةً = فمرة يترجم وأخرى يعرّب، وثمة المصطلح الإنجليزي مع المكافئ العربي، وهو لا غبارَ عليه، بيد أنِّ هذا لا يحول بيننا وبين بيان رؤية السعران.

فقد تعاملَ السعرانُ مع هذا المصطلحِ Phonology بطريقتين، **الأولى:** في ثنايا الكتاب، حين وضع له اقتراحين: الفونولوجيا، علم الأصوات اللغوية الوظيفي، ووضع في مقابله Phonology وFunctional Phonetics، **الثانية:** في ثبت المصطلحات، أشارَ إلى أنَّ مصطلحَ Phonemics يستوي مع مصطلح Phonology حين وضعه بين قوسين (ص ٣٧٠)، وعلى هذا تبدو هذه المصطلحاتُ الثلاثةُ متداخلةً لدى السعران، بحيث إنَّ كلًا منها يؤدي معنى الآخر، هذه رؤيةُ السعرانِ بشكلٍ عام، أو ما تُوحي به، لكنَّ رأيًا آخرَ يطلُّ علينا = أن السعرانَ حينَ وضعَ هذا الثبت للمصطلحات، ربما يكونُ قد أشار إلى أنَّ بعضَ هذه المصطلحات متداخلةٌ عند بعض المدارس، أو بينها فروقٌ، فإذا كانَ قد أشارَ ثمةَ في التحليلِ إلى بعضِ هذه الاختلافات، فإنه في ثبتِ المصطلحاتِ، لا يستطيعُ أنْ يصنعَ الصنيعَ ذاته، وبالتالي لم يجدْ طريقًا سوى هذه الإشارات التي بين الأقواس، دلالةً على العلاقةِ بينها عند بعض المدارسِ اللغويةِ من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى، ربما يرتضي هو ذاته هذه الرؤيةَ، لكنَّ هذه الرؤيةَ الأخيرةَ تزولُ حين نتبينُ ـ كما ذكرتُ (ينظر: ١/ ٤ / ٢ من البحث) أنَّ السعرانَ على الرغم من تقديمه اقتراحين حولَ مصطلح

Phonology، إلا أنه ذكرَ أنَّ مصطلحَ (الفنولوجيا) الذي فضَّله على مصطلحِ (علم الأصوات اللغوية الوظيفي) ولم يرتضه بشكلٍ نهائي، حتى يخرجَ مصطلحٌ عربيٌ محدد الدلالة، كما ذكر.

وقبل أنْ أبرحَ هذه الجزئيةَ، أتوقف مع ما ذكره الطيبُ البكوش فيما يتعلقُ بما نحن حياله الآن، فهو هنا ممثلا للشأن المغاربي، والعلاقة بينهما لا تخفى، فقد ذكر البكوش أنه والقرمادي عملا معًا في معهدٍ واحدٍ، كما أنَّ البكوشَ أفادَ من اقتراحات القرمادي في عدد من المواضع، خاصة المتعلق بالجانب الصوتي، على ما أشار إليه في مقدمة الترجمة، وأشرت إليها في موضع آخر، وعلى الرغم من الدقة في التعامل مع المصطلح من قبل البكوشِ، التي تجلتْ بوضوحٍ في تلك المقدمة التي صاغها في كيفيةِ صياغةِ المصطلحات والطريقة التي عملَ بها خلالَ الترجمة. على الرغم من ذلك، إلا أنَّ الصياغةَ جاءتْ عسيرةً وعصيّةً؛ لأنَّ التراكيبَ تتسمُ بصلكِ مصطلحات وتراكيب غير مألوفة، مما يجعلُ الإلمامَ بالقضية قيد القراءة أمرًا شاقًا.

وإذا كنا بصددِ عرض رؤية البكوشِ ممثلًا للتوجه المغاربي، فقد اقترحَ كما اقترحَ الآخرون ترجمةً للمصطلحات التي نتوقفُ عندها الآن، وأنا بدوري أوسّعُ هذه الجزئية لدى البكوشِ، فأتناولُ المصطلحين وما يتعلقُ بهما في ترجمته في الجدول التالي:

م	المصطلح الفرنسي	المكافئ المقترح
١	Integration phonologique	اندماج صوتمي
٢	Phonetique (La)	أصواتية (علم الأصوات)
٣	(Phonetigue (adj	أصواتي - ية
٤	Phoneticien-s	أصواتي - ون
٥	(Phonematique (adj	صواتمي
٦	(Phonematique (La	صواتمية
٧	Son - s	صوت / أصوات
٨	Phoneme – s	صوتم / صواتم
٩	Phoneme integer - non	صوتم مندمج / - لا -
10	Phonologique	صوتمي
11	Phonologie	صوتمية
12	Phonetiques (Sciences –)	صوتيات (علوم صوتية)
١٣	Corde vocale	وتر صوتي / أوتار
١٤	Description Phonologique	وصف صوتمي
١٥	Description Phonetique	وصف صوتي

ولي بعض الملاحظات على الجدول استظهرها فيما يلي:

١ - المصطلح (Phonetique) وردت له المقابلات: أصواتية، علم الأصوات، أصواتي، صوتيات، علوم صوتية، صوتي، الأرقام (٢، ٣، ١٢، ١٥) على الترتيب السابق.

٢ - ترجم (Phonetique) بـ (صوتي)، أصواتية (علم الأصوات)، أصواتي - ية، صوتي، الأرقام (٢، ٣، ١٣، ١٥) على الترتيب السابق.

٣ - تعدد المقابلات للمصطلحين في (١، ٢)، مما من شأنه أن يؤدي إلى إهدار الرصيد المصطلحي، إضافة إلى ما ذكر في موضع آخر تعليقًا على اختيار هذا المكافئ من الباحثين المصريين تحديدًا.

المصطلح الثاني: (Stress):

المصطلح	السعران	ماروباي	بشر	مختار	هليل	الخولي	شاني	الحمزاوي	بسام بركة	المسدي
Stress	ارتكاز	نبر	نبر	نبر	ارتكاز	نبرة	تشديد		نبرة تقابلية	وقع
accent	نبر	نبر	١ - الملامح النطقية الخاصة بفرد أو مجموعة من الأفراد ٢ - التأكيد أو التركيز في نطق كلمة أو جزء منها أو جملة أو عبارة أو جزء منها في الكلام المتصل	نبر	–	لهجة	النبرة	النبرة	لهجة، لُكنة، نبرة، حَرَكَة، شركة، علامة مُميزة	نبر

يلاحظُ على هذا الجدول عدد من الملاحظ: فقد تعددت مسمياتُ المصطلحين لدى هؤلاء الباحثين، وقد بلغَ العددُ الإجمالي لها ١٢ مصطلحًا، لمصطلحين في اللغات الغربية، مما يُوحِي للقارئ أنَّ اختلافًا كثيرًا وقعَ بين الباحثين العرب، بل الأكثرُ من هذا، أنَّ باحثًا واحدًا أوردَ له

ستةَ مصطلحاتٍ، مما يُوقعُ في الخلطِ أكثر، وهذا مدخلٌ أوليٌّ يحتاجُ إلى تفصيلٍ وبيانٍ نستوضحه فيما يأتي من حديثٍ أدناه.

ويبدو من خلالِ متابعة هذين المصطلحين في مظانهما = أنَّ الاختلافَ وقع حولهما نتيجةَ عاملين؛ **الأول:** فهم تصوراتهما ومفاهيمها، أو تباين رؤية الباحثين أو المدارس اللغوية لمعنى هذه المصطلحات، على نحو ما نجده في معجم الحمزاوي. **الثاني:** أنَّ فئةَ أصحابِ المعاجمِ العربيةِ (المتعلقة بالمصطلح اللغوي) وقعوا جميعًا في حيرةٍ من أمرهم حين اعتمدوا على أصحابِ الجيلِ الثاني تقريبا، ومن ثم فقد آثر بعضُهم اختيار مصطلحٍ معينٍ، ولم يبينوا سببَ الاختيار، والآخرُ فضَّلَ اختيارَ كلِّ المصطلحاتِ، وهو أمرٌ يؤدي إلى إشكاليةٍ في فهمِ التصوراتِ الأساسيةِ لهذه المفاهيم، على نحو ما نجد هذا ماثلًا لدى بسام بركة، وكلا التصورين المقترحين في التعاملِ مع المصطلح، يُوقعُ في لبسٍ، يُضافُ إلى هذا أنَّ أصحابَ الرعيلِ الأولِ من الباحثين قد وقعَ بينهم التباينُ، لكنَّ هذا السببَ لا يعزى إلى اعتمادهم على مؤلفات سابقة - صحيحٌ هم اعتمدوا على مؤلفات غربية وعربية على السواء - إلا أنه عندي يعودُ إلى التباين في فهمِ التصوراتِ الأساسيةِ لهذا المصطلحِ أو ذاك.

ومما يُؤكدُ الرؤيةَ السالفة؛ أنَّ الاختلافَ الذي وقعَ بين السعرانِ وعصابته، إنما نتيجةُ تباين في التصورات والمفاهيم، بالإضافة إلى المؤلفاتِ اللغويةِ الأخرى، وإنْ كانَ السببُ الثاني أقلَّ أهميةً فيما أتصورُ؛ لأنهم جميعًا اعتمدوا على مؤلفات لغوية واحدة، أو أنها كانت متاحة لهم جميعًا وبنفس الدرجة، ومن هنا، فإني أعول على السبب الأول أكثر، وأحاول بيان هذه الروية بما يلي.

ومن خلال متابعةِ تصوراتِ السعرانِ وتمامٍ وبشرٍ في مظانها، وجدتُ تباينًا لديهم في فهمِ حقيقةِ هذا المصطلح، **الأول:** السعرانُ، **الثاني:** تمامٌ وبشرٌ. أمَّا تصورُ السعرانِ الذي طرحه، فقد ميَّز فيه بين البروز / الجهارة وبين عددٍ من المصطلحات الأخرى المرتبطة به.

ومن هنا، فقد أوجدَ السعرانُ عددًا من المصطلحاتِ التي تتعلقُ بمصطلحِ النبر، وقد دعاه هذا إلى تعددِ المصطلحاتِ المتعلقةِ به، ويهمنا من أمرِ النبرِ شيئان، **الأول:** فهم السعران لهذا المصطلح وما ترتب عليه، **الثاني:** تباينه عن أصحابه مما أدى إلى تباينه في استعمال المصطلح. وأعود - فيما بعد - مرة أخرى لبيان هذا الجانب.

أمَّا رؤيةُ أحمد مختار فيمكنُ وضعها في إطارين، **الأول:** الرؤيةُ الرئيسةُ، وقد أوردها في معرضِ تفريقه بين مصطلحات: النبر والتنغيم والمفصل، وقد سوَّى بين المصطلحين accent

و Stress [1]، وقد التزمَ هذه الرؤيةَ في ثبتِ المصطلحاتِ في نهايةِ الكتاب، وهذا أمرٌ ليسَ لي عليه تعليقٌ فيما ذهبَ إليه، ولا تثريبَ عليه فيما رأى. بيدَ أنَّ الذي لفتَ نظري هنا من خلالِ تتبعِ مصطلحِ "نبرِ "في مواضعه من الكتابِ أو مصطلحِ "نبر "الذي جعله مكافئًا للمصطلحين الإنجليزيين، فعلى الرغم من خلافه الواضحِ فيما ذهبَ إليه مع السعرانِ وبشرٍ تحديدًا، إلا أنه حينَ تعرضَ لمصطلحِ "النبر "في مواضع مختلفة من الكتاب، نكص على عقبيه، ورأى رؤيةً أخرى، خلافًا لما رآه وذهبَ إليه، وهو ما يجعلني أذهبُ إلى الرؤية **الثانية**: حولَ تصوره لهذا المصطلحِ، وأنا أوردُ تلكَ المواضعَ عند أحمد مختار فيما ذهبَ إليه:

م	المصطلح	رقم الصفحة	المكافئ
١	oxytone	151	نبر المقطع الأخير
٢	paroxytone	151	نبر المقطع قبل الأخير
٣	Stress accent	١٩٣	نبر علوي
4	Secondary accent	٩٣	نبر ثانوية
٥	Weak accent	93	نبر ضعيف
٦	Pitch accent	93	نبر يقوم على درجة الصوت
٧	Tertiary accent	93	نبر ثانوي

اقتراحات أحمد مختار حول مصطلح النبر في أسس علم اللغة (ترجمة)

م	المصطلح	المكافئ	الموضع
١	Free stress	نبر حر	٢٢٢
٢	Emotional stress	نبر انفعالي	٢٢٤
٣	Emphatic stress	نبر تأكيدي	٢٢٤
٤	Primary stress	نبر أولي	٢٢٣، ٣٦٠
٥	Secondary stress	نبر ثانوي - متوسط	٢٢٣،٣٦٠
٦	Stress Language	لغة النبر - لغة نبرية	٢٢٢، ٢٦٩
٧	Weak stress	نبر ضعيف	٢٢٤

[1] ماريوباي: أسس علم اللغة، ص٩٢.

وما أراه حولَ اقتراحاته، يكادُ لا يمتُ بصلةٍ إلى الاقتراحات الأخرى = أو تكادُ تكونُ الاقتراحاتُ الموجودة في الكتابين، غير مكررة في الكتاب الآخر، وظني أنَّ هذا راجعٌ بالدرجة الأولى، إلى أنَّ (أسس علم اللغة) لم يكنْ الأمرُ بيده، وإنما كانَ نتيجة سيره على منوال ماريوباي، كما أنَّ كتاب ماريوباي، لم يكنْ مخصصًا لدراسة الأصواتِ اللغوية، وإلى هذين السببين، يعودُ الاختلاف الحقيقي، لعدم تكرار المصطلحات، بيد أنَّ عدمَ تكرارِ هذه المصطلحات، يمكن استثماره من ناحية أخرى، وهو التنوع الذي يفيدنا من ناحية أخرى، أنَّ اقتراحات كثيرة حول هذا الجانب، وهذا ما حدث بالفعل، وأول ما يلاحظ على هذا الاقتراحات المطروحة في الكتابين، أنه استعمل في ترجمته لكتاب ماريوباي مصطلح accent كمعادل طبيعي لمصطلح Stress، وهذه هي الرؤية العامة له، بيد أنه في التطبيق، يراوح بين الاثنين، بل يجعلُ في كتاب ماريوباي مصطلح accent الأكثر دورانًا والمستعمل لديه، بدلًا عن مصطلح Stress، على عكس ما فعلَ في (دراسة الصوت اللغوي)، فمصطلح Stress هو الأكثر استعمالًا من accent، ولستُ أدري ما الدوافع إلى هذا الصنيع؟ لكنَّ هذا الأمرَ، ليسَ فيه إشكاليةٌ، مادامَ الرجلُ قد سوَّى بين المصطلحين، لكنَّ الشيءَ الأكثر ملاحظةً، والجديرُ بالتنويه = أنَّ كثيرًا من المصطلحاتِ التي أشارَ إليها أحمدُ مختار في ثبت المراجع، لم أجدْ لها ذِكرًا في مواضعها التي ذكرها، ولم أدرِ ما السببُ؟ وأرجو أنْ أكونَ قد فهمتُ الأمرَ على غير ما أرادَ.

أمَّا الخولي فقد ميَّز بين ناحيتين، مما فهمه ـ على ما أعتقدُ ـ من بشر، خلافًا لما هو عند السعران، إذ اعتبرَ الأخيرَ مصطلح Stress بمعنى "ارتكاز"بينما مصطلحُ accent بمعنى "النبر "وهو توجه خالفه فيه بشرٌ بعضَ الشيء، وإنْ كانَ الاثنان، يقتربان في فهم جوانب القضية أو الاقتراحات، لكنَّ الشيءَ اللافت للنظر، أنَّ هذا الأمرَ انعكسَ بشكلٍ مباشرٍ على اللاحقين من واضعي المعاجم اللغوية، على ما فهمه الخولي؛ إذ جعلَ Stress "قوةَ التلفظِ النسبية "التي تُعطي للصائتِ في كلِّ مقطعٍ من مقاطع الكلمة أو الجملة. وتؤثر درجة النبر في طول الصائت وعُلو الصوت[١]، بينما جعل accent لطريقة النطق التي تميز فردًا عن آخر[٢]. وبالتالي أفادَ الخولي من

---

[١] الخولي: معجم علم اللغة النظري، ص ٢٦٨.

[٢] السابق، ص ٢.

اقتراحات بشرِ المذكورة أعلاه، إلا أنَّ بشرًا جعلها تميزُ لهجةً عن أخرى، بينما جعلها الخولي تميزُ فردًا عن آخر. فالإفادةُ من التصورات العامة من بشر، والخلافُ الذي لم يكنْ واضحًا بهذا الشكلِ بين السعرانِ وبشرٍ، بدأ يؤتي أكله لدى الخالفين، هذه صورةٌ مصغرةٌ لما عليه الخلاف بين عددٍ قليلٍ من الباحثين، فما بالكم بمدى سعة الخلافِ بين الباحثين المتخصصين في هَذا المجالِ، الذي يحتاجُ إلى مراجعةٍ متأنيةٍ على ضوءِ ما تطرحه الدراساتُ الحديثةُ؟.

لكنَّ الذي يمكنُ أنْ نلاحظه أنَّ هذه الاختلافات بين المقترحاتِ طفيفةٌ، وقد أدَّى هذا الاختلافُ القائمُ على اختلاف الفهم إلى اقتراحات عدةٍ ومختلفةٍ، لكنها قريبٌ من قريبٍ، في كلِّ ما عرضت له، ومن هنا، فقد أدى هذا الاختلافُ إلى ظهور عددٍ من المقترحات التي تؤدي إلى فوضى الرصيد المصطلحي، بدلًا من الإفادة من هذا الاختلاف، وهنا يمكنني أنْ أعرضَ للمصطلحات اللغوية المختلفة، حسب ما يطرحه الجدولُ السابق: **نبر، ارتكاز، تشديد، لهجة، نبرة تقابلية، لُكنة، وقع، علامة مميزة، حركة.**

لم يستطعْ أحدٌ من الباحثين أنْ يحسمَ الأمرَ حتى الآن حسمًا قاطعًا، بل العكسُ دارَ الجميعُ في فلك السعرانِ وبشر، بشكلٍ واضحٍ، ولم يستطيعوا أن يتخلصوا من هذه التبعية، على الرغم من الاختلافات الطفيفة التي أحدثوها، إلا أنها تغييراتٌ ليستْ - في ظني - جوهريةً، مما نشأ عنه، ليس رأب الصدع، بقدر ما زادَ القضيةَ استفحالًا.

وقد بعدتْ الشقةُ بين المصطلحين، بين الباحثين، حين رأينا بسام بركة يذكر ستةَ مصطلحاتٍ دفعةً واحدةً، بدلًا من أنْ يستثمرَ هذا الاختلاف، وظاهرٌ أنَّ أصحابَ المعاجم اللغوية يعتمدون على أصحابِ المؤلفات اللغوية، مما يجعلني، إذا أردتُ أنْ أعودَ إلى هذه المعاجمِ اللغوية، وكأنني أدورُ حول نفسي، ليس هذا فحسب، وإنما تزيدُ هذه المعاجم الشقة، إذا ما حاولتْ أنْ تضيف شيئًا، وعلى هذا، فينبغي إذا ما أردنا تأصيلًا فعليًا، ألا نعتمد على أصحابِ المعاجم اللغوية، إلا ما يقدم إضافة فعلية، ولهذا فينبغي أن نتوجه شطر المؤلفات التحليلية في علم اللغة، إذا ما أردنا تأثيلًا وتأصيلًا حقيقيًا في هذا الاتجاه، وقليلًا ما يعودُ أصحابُ هذه المؤلفات إلى المصادر العربية، كما أنهم يشيرون وينصون على أنَّ هذه المعاجم، إنما هي استقراءُ لعددٍ من المؤلفات اللغوية، وبالتالي فهي صورٌ لهذه المؤلفات، ولا يخفي أصحابها هذا الأمر، مما يجعلها عندي لا تقدمُ المرجو منها في إحكامِ مصطلحات عربية تمتازُ بالدقة.

وكلمةٌ أخيرةٌ في هذا السياقِ، تتعلقُ بهذه المصطلحاتِ الستةِ المقترحةِ من قِبلِ الباحثين، وعلى الرغم من مضي هذا الوقت، إلا أنه لم يتبلورْ مصطلحٌ عربيٌ دقيقٌ، يجمعُ هذه المصطلحاتِ في مصطلحينِ اثنين، كما هي الحالُ في بيئاتها الأصلية. وكلُّ المكافئات المقترحة من الباحثين هي معانٍ قاموسية، كما يلاحظ، لكن المهم أن يكون التفريقُ مبينًا، وليس إدراج مكافئات معانيها متقاربة، فهذا ليس مطلوبًا، بل المطلوب أنْ يكونَ الاختيارُ أكثرَ دقةً؛ ليؤدي إلى غربلة هذه المصطلحات المتداخلة حسب المعاني القاموسية المقترحة، وعلى هذا نلاحظ أنَّ الاقتراحاتِ لدى كل من بشرٍ والسعرانِ، يمكن الوقوف عليها، حسب ما تظهره هذه المقترحات لديهم أنَّ اقتراحاتهم قائمةٌ على الموائمة بين ما هو قاموسي، وما هو مصاحبٌ لهذه المعاني القاموسية، وعلى هذا، نعدمُ وجودَ عددٍ من المعاني القاموسية لدى كلٍّ من السعرانِ وبشرٍ، بهذا الشكلِ الواضحِ لدى أصحابِ المعاجم اللغوية المتأخرة.

كما أنَّ هذه المصطلحاتِ المترجمةِ إلى العربية يعوزها كثيرٌ من الدقة؛ فحينَ راجعتُ المصطلحاتِ على القاموس، وجدتُ فيها ترجمات حرفيةً، لا يرفضها المعنى في الدراسات اللغوية، وبعضها الآخر ترجمةً محوَّرة لتناسب السياق، وثالثة لا تنتمي إلى هذا أوإلى ذاك، وهي فيما أعتقد اجتهادٌ من الباحثين جانبهم فيه الصواب، بطبيعة الحال، ليس في كل المواضع، وإنما في مواضع بعينها، وهذه الرؤى المختلفةُ، هي التي أدت إلى تكثيرِ المصطلحاتِ من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى، أدى هذا التكثير إلى تلك الفوضى التي نراها الآن، على الرغم من مضي هذا الوقت على اقتراحات اللغويين الأوائل، كما نرى.

المصطلح	تمام	السعران	بشر
النبر	وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم، فالضغط بمفرده لا يسمى نبرا، ولكنه يعتبر عاملا	جعل مصطلح البروز / المصطلح هو الأساسي، وجعل له أسبابًا تؤدي إليه، منها طول Length الصوت وارتكازه Stressودرجتهpitch والوضوح Sonority الطبيعي للصوت مفردًا، ومعنى هذا أن الصوت يكون بارزًا عندمًا يكون أوضح وأطول وأعلى (بسبب قوة نفسية أشد) وعندما يتميز من حيث الدرجة، ومن العسير أن نحكم أي هذه العناصر أهم،	نطق مقطع من مقاطع الكلمة بصورة أوضح وأجلى نسبيًا من بقية المقاطع التي تجاوره[٣]

	من عوامله، ومع هذا يعتبر أهم هذه العوامل[1]	فالتأثير العام الذي ندعوه النبر Accent يرجع في أغلب الأحوال إلى ارتباط اثنين أو أكثر من هذه العوامل[2].	

أولُ ما يلفتُ النظرَ حولَ التصورات المختلفة لمفهوم مصطلح "نبر"= إذ أوردوا المصطلحَ، إلا أنهم تفارقوا حول المسمى؛ فقد أطلق عليه تمامٌ وبشرٌ النبر، في حين اختار له السعرانُ مسمى آخر(البروز / الجهارة) وهذا الاختيار يعكسُ ملحظًا على قدرٍ من الأهميةِ في التباينِ في النظرِ إلى القضيةِ الواحدةِ = فالسعران ينظر إلى القضية بشكل عام، ويعتبرُ أنَّ خلاصةَ هذه العوامل التي ذكرها في الجدول، تؤدي إلى المصطلح العام الذي اختاره (البروز/ الجهارة)، وبالتالي فالمصطلحات عند السعران منها العام والخاص، والخاص هو الذي يسبب حدوث العام، أو أنها عناصر تقع في حوزة المصطلح العام وتدور في فلكه. وبالتالي لا يمكنُ أن يقدمَ على المصطلحِ العام؛ لأنها تتميزُ بالخصوصية في مقابل المصطلح العام، وصنع تمامٌ وبشرٌ عكسَ ذلك = إذ اختارا مصطلحَ النبر، مسمى لهذه الظاهرة، ربما على أساس أن "النبرَ"أهمُ العوامل قاطبةً، من باب إطلاق الخاص وإرادة العام، وهكذا سار بشرٌ على منوال تمام في هذا التصور، وإنْ كانَ لم يوضحه.

وتفيدنا هذه القضيةُ أنَّ تمامًا والسعرانَ تحديدًا يتفقان حولَ تحليلِ بنية هذه الجزئية، إلا أن السعران اختار طريقًا مباشرًا في التعبير، في حين اختار تمامٌ التضمين، وهو طريق تجيزه اللغة ولا ترده، وأوجز بشرٌ، إلا أني ألاحظُ جزئيةً بين السعرانِ وبشرٍ من جهة أخرى، أود التنبية عليها = أنَّ اختيارَ السعرانِ المصطلحِ العام (البروز / الجهارة) للتعبيرِ عن القضيةِ، أشارَ إليه بشرٌ، لكنْ بطريقٍ آخر = حين ذكرَ أن النبر في اللغة معناه البروز والظهور، ومنه المنبر في المساجد، وهذا المعنى العام ملحوظ في دلالته الاصطلاحية[4].

---

[3] بشر: علم الأصوات، ص ٥١٢.

[1] تمام: مناهج البحث في اللغة، ص ١٩٤.

[2] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ١٨٨، ١٨٩.

[4] بشر: علم الأصوات، ص ٥١٢.

ويفيدني نصُّ بشرٍ في العلاقة القائمة بين ما ألمحَ إليه، وما اختاره السعرانُ كمصطلح عام؛ إذ ربما يكونُ السعرانُ اختارَ هذا المصطلحَ العام، بناءً على الجانبِ اللغوي، وجعلَ ما دونه يقع في إطاره، ومن هنا ربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، في حينَ فضَّل تمامٌ وعلى إثره بشرٌ النص على الظاهرة مباشرة، وهو اختلافٌ شكلي، ليس أكثر.

لكنْ يترتَّبُ على هذا الاختلافِ، اختلافٌ من نوع آخر = التباين في تعدد المصطلحات التي أوردها كلٌّ منهم لهذا المصطلحِ = فإذا كان تمامٌ أشارَ إلى القضية على نحوٍ قريبٍ مما صنعه السعرانُ بشكلٍ عامٍ، إلا أنَّ تمامًا لم يشرْ إلى المكافئ الغربي لهذا المصطلح، غير أنَّ بشرًا تدارك هذا الأمر، أو هكذا خيِّل إليَّ - ما لم يشرْ إليه تمامٌ، ما داما يسيران في فلكٍ واحدٍ. ومن هنا، فقد تعاملَ بشرٌ مع هذا المصطلحِ على نحو جعله قريبًا من السعران، وابتعدا عن تمامٍ في الاهتمام باختيارِ المكافئات العربية، لما يمكنُ أنْ يقعَ في إطارِ مصطلحِ النبر، والآن أدرجُ المكافئاتِ التي تقعُ في هذا الإطار على نحو يظهر تلك الرؤية التي طرحتها هنا، وأبينُ ذلك على النحو التالي:

المصطلح	السعران	بشر
Accent	النبر	لكنة: طريقة الأداء، وضوح أو بروز في أحد المقاطع أو الكلمات
Stress	الارتكاز	النبر

نلاحظُ من خلال تتبع تعاملِ الباحثين مع مصطلح Stress وAccent على الرغم من تفضيل بعضهم مصطلح "النبر"كمكافئ لمصطلح Stress، إلا أنَّ هذا لا يمنعُ من المقاربةِ لديهم مع المصطلح Accent = فقد اختار بشرُ مصطلحَ النبر، مفضلًا إياه على المصطلح الآخر(اللكنة)، وأورد له معنيين، **_الأول:** الأداء بطريقة خاصة، **الثاني:** وضوح في جزئية، سواء كانت مقطعًا من كلمة أم كلمة، وبالتالي يبدو أن بشرًا أمامه مصطلحان متداخلان، ويشير بشرٌ إلى أن التنوعات النبرية ليست واحدة، وهذا التنوع يكشف عن (لكنة) أو نطق صوتي accent [١]، لكنه فيما بعد أورد له معنى ثانيًا؛ إذ يشير إلى التأكيد في نطق كلمة أو جزء منها أو جملة أو عبارة أو جزء منها في الكلام المتصل، قصدًا إلى إبراز ما خضع لهذا النطق أو

---

[١] السابق، ص ٥١٤.

الاهتمام به مقارنًا بما يجاوره، فيقال حينئذ accented word, phrase or sentence، وهذا المصطلح accent بهذا المعنى غالبًا ما يوظفُ عندما يناقشُ الكلامَ المنظوم أو الشعر، للإشارة إلى الخفقات أو الفقرات أو النقرات beats البارزة في بيت الشعر. وقد لجأ بعضهم إلى هذا اللون من التصويت النطقي في مجالات أخرى ذات أهميات خاصة، كالأحاديث السياسية والخطب الجماهيرية، قصدًا إلى مزيد الاهتمام، وتأكيد المقصود[1].

ويظهر بوضوحِ الفارق بين المصطلحين لدى بشر = أنَّ مصطلحَ accent له علاقةٌ بمصطلح Stress، عندما يناقشُ الكلامَ المنظومَ أو الشعر لبيان الخفقات أو النقرات على حد قوله، أو الأحاديث السياسية والخطب الجماهيرية؛ قصدًا إلى مزيدٍ من الاهتمام وتأكيد المقصود. وعلى هذا تظهرُ العلاقةُ بين المصطلحين بشكلٍ أو بآخرَ، على أنَّ بشرًا فيما تلا ذلك مباشرةً، أشارَ إشارةً صريحةً إلى العلاقة أكثر من النص السابق في موضعٍ آخرَ، يقول: والمصطلح accent هنا يشير إلى ضرب من التوقيع بما يصاحبه من تطويل في نطق بعض الأصوات (وخاصة الحركات) وارتفاع الصوت واختلاف في درجة النغمة، ودرجة النبر كذلك[2]. على أنَّ هذا النصّ الأخير، تبدو فيه العلاقةُ بوضوحٍ بين المصطلحين، على الرغم من التخصيص، الذي جعله بشر حدًا فاصلًا بينهما، إلا أنه جعلَ مصطلحَ accent مرتبطًا بجوانب خاصة، وعلى الرغم من ذلك، فالعلاقةُ بينهما ليست بخافية. وأتصور أن علاقة accent باللكنة التي جعلها بشر الرؤية الأولى له، إلا أن السياق يمكن أن يكون عاملًا فعَّالًا في التفريق بين هذه المعاني، وبالتالي فإنه يمكن أنْ يكونَ ما ذهب إليه بشرٌ صحيحًا، وهو صحيحٌ، إلا أنه على الرغم من ذلك، لم يستطع أن يتخلص من إثر العلاقة بين المصطلحين، على ما يظهره النصان السابقان.

وإذا كانَ تمامٌ لم يشرْ إلى هذه القضيةِ على نحو ما أشرتُ إلى ذلك، فإنه قد اكتفى بالتحليلِ فقط، ولم يدخلْ في تفاصيلَ على نحو ما فعلَ بشرٌ. وعلى الرغم من التفريق البيِّن بين كلٍّ من تمامٍ والسعران وبشرٍ، إلا أننا لا نعدم الخالفين من الباحثين، قد اعتبروا المصطلحين بمعنى واحد = نرى هذا واضحًا لدى أحمد مختار سواء فيما كتبَ أم ترجم؛ فقد ارتضى المكافئ "نبر"للمصطلح Stress والمكافئ نبر أيضًا كمقابل للمصطلح accent، وقد تعامل أحمد مختار

---

[1] بشر: علم الأصوات، ص ٥٢٨.

[2] السابق: الموضع ذاته.

مع المصطلحين الغربيين بطريقين مختلفين، <u>الأول:</u> اعتباره النبر مكافئًا أساسيًا للمصطلح Stress، ولم يقل هذا أحمدُ مختار بشكلٍ مباشرٍ = وإنما هذا الاستنتاج؛ لأنه اختار هذا المصطلح في العنوان وفضّله على المصطلح الآخر، <u>الثاني:</u> اعتباره مصطلح accent مكافئًا للنبر، بيد أنه يأتي في مرتبة ثانية أو تالية، وعلى الرغم من هذه التسوية الواضحة، إلا أني استظهرتُ هذا الاستخلاص من ثبت المراجع، وسوّى بين هذين المصطلحين، بما يشعرُ خلافَ ما فعلَ، على أيةِ حالٍ، تطرحُ تصوراته أنه أكثرُ تسويةً من السابقين بين هذين المصطلحين. على أيةِ حالٍ، فإنَّ التصوراتِ التي يطرحها الجدولُ بلغتْ مبلغًا عظيمًا من الاختلاف والتنوع، بما يجعلني أقسِّم هذه المكافئاتِ، إلى عددٍ من التصوراتِ المقاربة، لنخلصَ إلى المقاربة في هذه التصورات: **الفئة الأولى:** التفريق بين المصطلحين، ويمثلها تمامٌ والسعرانُ وبشرٌ والخولي، على الرغم من المفارقة بينهما. **الفئة الثانية:** التسوية بين المصطلحين على نحو ما نجد لدي أحمد مختار عمر، وبسام بركة ضمنًا.

أما الفئة الأولى، فقد أبنتُ عنها إلى حدٍ لا يسمح بتكراره مرةً أخرى، ومن هنا، أتوّجه تلقاءَ أصحاب الفئة الثانية، وهم مختلفون فيما بينهم، على ما نحاولُ بيانه فيما يلي:

المصطلح	السعران	ماريو باي	بشر	مختار	هليل	الخولي	شاني	الحمزاوي	بسام بركة	المسدي
Stress	ارتكاز	نبر	نبر	نبر	ارتكاز	نبرة	تشديد		نبرة تقابلية	وقع
accent	نبر	نبر	١ ـ الملامح النطقية الخاصة بفرد أو مجموعة من الأفراد ٢ ـ التأكيد أو التركيز في نطق كلمة أو جزء منها أو جملة أو عبارة أو جزء منها في الكلام المتصل	نبر	–	لهجة	النبرة	النبرة	لهجة، لُكنة، نبرة، حرَكَة، شركة، علامة مُميزة	نبر

ولي حول هذه المصطلحاتِ الواردةِ في الجدول عددٌ من الملاحظاتِ نوردها كما يلي:

١ ـ ثمة ملاحظةٌ عامةٌ تتعلقُ بمصطلح Phonology، ينبغي الإشارةُ إليها، أنَّ جلَّ أصحابِ الدراسات المذكورين في الجدول المذكور أعلاه، اعتمدوا بشكل مباشر على مؤلفيّ د. السعران في تفضيلهم ما انتقاه من مصطلحات، باستثناء المسدي، وقد أشاروا إلى ذلك صراحة على النحو الذي نستظهره أدناه.

وتقودنا هذه الملاحظة إلى جزئية تتعلق بالمصطلح Phonology الذي لم يستعمله وافي في مؤلفيه؛ وظني وهو ظاهرُ الصواب ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ أن ذلك مرده إلى علتين:

<u>الأولى</u>: أن وافيًا لم يكن متخصصًا في علم اللغة بالمعنى الدقيق، وبالتالي فإنَّ ما يعنيه في المقام الأول هو العرض العام، لا ذكر الفروق بين المصطلحات المتقاربة.

<u>الثانية</u>: أنَّ كتابَ وافي، أوّل مؤلَف، على ما أشارَ إليه، ومن ثمَّ، فإنَّ بدايةَ الأشياء التعميم، ثم تأخذُ في التقنين والتخصيص، على ما هو عليه من تقنين استعمال المصطلحات اللغوية، وبيان الفروق الدقيقة بينها الآن.

وعلى بيّنةٍ من هذه الرؤيةِ، لم يتعرضْ وافي لمصطلحِPhonology، واستعملَ مصطلحَ Phonetics، ويبدو أنَّ المصطلحين عنده بمعنى واحدٍ. غير أنَّ السعرانَ المتخصصَ عرضَ له بوضوحٍ تامٍ، وحددَ المصطلحَ بدقةٍ، مما يشعرُ بمدى تفهمه للفروقِ الدقيقة بينه وبين مصطلح Phonetics، على ذلك النحو الذي جعلَ الباحثين ـ فيما بعد ـ يفضلون اختياراتِ السعرانِ باعتباره متخصصًا، وأنَّ هذا لا يمنعُ أنَّ السعرانَ ارتضى عددًا من اختياراتِ وافي للمكافئات التي اختارها، إلا أنه على الرغم من ذلك، تبقى بين عملِ وافي وعمل السعران فروقٌ جوهريةٌ، نستظهرها فيما يلي:

١ ـ أنَّ عمل وافي، لم يشتملْ على كثيرٍ من المصطلحاتِ اللغويةِ، وإنْ كانَ ما قدمه لا يقلُ أهميةً باعتباره متقدمًا في نقل المصطلح اللغوي على وجه التحديد، بخلاف عملي السعران .

٢ ـ أنَّ ما قدمه وافي من مكافئات عربية أو معربة، لم يلفتْ نظر جل الباحثين، خلافًا لعمل السعران.

٣ ـ أنَّ السعران فرَّق تفريقًا واضحًا، لا لبثَ فيه بين المصطلحاتِ المتقاربةِ، وهو ما افتقده عملُ وافي.

وعلى هذا الأساسِ، فعملُ السعرانِ، لا يقللُ من قيمةِ عمل وافي، فإذا كانَ الباحثون في الجدولِ السابق، اعتمدوا على عملي السعران، على النحو الذي أشارَ إليه عبدُ الرسول شاني

الذي اعتمدَ في مراجعه على المورد ومؤلفي السعران[1]. أمَّا الحمزاوي فقد ذكرَ أنَّ معجمه هو استقراءٌ لعددٍ من المؤلفاتِ اللغوية منها مؤلفا السعران[2] .أمَّا رمزي البعلبكي، فقد أدرج مؤلفي السعران ضمنَ قائمة المراجع التي اعتمد عليها[3]، وهي كثيرةٌ، وإنْ لم يعتمدْ على مؤلفي السعران فقط، فمراجعه كثيرةٌ وغزيرةٌ. أمَّا ما كتبه أحمد مختار عمر والمسدي، فهو أوضحُ من يستظهرُ، وقد ذكرَ أحمدُ مختار ضمنَ مراجعه (علم اللغة) للسعران[4].

فقد ذكرَ أنَّ سوسيرَ استعملَ Phonetics للدلالة على ذلك الفرعِ من العلم التاريخي الذي يحللُ الأحداث والتغيرات والتطورات عبر السنين، وعده من أجلِ ذلك جزءًا أساسيًا من علم اللغة. في حين حددَ مجالَ Phonology بالدراسةِ العمليةِ الميكانيكية للنطق، وعدَّه من أجلِ ذلك علمًا مساعدًا لعلم اللغة. أما مدرسة براغ، فقد قصدت به ذلك الفرع الذي يعالج الظواهر الصوتية من ناحية وظيفتها اللغوية. أما علم اللغة الأمريكي فقد استعمله في معنى (تاريخ الأصوات) ودراسة التغيرات والتحولات التي تحدث في أصوات اللغة نتيجة تطورها .

ومن اللغويين من رفض الفصل بين ما يسمى Phonology وPhonetics؛ لأنَّ أبحاث كلِّ منهما تعتمد على الأخرى. وآخرون اعتبروا المصطلحين مترادفين، وميزوا بين الدراسة التاريخية والدراسة الوصفية عن طريق إضافة كلمة تاريخي أو وصفي عقب أي من المصطلحين[5].

غير أننا نلاحظُ أنَّ ماريوباي استعملَ Phonology بمعنى أعم من التخصيص الذي ذكرته أعلاه، حيث جعله أعمَّ؛ إذ يدرسُ أصوات اللغة، ويشمل كلَّ النوعين المعروفين باسم علم الأصوات العام Phonetics وعلم الفونيمات Phonemics [6]. غير أنَّ ماريوباي عادَ وذكرَ أنَّ

---

[1] عبد الرسول شاني: معجم علوم اللغة، ص ١٣٨.

[2] محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ص١٢٢.

[3] رمزي البعلبكي: معجم مصطلحات علم اللغة، ص ٨٠٤.

[4] ينظر دراسة الصوت اللغوي، ص ٤٣٩.

[5] ينظر العرض الذي قدمه أحمد مختار عمر عن التمايزات بين الباحثين حول استعمال المصطلحين، دراسة الصوت اللغوي، ص٦٥: ٧٢.والرأي الأخير في المتن أعلاه هو رؤية ماريوباي، ينظر: أسس علم اللغة، ص ٤٦.

[6] ماريوباي: أسس علم اللغة، ص ٤٥ .

مصطلحَ Phonology على أنه الدراسة التاريخية لأصوات اللغة، وبالتالي، فإنَّ علمَ الأصوات العام Phonetics، ينبغي أنْ يعرفَ على أنه العلم الذي يدرسُ ويحلل الأصوات الكلامية، من غير إشارة إلى تطورها التاريخي، وإنما فقط بالإشارة إلى كيفية إنتاجها وانتقالها[1].

وعلى هذا، كما هو واضحٌ = أنَّ الاختلافاتِ بين الباحثين على أشدها حول تحديد مدلول المصطلحين، وإنْ كانتَ هناك ملاحظةٌ على قدرٍ من الأهميةِ = أعني أنَّ ثمةَ مصطلحين آخرين يتعاملُ معهما الباحثون بنفس المعنى، وإنْ لم يكونا على نفسِ القدرِ والعنايةِ التي حظيا بها المصطلحين الأولين، وهما مصطلحا Phonemics = بمعنى دراسة الأصوات المتميزة في اللغة، وهو يستعملُ كبديلٍ لمصطلح Phonology عند الأمريكيين. لكنَّ هذا المصطلحُ له عيبٌ = أنه مشتقٌ من لفظ Phoneme، وربما يوهم أنَّ مباحثه مقصورةٌ على الفونيمات، مع أنَّ مباحثه أشمل[2]. كما أنَّ مصطلح Phonematics استعمله هيليمسيف، وعرفه بقوله: هو الذي يعالج الفونيمات على وجه الحصر، باعتبارها تشكل عناصر اللغة[3]. لكن الآن قليلًا ما يستعملون (فونيمكس، ونادرًا ما يستعملون مصطلح فونيماتكس).

ومما يهمنا من خلالِ هذين المصطلحين وما دارَ حولهما من دلالاتٍ على مدارِ تاريخِ علم اللغة، أنه يتفرعُ عنهما مصطلحاتٌ أخرى، على قدرٍ من الأهمية، ولا تقلُّ أهميةً، أعرضها في الفقرة التالية:

Phonetics	Phonology
Phonemics	Phonematics
Phoneme	Morphophonology
Phones	Allophones

يظهرُ تتبعَ تاريخِ هذه الحزمة من المصطلحات اللغوية، أنها تقع في حيزٍ واحدٍ، أو أنَّ معانيها متداخلةٌ، بناءً على اختلاف المدارس اللغوية، وأنَّ العلاقةَ بينها قائمةٌ على علاقةٍ من هذه العلاقات:

- علاقة العموم بالخصوص.

---

[1] السابق: الوضع ذاته .

[2] ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص٦٧.

[3] ينظر: السابق: الموضع ذاته.

- علاقة الترادف.

- علاقة المقابلة.

أمّا النوعُ الأولُ (علاقة العموم بالخصوص) ويمثله المصطلحُ Phonetics بالمصطلحات الأخرى الواردة في الحزمة أعلاه، وهذا ملحظٌ مستخلصٌ من خلالِ تتبعِ علاقته بهذه المصطلحاتِ التي دارتْ في فلكه سواءٌ هو أم مصطلح Phonology، فالعلاقةُ بين هذه المصطلحات متداخلةٌ، بحيثُ يمكنُ القولُ إنَّ المصطلحَ الأساسي هو Phonetics، ثم حين تطورَ الأمرُ، فظهر مصطلحُ Phonology، وقد حُمِّل بمعانٍ عدةٍ حسب تصور المدارس اللغوية، وهي كثيرةٌ ومتنوعةٌ، على النحو التالي:

المجموعة الأولى (الترادف):

١ - يستعملُ مصطلحُ Phonetics ليرادف مصطلح Phonology.

٢ - يستعمل مصطلحُ Phonology ليرادفَ مصطلح Phoneme أو Phones .

٣ - يستعمل مصطلحُ Phonetics ليرادفَ مصطلح Phonology .

٤ - يستعمل مصطلحُ Phoneme ليكونَ مرادفًا لمصطلح Phonology .

٥ - يستعمل مصطلحُ Phonemics بعملية الترادف مع مصطلح Phoneme .

المجموعة الثانية (العموم):

٦ - يستعمل مصطلح Phoneme ليكونَ أعمَّ من مصطلح Phonology.

٧ - يستعمل مصطلح Phonetics ليكونَ أعمَّ وأشملَ من مصطلح Phonology و Phoneme .

٨ - علم الأصوات بمعناه العام، يشتمل على علم الفوناتيك الفنولوجيا.

المجموعة الثالثة (الاختلاف):

٩- يستعملُ مصطلحُ Phonetics؛ ليعني به دراسةَ أصواتِ الكلام، بينما يستعملُ مصطلحُ Phonology لدراسةِ أصواتِ اللغةِ الفعلية.

١٠- يستعملُ مصطلحُ Phonology؛ ليعنى به الدراسة التاريخية، ومصطلح Phonetics ليعنى به الدراسة الوصفية.

١٢- يستعملُ مصطلحُ Phonology في معني (تاريخ الأصوات) ودراسة التغيراتِ والتحولاتِ التي تحدث في أصوات اللغة نتيجة تطورها ... أمّا علم Phonetics، فقد استعملَ في معنى العلمِ الذي يدرسُ ويحللُ ويصنفُ الأصوات الكلامية.

ويبدو من خلالِ هذا العرضِ مدى تأثر اللغويين بما ارتآه السعرانُ، على اختلافِ فيما بينهم، وإنْ كانَ لكلِّ حيثياته التي دعته إلى هذا الاختيار، فإذا كانَ البعلبكي فضّل استعمال ما ارتآه السعرانُ جملةً وتفصيلًا، فإنَّ هذا الاستعمال، لم يدمْ طويلًا، حيث اختارَ الباقون مصطلحًا واحدًا من استعمالات السعران = فقد اختارَ أحمدُ مختار وشاني المصطلح المعرب (الفونولوجيا)، ولم يرق هذا للحمزاوي الذي استعملَ المكافئَ العربي (علم الأصوات الوظيفي)، في حين استعملَ المسدي مصطلحًا جديدًا (صوتمية).

ويفيدنا عرضُ هذه الاختياراتِ لهذا المصطلحِ = أنَّ الحيثياتِ والدواعي التي أدتْ إلى هذه الاختياراتِ ليستْ بواحدةٍ، فقد كانَ كل منهم مدركًا لذلك التاريخِ الطويلِ لهذه المصطلحاتِ، ويبدو أنَّ الذين اختاروا المصطلح المعرب، ذهبوا مذهب بشر، الذي أوردته أعلاه. على أن هذه الملاحظات يمكن أن تفيدنا من ناحية أخرى = وهي تلك المحاولات - وإن كانت غير معلنة عند أصحاب هذه الدراسات - الدائبة من أصحاب هذه الدراسات وغيرها التخلص من تعدد المصطلحات المكافئة للمصطلح الأجنبي الواحد، وإن كانوا اختلفوا مع السعران في توجهه العام، غير أن هذا من ناحية أخرى، لا ينفي اعتمادهم على ما أخذ به. وهذا لا يقلل من عمل السعران، الذي جابه التعامل مع هذه المصطلحات الوافدة منفردًا، وتوصل إلى ما توصل إليه في تلك الفترة المبكرة من تاريخ الدرس اللغوي العربي الحديث، وبناءً على هذا يمكن اعتبار الجدول السابق، يمثل مرحلتين على وجه العموم في التعامل مع المصطلح الغربي:

المرحلة الأولى: تمثلها مؤلفات السعران، أو بتعبير أدق (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي).

المرحلة الآخرة: تمثلها المؤلفات اللغوية، المذكورة في الجدول السابق على سبيل المثال.

وتشير المرحلة الأولى إلى مرحلة التجميع وصك المصطلحات الممكنة للمصطلحات الغربية، دون أن يكون هنالك غربلة، على أننا ينبغي أن نقول: إن هذا الاختيار الذي توصل إليه السعران، ما كان يمكن لغيره أن يتوصل إليه، لو لم يكن متخصصًا = فقد استطاع بعد طول مجاهدة ومكابدة أن يختار المكافئين اللذين أرتاهما، ويبدو أن لديه اختياراته وقناعاته التي ارتكن إليها. غير أن هذا الأمر لم يدم طويلًا = إذ كثرة المصطلحات اللغوية وتعدد المكافئات العربية لها؛ أدى إلى بلبلة وحيرة لدى الباحثين، ومن ثم أدت هذه الرؤية لدى المتخصصين، أن يوحدوا هذه الاختيارات، إضافةً إلى اختلاف الاختيارات من بلد لآخر، على نحو ما رأيناه عند المسدي.

وتُوحِي هذه الاختياراتُ لدى هؤلاءِ الباحثين بمدى ما عانوه من تعددِ المصطلحاتِ وتداخلها، وربما لم يعان منه السعرانُ في تلك الحقبةِ المبكرة، وإنْ كانَ قد عانى من معضلةِ نقلها إلى العربية، وإيجاد المكافئ المناسب، وهي إشكاليةٌ لا تقلُ عن الإشكاليةِ الأخرى. ويشيرُ هذا الاستخلاصُ إلى أنَّ السعرانَ عانى من مشكلةِ نقل المصطلح = لكنها معاناةٌ في طريقةِ النقلِ فقط، ويبدو أنَّ المشكلةَ لم تكنْ قد اتسعتْ رقعتها، وهو ما يُوحِي به استعمال السعرانِ. وهذا يعني بطريقِ التلميحِ أو التصريحِ أنَّ التعاملَ مع المصطلحِ - على النحو المشار إليه أعلاه - إنما مر بمرحلتين:

الأولى: يمثلها السعران، أو بتعبير أدق يمثلها (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي).
الأخرى: يمثلها اللغويون اللاحقون في الجدول السابق على سبيل المثال.

على أنَّ كلَّ مرحلةٍ من هاتين المرحلتين لها إشكالياتها، التي لا تقلُّ عن إشكاليةِ المرحلةِ الثانية، على النحو الذي ذكرته في الفقرة الواردة أعلاه. فإنه يشيرُ من طرفٍ خفي - لا مراءَ فيه - إلى تلك الإشكاليةِ التي عانى منها اللغويون فيما بعد نتيجةَ تعددِ الاختيارات العربية للمصطلح الغربي الواحد، مما يوقعُ الباحثين في حيرة من أمرهم، وأخالُ أنَّ هذا هو السببُ الذي جعلَ اللغويين، أو أكثرهم يفضلون اختيارَ واحدٍ من هذه الاختيارات.

وتبقى إشكاليةُ المرحلةِ الأولى في كيفية نقل هذه المصطلحات من لغتها الأم في الأساس، خلافًا لما عليه الأمر في المرحلة الآخرة، التي تعني بالإضافة إلى ما هو موجودٌ في المرحلة السابقة، كثرة المصطلحات وتعددها، مما جعلَ أحدَ الباحثين يطلقُ عليها فوضى المصطلحات = نتيجةً لما رآه من اختلاف يؤدي إلى حد التضارب، وذهب آخرون إلى كيفية الإفادة من هذا التعدد فيما يخدم اللغة. وهذا أمرٌ أحسبُ أنَّ السعرانَ لم يعانِ منه حين كانَ يكابدُ مشكلةَ وضعِ المصطلح الأجنبي إلى العربية = ما أريد أنْ أقوله إنَّ مشكلةَ السعران كانت مختلفةً عن مشكلة اللاحقين = مما يشعرُ أنها مع اللاحقين أعقدُ وأخطرُ = ذلك ما يُوحي به العرض السابق.

كما نشيرُ إلى اختلافِ الاستعمالِ لدى الباحثين، على النحو الذي يؤدي إلى سوءِ الفهم، فقد اختارَ وافي طريقتين (التعريب، الترجمة) بينما استعملَ السعرانُ طريقة الترجمة دون التعريب مع مصطلح Phonetics. وعلى هذه الطريقة سار البعلبكي والحمزاوي وشاني، وإنْ

كانت بينهما فروقٌ طفيفةٌ، لا تقللُ من قيمة اعتمادهم على كتابي السعران، مما يعلي من قيمة السعران واختياراته.

كما نلاحظُ أنَّ وافيًا اختارَ الترجمةَ العربية لمصطلح Phonetics علم الصوت، وهذا ما لم يأخذ به السعران واللاحقون له من اللغويين، فيشيرُ الجدول إلى أنَّ هذا الأمر قد مرَّ بمراحل عدة نستظهرها في التقرير التالي:

المرحلة الأولى: علم الصوت، يمثلها وافي.

المرحلة الثانية: علم الأصوات اللغوية / الصوتيات، يمثلها السعران.

المرحلة الثالثة: علم الأصوات، يمثلها الحمزاوي وأحمد مختار والبعلبكي.

المرحلة الرابعة: صوتيات، يمثلها المسدي.

وهذه المراحلُ يبدو أنها التي عناها الحمزاوي في موضعٍ آخرَ بالاختلافات الناتجة عن التعريف والترجمة لأسباب مرحلية[1] = يقصد أنَّ الباحثين يأخذون في تقنين المصطلح وإيجاد البدائل اللغوية المناسبة، لما بينها وبين المصطلح المصكوك قبل ذلك، وهو أمرٌ ينطبق على ما نحن بصدده الآن، وهي قضيةٌ على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية = إذ إنها سببٌ من أسباب مشاكل ترجمة أو تقنيات الترجمة، حسب تعبير الحمزاوي.

ويبدو أنَّ المرحلةَ الأولى توارت بالحجاب، وكذلك المرحلة الثانية (علم الأصوات اللغوية)، واستقر الأمرُ بين الباحثين في المراوحة بين المرحلة الثالثة (علم الأصوات) والمرحلة الرابعة الصوتيات) التي اقترحها السعرانُ في المرحلة الثانية، وهذا العدولُ عن اقتراح السعران في المرحلة الثانية (علم الأصوات اللغوية) وحذف الصفة (اللغوية) والإبقاء على (علم الأصوات) اكتفاءً، بأن هذا العلم لا يدرس إلا الأصوات اللغوية، فالمحذوف معلومٌ، وفي ذكره إطالةٌ لا داعي لها. وهذا فيه ما فيه من تفنين الترجمة. إلا أنَّ الأمرَ من الناحية الأخرى في هذه المراوحة بين العدول عن اختيار السعران إلى المرحلة الثالثة (علم الأصوات) وتأتي المرحلة الرابعة (الصوتيات) التي سبق للسعران أنْ اقترحها، مرد ذلك عندي كما أشرتُ إليه سلفا، أنَّ هذه الاختلافات ناتجة عن أسباب مرحلية، وليس لها قيمة إلا التدقيق فيما اقترح من قبل

[1] ينظر الحمزاوي: مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة، ص٧٨.

وغربلته، واستصفاء ما هو جدير بالاستصفاء. وهذه الملاحظة يمكن أن تنطبق على المصطلحات الواردة في الجدول السابق، وما حدثَ لها من تقنيين على أيدي الباحثين فيما بعد.

وتعنُّ لي في هذا السياقِ ملاحظةٌ تتعلقُ بتلك الأسبابِ التي أرجعَ الحمزاوي لها هذه الاختلافات = وما يهمني هنا من هذه الأسباب = أنَّ فيها اصطناعًا لأسبابٍ يمكنُ أنْ تتداخلَ مع أسباب أخرى؛ بمعنى أنَّ هذه الأسبابَ، يمكن أنْ تقلص ويوجز عددها، وإنْ كانت الأسبابُ التي ذكرها - في مجملها العام - صحيحةً ومقبولةً، إلا أنَّ الذي غير المعقول، هو تعددُ هذه الأسباب؛ حتى صارتْ تكرارًا، مع اختلافات في الصياغة والأمثلة، ومن ذلك السبب الأول: تكرار الاختلافات القديمة في المصطلحات الحديثة، من ذلك: الحركة والصوت اللين للتعبير عن Voyelle [1]. السبب الثالث: الاختلافات الناتجة عن نزعتي المؤالفة والتجديد: الإدغام، التماثل، المشابهة للتعبير عن Assimilataion[2]، ويلاحظُ على هذين السببين - رغم الاختلافات في الأمثلة - أنهما يعودان إلى سبب واحد، بدليل المثال الأول، فيه المراوحة بين استعمال المصطلحين الحديث (الحركة) والقديم (الصوت اللين)، والمثال الثاني كذلك في الإدغام والتماثل والمشابهة، وبمقارنة السببين، نلاحظ أن الاختلافات ناتجة عن استعمال مصطلحات قديمة وأخرى حديثة. كما يمكنني النظر إلى مثالٍ آخرَ = الاختلافات الناتجة عن التعريف والترجمة لأسباب مرحلية:

- الصوتم - الصوت اللغوي Phonem
- السيمية - علم الدلالات Semantique
- السيمولوجيا - علم العلامات Semiologie

إذ يتطابق هذا مع السبب التاسع: تحويل المصطلح من مفهوم حديث إلى مفهوم حديث آخر:

- الألسنية Linguistique إلى اللسانيات [3].

ويلفتُ نظري هنا ما أورده المسدي، حين ذكرَ أنَّ اللسانيات تعيشُ أكبرَ مخاضٍ مصطلحي، إذ تتأرجحُ ألفاظها في التصنيف العربي بين منزلة التقبل ومرتبة التجريد ومدارج الصوغ الكلي بالتجريد والانتزاع:

---

[1] ينظر الحمزاوي: مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة، ص٧٦.

[2] ينظر السابق، ص٧٧.

[3] السابق، ص ٧٨ .

- فمن الفوناتيك إلى علم الأصوات الحديث إلى الصوتيات.
- ومن اللكسيكوغرافيا إلى علم صناعة المعجم إلى المعجمية.
- ومن الفونولوجيا إلى علم وظائف الأصوات إلى الصوتمية.
- ومن الستيلستيك إلى علم الأساليب إلى الأسلوبية [1].

ومعنى هذا أنَّ هذه المصطلحاتِ، قد مرتْ بمراحل مختلفة، حتى وصلتْ إلى الصيغة الأخيرة التي ذهب إليها المسدي، لكنَّ الحقيقةَ خلاف ما ذهب إليه المسدي = إذ اقترحَ السعرانُ هذه المكافئات، فقد ذكرَ: الفوناتيك، علم الأصوات اللغوي والصوتيات والفونولوجيا وعلم الأصوات اللغوية الوظيفي، وذكر وافي: علم الأصوات والستيلستيك وعلم الأساليب، وبالتالي كانت هذه المكافئات موجودةً منذ البداية عند أصحاب المرحلة الثانية، بيد أنَّ رؤيةَ المسدي، ربما تكون قائمةً على أساسِ أنَّ هذه المصطلحات لم تكنْ قد استقرتْ في تلك المرحلة المبكرة، وإنْ كانتْ مستعملةً فيها، غير أنَّ الأمرَ يظلُّ مثارَ خلاف معه؛ إذ نتبين لدى الخالفين من اللغويين حتى الآن، أنهم لم يكادوا يستقرون على مصطلح بعينه حتى الآن، وما أقيمَ هذا البحثُ إلا لهذا الغرض.

على أنَّ هذا الأمرَ يحتاجُ إلى إعادةِ النظر على ضوءِ الأمثلة التي استخلصها الحمزاوي، وجلها عادَ إليها من خلال معجمه الذي وضعه، بالإضافة إلى المعاجم الأخرى التي اعتمد إليها، وإنْ كنتُ أتصورُ أن معجمه ـ على الرغم من ذلك ـ يمثلُ الركيزةَ الأساسيةَ التي هيأت له وأرشدته إلى هذه الاختيارات، أو بتعبير دقيقٍ أنَّ هذه الأسبابَ ـ على الرغم من وجازتها ـ إلا أنها تعكسُ عندي الأسبابَ التي جعلتْ الحمزاوي يفضّلُ هذا المصطلحَ على ذلك، ومن هنا، أرى أنَّ هذه المقالةَ على إيجازها، إلا أنها يمكنُ أنْ تكونَ حاشيةً للأسبابِ التي أدتْ به أنْ يفضلَ هذا المصطلحَ على ذلك، ومن ثم، يمكنُ أنْ تكونَ هذه المقالةُ بمثابةِ المفاتيح لذلك المعجم الذي قدمه الحمزاوي، وقال فيها ما لم يستطعْ أن يقوله في المعجم.

كما يمكنُ إضافةُ ملحظٍ آخرَ، زيادةً على ما اقترحه الحمزاوي في سبب الاختلافات: العدول عن مصطلحٍ حديثٍ إلى مصطلحٍ حديثٍ آخرَ، وذكر: الألسنيةَ، ثم اللسانيات، وهو أمرٌ جديرٌ أنْ يُؤخذَ بعينِ الحيطة والحذر = إذ ثمةَ مصطلحاتٌ حديثة أخرى تغاضى عنها الحمزاوي

[1] المسدي: قاموس اللسانيات، ص٥٣.

مثل (علم اللغة، علم اللسان، اللغويات، ...) وقد أحصاها بعض الباحثين[1] فبلغت مبلغًا عظيمًا من: التوليد والنحت والاشتقاق، وكلها مصطلحات حديثة، وتمثلُ مراحلَ مختلفة، ولكنه غضَّ الطرفَ عنها، دون داعٍ يُذكرُ، حسب ما أتصورُ. أو ربما لم ترق له، فلم يذكرْ المصطلحاتِ الأساسيةَ الأكثر انتشارًا، حسب إحصاء المسدي وأحمد مختار عمر.

كما يستنتجُ من الجدول أنَّ مؤلفي السعران على قدرٍ كبيرٍ في هذا المجال، مثله مثل غيره مما أُلِّف في تلك الفترة المبكرة، مثل كتابات بشر وتمام، اللذين عانا من نفس المشكلة تقريبًا. على أنَّ تلك التحليلات التي أوردتها أعلاه، تشيرُ إلى أنَّ المصطلحات الواردة في الجدول السابق، تمثلُ مصطلحاتٍ أساسيةً، أفرزت معالجات المدارس اللغوية مصطلحات أخرى على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية، مما عرضتُ له فيما أوردته أعلاه، وهكذا تعددت الآراءُ، بل وصلتْ إلى حدِ التضارب والاختلاف، ونحاولُ فيما يلي أن نقننَ دلالاتِ هذه المصطلحاتِ على النحو التالي:

١ ـ مصطلحُ Phonetics، يقصدُ به الدراسةَ الصوتيةَ العامةَ.

٢ ـ مصطلح Phonlogy يقصد به دراسة وظائف أصوات اللغة لا أصوات الكلام، على ذلك النحو الذي اختاره السعرانُ وبشرٌ، وإنْ كانَ هذا يتفقُ مع ما ذهبتْ إليه بعضُ المدارس العربية، لكن ما يعنينا هنا أن نختار ما يفيد ويثري لغتنا.

١ / ٥ / ٠: خلاصة / استشراف :

في هذه الكلمةِ الخاتمة لنْ أعيدَ ما أوردته قبلًا في ثنايا التحليل؛ لأنَّ هذا يستدعي أنْ أعيدَ ما وردَ في حوايا البحث، ومن ثم، فإنَّ هذه الخلاصةَ ستكونُ مجردَ استقصاءٍ لما وردَ في طوايا التحليل، خاصةً أنَّ مثلَ هذه القضايا تحتاجُ ـ كما قلتُ ـ إلى أبحاثٍ جادةٍ، ولا يقتصرُ دورُ هذه الأبحاثِ على العملِ بها فقط، بل والأخذ بها وتطبيقها في الجهات المعنية، ويلزمُ هذا أدوات خاصة من المتابعةِ والعمل المستمر لمتابعة ما يجدُّ من مصطلحاتٍ في مجالاتِ العلوم المختلفة، وبناءً على هذه الرؤية، فإنَّ العملَ في المجال المصطلحي، يحتاجُ إلى متابعةٍ ومداومةٍ من الباحثين المختصين،؛ لتسجيل ما يعنُّ منها، وهذا أمرٌ مضنٍ، يحتاجُ إلى تكثيفِ الجهود وتكاتفِ الأيدي للوصول إلى الغاية المنشودة منها.

---

[1] المسدي: قاموس اللسانيات، ص ٧٢، أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني، ص٦ .

وقد رأينا كيفَ أنّ الباحثين اختلفوا حولَ المصطلحِ الواحدِ، وصارَ التعارضُ أكثرَ من التقارب، لتفضيل كلِّ واحدٍ منهم مصطلحًا؛ لسببٍ أو لآخر، وكأنَّ أمرَ المصطلحِ عندي كأمر أهل الفقه، حين يدعم أصحاب كل مذهب بأدلة يقبلها العقل، ولا يردها المنطقُ، وهكذا صارَ الأمرُ عند أصحاب صك ووضع المصطلحات اللغوية، حتى أنَّ المرءَ ليعجب كلَّ العجبِ من هذه الاختلافات، التي أرى أنها لم تقدمْ شيئاً يخدمُ اللغةَ غير البلبلة، وكانَ الأولى والأجدرُ أنْ تتجه الجهودُ إلى أمر التوحيد والأخذ بما يخدم الاقتصاد اللغوي.

لكنْ ما تبينَ لي أنَّ مثل هذه الأمور على ما يبدو تحتاجُ إلى وقتٍ طويلٍ حتى تثمرَ ما هو مرجو منها، كما هي الحالُ بالنسبة لكل شيء في العالم العربي، يأخذُ وقتاً طويلًا والنتيجة، على الرغم من ذلك محدودةٌ جدًا، هذا أمرٌ ينبغي أنْ يوضعَ في الحسبان، وربما يقول قائل: إنَّ أمرَ هذه المصطلحات في الدراسات الغربية مختلفٌ فيها، صحيحٌ لكنَّ الدراساتِ الغربية لا تتوقفُ طويلًا، عند هذا الأمر، وإنما تعرضُ له، على أنه يمثلُ مرحلةً، لكنْ ما هو موجودٌ، ينبغي أنْ يكونَ على الطريقةِ التي تمثلُ ما هو حادثٌ، أمَّا نحنُ في العالمِ العربي، فنعيدُ ونزيدُ، ونختلفُ أكثرَ مما نتفقُ، ويبدو أنَّ هذه طبيعة يصعبُ التغلبُ عليها، أو أنَّ بعضَ الباحثين يتعصبُ لرأيه دون سببٍ وجيهٍ، لكن ما رأيته أنَّ كلًا منهم يأتي بأدلة مشروعةٍ ومقبولةٍ.

وعلى هذا، فكانَ الأولى أنْ تعقدَ الندواتُ والمؤتمراتُ لمناقشة مثل هذه الاختلافات، والوصول إلى حلول واقتراحات أمثل لاستثمار فوضى الرصيد المصطلحي الماثل في الدراسات اللغوية، على الرغم من أن هذه الاختلافات كانت قائمةً منذ اللحظة الأولى في التعامل مع المصطلح اللغوي، حين نقلتْ المؤلفات العربية تلك الرؤية الغربية، وعلى الرغم من ذلك، لم تكنْ بالحدة ذاتها الموجودة الآن، كما رأينا السعران وتمامًا وبشرًا، حين اختلفوا في اقتراحِ مكافئ لمصطلح Phonology، رأينا الاختلاف في هدوء، وفيه نوعٌ من أنه اقتراحٌ، على ما أورده السعرانُ حول هذا المصطلح، أمَّا الآن فقد صارَ أمرُ الاختلافِ أعوصَ وأعقدَ، بما يحتاجُ إلى الحيطةِ والحذر؛ لأنَّ الأمرَ اختلفَ وصارَ الاختلافُ هو السمةَ السائدةَ.

١/ ٦ / ٠: المراجع:

١ - إبراهيم أنيس (دكتور): (١٩٧١):

- الأصوات اللغوية، الطبعة الرابعة.

٢ ـ أحمد قدور(دكتور): (ـ):

ـ اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م ٨١، ج ٤، ص ص ١: ١٥.

٣ ـ أحمد مختار عمر (دكتور): (.....):

ـ التفكير اللغوي بين القديم والحديث، الناشر مكتبة الزهراء، د.ت.

٤ ـ أحمد مختار عمر (دكتور): (١٩٩٧):

ـ دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتاب.

٥ ـ أحمد مختار عمر (دكتور): (١٩٩٨):

ـ علم الدلالة، عالم الكتب،القاهرة، الطبعة الخامسة.

٦ ـ أحمد مختار عمر (دكتور): (١٩٨٩):

ـ المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، عالم الفكر، العدد الثالث، الكويت.

٧ ـ بسام بركة (دكتور): (١٩٨٥):

ـ معجم اللسانية، فرنسي ـ عربي، منشورات جرّس، برس، الطبعة الأولى.

٨ ـ تمام حسان (دكتور): (١٩٨٦):

ـ مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة الجديدة، الرباط.

٩ ـ جورج مونان (١٩٩٤):

ـ مفاتيح الألسنية، عرَّبه وذيّله بمعجم عربي: فرنسي، الطيب البكوش، منشورات سعيدان.

١٠ ـ الديداوي (دكتور):

ـ إشكالية وضع المصطلح المتخصـــص وتوحيده وتوصيله وتفهيمه وحوسبته،من شبكة الإنترنت، موقعه:

http://watajournal.com/mag2/archive/1/Researches/1.html

١١ـ رمزي البعلبكي (دكتور) (١٩٩١):

ـ معجم مصطلحات علم اللغة، مكتبة لبنان. ط١.

١٢ ـ سعد مصلوح (دكتور): (١٩٨٩):

ـ دراسة تقويمية في مشروع معجم علم اللغة (اللسانيات) إنجليزي ـ فرنسي ـ عربي، المقدم من مكتب تنسيق التعريب إلى مؤتمر التعريب الخامس (أعمال الندوة التمهيدية لمؤتمر

التعريب الخامس، الجزائر، نوفمبر، ١٩٨٣) ص ص ٢٠: ٥٥، ضمن كتاب: دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، ط ١، عالم الكتب.

- نحو استثمار أمثل لتعدد الرصيد المصطلحي، غير منشور.

١٣ - السعران (دكتور): (١٩٩٢):

- علم اللغة مقدمة للقاريء العربي، دار الكتاب العربي.

١٤ - عبد الرسول شاني (دكتور): (١٩٧٨):

- معجم علوم اللغة. اللسان العربي، م ١٥، ع ٢، ص ص ١١٥: ١٣٨.

١٥ - عبد السلام المسدي (دكتور): (١٩٨٤):

- قاموس اللسانيات، عربي - فرنسي. فرنسي عربي، مع مقدمة في علم المصطلح،الدار العربية للكتاب.

١٦ - عبد السلام المسدي (دكتور): (١٩٨١):

- تأسيس القضية الاصطلاحية "بحوث ودراسات، مركز الدراسات، تونس، ص ٢٤٥: ٢٦٧.

١٧ - عبد القادر الفاسي الفهري(دكتور): (١٩٨٣):

- المصطلح اللساني، اللسان العربي، العدد الثالث والعشرون، ص ص ١٣٩ ١٤٧.

١٨ - على عبد الواحد وافي (دكتور):

- علم اللغة، دار نهضة مصر، الطبعة التاسعة، مزيدة ومنقحة، د. ت.

١٩ - علي القاسمي (دكتور) (١٩٨٠):

- المصطلحية (علم المصطلحات): النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، اللسان العربي، م ١٨، ج ١، ص ص ٧: ٢٠.

٢٠ - علي القاسمي (دكتور) (١٩٨١):

- نحو إنشاء بنك المصطلحات في الوطن العربي، اللسان العربي، م ١٦، ج١، ص ص ١٠٩: ١١٨.

٢١ - فريد عوض حيدر(دكتور): (٢٠٠١ - ٢٠٠٢):

- توحيد ترجمة المصطلح في الوطن العربي، حولية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الثانية والعشرون.

٢٢ ـ كمال عبد الله القيسي (١٩٨١):
ـ عملية التعريب ومستلزماتها في المجالات العلمية والتعليمية، اللسان العربي، م ١٦، ج ١، ص ص ١١٩: ١٣٠.
٢٣ ـ كمال محمد بشر (دكتور): (٢٠٠٢):
ـ علم الأصوات، مكتبة دار غريب، القاهرة.
٢٤ ـ ماريوباي (١٩٩٨):
ـ أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب (القاهرة)، الطلعة الثامنة.
٢٥ ـ محمد حلمي هليل (دكتور): (١٩٩٦):
ـ أسس المصطلحية، ضمن كتاب قضايا العلوم الإنسانية إشكالية المصطلح، سلسلة الفلسفة والعلم (٣)، إشراف وتقديم د. يوسف زيدان، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
٢٦ ـ محمد حلمي هليل (دكتور) (١٩٨١):
ـ اللغويات التطبيقية ومعجمها، ص ص ٣٥: ٥٦، العدد ٢٢، اللسان العربي.
٢٧ ـ محمد حلمي هليل (دكتور) (١٩٨٣):
ـ معجم المصطلحات الصوتية (إنجليزي ـ عربي) لكتاب الصوتيات (Phonetics) مالمبرج، اللسان العربي، العدد الثالث والعشرون، ص ص ١٠٧: ١٣٧.
٢٨ ـ محمد رشاد الحمزاوي (دكتور): (١٩٨٠):
ـ مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة، اللسان العربي، م ٨، ج ١، ص ص ٧٥ : ٧٩.
٢٩ ـ محمد رشاد الحمزاوي (دكتور): (١٩٨٦):
ـ المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي)، دار الغرب الإسلامي، ط١.
٣٠ ـ محمد رشاد الحمزاوي (دكتور): (١٩٧٧):
ـ المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية. حوليات الجامعة التونسية، العدد ١٤(عدد خاص) كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
٣١ ـ محمد علي الخولي (دكتور) (١٩٩١):
ـ معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، ط ٢.
٣٢ ـ محمد علي الزركان (دكتور): (١٩٩٦):

ـ الدعوات المبكرة إلى توحيد المصطلح العلمي في العالم العربي من قبل الأفراد والجماعات، ع٤١، ص ص ٦٩: ٧٣ .
٣٣ ـ محمود فهمي حجازي (دكتور):
ـ الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة. د.ت.
٣٤ ـ محمود فهمي حجازي (دكتور):
ـ علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة. د.ت.
٣٥ ـ مصطفى الشهابي (١٩٥٩):
ـ توحيد المصطلحات العلمية في البلاد العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الحادي عشر، القاهرة.
٣٦ ـ مصطفى الشهابي:
ـ المصطلحيَّة والمصطلحـــات (قراءة فى مشروع معجم مصطلحات علم المياه من مشروعات مكتب تنسيق التعريب،
٣٧ـ مصطفى غلفان (دكتور) (١٩٩٨):
ـ المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، أي معجم لأي لسانيات؟، اللسان العربي، الرباط، ع ٤٦، ص ص ١٤٦ ـ ١٥٧.

الفصل الثاني

نحو استثمار أمثل لتعدد المكافئات العربية

دراسة تطبيقية لمصطلحي (الأصوات الساكنة وأصوات اللين)

في "الأصوات اللغوية" لإبراهيم أنيس

٢ / ٠ : التصور الأوليّ:

٢ / ١ / ١ : مقدمة أوليّة:

لم يدر في خاطري أن أكتب عن المصطلح الصوتي لدى إبراهيم أنيس؛ لأني أوردت في بحث سابق أني: حين راجعت مؤلفات أنيس، لم أجدها تُعنى عناية كافية بنقل المصطلح، وإن كان لا يعدمه[1]. وعلى هذا، فإني لم أنزع عنه آنئذ عدم الاهتمام المطلق بعنايته في انتقاء المكافئات المناسبة، ولم أوصد الباب أمام اقتراحاته بهذا الخصوص كلية، خاصة أني في البحث ذاته، حاولت جلاء جوانب أحسبها خافية على كثير من الباحثين في بيان جهوده المصطلحية[2]. وقد أوردت هذا التعليق بعد استقراء أوليّ لمؤلفاته؛ لأن الملاحظة التي أبداها الحمزاوي في معجمه على أنيس، لا تزال ماثلة في ذهني، حين قال: أما إبراهيم أنيس فإن له نزعة لغوية بحتة في كتابه (الأصوات اللغوية)[3]. وحين قرأت (الأصوات اللغوية) قراءة أوليّة، تبين لي صدق ما أورده الحمزاوي، وهو صحيح في مجمله العام، غير أن من يمعن البصر ويديم النظر فيما كتبه أنيس، يره يحتاج إلى إبانة وتفصيل شديدين. وقد أتيح لي أن اطلع على (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي) للسعران مذ كنت طالبا، وكنت أعاود قراءته كلما قابلتني عويصة من عوائص العلم، تتعلق بالمصطلح اللساني خاصة، وقد شدّ انتباهي ما قدمه من معالجة فريدة خاصة بمصطلحيّ Consonants وVowels ونقلهما إلى العربية، وقد ناقش آنئذ اقتراحات أنيس وغيره من الباحثين الأوائل الذين تعرضوا لهما، فوقعت في شك منه مريب؛ بين رؤية الحمزاوي من ناحية، وما قام به السعران من ناحية أخرى، سوى أنهما أغرياني بالبحث والاستقصاء.

كما أنه لم يدر بخلدي كذلك أن أكتب عن هذين المصطلحين الغربيين وما اقترحه لهما، وكل ما دار برأسي أن أقدم تصورات وأفكارا عامة عنهما، وسرعان ما ساورتني الظنون الصوادق، فيما أنوي الإقدام عليه؛ لأنه سيؤدي إلى التعميم في الأحكام، على ما بدا لي ظاهرا في البداية.

---

١ أشرف عبد البديع: طرق نقل المصطلح في المؤلفات اللغوية العربية، ص١٤.

٢ السابق، ص ٦٧ : ٧٢.

٣ محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ص١٠ (حاشية ١٤).

ثم فكرت مليًا في قراءة السعران وتحليله لاقتراحات أنيس حول هذين المكافئين، واتخذت من ذلك قِبْلة ومنطلقا ومتكأ في البداية؛ لبيان مدى الدقة فيما أورده من تحليل على اقتراحات أنيس[1]، وهنا بدأت أتوجه شطر مقارنة نصوص أنيس والسعران، وقد بدا لي واضحا في صدر عهدي بهذه المدارسة، أن السعران أصاب كبد الحقيقة، وقد أصابها بالفعل فيما خلص إليه، في تصوراته العامة، غير أني ما تلبست إلا قليلا حتى بدت لي تصورات أخرى، خلافا لما ذهب إليه من تعليق، وهي تحتاج إلى مراجعة وغربلة وإعادة نظر، في ضوء ما ورد في (الأصوات اللغوية).

وقد شجعني هذا الأمر على أن أعاود قراءة (الأصوات اللغوية) نزلة أخرى؛ نزلة أبحث فيها عن كيفية تعامله مع المكافئات الأخرى، خلافا لما اعتمده بداية [2]، وهي الملاحظة التي اعتمد عليها السعران بشكل كبير، غير أن تفاصيل التعامل معهما تباينت تباينا شديدا، قربا وبعدا، على النحو الذي بدا واضحا في مواضع عدة؛ أي تلك التي استعملها كبدائل في مواضع عدة. وعليه، قمت باستقراء المكافئات الأخرى في محاولة لبيان دقة المعالجة، ومن ثم، تبدت المفاصل الأساسية لتصورات هذا البحث، مما جعل كل مطلب، يؤدي إلى المطلب الذي يليه، وهكذا تمثل هذه المطالب المحاور الأساسية، على ما يبدو جليا ظاهرا.

كما أني لم أكن أحسب أن هذا البحث، سيخرج على هذه الصورة التي هو عليها في صورته النهائية والأخيرة، وإنما خلتني أكتب عن هذين المصطلحين أولا دون تصور لتفاصيل بعينها، إلا أن الأمر جرى على غير ما كنته أولا، فحين تتبعت ما كتبه أنيس وما قدمه السعران، بدأت المدارسة والمثاقفة تأخذ شكلا ينماز عما خلته بداية. وعليه، بدأ كل مطلب يأخذ بتلابيب الآخر؛ فصار إلى ما هو عليه. أرجو أن يكون نافعا ومفيدا للقارئ الكريم.

ولكي نحيط علما بمجريات البحث وتقاسيمه، أشير في هذا المقام إلى أنه سيتعرض لهذين المصطلحين الغربيين على مرحلتين متباينتين ومتكاملتين في الوقت ذاته، الأولى: هي تلك التي تناولتُ فيها قراءة السعران لما اقترحه أنيس، وانصب الحديث صبا في هذا المطلب على ركيزتين أساسيتين، الأولى: حاشية على حاشية، وقد وضعتها عنوانا لهذا المطلب؛ بمعنى أني أقمت هذا المطلب على تلك الحاشية التي أقامها السعران على أنيس، وهي حاشية بالفعل،

---

١ السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٩ وما بعدها.

٢ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ٢٨.

وعلى هذا، اخترت لها هذا العنوان، الذي أرجو أن يكون دالًا. والثانية: أن قراءة كلٍّ من السعران وأنيس في هذا المطلب لن تتجاوز تحليل ما أورده السعران لاقتراحات أنيس، من ناحية، كما أنه لن يتجاوز الصفحة الثلاثين من (الأصوات اللغوية) من ناحية أخرى، وكنت أحسب أولا أن هذه الرؤية يمكن أن تكون نهائية وأخيرة، سوى أن المتابعة الأوليّة، أظهرت أن ما ورد في المطلب الأول ليس كافيا ولا شافيا في بيان اقتراحات أنيس النهائية والأخيرة، ومن هنا، كان المطلب الآخر: قراءة استقرائية لمصطلحيّ Consonants وVowels في (الأصوات اللغوية)، وقد جعلته على قسمين، كما هو ظاهر، الأول: خاص بـ Consonants ، والثاني: خاص بـ Vowels، وهو ما يؤكد أنه جاء متمما ومكملا للمطلب الأول، وعلى هذا، فالمطلبان يكمل كل منهما الآخر.

وتجدر الإشارة إلى أني كاشف النقاب عن المثبت بما هو مثبت، ونافي المذكور بما هو مذكور فيما بين السطور، من خلال مقارنة ومقاربة النصوص، وكنت قد اقترحت لهذا البحث عنوانا لا يخلو من إشارة (خلاصة الكلام فيما أورده السعران) ثم عدلت عنه إلى ما هو مثبوت في صدر البحث؛ فقد طال العهد على ما أورده السعران على اقتراحات أنيس، فتوطنت عليه نفوس الباحثين، فصار لا يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه.

٢ / ١ / ٢ : فاتحة البحث:

اكتسب كتاب (الأصوات اللغوية) لإبراهيم أنيس مكانة، وأي مكانة! في تاريخ الدرس الصوتي العربي الحديث[١]، من نواح عدة، الأولى: لمكانة وقيمة وقامة صاحبه وتأثيره الايجابي في الدرس اللساني العربي المعاصر بعامة، والدرس الصوتي منه بخاصة، وأن أفكاره كانت تدعيمًا لمعالجة قضايا العربية بشكل معاصر، أدت إلى أن نستخلص منها أفكارا جديدة، لم يُنظر إليها على هذا النحو من ذي قبل.

الثانية: أن (الأصوات اللغوية) أول كتاب في معالجة (الأصوات العربية) من خلال رؤية حديثة.

الثالثة: ظني أن هذا الكتاب، حاول أن يقدم شيئين لا يخفيان على متتبع لتفاصيله بشكل دقيق، وهما:

---

١ حول الدراسة الصوتية العربية القديمة، ينظر العرض الموجز الذي قدمه هنري فليش: التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب، ص ص ٥٣: ٥٥، وغني عن البيان أن الدراسات الصوتية التراثية، نالت عناية من المحدثين، غير أني لن أتعرض لها؛ ومن شاء فعليه الرجوع إلي مظانها.

الأول: أنه حاول أن يقدم الأصوات العربية من منظور حديث[1]، إلا أن الذي بدا واضحًا، أنه قدّم رؤية مبسطة وواضحة، وفي الوقت ذاته جديدة ومفيدة، وعلى هذا، فقد احتفظ بالمصطلحات الصوتية التراثية، وطعمها بمصطلحات حديثة، إلا أن الذي يلاحظ على معالجته، أنه لم يستطع أن يتخلص منها تخلصًا تامًا، وكانت لها الحظوة والغلبة على المصطلحات الصوتية الحديثة، بل هي المستعملة استعمالا فعليا، على ما تكشف عنه المدارسة، إذ اشتمل كتابه على مصطلحات صوتية تراثية، وهي الأساسية، وأخرى حديثة، وهي فرعية: للعلم فقط.

الثاني: قدّم تصورًا معقولاً ومقبولا لمعالجة الأصوات العربية الحديثة وربطها بالواقع اللغوي الفعلي ربطًا، أبان عن بعد نظر وعمق بصيرة، وإن اعتمد بشكل ملحوظ على اللهجة المصرية، وطعمها في مواضع متباينة بمعرفة من اللهجات العربية الأخرى.

أما صاحبه، فهو إبراهيم أنيس، صاحب المؤلفات اللسانية المتنوعة والسديدة والعديدة، التي أدت إلى تطور كبير في التصورات اللسانية المعاصرة في العالم العربي. ونشير إلى بعضها فيما يلي: من أسرار اللغة، اللهجات العربية، اللغة العربية بين القومية والعالمية، موسيقى الشعر... إلخ، فضلا عن الدراسات العديدة التي نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجلات عربية أخرى، ناهيك عن الوظائف الإدارية، سواء في الجامعة أم في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، التي تولاها، فضلا عن اسهاماته في تطوير بعض الجامعات العربية، كجامعة الكويت، كما كان له دور في حوسبة اللغة العربية، وكان صاحب الفكرة التي قام بها الدكتور على حلمي موسى حول معالجة جذور اللغة العربية حاسوبيا في جامعة الكويت، وقد قام أوّلاً بدراسة إحصائية للجذور الثلاثية لمفردات اللغة العربية، ثم لجذورها غير الثلاثية، ثم لجذور معجم لسان العرب، ثم لمعجم تاج العروس (بالاشتراك مع الدكتور عبد الصبور شاهين)، ثم لجذور معجم الصِحاح. ونشرت النتائج المفصّلة لهذه الدراسات بين عامي واحد وسبعين (١٩٧١) وثلاثة وسبعين (١٩٧٣) في خمسة أعداد مستقلة من مطبوعات جامعة الكويت، يتراوح عدد صفحاتها بين مائة وست عشرة صفحة وثلاث مائة وإحدى وعشرين صفحة. ثم عرض الدكتور علي حلمي دراسة مقارنة لنتائجه عن تحليل معاجم العربية الثلاثة أمام ندوة المعجم العربيّ التاريخي التي عُقدت في تونس عام تسعة وثمانين (١٩٨٩). كما قام بتوسيع المشروع، وألقى

---

[1] ينظر: السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٣٠: الحاشية.

عددا من المحاضرات حول حوسبة التراث العربي، وعلى هذا كان اختيار (الأصوات اللغوية) وصاحبه له ما يبرره، وسنتوقف مع المصطلحين Consonants وVowels فيما يلي.

٢ ٢ / ٢ /٠: دراسة تطبيقية أوليّة لمصطلحيّ الأصوات الساكنة وأصوات اللين في الأصوات اللغوية:

٢ / ٢ / ١ : بداية أوليّة:

ذكرت أن أنيسا حاول أن يربط بين التصورات الصوتية القديمة والحديثة، ومن ثم، مثَّل مرحلة وسطى من ناحية، وحاول أن يربط في دقة واقتدار، حين عالج القضايا الصوتية وربطها بالواقع اللغوي في أحسن ما يكون الربط، من ناحية أخرى.

غير أنه بتقادم العهد عليه، صار، ما اعتبرناه مرحلة وسطى، أمرًا مقضيا، واتسعت، بل توسعت الفجوة بين الباحثين في التعامل مع المصطلح اللساني بشكل عام، والصوتي بشكل خاص؛ لأن هذه الإشكالية آنئذ، لم تكن كما هي عليه الآن.

إذا اتسعت الفجوة، وتباينت قربًا وبعدًا في حظها من الدقة في التعامل مع المصطلح الصوتي، فصار الإمساك بزمام المصطلح الواحد أمرًا عصيًا على الباحث الواحد، بله الباحثين.

وقد أدى ظهور المدارس اللسانية المتباينة والمتعاقبة في التعامل مع المصطلح الصوتي ومناهجه إلى أن تباينت الرؤى واختلفت التوجهات، وصار أمر المصطلح غُما بين الباحثين من علماء الأصوات. وقد اضطرب المحدثون من الباحثين حول هذه الإشكالية، فخصصوا المجلات وعقدوا المؤتمرات والندوات ... غير أن الأمر لم يُحل، بل إن الإشكال في اطراد وازدياد ملحوظ.

وقد يلفت النظر مما ورد لدى أنيس وغيره من الباحثين حين التعامل مع المصطلح الصوتي، أنه يحتاج إلى دراسات مخلصة؛ تقدم فيها قراءات تتعلق بالمصطلح الصوتي بخاصة واللساني بعامة، كما هي الحال لدى أحمد مختار عمر في كتاباته المؤلفة والمترجمة، وعبد السلام المسدي وعبد الرحمن الحاج صالح، وغيرهم نفر كثير من الباحثين العرب.

٢/٢/٢: حاشية على حاشية السعران لاقتراحات أنيس لمصطلحيّ الأصوات الساكنة وأصوات اللين:

يبدو من متابعة (الأصوات اللغوية) كاملاً غير منقوص وعلى تؤدة، أن السعران[١] قد لحظ تباينا في استعمال هذين المصطلحين، فأورد تعليقا ومعالجة تتعلق بهما، وهي ملاحظة على قدر من الأهمية؛ لأنها أدت إلى أن يفرد لها مساحة مكانية، ليست لمعالجة اقتراحات أنيس فيما يتعلق بهذين المصطلحين فحسب، بل لدى ثلة من الباحثين؛ كعلي عبد الواحد وافي (علم اللغة) والدواخلي والقصاص في ترجمتهما لـ (اللغة) لفندريس، ومحمد مندور في ترجمته لبحث (علم اللسان) لأنطوان ماييه، بيد أن الذي بان وظهر، أن أنيسا شغل مساحة مكانية كبيرة[٢]. وعندي أن هذا يعود لسببين اثنين:

الأول: أنها من باحث في قيمة وقامة أنيس.

الثاني: أن السعران، على الرغم من أنه من الرعيل الثاني، إن صح التعبير، إلا أنه لاحظ أن هنالك إشكالية في التعامل مع المصطلح اللساني بشكل عام، والصوتي منه بشكل خاص. وملاحظة السعران لها ما عليها، غير أني حين تتبعت أنيسا، وجدته يتعامل مع المصطلحين السابقين على النحو التالي:

الأول: أن السعران كان محقا فيما ذهب إليه، غير أنها كانت رؤية عامة، ومن ثم، تحتاج إلى كشف اللثام عنها، والثاني: أنه حين تعامل مع هذين المصطلحين الغربيين، كان على وعي، بأن هنالك تباينًا في هذا الاستعمال، فحين تعامل معهما، أورد ما يلي:

قال أنيس: أورد المحدثون من علماء الأصوات قسمين للأصوات، سموا الأول Consonants، والثاني Vowels ، ويمكن تسمية القسم الأول: بالأصوات الساكنة، والثاني: بأصوات اللين[٣]، وعلى هذا، قدَّم أنيس تصورين، الأول: المكافئات العربية للمصطلح الغربي، وهي مكافئات تراثية خالصة، وهي الأساسية والمختارة عنده، على ما يتبدى بشكل أولي في هذا المطلب، ويتأكد من خلال مطالب البحث، والأخر: اقتراحه للمصطلح الغربي من مكافئات عربية أخرى لا تنتمي للتراث العربي. غير أن اقتراحه هذا محكوم بتصورات باقية في ذهنه، فإذا كان أنيس قد قدم هذين الاقتراحين،الأول: الأصوات الساكنة، والثاني: أصوات اللين، إلا أن الأمر عنده كان مرتبا، ولم يكن عشوائيا، إذ وضع عنوانًا "الأصوات الساكنة وأصوات اللين".

---

١ السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٩.

٢ السابق، ص ٢٩: ٣١.

٣ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ٢٨.

وهذا يطرح إشكاليتين حين التعرض لهما، الأولى: أنه منذ البداية كان قد أقدم على وضع عنوان رئيسي، ومن ثم، فإن اقتراحه فيما بعد لهذه المصطلحات الغربية، يعد من نافلة القول؛ لأنه قد صادر ما يليه من تفصيل وبيان يتعلق باقتراحاته لهذين المصطلحين الغربيين.

الثانية: أنه حين طرح هذه الرؤية، قدم اقتراحًا في متن الكلام، وآخر في الحاشية، وقدم من خلاله اقتراحين آخرين؛ الأول: الأصوات الصامتة، والثاني: الأصوات الصائتة[1]، ويبدو أن صنيع أنيس، يشير إلى ملاحظتين:

الأولى: أن هذين الاقتراحين لم يروقا له، ومن ثم فقد وضعهما في الحاشية، على ما يكشف عنه الدرس في مواضع متفاوتة من البحث.

الثانية: أن إشارته لهما في الحاشية تدل دلالة قطعية على أنه لن يتعامل معهما في حشايا الكتاب، ويؤكد هذا الملحظ، أنه لم يكلف نفسه الإشارة إلى تحديد هؤلاء الباحثين في الحاشية، حين قال: ويسمى بعض الدارسين أصوات القسم الأول بالصامتة، وأصوات القسم الثاني بالصائتة[2]، غير أن السعران فصَّل ما ورد عند أنيس موجزا، وكذلك إشارة المسدي، حين قال: إن مندورا لم يكن لديه من رصيد المصطلحات الزاد الكافي لمواجهة علم حديث عند أهله، غريب أو هو كالغريب عند أهل الضاد، فلم يكن منه إلا أن صاغ المضامين العلمية على منهج التعميم والمقاربة، لا على نهج التخصيص والمعاينة، وقد يشفع فيما صنع أن المحاولات التي سبقته لم تتعد مرتبة التلقي الاصطلاحي التي هي منزلة الدخيل لفظا ومعنى، ونخص بالذكر تصنيف علي عبد الواحد وافي، وقد كان مؤلفه يسمي فروع العلم بأسمائها الأصول، فيتحدث هكذا عن الجرامير والسنتكس والستيلستيك[3].

وهذا يشير بوضوح إلى أن أنيسا كان على علم بتلك التباينات المقترحة لهذين المصطلحين، وهنا كانت بوادر المفارقة والشعور بوجود أزمة في التعامل مع المصطلح العربي عامة، والمصطلح الصوتي خاصة.

غير أن العجب العاجب، أنه حين استعمل هذين المكافئين في (الأصوات اللغوية) لم يكونا من إبداعه، كما أنه لم يشر من قريب أو بعيد إلى الجهة الناقل عنها. وكنت لاحظت حين قراءة (الأصوات اللغوية) اعتماده على (سر صناعة الإعراب) لابن جني منذ الوهلة الأولى، وحين تابعت الكتاب،

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ السابق: الموضع السابق: الحاشية.

٣ عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات ... ص ٧٣، ٧٤.

وجدته يعتمد مصطلحاته، وحين حاولت أن أوثق هذه النصوص من (سر صناعة الإعراب)، عرَّجت على ما يتعلق بهذين المصطلحين، فوجدت نصا لابن جني يقول فيه: واعلم أن الحروف في الحركة والسكون على ضربين: ساكن ومتحرك، فالساكن: ما أمكن تحميله بالحركات الثلاث، نحو: كاف (بَكْر) وميم (عَمْرو)، ألا تراك تقول: بَكَر وعَمَرو، وبَكِر وعَمِرو، وبَكُر وعَمُرو، فلما جاز أن تحمله الحركات الثلاث، علمت أنه قد كان قبلها ساكنا ... والمتحرك هو الذي لا يمكن تحويله أكثر من حركتين؛ لأن الحركة التي هي فيه قد استغني بكونها فيه عن اجتلابها له[1]، وهذا لم يشر إليه أنيس لا صراحة ولاضمنا.

وعلى هذا، فـ(الساكن والمتحرك)هنا يحملان سمتين متفاوتتين عما ورد في استعمال ابن جني العام، وأبدأ بمصطلح (الحرف الساكن) الذي استعمله ابن جني هنا دالا به على (الحرف الساكن)؛ أي المشكل بالسكون، وهو عنده الحرف الذي يقبل الحركات الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة، بينما (الحرف المحرك)، لا يقبل إلا حركتين، على أساس أن به حركة، ومن هنا، تتبقى حركتان. وعلى هذا، فإذا كان (الساكن) هو الحرف المشكل بالسكون، وهذا لا يؤاخذ عليه ابن جني، حين يجعله مقابلا للحركة؛ لأنه حينئذ يقابل بين الحركات، وهي مقابلة منصفة، إلا أنه نظر للساكن نظرة أخرى مغايرة، وهو (الصوت الصحيح) الذي يقبل الساكن، وعلى هذا، فكل الأصوات الصحيحة من هذا المنطلق، تقبل السكون، ومن هنا، فالنوعان (الساكن والمتحرك) حروف صحيحة، حسب تعبير ابن جني؛ أي أن ابن جني هنا قسَّم الحروف الصحيحة، إن جاز هذا التعبير، ويبدو أن أنيسا اقتنص المعنى العام، ما دام الاثنان يقبلان الحركات بوجه عام، فجعل، بناء على هذا (الأصوات الساكنة) أي الحروف الساكنة التي تقبل الحركات الثلاث.

ويحتاج الأمر إلى التفكير مليا في هذا المقام، حين يتعلق بالمصطلحين (الساكن والمتحرك)، فكلاهما يجمعهما جامع واحد، وهو ارتباط الحرف بالحركة، غير أن (الساكن) له ثلاث حركات، على أساس أنه مشكل بالسكون، والمحرك أيضا له حركتان، على أساس أن به حركة، ومن ثم، يبقى اثنان، وفي الوقت نفسه، تبقى بوادر الخلاف في أن الساكن يرتبط بالحرف المشكل بالسكون، خلافا للحركات الثلاث.

---

١ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص ٢٧.

وعلى هذا تبقى الإشكالية ظاهرة في التسوية بين (الحرف الصحيح) المشكل بالسكون حسب رؤية ابن جني التي استعارها أنيس فيما بعد، وأدت به إلى أن ينزلق إلى ذات المهوى الذي سقط فيه ابن جني من قبل؛ لأنه سوَّى بين الحرف الساكن وحروف اللين والمد، على أساس أنها حروف ساكنة، هذا هو الذي أوقع أنيسا في المحظور. وعليه، فالمشكلة عصيَّة مع الحرف الساكن، وليست مع الحركة؛ لأنها مرتبطة بالحركة القصيرة، وإن كان قد أطلق عليها مرة الحركات الصغيرة، وأخرى الحركات فقط، وثالثة الحركات الطويلة، ورابعة أصوات اللين الطويلة، قاصدا بها (الألف والواو والياء) على ما سنبينه في مقامه من هذا البحث بإذنه تعالى.

غير أن الذي لفت انتباهي وأثار الكوامن عندي اعتباره الألف والواو والياء سواكن، وفي الوقت ذاته يعتبر الواو والياء متحركتين، بمعنى أنهما يقبلان الحركة، كما أنه يعبر عنهما، كما هو باد، بالحركات الطويلة، في مقابل الحركات القصيرة، وفي الوقت ذاته هي حروف المد، والحروف المعتلة (الحروف المريضة الضعيفة، حروف الاعتلال) على ما أورده هنري فليش[1].

وعلى هذا فالحرف المحرَّك لا بد من وجود حركة عليه، وفي المقابل الحركة تعني الضمة والفتحة والكسرة؛ أي الحركات القصيرة، وهنا يتبدى معنيان متداخلان لدى القارئ؛ الساكن الذي يقبل الحركة، والحركة التي تقبل الحركة أيضا، وعلى هذا، بدت الازدواجية بينهما واقعة لا ريب فيها مع (الحرف الساكن) الذي يعني مما يعني الحرف المشكل بالسكون، كما يعني، حسب ما أورد ابن جني هنا، الحرف الساكن (يقصد الحرف الصحيح بالطبع)، الذي يأتي ساكنا، وهنا بدا العوار ظاهرا جليا، على ما أوردت.

وهذا التصور لـ (الساكن والحركة) يخالف رؤية ابن جني في الكتاب من ناحية، كما يشير بجلاء إلى معنى مصطلح (الأصوات الساكنة) الذي استعمله أنيس واعتمده اعتمادا كليا، ولم يحاول بيانه من الناحية الاصطلاحية من جهة، كما أنه لم يشر كيف بدت له فكرة هذا المكافئ من قريب أو بعيد؟ وإذا كان الجزء الأول من النص قد كشف اللثام عن (الساكن)، فإن المصطلح الآخر (المتحرك)، استعمله ابن جني استعمالا مغايرا لما ورد في مواضع عدة من الكتاب. فقد استعمل الساكن (الحرف المشكل بالسكون) بدليل أنه لا يمكن الابتداء به[2]، على ما ورد في الصفحات (١٨، ١٩) على سبيل المثال، لا الحصر.

---

١ هنري فليش: التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني، ص٦٠.

٢ ينظر ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص ٧.

وعلى هذا، فإفادة أنيس من ابن جني ثابتة بيقين، غير أنه من طريف القول، إذا كان ابن جني جعل الصوت الساكن في معناه المباشر، أي المشكل بالسكون، الذي يقبل الحركات الثلاث، وما دون ذلك (حروف اللين)، وعلى هذا فهي الأصوات الصحيحة، إن جاز استعمال هذا التعبير، الذي استعمله أنيس قاصدا به هذا المعنى، لكنه ليس استعمالا مباشرا، بل على ما هو عند الصرفيين العرب. وهنا كانت إفادة أنيس وتوظيفه للمصطلح كان طريفا وجديدا في آن واحد؛ حين جعل (الساكن) في مقابل (اللين)، غير أنه غاب عنه أن أصوات اللين ساكنة، إلا أن قصده، أنها تقبل التشكل بالحركات الثلاث والسكون، في حين أن (أصوات اللين) مشكلة بالسكون أيضا، إلا أنها لا تقبل الحركات، بيد أن قصده كان واضحا في ذهنه، لكنه قصد عسير على القارئ، فقد أدى إلى التداخل والاضطراب، كما يبدو جليا في هذا البحث.

وبناء على هذا، فإن أنيسًا، قد استعمل المكافئات العربية التالية ترجمة للمصطلحين الغربيين:

- Consonants: الأصوات الساكنة، صوت ساكن، الصوت الساكن، الصوت الصامت.
- Vowels: أصوات اللين، صوت لين، الصوت الصائت.

ويبدو بوضوح من خلال الاستقراء الأوليّ أن:

- الأصوات الساكنة: الأكثر استعمالاً: الاستعمال العام.
- أصوات اللين: الأكثر استعمالاً: الاستعمال العام.

إذا لدى أنيس أربعة مصطلحات أوليّة، وليس مصطلحان، كما أورده السعران:

- الأصوات الساكنة + أصوات صامتة.
- أصوات اللين + أصوات صائتة.

ونشير إلى أن هذه المكافئات لم تكن على درجة واحدة من الاستعمال والشيوع لديه في (الأصوات اللغوية) محل الدرس والمثاقفة، وإنما جاء استعماله لـ:

- الأصوات الساكنة كمكافئ لـ Consonants.
- أصوات اللين كمكافئ لـ Vowels.

ويبدو واضحًا أن أنيسا لم يغير ما اختاره من مكافئات تراثية خالصة، من ناحية، كما لمح أنه من الأجدر أن يشير إلى هذه المكافئات الأخرى المقترحة لهما؛ حتى لا تعد نقيصة، من ناحية أخرى، كما أن إشارته لها دلالة على أنه على علم بها، سوى أنه لن يستعملها ضمنا، وليس صراحة.

وإني لشديد العجب أن أنيسًا عاد مرة أخرى، وهي ليست بعيدة عما اقترحه، وأورد تفصيلاً موجزا لهذه المكافئات بزيادة، فقال: وأصوات اللين في اللغة العربية، هي ما اصطلح القدماء على تسميته بالحركات من فتحة، وكسرة وضمة وكذلك ما سموه بألف المد وياء المد وواو المد، وما عدا هذا، فأصوات ساكنة[1].

ومما يلفت النظر في هذا أنه أضاف مكافئات أخرى، تتعلق بالمكافئات المقترحة والمتعلقة بأصوات اللين، وليس بالأصوات الساكنة. ومن ثم، فـ (الأصوات اللينة)، هي الأكثر استعمالا لديه، إلا أنه كما فعل مع (الأصوات الساكنة وأصوات اللين)، حين أوردها في الحاشية (الأصوات الصامتة والأصوات الصائتة) في إشارة خاطفة وناصعة، صنع ذات الصنيع مع (أصوات اللين). ومن هنا، أضاف مكافئات أخرى، تتعلق وترتبط ارتباطا وثيق الصلة بـ (أصوات اللين)، فجاءت هكذا: الحركات (الفتحة، الضمة، الكسرة) والمد (الف المد، ياء المد، واو المد).

فالمكافئات التي رآها أنيس كمكافئ لـ Vowels ليست (أصوات اللين) وحدها، على ما أورده السعران[2]، وإنما استعمل مكافئات أخرى كـ (الحركة والمد)، حين أشار إلى هذه الاستعمالات في التراث العربي. ويبقى التمايز بينها، أنها ليست على حظ واحد من الترقي المصطلحي، فإذا كان يرى أن (أصوات اللين) هي المفضلة والمستعملة لديه، فإنه في الوقت ذاته، لا يمانع أن تستعمل بعض المكافئات الأخرى كمقابل لها، أو بتعبير آخر، أن هنالك من استعمل مكافئات عربية أخرى، ومن ثم، يبقى التمايز بين المكافئات المستعملة لديه، والمكافئات الأخرى، أنه استعمل مكافئات تراثية خالصة.

وتبدو إشارة أنيس المشار إليها في الحاشية إلى بعض الباحثين، أنه ربما قصد بحث (علم اللسان) لأنطوان ماييه الذي ترجمه محمد مندور ١٩٤٧ميلادية، على ما أبان عنه تحليل السعران ضمنا، وبدا واضحا حين أشار إليه المسدي في معجمه، وقد أوردناه أعلاه.

ويستبين من الاستنتاج السالف الذكر، أنه كان يرى إمكانية استعمالها على نحو آخر، سوى أنه في تعليقه وإشارته في الحاشية، لم يبين، ويدل هذا الفعل بوضوح على أنه لا يرد هذه الرؤية، ولا يقبلها؛ بدليل أنه استعمل خلافها (الأصوات الساكنة ، أصوات اللين)، كما أنه وضعهما في الحاشية.

وهذا الاستخلاص لديه يلفت النظر إلى استنتاج آخر توصل إليه السعران، حين قال: ومن أمثلة هذا الاختلاف في ترجمة المصطلحين الأساسيين Consonants وVowels ترجمهما د. أنيس في

---

١ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص٣٠.

٢ السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٢٩.

(الأصوات اللغوية) بـ (الساكن) وأصوات (اللين)، وترجمهما في كتابه (من أسرار اللغة) بـ (حركة وحرف)[1]. ويستيقظ هذا النص أمورا، نذكرها فيما يلي من نقاش.

أشار السعران إلى أن أنيسا استعمل (الصوت الساكن، وأصوات اللين)، وهي ترجمة للمصطلحين الغربيين Consonants وVowels، وهذا صحيح، وليس عليه ظل لريب، بيد أن السعران لم يبين أن أنيسا كان يعاني من مشكلة إيجاد المكافئات العربية في تلك الحقبة المبكرة، أقول: لم يشر إلى تلك المعضلة ... وأشار فقط إلى أنه جانبه الصواب، حين حاول إيجاد المكافئ العربي المناسب، أقول: لم يشر السعران إلى كل هذا صراحة أو ضمنا، كما أن تعليقه، يوحي إليَّ أنه كان لا يعتني أو لا يدقق في اختيار الصيغة العربية المناسبة، وهذا غير صحيح. كما أنه لم يشر إلى أنه استعمل مصطلحين آخرين، خلافا لما أوردناه أعلاه، وهما (الحركة وحرف مد) ، وهو ما سنشير إليه في قابل من البحث.

وقد لفت نظري كذلك في نص السعران، أنه استعمل (الصوت الساكن، أصوات اللين)، وهو استعمال غير دقيق؛ لأن أنيسا استعمل (الأصوات الساكنة) في الأساس، كما أوردت، ولما سيرد في مواضع متفرقة من البحث. واستعمل (الصوت الساكن) وهذا صحيح، غير أنه ليس دقيقا في الإجمال العام لسببين:

الأول: أن أنيسا استعمل (الصوت الساكن، وصوت ساكن) لحالة الإفراد، وإشارة السعران، ليست صحيحة في الإجمال، صحيح هي مستعملة، إلا أن الصيغة المقترحة والأكثر استعمالا هي الجمع (الأصوات الساكنة)، والثاني: يؤكد ما ورد أولا أن السعران استعمل (أصوات اللين)، ولم يستعمل (صوت لين)، وكان الأولى والأجدر به على الأقل أن يستعمل الصيغة، إما في حالة المفرد، وإما في حالة الجمع، لكن صنيعه يشعر بالتداخل والارتباك على الأقل في الصياغة التي تحمِّل الكلام معاني كثيرة، يقبلها ولا يردها.

إن أداء أنيس، على الرغم من بعد العهد بيننا وبينه، يوحي إلي أن هنالك آلية معينة وتصورا واضحا في ذهنه، وأن اختياره المكافئ المناسب، لم يكن أبدا عبثا ... وهكذا كان همُّه الأول محاولة ربط هذه القضايا الصوتية التراثية بالدراسات الصوتية الحديثة، وهو ما أشار إليه محمد رشاد الحمزاوي، غير أن أنيسا كان مهتما في الأساس بالجانب التطبيقي، ولم يكن يعتني بالجانب المتعلق

---

١ السابق، ص ٢٩: الحاشية.

بطرق آلية نقل المصطلح، قد يكون هذا صحيحا في بعض جوانبه، لكنه ليس صحيحا على جهة العموم. وعلى هذا، فإشارة السعران مفيدة، غير أنها لم تكن كافية ولا منصفة، حين أجحف حق أنيس من جهتين:

الأولى: أن نص السعران فيه إشارة، إلا أنها عامة وسريعة، إذ تبين أنه لم يشأ أن يدقق في كيفية تعامل أنيس الفعلي والحقيقي، في الكتاب محل النظر، ويبدو أنه نظر إلى نص أنيس[١]، فاستخلص منه هذا الاستنتاج، وهو صحيح، لا ريب فيه، إلا أنه يحتاج إلى إعادة نظر ومتابعة لحشايا الكتاب ... لما سيرد في النقطة التالية.

الثانية: أن استنتاج السعران صحيح، بيد أنه ربما التبس عليه الأمر، وهو من هو! وربما كانت إشارة السعران إلى أنه لن يتناول المكافئات الأخرى؛ لأنها ليست أساسية، ويبدو أنه تنبه إلى هذا، ومن ثم، كان استنتاجه يعني ما يركز عليه أنيس بشكل أساسي. وعلى الرغم من ذلك، كان ينبغي عليه الإشارة إلى أن ما قام به أنيس في الحاشية إما خشية الإطالة، وإما لأنه ليس أساسيا ولا مهما عنده؛ لأن صنيع السعران على هذا النحو فيه إغفال لجهد أنيس المضني وما تنبه له، على الرغم من عدم استعمال أنيس لها، لكن كان على وعي بالمكافئات العربية الأخرى المقترحة، هذا من ناحية، كما أنه لم يشر إلا لأربعة مصطلحات من ناحية أخرى، أشير إليها على النحو التالي:

الساكن، الحرف اللين، الحركة[٢]

ويوقظ نص أنيس، السالف الذكر، النظر إلى قضية أخرى؛ أن أول من قسم الحركات العربية، ابن جني في (سر صناعة الإعراب)، وإن لم يشر إلى ذلك صراحة، بل ألمح إليه، وكان هذا أمرا باديا لديه في مقام آخر[٣]. وكان ابن جني أول من اعتبر (أصوات المد) كلها حركات، فجعلها على نوعين، حركات صغيرة (الفتحة والضمة والكسرة)، وحركات طويلة (الألف والواو والياء)، وهذا تفسير إشارة أنيس: هي ما اصطلح عليه القدماء بالحركات، ثم ذكر (الحركات القصيرة)، ثم عاد أخرى، فذكر الحركات الطويلة[٤]، وهذا تفسير لكلام ابن جني، حين جعلها على نوعين. يقول ابن جني: اعلم أن الحركات أبعاض لحروف المد واللين، وهي الألف والواو والياء، فكما أن هذه الحروف ثلاثة،

---

١ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ٢٨.

٢ السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٩: الحاشية.

٣ السابق، ص ٢٩.

٤ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ٣٠.

فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة بعض الألف الصغيرة، والكسرة بعض الياء الصغيرة، والضمة الياء الصغيرة [1].

ويلفت النظر في نص ابن جني، أن أنيسا ربما استقى مصطلح (الحرف) مكافئا عربيا لـ Consonant منه في هذا السياق، كما يمكن اقتباس نص أنيس لمكافئ (الحركة) قصدا منه Vowel، وهي إشارة مهمة من خلال متابعة النصوص. وعلى هذا، فإذا كان السعران أورد في نصه السابق، أن أنيسا لم يشر إلا لمكافئين (الأصوات الساكنة، وأصوات اللين) فهذا في مجمله العام، لا ريب فيه، إلا أنه من ناحية أخرى، فيه إجحاف لجهد وتصورات أنيس، التي تبدو ظاهرة مستعلنة، لمن أراد أن يتدبر أو أراد صبرا كافيا للمطالعة والمتابعة لـ(الأصوات اللغوية)، وهذه الاستعمالات، ستؤدي فيما بعد إلى التداخل والاضطراب لدى أنيس، كما هي هنا، لم يستطع التخلص منه، على ما سنأتي عليه في موضع تال من البحث. إذا، يمكن استخلاص المكافئات العربية التي أوردها أنيس، بناء على ما ورد أعلاه، في (الأصوات اللغوية) على النحو التالي :

- الأصوات الساكنة = الأكثر استعمالا وانتشارا.
- أصوات اللين = الأكثر استعمالا وانتشارا.
- الأصوات الصامتة = الإشارة في الحاشية دون الاستعمال مطلقا.
- الأصوات الصائتة = الإشارة في الحاشية دون الاستعمال مطلقا.
- الحرف = الاستعمال دون الإشارة.
- الحركة = الاستعمال دون الإشارة [2].

ويتعارض هذا الاستخلاص مع ما توصل إليه السعران في هذا الشأن من نواح عدة، منها:

١ ـ أشار السعران إلى أن أنيسا لم يستعمل إلا مصطلحين (الأصوات الساكنة، الأصوات اللينة[1])، على النحو المبين أعلاه، وقد فصلنا فيه القول، بحيث لا يحتاج إلى إعادته تارة أخرى.

---

١ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص ١٧.

٢ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ٣٠، وقد أورد أنيس هذه المصطلحات في حاشية ص ٢٣، تجدر الإشارة إلى أنه سيستعمل مكافئ (الحركة، الحركات) استعمالاً وفيرا، على ما سيأتي بيانه (ينظر: ٢ / ٤ / ١، ٢ من هذا البحث) ، غير أن مقصدي هنا، أنه لم يستعمله في صدر كتابه، إلا مرة واحدة.

٢ ـ أن إشارة السعران توحي إلى القارئ المتعجل أن أنيسا لم يكن يُعنى باختيار المكافئات العربية المناسبة، وهو ما أشار إليه المسدي، وإن كان قد ذكره من جهة أخرى، غير أن مراجعة النصوص، تظهر خلافا لما توصل إليه المسدي والحمزاوي في كثير من جوانبه.

٣ ـ يظهر الاستخلاص الوارد أعلاه أن أنيسا كان مدركا لهذا العوار، وكان يتحاشاه، كلما وجد إلى ذلك سبيلا، وهو ما نجح فيه، مع هذين المكافئين الغربيين، إلى حد بعيد، على الرغم من أنه من الرعيل الأول الذي ارتاد هذا المجال.

٤ ـ المكافئات العربية الأخرى المقترحة التي استعملها أنيس مكافئات تراثية، وقد أوردت ذلك أعلاه، بحيث لا يحتاج معه إلى إعادتها تارة أخرى، وهي مصطلحات خاصة بعلماء التجويد في التراث العربي، وتحديدا ابن جني في (سر صناعة الإعراب).

٥ ـ كان أنيس أكثر ميلا إلى استعمال المكافئات التراثية، وتفضيلها على المكافئات الأخرى، على ما أوردته أعلاه.

٦ ـ استنتاج السعران أن مصطلحيّ (الحرف، الحركة) لم يردا في (الأصوات اللغوية) فيه نظر، بناء على ما ورد أعلاه، وما سيرد بفضل بيان وتفصيل في قابل هذا البحث، وقد أوردنا هذا القول أعلاه، ويبدو أنه نقل فحوى نص ابن جني الذي أورده أنيس[٢].

غير أن الملاحظة الجديرة بالنظر هي تلك التي أوردها السعران على أنيس[٣]، حين قال: ومعروف (الحرف) في الاستعمال العربي القديم يصدق على Consonants وVowels كليهما، فكأن كلمة (حرف) هنا تستعمل استعمالا اصطلاحيا جديدا، وعلى القارئ أن يكون على حذر ليميز بين استعمالها مرادا بها المعنى التقليدي، وبين استعمالها مرادا بها المعنى الجديد، لاسيما في النصوص التي يناقش فيها الكاتب التصورات اللغوية العربية القديمة، فيقع في سياق واحد (الحرف) بمعناه عند سيبويه أو ابن جني مثلا، ثم الحرف مقابلا Consonants، والحرف مرة ثالثة مقابلا لـ Vowels [٤].

---

١ السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٩.

٢ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ٣٩.

٣ السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٩: الحاشية.

٤ السابق، ص ٣٠.

وينبغي أن أشير هنا إلى أن ابن جني قد فرَّق بداية بين الحرف والصوت، وجعل الصوت عاما والحرف خاصا[١]، إلا أنه قد عاد في مواضع أخرى متأخرة للتسوية بينهما[٢].

وقد أورد السعران كلاما لأنيس، خلافا لما هو وارد في (الأصوات اللغوية) وأنا أنقل بعضا منه (لأني لم أعد لكتاب أنيس (من أسرار اللغة)، وهو مفيد لما نحن بصدده الآن، وسأعتمد على ما أورده السعران[٣].

إن السعران أورد كلاما مناقضا لما هو وارد في (الأصوات اللغوية)، ومن ثم، فإن إفادتي مما أورده السعران، ستنصب فقط على ما يتعلق بـ (الأصوات اللغوية)؛ بمعنى أننا سنستفيد بما نحن حياله الآن فقط. ونص السعران مفيد من جوانب، أوردها بتفصيل وبيان يرد أدناه.

إن أنيسا استعمل مصطلح (الحرف) للدلالة على الصوت المشكل بالسكون، غير أن السعران يرى، وهو محق، أن الحرف كمصطلح يشمل الأصوات الصحيحة وأصوات المد (اللين)، كما هي الحال لدى سيبويه وابن جني، وهو ما أخذه شاده على سيبويه[٤]، كما أن النص الأول في رقم ١، يظهر أن أنيسا استعمل (الحرف) المشكل بالسكون، ورؤيته هذه تتفق مع رؤية القدامى في إطلاقه على النوعين، وهي رؤية لا غبار عليها في هذا السياق. غير أن ما يلفت النظر في هذا النص، أنه قصد (الحركة) مكافئا بها الحركة القصيرة (الضمة، الفتحة، الكسرة) على أساس اعتبارها حركات قصيرة [٥]، وعلى هذا، فليس هنالك تباين (أو تناقض) بين ما ورد لدى أنيس[٦]، وما نقله السعران عن أنيس (من (من أسرار اللغة، ص ١٧١)، وعلى هذا يبدو التباين والتناقض اتساقا وانسجاما بين المؤلفين، خلافا لما ذهب إليه السعران.

---

١ ينظر ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص ٦.

٢ يجب التنويه إلى أني سأشير بشكل لافت للنظر إلى بعض المواضع عند ابن جني في (سر صناعة الإعراب) نظرا لاعتماد إبراهيم أنيس على المصطلحات التي وردت فيه، على ما تظهره مقارنة النصوص بين الرجلين، وأشير كذلك إلى أني لن أتتبع ابن جني في (سر صناعة الإعراب)، فلذلك شأن آخر، أرجو أن أفرغ له في قابل الأيام.

٣ السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٣٠.

٤ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ١٠٧ : ١٠٨.

٥ السابق، ص٣٠.

٦ السابق، ص ٣٠.

كما أن أنيسا حين استعمل حرف مد (من أسرار اللغة، ص١٧١)، على ما أورده السعران، ليس في النص إشكال، إذا اعتبرنا أن أنيسا ينظر إلى (الحرف) على أنه يشتمل على النوعين من الأصوات، وهي رؤية القدامى، وقد أوردنا جانبا منها، حين توصلنا إلى أن أنيسا، نقل فحوى نص ابن جني، وذكرنا رؤيتنا ثمة. وعلى هذا، فلا تناقض ولا خلاف بين هذه المواضع في المجمل العام، ويبقى التباين بينها في دقائق التفاصيل؛ فقد يرد الكلام مفصلا في مكان، وموجزا في مكان آخر(فيفهم منه كلاما)، ليس أكثر.

كما أن النص الآخر، حين ذكر(الحركة) قاصدا بها (الفتحة والضمة والكسرة)، وهي رؤية ابن جني، على ما أوردته أعلاه. وعلى هذا، فإن ما أورده السعران يحتاج إلى إعادة نظر على ضوء مقارنة النصوص، وتفهم ما كان يقصده أنيس تحديدا، غير أن الذي ظل واضحا أن أنيسا ظلَّ وفيا لتلك الرؤية التي ذهب إليها، ووضع التصور العام لها (الأصوات الساكنة، أصوات اللين/ الأصوات اللينة)[1]، وإن استعمل مكافئات أخرى معها، بيد أن الذي ينبغي أن يكون واضحا وظاهرا منذ البداية، أن هذه الإشارات (أو الاستعمالات) لا تعكس تناقضا بقدر ما تعكس مدى تصور أنيس العام، على الرغم من بدايته المبكرة، حين عمل من خلال آلية معينة، وإنه (أنيس) لم تشذ عنه جزئية كبيرة كانت أم صغيرة في هذا الباب، على ما هو ظاهرة، من خلال متابعة نصوص استعماله للمكافئات العربية المقابلة للمصطلحين الغربيين. كما تشير رؤية أنيس إلى ما كان يعنيه، إما تلميحا وإما تصريحا، على ما هو وارد لديه في (الأصوات اللغوية) باعتباره يمثل رؤية أنيس في هذا الجانب.

وهنا نجد السعران ينتبه إلى إشكالية أخرى وقع فيها أنيس؛ حين استعمل (حرف المد)، وهو حرف مشّكل بالسكون[2]، وهو أمر غير مقبول، سوى أنه ينبغي أن ينظر إلي الأمر من جهة أخرى، وهي أنه حين استعمله، استعمله على صيغة العموم، وهو الاستعمال التقليدي في التراث العربي، خاصة أن محاولة أنيس كانت هي الأولى من نوعها، كما أنه كان يحاول جاهدا أن يربط بين التصورات العربية القديمة والتصورات اللسانية، خاصة الصوتية منها، وهو عمل على قدر من الصعوبة والخطورة والوعورة، وعلى هذا يتسق هذا مع الاستنتاج الذي أوردناه أعلاه؛ أن أنيسا كان أكثر ميلا إلى استعمال المكافئات التراثية، ويؤكد أن ما ذهبت إليه أنه الصحيح، إن شاء، أن السعران فيما تلا ذلك أورد أن الكاتب كان محددا، فيقول: نلاحظ أن الكاتب؛ ليحدد أنه كان يقصد بـ (حرف) ما

---

١ السابق، ص ٢٨.

٢ السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٣٠: الحاشية.

يقابل Consonants يقيده بقوله (المشكل بالسكون) لزاد الغموض هذا فضلا عن هذا المشكل بالسكون) لا يعد فصلا Consonants وVowels [1]، وزعمي أن هذا النص لا يعيب أنيسا بقدر ما يثقل به ميزان مؤلفاته في دقته، وليس العكس، أو مما يؤخذ عليه، على ما أورد السعران هنا في هذه الجزئية محل الدرس. إنما تدل على مدى تفهم أنيس منذ البداية، وعلى وعيه المبكر بما صار علما في فترة متأخرة نسبيا.

ثم يقول السعران: فالسكون (يشكل) به حرف مثل التاء أو الباء أو الكاف: والسكون نفسه هو العلاقة المميزة (للحركة الطويلة) أو لحرف المد[2]، وهذا النص يلتقي فيه السعران مع أنيس في أن كليهما يستقي تصريحا أو تلميحا من ابن جني (أو القدامى)، وتأمل هذا النص وما أوردته من نص ابن جني المنقول عن أنيس يدل دلالة واضحة على هذا السلوك. ثم يتابع السعران عرض آراء أنيس تتمة لهذا الكلام، وهي نقول كسابقتها تثقل ميزان أنيس، وتحسب له، لا عليه[3].

ويشير هذا النص إلى أن السعران فعل فعلة أنيس، حين استعمل (الحركة الطويلة) معادلا موضوعيا لـ (أصوات اللين)، وهو ما استعمله أنيس سلفا، حين استعمل (الحركة) دالا بها على (الحركات القصيرة)، وحين استعمل (الحركات الطويلة) مكافئا لـ (أصوات اللين)، ولم يكتف بهذا، وإنما استعمل (الحرف) كما يستبين لاحقا بفضل بيان.

ثم ينتقد السعران كلام أنيس، بأن المفهوم التقليدي لكلمة (حركة)، قد يحول دون تصورها، عندما تستعمل مقابلة لـ Vowel صوتا أساسيا في الكلام مثل (الحرف المشكل بالسكون)، فقد يظل عسيرا على القارئ أن يخلص ذهنه من الحركة علامة أو عارض للحرف، الذي الجسم أو الجوهر[4]، وهذا كلام منقوض بما هو وارد فوقه من كلام السعران، حين علق على كلام أنيس، استعمل المصطلح ذاته!! ثم يتابع السعران عرض آراء أنيس تتمة لهذا الكلام، وهو كسابقه يثقل ميزان أنيس، ويحسب له لا عليه[5].

---

١ السابق، ص٣٠، أوردنا أن ابن جني وقع في هذه الإشكالية من قبل، واعتماد أنيس عليه، هو الذي أوقعه فيما وقع فيه.

٢ السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٣٠: الحاشية.

٣ السابق: الموضع ذاته.

٤ السابق: الموضع ذاته.

٥ السابق: الموضع ذاته.

ثم ينتقد السعران كلام أنيس بأن المفهوم التقليدي لكلمة (حركة)، قد يحول دون تصورها، عندما تستعمل مقابلة لـ Vowels صوتا أساسيا في الكلام مثل (الحرف المشكل بالسكون)، فقد يظل عسيرا على القارئ أن يخلص ذهنه من الحركة علامة أو عارض للحرف الذي الجسم أو الجوهر[1]، وهذا كلام منقوض بما هو وارد فوقه من كلام السعران ذاته، حين علق على كلام أنيس، استعمل ما عابه على أنيس أعلاه، وقد أوردته، بما لا داعي معه من إعادته نزلة أخرى.

غير أن هنالك ملحظا أثار انتباهي، فيما قام به السعران حينما تعرض لهذين المصطلحين Consonants وVowels عند وافي[2]، وذكر تفصيلات دقيقة، من أنه ورد جمعا أو مفردا أو وحروفا ساكنة أو أصواتا ساكنة[3]، إلا أنه حين تعرض لأنيس، لم يشر إلى هذا التشقيق والتفصيل، على ذلك النحو الوارد لدى وافي، على الرغم من أني ألحظ هذا الملحظ وأورده فيما يلي ... غير أن الذي يلفت النظر في هذا السياق إلى أن أنيسا، كان قد سبقه وافي في التعامل مع هذين المصطلحين Consonants وVowels إلى العربية، بيد أن وافيا، قد اقترح لهما عددا من المكافئات العربية أوردها هنا على النحو التالي:

١ - اقترح وافي لـ Consonants ما يلي:

الحروف الساكنة، الساكنة، الأصوات الساكنة، الحروف غير المحركة، الأصوات.

٢ - اقترح وافي لـ Vowels ما يلي:

حروف المد، أصوات المد، أصوات مد، أصوات لين، حروف اللين، الأصوات المدِيّة.

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ السابق، ص ٣٤ : ٣٦، ساعتمد في بيان ملاحظات وافي على ما أورده السعران، خاصة أني تعرضت لبعض هذه التصورات الخاصة بوافي في بحث سابق (ينظر لكاتب هذه السطور: طرق نقل المصطلح اللغوية في المؤلفات العربية، ص٣٣: ٤٣)، غير أني لم أتعرض لهذين المصطلحين، وهما من الأهمية والعناية والحفاوة، أن يفرد لهما بحث خاص للنظر فيما أورده السعران من ناحية، ودور وافي الحقيقي من ناحية أخرى، على ضوء ما حصل في هذا البحث، أرجو أن تتاح سنحة من الوقت لإنجازه.

٣ السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٣١ وما بعدها.

ويلاحظ على هذه الاقتراحات، أنها وردت لدى أنيس بصيغة الجمع، كما أنها وردت في أماكن متفرقة من الكتاب. غير أن التباين يظل حاصلا وواضحا لدي الجانبين، على ما نظهره في قابل من البحث.

وإذا كان وافي في (علم اللغة) سابقا زمانيا لأنيس في (الأصوات اللغوية)، فإن الحديث عن الإفادة، لا بد أن يكون واقعا بعلاقة التأثير والتأثر، ويلفت النظر هنا فيما استعمله الاثنان (وافي وأنيس) حين تعاملا مع هذين المصطلحين، وأبينه فيما يلي، وأرجو أن يكون دقيقا في هذا السياق.

فيما يتعلق بالمصطلح الأول Consonants، نرى عددا من الاقتراحات في هذا السياق على ما هو ظاهر، ويبدو جليا أن أنيسا أفاد بشكل مباشر أو غير مباشر، مما اقترحه وافي، حين استعمل أنيس مصطلح (الساكن) قاصدا به Consonants، غير أن استعمال وافي جاء مرتبكا، إن جاز التعبير؛ لأنه كان أول من تعرض لهذه الاقتراحات في العربية (١٩٤٠)، كما أنه لم يكن متخصصا، خلافا لأنيس، ويبدو أن أنيسا قد لحظ هذا التباين، كما لحظه السعران، فيما تلا ذلك، فأراد أن يستصفي ما يحتاج إلى استصفاء، وهنا تبدو الإفادة واضحة وظاهرة.

وتبدو الإفادة شاخصة مستعلنة حين التعامل مع هذين المصطلحين لدى كل منهما، فوافي استعمل عددا من المكافئات العربية المتنوعة، بيد أن الذي يلاحظ عليها، أنها قريب من قريب (حروف المد، أصوات المد، أصوات مد، أصوات لين، حروف اللين، الأصوات المدية) هذا من جهة، كما أنها مكافئات تراثية، على ما هو ظاهر، وهنا تبدو العلاقة بادية بين اقتراح العلمَين.

وتتبدى إفادة أنيس مما هو وارد لدى وافي، حين استعمل وافي هذه المقترحات استعملها أنيس، غير أن ما انماز به أنيس أنه غربل هذه المكافئات، على ما تظهره المقارنة، وأن وافيا استعملها على أنها واحدة، أو أنها قريب من قريب، وعلى هذا، فالمصطلح الواحد Vowels استعمل له وافي ستة مكافئات، وهو ما يؤدي إلى فوضى الرصيد المصطلحي، وهنا يبدو أن أنيسا أفاد مما وقع فيه وافي، وتجاوزه، حين أصرَّ ضمنا، وكان واضحا، حين لم يستعمل إلا مصطلحا واحدا (أصوات اللين، صوت لين)، صحيح اعتمد أنيس على اقتراحات وافي وأفاد منها، إلا أنه تجاوزها باختياره مكافئا واحدا في إطاره العام.

ويبقى أن وافيا لم يختر إلا المكافئات التراثية، على ما هو واضح؛ لأنه لم يجد أمامه سواها، صحيح فعل أنيس هذا الفعل، إلا أنه، حين فعل هذا، لم يكن يتبع وافيا، بقدر ما كان يخدم

الفكرة التي كان يرمي إليها، وهي ربط هذه التصورات الصوتية الحديثة بالتصورات القديمة، ويعد استعمال المصطلح نوعا من هذه الوسائل، وربما تكون كتابات وافي هي التي أوحت بهذه الفكرة لما قام به أنيس (الأصوات اللغوية). وبناء على هذا، تبدو العلاقة جلية واضحة بين تصورات الرجلين في الكتابين. كما أن أنيسا تجاوز اقتراحات وافي، حين أشار إلى استعمالات أخرى (الأصوات الصامتة والأصوات الصائتة)، وهو ما لم يشر إليه وافي، ويبدو أن لذلك سببين، لا ثالث لهما:

الأول: أن هذين الاقتراحين (الصامت والصائت) كانا من ابتكار محمد مندور في بحثه المعنون (علم اللسان)، وهي ترجمة جاءت متأخرة بحوالي سبع سنوات عن كتاب وافي.

الثاني: أن وافيا لم يكن من المتخصصين في الدراسات الصوتية، أو اللسانية، فكانت تصوراته أوليّة في هذا الشأن، في حين أن مكافئات أنيس تبدو فيها الإفادة واضحة وظاهرة من نواح منها:

الأول: أن الإفادة واضحة، لا ريب فيها.

الثاني: أنه طور هذه الإفادة بأن تجاوز ما وقع فيه وافي.

الثالث: إذا كان وافي قد اختار مكافئات تراثية، ولست أدري: هل كان هذا منه بقصد أم بدون قصد؟ إلا أن الذي يمكن قوله: إنه وظَّف هذا الاختيار لدى وافي فيما يهدف إليه في (الأصوات اللغوية).

الرابع: أن أنيسا أشار إلى المكافئات (الصامتة، الصائتة) في الحاشية، على ما أوردته في سياق سابق، من هذا البحث. وهكذا تميز عمل أنيس في هذين المكافئين عن عمل وافي.

إذا، لم يستعمل أنيس سوى مصطلح واحد أساسيا، وكان واضحا منذ البداية، حين أورده صراحة، وأشار إليه إشارة واضحة، كانت لافتة بأنه المكافئ الأساسي، على ما أوردنا، وضمنا حين لم يستعمل غيره في إطاره العام، ولم يستعمل مكافئا عربيا آخر، خلافا لما أشار إليه، على جهة التنبيه والتنويه، وربما كان وافي لا تعنيه هذه التباينات في التعامل مع المصطلح الغربي، أو أنها في العربية تؤدي معنى واحدا، وأنه أوّل كتاب، وأن الذين سيأتون من بعده من أهل الاختصاص، سيدققون في هذا الباب بشكل أكثر، باعتبارهم أولي العلم في هذا الباب. وعلى هذا، جاءت مصطلحات وافي تحتاج إلى ضبط، في المجمل العام.

كما أنه أفاد إفادة أخرى؛ حين أشار إلى الاستعمالات الأخرى في الحاشية، وهذا يدل على أمرين، الأول: أن لديه علما ومعرفة بهذه المقترحات العربية الأخرى، غير أنها لا تروق

له، والثاني: أن وضع هذه المقترحات الأخرى لهذا المصطلح في الحاشية؛ يدل دلالة واضحة على أنه ليس من الأهمية بمكان عنده، والثالث: أنه كان أكثر ميلا إلى الاقتراحات العربية التراثية.

٢/٣/:قراءة استقرائية لمصطلحيّ الأصوات الساكنة وأصوات اللين في الأصوات اللغوية:

أشار السعران إلى الصيغتين الأساسيتين فقط لدى أنيس في الأصوات اللغوية[١]، على ما أظهرناه، على الرغم من أن أنيسا أشار بشكل مبدئي إلى مصطلحين آخرين (الصامت والصائت) ومكافئات أخرى، أوردناها في المطلب السابق، وصنيع السعران يشعر القارئ أن أنيسا استعمل الصيغتين الأساسيتين فقط، وهذا ليس صحيحا، على ما سنستظهره بفضل بيان، فضلا عما سبق.

٢ / ٣ / ١: قراءة استقرائية لمصطلح الأصوات الساكنة في الأصوات اللغوية:

تقرَّيتُ (الأصوات اللغوية) كاملا غير منقوص، فوجدت ما أورده السعران صحيحا، في المجمل العام، سوى أنه يحتاج إلى زيادة بفضل بيان، أوردها فيما يلي من حديث:

- الأصوات الساكنة: الصيغة الأكثر استعمالا.
- أصوات ساكنة: مستعلمة لدى أنيس، ويفرضها السياق، وتعني عنده (الأصوات الساكنة)، غير أنها أقل استعمالا.
- الصوت الساكن: (أو صوت ساكن) مقابلا لـ (صوت اللين) يستعمله أنيس كذلك دالا به على (الأصوات الساكنة) في صيغة المفرد.
- صوت ساكن: مستعمل لدى أنيس، قاصدا به (الأصوات الساكنة) في حالة الإفراد، غير أن إشكالية واضحة في هذين المصطلحين، سنعرض لها فيما يأتي.

هذا ما لم يسطع السعران عليه صبرا، كما أنه من ناحية أخرى، لم يشر إلى أن المكافئ في حالة الإفراد (صوت ساكن) فيه لبس شديد لدى أنيس، كما سيأتي، وعلينا بيانه.

---

١ السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٢٩.

هذه الإشارات الأوليّة لم يشر إليها السعران، على ما هو وارد لديه في معرض مناقشته لاقتراحات أنيس لهذين المصطلحين الغربيين[١]، كما أنه لم يشر إلا لصيغة واحدة، وهذا ليس صحيحا ولا دقيقا.

وثمة ملحظ مهم يتعلق بالمكافئ (صوت ساكن، الصوت الساكن) في حالة الإفراد، وقد لاحظت من خلال تتبعه أن (الصوت الساكن) ليس فيه إشكالية على طول مساحة الكتاب، سوى أن الإشكالية، حين يستعمله دالا به على الإفراد، خاصة في استعماله لـ (صوت ساكن) تحديدا؛ لأنه استعمله بدلالتين متفاوتتين على ما هو وارد من خلال استقراء الكتاب. وهو ما سنتوقف عنده هنا بزيادة تفصيل وفضل بيان، فيما يلي أدناه.

كما يجب الإشارة إلى أن استعمال هذه المكافئات على هذا النحو، جاء مباشرا عند أنيس[٢]، واستعمل (الصوت الساكن) في الصفحات التالية (٢٩، ٤٣، ٤٥، ٦٩) على سبيل المثال، دالا به على حالة الإفراد، ثم استعمله على استحياء في ثنايا الكتاب، غير أن اللافت للنظر في استعمال هاتين الصيغتين (صيغة الجمع الأكثر استعمالا، وصيغة الإفراد) أنهما تعكسان رؤية أنيس حين استعملهما في الكتاب كله، ولم يشذ عن هذا الاستعمال، إلا في بعض المواضع التي مثلت خروجا على هذا الاستعمال العام، كما أن السعران لم يشر إلى هذا الخروج والفروق، وهو ما سنتوقف عنده فيما يلي من التفصيل والتبيان.

لم يعرض السعران إلا للصيغة العامة المستعملة لدى أنيس، على ما أوردنا، وربما كان تصوره لهذا الأمر، أنه يعرض فقط للصيغة الأساسية التي استعملها في (الأصوات اللغوية)، ولم يشأ أن يعرض لتفاصيل تحتاج إلى وقت في المتابعة دقيقة وعصية، إلا أني أتساءل مندهشا، إنه كان بإمكان السعران أن يشير إلى ما أشار إليه أنيس في الحاشية، وإخال أن هذا كان بإمكانه، خاصة أنه لن يكلفه كثيرا، كما أنه لن يستغرق مساحة مكانية، ومن العجب العجاب أنه لم يفعل، وهذا يدل على أن رؤيته، فيما يتعلق بهذا الموضع، تنسحب على الكتاب كله، على ما أوردناه سلفا.

وأحاول بيان ما أوردته أعلاه من إشكالية تتعلق بصيغة الإفراد، قاصدا (صوت ساكن) المقترحة لدى أنيس، حين تناول المقطع، فقال: والمقاطع الصوتية نوعان، متحرك Open

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ٢٨ وما بعدها.

وساكن Closed، والمقطع المتحرك هو الذي ينتهي بصوت لين قصير، أما المقطع الساكن، فهو الذي ينتهي بصوت الساكن[1].

والذي لفت انتباهي هو المقطع الساكن، ليس القصد منه (الصوت الساكن) في حالة الإفراد، الذي يعني أيضا (الأصوات الساكنة)؛ فحديثه هنا عن الصوت، إما على الحرف المشكل بالسكون، وإما على الحرف في حالة الوقف؛ لأنه يكون ساكنا، وعلى هذا، فالساكن لديه، ليس هو الساكن المستعمل في ثنايا الكتاب؛ من حيث الاستعمال العام. ويزداد الإشكال بشكل مباشر، حين قسَّم المقاطع الصوتية[2]. وما يهمنا هنا هو الأنواع الثلاثة الأخيرة، وهي على ما أوردها أنيس على النحو التالي:

- النوع الثالث: صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن.
- النوع الرابع: صوت ساكن + صوت لين طويل + صوت ساكن.
- النوع الخامس: صوت ساكن + صوت لين قصير + صوتان ساكنان.

وواضح أنه استعمل (صوت ساكن) مرتين في كل نوع من هذه المقاطع، بل استعمل (صوت ساكن) ثلاث مرات في النوع الخامس والأخير، واللافت للانتباه فيها، أنها ليست واحدة من حيث الدلالة، على ما يبدو من النماذج التي استشهد بها أنيس، وهو ما سنظهره فيما يلي من حديث.

بقي أن أتناول النماذج التي اعتمد عليها أنيس، لبيان هذا التداخل، وأبدأ بالنموذج الأول لبيان أن (صوت ساكن) في كل مرة يغاير الآخر، بناء على ما أورده أنيس ذاته؛ فقد أورد مثالا تطبيقيا على النوع الثالث الفعل (يكتب)، وهو مكون على ما أورده أنيس من مقطع من النوع الثالث، مضافا إليه مقطعان من النوع الأول[3].

ويمكن تفسير ما أورده أنيس، على أن النوع الثالث عنده (الأول هنا) مكون أصلا من مقطعين هكذا:

- صوت ساكن + صوت لين قصير.
- صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن.

---

١ السابق، ص ١٥٠.

٢ السابق، ص ١٥٣.

٣ السابق، ص ١٥٣.

ويبقى المقطع المذكور في النوع الثالث، ليس موجودا في النوع الأول؛ في أن النوع الأول مكون من مقطعين، والثالث من ثلاثة مقاطع، بزيادة مقطع واحد، وهو بيت القصيد (صوت ساكن)، وهنا ينماز المصطلحان (صوت ساكن) في النوع الثالث والرابع والخامس؛ لأن كلا منها اشتمل على مكافئين (صوت ساكن)، غير أن معناهما العام، ليس واحدا.

وقد اتخذ من الفعل (يكتب) مثالا على بيان النوع الثالث، وهو يتكون، بناء على ما أورده أنيس، من مقطعين:

- المقطع الأول: يَكْ = ي = صوت ساكن + فتحة = صوت لين قصير + كْ = صوت ساكن.
- المقطع الثاني:- تُبْ = ت = صوت ساكن + ضمة = صوت لين قصير + بْ = صوت ساكن.

ومن ثم، فـ (صوت ساكن) الأول، يقصد به حسب تصور أنيس (الأصوات الساكنة) في حالة المفرد؛ لأنه قصد به (ي)، ثم الحركة القصيرة (الفتحة) المشكلة بها الياء، ثم (صوت ساكن) المكون للمقطع الأول وهو (الكاف) وهو (صوت ساكن)، بمعنيين متفاوتين، كما سيأتي بيانه أدناه، وعلى هذا، فاستعمال (صوت ساكن) هنا يوقع القارئ في حيرة ، حين تثير سؤالا مهما وهو: أن (صوت ساكن) هنا له دلالة مزدوجة مع هذا المثال تحديدا؛ لأنه:

- يدل على الصوت الساكن بمعناه العام في الكتاب، وهذا مأخوذ من الياء.
- ويدل على النوع الثاني، الحرف المشكل بالسكون، خاصة أن (الكاف) هنا مشكَّل بالسكون.

وكلا الاحتمالين راجح وله ما يسوغه، وعندي أن هذا المثال، لم يحسم الأمر بشكل نهائي، غير أن النوعيين التاليين (الرابع والخامس) ربما يزيلان ما غمض في النوع الثالث، يقول أنيس: أما النوعان الأخيران أي الرابع والخامس فقليلا الشيوع، ولا يكونان إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف، فحين نقف على كلمة (نستعين) في قوله تعالى(إياك نعبد وإياك نستعين)، تتكون الكلمة حينئذ من ثلاثة مقاطع: أولها مقطع من النوع الثالث، وثانيها من النوع الأول، وثالثها من النوع الرابع[١]. ويعنينا أن أتوقف مع تفصيل للمقطع الأول والثاني والأخير، على ما ذكره أنيس، بأن أوّلها مقطع من:

- النوع الثالث (صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن).
- وثانيهما من النوع الأول (صوت ساكن + صوت لين قصير).

---

١ السابق، ص ١٥٤.

• وثالثها من النوع الرابع (صوت ساكن + صوت لين طويل + صوت ساكن).

وهنا يعود المشكل للتكرار تارة أخرى، فيما يتعلق بـ (صوت ساكن) في المقطع الأول هنا، الذي أشار إليه، على أنه من النوع الثالث. وخلاصة القول في المقاطع في (نستعين)، إنها تأتي على النحو التالي:

- المقطع الأول: نَس = ن = صوت ساكن + فتحة = حركة قصيرة + س = صوت ساكن.
- المقطع الثاني: تَ: صوت ساكن+صوت لين قصير(النوع الأول من المقاطع عند أنيس).
- المقطع الثالث: عين = صوت ساكن + حركة قصيرة + صوت مد (ياء) + ن = صوت ساكن مشكل بالسكون.

وهنا نستبين أن (الصوت الساكن) الوارد في (نستعين) ليس واحدا؛ ففي الأول يعني (الصوت الساكن) المستعمل لدى أنيس في كل الكتاب، وهذا لا غضاضة عليه في استعماله، غير أن الإشكالية تبقى في النزلة الأخرى، إذ قصد به (الصوت الساكن) المشكل بالسكون، على ما أبنا عنه لما أورده أنيس في كتابه، ومن هنا، فالخلط والارتباك حادث، ويعود هذا إلى استعمال أنيس مكافئات تراثية خالصة في مواضع عدة من الكتاب، كما هي الحال هنا، عبرت عن الشيء الواحد بمصطلحات عدة، على ما هو وارد هنا؛ لأن أنيسا تعامل مع التراث العربي على أنه شيء واحد، أو بيئة واحدة، أو أنه كان في فترة واحدة، وهذا ليس صحيحا ولا دقيقا، وهنا مكمن الخطر وبيت الداء.

وقد أورد أنيس نموذجا آخر في قوله تعالى (إلى ربك يومئذ ٱلْمُسْتَقَرُّ)، يقول: بخصوص مقاطع كلمة (المستقر): تكون هذه الكلمة من أربعة مقاطع، أولها وثانيها من النوع الثالث، وثالثها من النوع الأول، ورابعها من النوع الخامس[1]. كان هذا موجزا لما أورده أنيس، وأنا أزيده بيانا وتفصيلا فيما يلي:

- المقطع الأول والثاني: من النوع الثالث = صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن.
- المقطع الثالث من النوع الأول = صوت ساكن + صوت لين قصير.
- المقطع الرابع من النوع الخامس = صوت ساكن + صوت لين قصير + صوتان ساكنان.

وتبدو الإشكالية هنا، كما في المثال السابق، وزيادة على ما أحاول بيانه، وأرجو أن يكون كاشفا وواضحا، وما يهمني تحديدا، النوع الأول والثالث والرابع، فيما أورده أنيس،

---

١ السابق: الموضع ذاته.

خاصة أن بها (صوتا ساكنا) الذي ورد مرتين بمعنيين متفاوتين، على ما هو باد في المثال الأول الوارد أعلاه، ويحتاج هذا المثال إلى مزيد من الإيضاح، نستقبله ببيان فيما يلي:

- المقطع الأول: ال = ألف = صوت ساكن + فتحة = صوت لين قصير+لام = صوت ساكن.
- المقطع الثاني: مس= م = صوت ساكن+ فتحة = صوت لين قصير+ س= صوت ساكن.
- المقطع الثالث: قرُّ = صوت ساكن + صوت لين قصير + صوتان ساكنان.
- المقطع الرابع: قِرُّ = صوتان ساكنان: قِ = صوت ساكن + رُّ = صوت ساكن.

وتتمثل الإشكالية هنا أن صوت القاف (صوت ساكن) + كسرة = صوت لين قصير + صوت صوتان ساكنان = (رُّ) فالأول صوت (الراء)، وهو صوت ساكن؛ أي مشكل بالسكون، وليس ما ذهب إليه أنيس، وهنا تبدو الإشكالية من ناحيتين:

الأولى: أن صوت الراء (صوت ساكن) بتعبير أنيس، وهو في الوقت ذاته مشكل بالسكون؛ لأنه مشدد، ومن ثم، فالأول: ساكن، والثاني: متحرك، فأي المعنيين يقصد أنيس؟ هل يقصد ما دأب عليه طيلة الكتاب، صيغة المفرد من (الأصوات الساكنة) على ما أوردنا في مواضع سابقة، أم يقصد الصوت المشكل بالسكون، كما هو وارد هنا؟

وتبقى الإشكالية قائمة كذلك مع الراء الأخيرة، حسب التشكيل؛ فهي مشكلة بالفتح، بما أنها مشددة، غير أنها في حالة الوقف؛ التي تعني التسكين أيضا، على ما استعمله أنيس، التسكين في حالة الوقف ومعاملته معاملة (الصوت الساكن)، وهذا صحيح من الناحية الصوتية، خاصة أنه يقدم دراسة صوتية، وهنا مكمن الخطورة، وهو ما صار عصيا عليه أن يتفادى الوقوع فيه، إذا، لديه (صوتان ساكنان) في المقطع الأخير:

- الأول: ساكن واستعمل معه أنيس (صوت ساكن).
- الثاني: متحرك وهو في حالة الوقف، واستعمل أيضا معه ذات المكافئ (صوت ساكن).

فأي الساكنين يقصد؟!

يتضح إذا أنه استعمل (صوت ساكن) فيما يلي:

- الصوت الساكن، قاصدا به الاستعمال العام في الكتاب.
- الصوت الساكن المشكل بالسكون.
- الصوت الساكن المحرك، لكنه في حالة الوقف.

كما أن مكمن الاضطراب قائم ومعلن مع (صوت ساكن) الأخير في كل المقاطع محل الدرس، وتزاد حدة الاضطراب عنده مع المقطع الأخير، خاصة في (الصوتين الساكنيين) الأخيرين؛ لأن معنى المصطلح عنده متداخل، مما يؤدي إلى اللبس والغموض.

وأؤكد ما أوردته أعلاه بما أورده أنيس حين قال: على أن هناك من المقاطع ما يعادل النوعين الرابع والخامس في زمن النطق بهما أو ربما أكثر، وقد تقع هذه المقاطع غير متطرفة، أي في أول الكلمة أو وسطها، وذلك حين يكون بعد حرف المد صوتان ساكنان، كما في (ولا الضالين) أو يكون بعده همزة، كما في (يشاءون)، وهنا نرى أصحاب القراءات يطيلون ألف المد في المثالين بحيث تعادل في زمن النطق صوت اللين الطويل، مضافا إليه صوت ساكن، بل منهم من يطيلهما فوق هذا القدر ...[1].

ونستظهر من نص أنيس أن هذه المقاطع غير متطرفة؛ أي في أول الكلمة أو وسطها، وعلى هذا، يفهم أن (الصوت الساكن) يقصد به أنيس الصوت الذي يوقف عليه، أي في حالة الوقف، وذلك تفسير كلامه، على ما بدا لي واضحا، وأنه كان يقصده ويعنيه، وهذا يتناقض من ناحية أخرى مع (صوت ساكن) مقابلا لـ (صوت اللين)، وبينهما فرق، وأي فرق!

ثم إن أنيسا حين ذكر (وذلك حين يكون بعد حرف المد صوتان ساكنان) في النص السابق، نلاحظ عليه أنه استعمل (حرف المد) قاصدا به (أصوات اللين)، وهذا يؤكد ما أوردته في مقام سابق، وأما الملحظ الآخر على النص، حين قصد بـ (الصوت الساكن) خلافا لما ذهب إليه في موضع آخر، أوردناه في حينه من البحث، فقد قصد (والدلالة واضحة) الصوت المشكل بالسكون، وربما قصد (الصوت الساكن) في صيغة العموم، غير أن الرد يظل جاهزا، أنه في مواضع عدة، إذا أراد هذا المعنى خصصه، والأمثلة على ذلك كثيرة، وفي مواضع منتثرة من الكتاب، يقول: الصوت المشكل بالسكون، وهنا يحصل التمايز بين التصورين، ولما لم يفعل أنيس هنا هذا الأمر، كما فعل في مواضع أخرى، فالمعنى هنا يثير اللبس لمتتبع تفاصيل الكتاب.

وقد وقع ابن جني في هذا الشرك قبلا، حين استعمل (الساكن) مقابلا لـ (للمتحرك)؛ بدليل أنه لا يمكن الابتداء به(الساكن)[2]، وقد أورده بهذا المعنى في سياقات عدة، كما في الصفحات (١٨، ١٩، ٢٧) على سبيل المثال، ثم استعمله بأنه الصوت الذي يقبل الحركات

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص ٧.

الثلاث، في مقابل المتحرك الذي يقبل حركتين فقط، وعلى هذا، فالمتحرك له دلالة أخرى، خلاف ما هو مستعمل، على ما أوردناه بفضل بيان في موضع سابق.

وأؤكد أن ما أوردته صحيح، وهو، إن شاء الله كذلك، أن الأمثلة التي أوردها في صيغتها تؤكد هذا الأمر؛ إذ استشهد بـ (ولا الضالين) بعد حرف المد قاصدا الألف، وهي صوت لين (أي ساكن: مشكل بالسكون)، ويزيد الأمر وضوحا أن (اللام) الواردة بعد صوت المد (الألف) في (ولا الضالين) مشددة، والحرف الأول من اللام المشددة، لا بد أن يكون ساكنا، وهنا يبدو أمرا واضحا أن (الصوتين الساكنين) اللذين استخدمهما أنيس، لا يقصد بهما إلا (الصوت المشكل بالسكون)، وهنا يبدو التباين واضحا فيما استعمله وفيما نص عليه نصا صريحا في الكتاب[1]، وأفصِّل هذا على النحو التالي:

* ض = صوت ساكن.
* الألف = صوت مد.

والملاحظ أنه لم يعتبر(الحركة) الموجودة فوق (الضاد) صوت مد قصير، كما هي الحال مع الأصوات الأخرى، كما ورد أعلاه؛ لأنه فيما إخال يعد هذه الفتحة المشكلة بها (الضاد)، لا ترتبط بالضاد بقدر ارتباطها بالألف، على أساس أن الحركات القصيرة أبعاض الحروف (أصوات اللين) بتعبير ابن جني[2]، وهي رؤية استعملها أنيس في مواضع كثيرة، على ما سنورده بتفصيل وبيان في موضع لاحق بإذنه تعالى.

وقد عدَّ أنيس أن (ولا الضالين) مكونة من مقطعين فقط، على أساس أن (اللام) منها، تقع مع مقطع (ولال) هكذا، إن جاز التعبير عنه بهذه الكيفية، وعلى هذا، يتبقى مقطعان:

---

١ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ٢٨.

٢ لفتت هذه القضية اهتمام ابن جني، فأورد تحقيقا لها، وبدأه بأيهما أسبق الحرف أم الحركة، وعرض بداية لآراء ثلاثة أن الحركة التي يتحملها الحرف لا تخلو أن تكون قبله أو معه أو بعده ... وانتهي إلى أن الحرف أولا، ينظر: سر صناعة الإعراب، ص ٢٨،٣٣، وقد أورد هنري فليش تعليقات قيمة على رؤية ابن جني، ينظر: التفكير الصوتي عند العرب في سر صناعة الإعراب، ص٦٦ وما بعدها. لم أشأ أن أحمِّل المتن بزيادات خارجة عن تصورات أنيس؛ لأن لها شأنا آخر، بإذنه تعالى.

- الأول: ضَالْ = صوت ساكن + ألف = صوت لين طويل + لام = صوت ساكن: وهو النوع الرابع، الذي ذكره أنيس من الأنواع النادرة في العربية، ولا وجود له في له في الشعر؛ لأنه هنا في أول الكلمة، وهذا النوع يكون عادة في نهاية الكلمة[1]).
- الآخر: لين = لام = صوت ساكن + ي = صوت لين طويل + ن = صوت ساكن.

وهنا تبدو الإشكالية، كما هي الحال مع الحالات السابقة، أن المقطع الأول فيه صوتان ساكنان، الأول قاصد به صيغة الإفراد لـ (الأصوات الساكنة) ولا غضاضة عليه فيما فعل هنا، سوى أن المشكلة تبقى مع (الصوت الساكن) الأخير؛ لأنه يحتمل أن يكون القصد منه الصوت المشكل بالسكون، بما أنه مشكل بالسكون، ويحتمل أن تكون الصيغة المستعملة عنده في حالة الإفراد، والراجح عندي المعنى الأول، لا الثاني.

ويبدو اللبس والتلبيس واضحا في المقطع الآخر، حيث إنه أورد (صوتين ساكنيين) بمعنيين متفاوتين هكذا، الصوت الساكن الأول (اللام) يقصد به (الصوت الساكن) ولا مؤاخذة عليه فيما فعل، إلا أن (الصوتِ الساكن) الأخير يقصد به (النون)، وهي محركة بالفتحة، إلا أنها في حالة الوقف؛ أي تعتبر ساكنة من منظور أنيس وغيره من علماء الأصوات، وهنا تتبدى المشكلة شاخصة، هو يقصد المعنى الأول، بناء على تصوراته، غير أن ما أعنيه أن هذا يؤدي إلى اللبس والإلباس الشديدين، فأي الساكنين يقصد أنيس؟!

كما أن ثمة ملحظا آخر، أن أنيسا، اختار منذ البداية (أصوات اللين، صوت لين) مكافئا لـ Vowels، ونزيد زيادة مفيدة في هذا الشأن؛ أنه حين استعمل مع (ألف المد، حرف المد) في المقطع السابق، لم يذكر أنه (صوت لين) فقط، وإنما ذكر (صوت لين طويل)، ولم يستعمل صيغة العموم، وهنا يتبادر إلى الذهن أنه تعامل مع هذا المكافئ (صوت لين) بصيغة المفرد غالبا، قاصدا إذا كان الغرض العموم، وليس الخصوص، وينتقل من هذا الاستعمال العام إلى الخاص في مواضع أخرى، حين يكون الحديث عن (أصوات قصيرة) في مقابل (أصوات طويلة)، وهنا يلجأ إلى هذا التحديد، ومن ثم، فإن ما استعمله أنيس له ما يبرره على المستوى التطبيقي، سوى أنه يوقع القارئ في لبس شديد، وعلى هذا كان ينبغي عليه أن يشير إلى هذا

---

١ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ١٥٤.

التفاوت؛ الذي أدى إلى هذه المكافئات المتباينة، وربما كان يدرك أن القاريء بفطنته وحسه سيدرك مراده وقصده، على وجه من السرعة والدقة معا.

هذا تفصيل كلام أنيس الذي جاء موجزا، وقد غُمَّ عليه في هذا الشأن؛ لأنه في المقطع الأول أورد (صوت ساكن) مرتين، الأول: يقصد به (ألف الوصل)، على أساس أنها في بداية الكلام، ثم الحركة المشكلة بها (ألف الوصل)، والثاني:(الصوت الساكن) واضح أنه يقصد به (اللام)، والملاحظ أنها (صوت ساكن) كما يقصده أنيس في معناه العام، غير أننا ينبغي أن نلاحظ أنها في حالة الوقف، وعلى هذا، فالمقصود بها (الصوت المشكل بالسكون)، وربما أكون قد فهمت ما أورده أنيس خطأ، فتابعت على بينة المقطع الثاني؛ لأنه سيوضح ما عناه أنيس في المقطع الأول، وهو كما في المقطع الأول(مس)، وواضح أنه مكون من صوت ساكن: (م) + صوت لين قصير (فتحة)، بالإضافة إلى صوت ساكن (س)، فالصوت الساكن الأول (الميم) محرك بالفتحة والصوت الساكن الثاني في حالة الوقف، ومن ثم، فهو ساكن، وعلى هذا، يتبين أن (صوت ساكن) في الأول خلافا للثاني، كما هي في المقطع الأول تماما، وعلى هذا، فهي عندي ثلاثة أصوات ساكنة في هذا النموذج الذي استشهد به، وأبرزها بمزيد من التبيان فيما يلي:

- صوت ساكن = م: وهو محرك بالفتح.
- صوت ساكن = ر: وهو مشكل بالسكون.
- صوت ساكن = ر: وهو مزدوج متحرك ساكن، متحرك؛ لأنه أصلا حرف مشدد وهو ثاني الحرفين، ومن ثم، فهو متحرك وبالضم، كما أنه ساكن؛ لأنه في حالة الوقف، وواضح أن أنيسا، وهو على حق، تعامل مع هذه الحالات من الناحية الصوتية البحتة؛ لأنه يعالج أصواتا ليس لها علاقة بما هو مكتوب.

هذا هو الذي أدى إلى التباين والخلط في استعمال مكافئ عربي، يؤدي معنيين متفاوتين في آن واحد؛ ففي المرة الأولى: مشكل بالضم، وفي الثانية: مشكل بالضم كذلك، وفي حالات أخرى، على ما بان أعلاه، مشكل بحركات متباينة، فأي (الحركات) يقصد أنيس أم يقصد (الحركات) في عمومها لدى القراء، بله الباحثين؟ غير أن المقطع الرابع، فيه زيادة وفضل بيان

على ما ورد في المقطعين السابقين؛ لأنه مقطع نادر الاستعمال، مع المقطع الرابع على ما أورده أنيس[1].

- المقطع الرابع: قر= ق = صوت ساكن + فتحة= صوت لين قصير+ رُ= صوتان ساكنان.

ويبدو كما هو ظاهر التباين والتداخل في استعمال المكافئ الواحد في المكان الواحد أيضا، وليس التداخل قائما بينهما لبعد العهد أو المسافة؛ لأنه حاول أن يربط بين التصورات القديمة ويحافظ عليها، وبين ما اختاره؛ لأنه في زعمي استعمل مكافئات عربية تراثية كمكافئات لما هو حديث، كما أن المكافئات التراثية متعددة الاستعمالات؛ إذ تعثر في مواضع عدة؛ لأن المصطلح الواحد له استعمالات عدة في التراث العربي، والتراث العربي ليس واحدا، ويستغرق قرونا، وحين أراد أن يتعامل معه، اختار مكافئا يحمل معاني عدة، وهنا بدا التداخل والاضطراب، كما ينبغي أن أشير إلى أني لاحظت أن أنيسا يحدث معه الارتباك والتداخل حين يتعامل مع هذين المصطلحين في التراث العربي؛ لأنه متداخل ومتشعب؛ إذ شارك فيه نحاة وبلاغيون ومفسرون ومحدثون وفقهاء ومؤرخون ... إلخ، وهكذا تفاوت استعمال المصطلحات، وأدلى كل برأيه، خاصة أن هذا الأمر استغرق قرونا طويلة، وحين جاء أنيس، لم يستطع أن يتخلص من كل هذا دفعة واحدة، أو يظهر هذا التباين في استعمال المصطلحات في التراث العربي؛ لأن هذا لم يك همه، بل كان همه أن يختار مكافئا عربيا مبينا، وقد اختار، ونجح بالفعل، إلا أنه قد حدث لديه لبس في بعض المواضع.

وفي الحالات الثلاث التي تعرَّض لها، كلها على قدر من الخطر عظيم، إذ تثير قلقا واضطرابا، خلافا لما هو وارد في موضع آخر[2]، وظني أن السياقات هي التي فرضت عليه استعمال هذه المكافئات التراثية المتنوعة؛ على ما أوردنا في (صوت لين طويل) مثلا... كل هذا وغيره، أدى إلى أنه انزلق إلى بئر ذات قرار سحيق من المكافئات المتداخلة والمتشابكة، التي تحتاج إلى حكيم يفك ضفائرها وشفرتها.

غير أن الذي يلفت الانتباه أن أنيسا عاد وعالج قضية المقاطع في موضع آخر من (الأصوات اللغوية)، وتحديدا في الفصل الحادي عشر، وأنا أضيف فقط ما يحتاج إلى بيان زيادة على ما ورد أعلاه، فيما نستقبله من حديث.

---

١ السابق، ص ١٥٤.

٢ السابق، ص ٢٨.

فقد أورد أنيس مصطلحا جديدا، يمكن أن يحدث لبسا، وهو (المقطع الساكن)، فإذا كان هناك صوت ساكن، وآخر (مقطع ساكن)، وهو المقطع الذي ينتهي بـ (صوت ساكن) أي مسكَّن، وليس مشكلا بالسكون؛ لأنا لو اعتبرناه مشكلا بالسكون سنخرج من الدائرة التسكين الخاص بحالة الوقف، ومن ثم، على ما أوردنا أعلاه، قلنا إن أنيسا كان على وعي، حين عبر عن الأول بالصوت المشكل بالسكون، غير أنه عاد واعتبر أن حالة الوقف تدخل في دائرة الأصوات المسكنة، وليست مشكلة بالسكون، على أساس أنها مزدوجة؛ بمعنى أنها مشكلة بحركة من ناحية، كما أنها في حالة الوقف من ناحية أخرى، ومن هنا، فهي حالة فريدة، غير أن أنيسا قطع شكه بيقينه، وغلَّب حالة الوقف، على أساس أنه يعالج قضايا صوتية، على ما أوردناه في هذا المطلب أعلاه.

لقد استعمل أنيس ما يمكن اعتباره ثنائيات على ضوء الثنائيات اللسانية؛ لأني رأيت المكافئ ومقابله، فهل يمكن اعتبار هذه المكافئات على هذا المنوال؟ دعوني أقدم هذه الثنائيات كما بدت لي، ونترك الحكم للقارئ الكريم، على النحو التالي:

- الأصوات الساكنة x أصوات اللين
- الحركات الطويلة x الحركات القصيرة
- حرف مد طويل x حرف مد قصير
- صوت مد طويل x صوت مد قصير
- الصوت الساكن x المقطع الساكن
- صوت لين طويل x صوت لين قصير
- الصوت الساكن x الحرف الساكن
- صوت ساكن:
  # صوت ساكن (مشكل بالسكون).
  # أو صوت ساكن في حالة الوقف.
- الحرف x الصوت.

وهكذا يستدعي هذان المصطلحان اللذان اقترحهما في البداية مكافئات عربية أخرى، اقترحها أنيس في مواضع عدة من الكتاب، غير أنها لا ترقى إلى درجة التلقي المصطلحي لهذين المصطلحين، إلا أنهما يؤديان المعنى ويقومان مقامهما، وهذا هو الذي أدى إلى هذه

الثنائيات التي بدت ضمنا في الأصوات اللغوية، واستخلصتها مما هو وارد لديه، من ناحية، وأوردتها أعلاه تعقيبا على تلك المناقشة الواردة فوقه من ناحية أخرى.

٢ / ٣ / ٢ : قراءة استقرائية لمصطلح أصوات اللين في الأصوات اللغوية:

أورد أنيس أن (طول الصوت اللغوي، ومعالجة المقطع) من الفصل السادس خاصة، وكذلك (أشباه أصوات اللين) من الفصل الثالث، من المواضع الملبسة والعصية في التعامل مع (أصوات اللين) ترجمة لـ Vowels.

وإذا كنا قد أوردنا مكافئين عربيين استعملهما أنيس، بيد أن هنالك ملاحظة لم تبد في معالجة السعران الآنفة الذكر، رأيت أن الوقوف عليها من فروض الأعيان، ومن ثم، قمت باستقراء للمكافئين العربيين اللذين اختارهما، وكذلك المكافئات الأخرى التي استعملها ودلت على المعنى ذاته أو قريبا منه؛ فقد استعمل أنيس عددا من المكافئات، وقد جعلتها على فئتين اثنتين، على ما تبدَّى لي:

الفئة الأولى: (الأساسية): أصوات اللين، أصوات لين، حروف علة، حروف مد، الحروف، أصوات مد، حركات مد طويلة، أصوات المد، الحركات، الحركات الطويلة، حروف المد، حروف اللين، أصوات اللين القصيرة، صوت لين قصير، صوت لين طويل، الحركات القصيرة، المد ... [١].

الفئة الثانية: (الفرعية)، وهي مترتبة على الأولى ومتفرعة عنها: أشباه أصوات اللين، أصوات اللين المتسعة، أصوات اللين الضيقة، أصوات لين أمامية، أصوات لين خلفية، شبه صوت اللين، أصوات لين خالصة، فعل معتل، الأفعال المعتلة، صوت لين ضيق، شبه صوت اللين.

وتشير هذه الملاحظة إلى أنه لم يستعمل صيغة بعينها وبشكل محدد، وهذا صحيح في تفاصيله، غير أنه استعمل مكافئا عاما، أما في تضاعيف الكتاب، فقد استعمل صيغا أخرى حسب السياقات، تبتعد في أحايين وتقترب في أحايين أخرى، كما اقترحه واعتمد عليه في سائر

---

١ قدَّم هنري فليش عددا من التفسيرات التي يمكن أن تكون مقبولة، حول الأسباب التي جعلت حروف اللين تحتمل هذه المسميات المتفاوتة، ينظر: التفكير الصوتي عند العرب في سر صناعة الإعراب لابن جني، ص ٦٤.

جوانب الكتاب، وأستظهره بتفصيل وبيان، وأبدأ بمعالجة الفئة الأولى التي تصورتها، أنها خاصة باستعمال الفئة الأساسية التي تعتضد بما هو وارد في صدر البحث، إلا أني أبقي عليها هنا لعلتين:

الأولى: أنها هنا في موضعها الطبيعي.

الثانية: أنها تكتمل بها تلك التي عالجتها فيما سلف من القول، ومن هنا، فإن الموضعين، يكمل كلٌّ منهما الآخر. وعلى هذا، فإن هذا المطلب، سيزيد القول تبيانا فيما جاء موجزا في معالجة السعران الخاصة بأنيس تفصيلا وتمحيصا، كما ينظر إليها من وجوه، على ما سنستظهره، وما يهمنا أن أنيسا استعمل:

- أصوات اللين، أصوات لين.
- حروف العلة، حروف المد.
- الحركات، الحركات الطويلة.
- الحروف، حرف المد، حروف المد، أصوات المد.

وعلى هذا، لم يستعمل أنيس مكافئ (أصوات صائتة)، واستعمل مكافئات عربية خالصة أكثر، ولم يكن استعمالها على درجة واحدة من الترقي المصطلحي.

وأضيف زيادة أنه استعمل (الحرف والحركة) في قوله: أما حديث المحاضر عن موقف القدماء، مما يسمى بالحركات واعتبارها في رأيهم عرضا يصيب الحروف[١]، وهذا الموضع يعتضد بما ورد في صدر البحث، ويعضد كل منهما الآخر.

وعلى هذا، يلاحظ على الجدول السابق، أن (الحرف والحركة) مستعملان كمكافئين للمصطلح الواحد، على الرغم من أنه استعمله استعمالا آخر فيما سلف، وقد وقع في هذا الإشكال قبله ابن جني، حينما فرَّق تفريقا مبينا بين (الحرف والحركة) في مواضع عدة وظاهرة من (سر صناعة الإعراب)، ثم ذكر في موضع آخر: أن بينهما فرقا بل فروقا، من أن: الحرف أقوى من الحركة؛ لأن الحرف قد يوجد ولا حركة معه، والحركة لا توجد، إلا عند وجود الحرف ...[٢]. وإذا كانت الحركة لا توجد، إلا في حالة وجود الحرف، فهذا يؤكد أن الحرف هو الأصل،

١ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ١٠٨.

٢ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص ٣٢.

والحركة فرع، أو أن الحركة تابعة والحرف متبوع. فضلا عن أن الحرف تتعاور عليه الحركات الثلاث، والحرف واحد والحركات متباينة[١].

وعلى هذا، فالتسوية بين المصطلحين غير منصفة؛ لأنها تسوية بين أصل وفرع، كما أن بوادر الاضطراب شاخصة مستعلنة في الجدول حين تكرر المصطلحان، بل أكثر في القسمين، وهذا غير صحيح، أقول إن كان أنيس وقع في هذه الإشكالية، فقد وقع فيها ابن جني من قبل، حين استعمل الحركة معادلا موضوعيا للسكون، ويقصد به الحرف الذي يمكن أن يكون ساكنا، غير أنه مشكل بحركة (أي متحرك)، ومن ثم لا يقبل إلا حركتين، بناء على أنه مشكل بحركة، وهو استعمال ينماز عما أورده ابن جني أعلاه[٢].

كما نجد أنيسا يستعمل مكافئ (الحركات) قاصدا بها (الضمة والفتحة والكسرة)، وقد استعمل في موضع آخر مصطلح (الحركات القصيرة) قاصدا به المعني ذاته، ومن ثم، نراه تارة يذكرها على أنها (الحركات القصيرة)، وحين لا يكون في معرض مقابلة بين الأصوات القصيرة والطويلة، يذكر الحركة (أو الحركات) والسياق كفيل بالبيان والإيضاح. وتارة أخرى حين يتناول (الحركات القصيرة)، لا يتعامل مع المكافئ الآخر إلا على النحو المذكور، بل يستعمل (الحركات الطويلة)، وهكذا تفرض طبيعة المعالجة مكافئا قريبا ومناسبا للسياق اللساني والسياق العام، على ما تبدَّى هنا. أما (الحرف) فقد تناولناه بالحديث المفصَّل، حين ذكرنا أن سيبويه كان يستعمله دالا به على (الأصوات الساكنة وأصوات اللين)، وعلى هذا، فحين استعمله هنا، جاء على صيغة العموم.

يقول أنيس: إن الفعل المعتل، جاء عليه عهد كان فيه على صورة فعل صحيح، وأنه كان في موضع حروف العلة حرف صحيح من تلك الحروف التي تشبه أصوات اللين ... أي أن

---

١ وقد أورد هنري فليش تفصيلا وبيانا للفروق بين (الحرف والحركة) مستخلصا مما أورده ابن جني، غير أن ابن جني لم يذكره صراحة، كما أشار إلى أن هذه الفكرة يتابع فيها ابن جني الخليل، وقد تتبعها تاريخيا كأفضل ما يكون التتبع والاستقصاء بتميز وعمق، ينظر: التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني، ص ٦٦، ٦٧، لن أطيل فيما يتعلق بابن جني؛ لأن حديثنا ليس مختصا به اختصاصا مباشرا، على ما أوردت في حاشية سابقة.

٢ ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص ٢٧.

الفعل المعتل متطور في أغلب أمثلته عن فعل صحيح[1]، ويبدو أن طبيعة المعالجة هي التي فرضت عليه أن يعالج (أصوات المد) بشكل موسَّع، وقد أدى هذا به إلى أن يستعمل معها مكافئات عربية عدة، على ما أوردناه في مواضع متفرقة من البحث، ونزيده هنا بيانا وتفصيلا.

وإذا كنا أوردنا في بعض السياقات في هذا البحث التسوية بين الأصوات الساكنة والحرف الصحيح، فهذا بناء على ما أورده أنيس، كما أن نصه السابق يشير إلى أن الحرف الصحيح (أو الفعل الصحيح، حسب تعبيره) هو الأصل، وبناء عليه، فالفعل المعتل (أو أصوات اللين) متطورة عن الحرف الصحيح، أو الأصوات الساكنة، وقد أورد أنيس في موضع آخر ما يؤكد هذا الرأي حين قال: فالياء والواو هما المرحلة التي عندها ينتقل الصوت الساكن إلى صوت لين[2]. معنى هذا أن الساكن (حسب تعبيره) هو الأصل، وفي النص الوارد أعلاه الفعل الصحيح، وفي موضع ثالث الحرف الصحيح. وهنا يمكننا أن نستخلص تداخل المصطلحات عنده من ناحية، كما أن الأصوات الساكنة هي الأصل، وإذا كانت الأصوات العربية تعود إلى أصل واحد، حسب رؤية أنيس، فإن التداخل الوارد بين صفات الأصوات الساكنة وأصوات اللين، ليس غريبا (ينظر: ٢ / ٣ / ٢ و ٢ / ٣ / ٣ من البحث).

وهنا نجد أنيسا مرتبكا في التعامل مع (ألف مد، حرف مد، صوت مد ...) وهكذا، نجده يتحدث عن (ألف المد) باعتبارها صوتا / حرفا، يخالف الألف الموجودة في الحروف الهجائية ... ويذكر تعليقا على كلام ابن جني: إن ألف المد حرف مستقل بين حروف الهجاء، واستعانوا على النطق به بوضع لام قبله، أي أن هذا الحرف المسمى بلام المد، لم يكن ذكره بين الحروف عبثا[3].

وما يعنينا هنا استعماله (ألف المد، حرف المد/ مد) وقد يردُ سائل أنه يشرح كلام ابن جني، إلا أنه لم يشر بالاعتراض من قريب أو بعيد؛ وقد عدَّ (الحرف) دلالة على (الأصوات الساكنة) حسب ما أوردنا هنالك. كما أن أنيسا ربما قصد أن (ألف المد حرف لين) قاصدا بها (الحرف) على جهة العموم، على ما هو مستعمل لدى سيبويه وابن جني، غير أن السؤال يظل

---

١ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ٩٧.

٢ السابق، ص ٤٣.

٣ السابق، ١١٠، ١١١.

قائما: لماذا ذكر أنيس ابن جني أو لماذا نقل عن ابن جني ولم ينقل عن سيبويه مباشرة ما دام ابن جني يتابع سيبويه في هذا الاستعمال، بزيادة أن سيبويه له قصب السبق في الاستعمال؟

ويبدو أن ابن جني كان يتابع سيبويه في بعض المصطلحات، إلا أنه كان قد خصص كتابا مستقلا (سر صناعة الإعراب)، وهذا ما جعله يتناول تفاصيل عديدة، لم يتطرق إليها سيبويه؛ إذ الدرس الصوتي لدى النحاة جزء من كلّ؛ لأنهم يدرسونه كمقدمة لباب الإدغام، مما فرض عليه أن تأتي المعالجة موجزة ومركزة، خلافا لابن جني، الذي يعد كتابه من أوائل المؤلفات الصوتية في التراث العربي، كما تجدرة الإشارة إلى أن النحاة كانوا يعتبرون (علماء التجويد) هم أصحاب المعالجة الصوتية الفعلية، ولهذا جاءت معالجتهم موجزة.

وهذا هو الرأي الراجح عندي؛ بدليل أن أنيسا في الصفحة التالية[١]، أورد كلام ابن جني، فقال (ابن جني): والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثم الواو، ثم الياء، وأوسعها وألينها الألف[٢]. لاحظ استعمال مصطلح (الحروف) مع (أصوات اللين / المد).

ولنا ملاحظ من وجوه عدة على نص ابن جني، منها: أن ابن جني جعل هذه الأصوات الثلاثة، تسمى حروفا، ومن ناحية أخرى، فهي حروف المد أو مد، وحروف اللين، على ما هو منقول عن ابن جني، كما أنه حين يعبر عنها يذكر أصوات مد (أو المد) وأصوات اللين، على ما عبر عنه في صدر كتابه.

كما أن هنالك ملحظا آخر، لا يقل أهمية في هذا النص عما ورد أعلاه، يمكن النظر إليه على أن قصد أنيس (الحرف) في معناه العام، شاملا النوعين (الأصوات الساكنة، أصوات اللين)، ويؤكد أن هذه الرؤية لسيبويه، وأن أنيسا كان على بيّنة منها؛ حين أورد موجزا نقديا لشاده الألماني من ضمنه، أنه أخذ على سيبويه استعماله (الحرف) مكان (الصوت)، على ما أوردناه فيما مضى، والصوت يشمل النوعين، وعلى هذا، فاستعماله لـ(الحرف) في موضع سابق، قاصدا به (الأصوات الساكنة) فيه نظر، كما أنه يتعارض مع ما أورده هنا في هذا السياق، من التسوية بين (حرف المد) و(حرف اللين).

وتنقلنا هذه الرؤية إلى أن أنيسا، حين عرض لها وافق سيبويه وابن جني، بناء على ما هو ظاهر. وقد أورد أنيس أن سيبويه وغيره يتحدثون عن حروف المد وجهرها؛ كألف المد وياء

---

١ السابق، ص ١١١.

٢ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص ٨.

المد وواو المد، فيعتبرونها حروف مد ولين[1]. وهو مجمل كلام سيبويه وابن جني والقدماء عموما في التراث العربي، وعلى هذا، فحين يستعمل (الحرف) يقصد به (الصوت)، ومن ثم، استعمله هنا بشكل أوسع في الدلالة من استعماله (الأصوات الساكنة) التي أوردها السعران من ناحية، وما أورده أنيس في سياق آخر، من ناحية أخرى، إلا أن الاستخلاص النهائي والأخير؛ أن أنيسا استعمل (الحرف) استعمالين متباينين، دالا به على ما عناه بـ (الأصوات الساكنة)، وقاصدا به الحروف بنوعيها؛ Consonants وVowels.

ويؤكد هذا الرأي أن استعماله (الحرف) قاصدا به الصوت، أو بمعنى مغاير عما ورد في موضع آخر، أنه فيما تلا ذلك، تناول وصف القدماء لـ(أصوات اللين) التي استعمل معها مصطلح (حرف)، عاد نزلة أخرى، وقال: وهكذا نرى وصف القدماء لأصوات المد،[2] وهو ما يؤكد أنه كان يقصد بـ(الحرف) المعنى العام، المشتمل على النوعين[3] في القضية ذاتها.

وتبقى ملاحظة على قدر من الأهمية أيضا بدت ظاهرة؛ أنه حين يتعامل مع سيبويه وابن جني يستعمل (الحرف)، وحين يتناول المصطلح الحديث من جهته، يستعمل (الأصوات) في الصفحات ذاتها، وبناء على هذا الاستنتاج، فإن له رؤيتين؛ استعمال (الحرف) قاصدا به الأصوات، وأدلينا بدلونا من النصوص الواردة التي استعملها أنيس ذاته، كما أن النصوص المستعملة كذلك، تدل على هذا الاستعمال، وهو استعمال يدل على ازدواجية من ناحية، كما أنها تتعارض مع ما هو وارد في موضع آخر، وأشرنا إليه فيما مضى بتفصيل وفضل بيان (ينظر: ٢ / ٣ / ١، ٢ من البحث) من ناحية أخرى.

وعلى هذا، فإن هنالك تباينا واضحا في استعمال أنيس لهذه المصطلحات التراثية، حيث لم تكن واحدة في هذا الموضع على النحو الذي عرضنا له أولا. كما فارق ما ذكره السعران جملة وتفصيلا في هذا الموضع، كما في مواضع أخرى، أما فيما يتعلق بهذه التصورات العامة، فقد عرضنا لها فيما سلف، غير أن هذه الملاحظة تتعلق بالمكافئات العربية التي اقترحها ترجمة لـ Consonants وVowels، وقد أوردنا ثمة رأينا، ونضيف أيضا مكافئات عربية أخرى، وهي: أصوات لين، أصوات اللين، الحركة، الحركة الطويلة، حركة المد، أصوات المد، أصوات مد،

---

١ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ١١١.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ السابق، ص ١١٧.

حروف المد، حرف مد، ويبقى التمايز بين ما عرضنا له فيما مضى من حديث، يتعلق باختيار المكافئات العربية فيما أوردنا. وما يمكن قوله إن المكافئات الأخرى، خلافا لـ (لأصوات الساكنة، وأصوات اللين) التي استعملها، غير أنها كانت إشارات دالة ومفيدة، باعتباره أشار إليها ولم يردها؛ بمعنى آخر: يرتضيها، هذا موجز ما سلف من القول.

غير أن ما استعمله أنيس من مكافئات، خلافا لـ (أصوات اللين) وهو ما ورد في موضع آخر[1]، استعمله هنا صراحة، ودون أن يتوارى بالحجاب، فاستعمل المكافئات الأخرى استعمالا واضحا مثل: أصوات المد، حروف المد، في هذا الفصل، وتوارى بالحجاب مكافئ (أصوات لين) الذي استعمله على طول مساحة الكتاب، ويبدو أن هذا يرجع إلى نقطتين:

الأولى: أنه في هذا الباب عرض لآراء القدماء، أمثال (سيبويه وابن جني)، وهؤلاء كانوا يعبرون عن الصوت بالحرف، وهو ما جعله يستعمل (حروف المد أو أصوات المد، ثم تسوية بين أصوات اللين والمد)[2]. وهنا نجده في الفصل الخامس يستعمل (حروف المد، حرف المد، حروف لين، وأصوات المد ...) وينقل نصا أن: الحروف اللينة هي حروف مد ولين ...[3].

الثانية: يبدو أنه كتب الفصل الخامس (والمتعلق بدراسة الأصوات لدى القدامى) في وقت لاحق؛ لأن استعمال المصطلح يكاد يكون استعمالا تراثيا خالصا، وليس ما أوردناه سلفا[4]، وعلى هذا يختفي استعمال (صوت لين) إلا ما يتعلق باستعمال القدامى، وليس على هذا النحو المستعمل لدى أنيس وأشرنا إليه فيما مضى؛ لأن القدماء يستعملون مكافئات عدة للتعبير عن الشيء الواحد (أصوات اللين وأصوات المد)، كما كانوا يستعملون (حرفا) بدلا من (صوت)، ويبدو التداخل حاصلا نتيجة أن التراث العربي الذي اعتمد عليه أنيس ليس واحدا، إذ يعالج القضية الصوتية الواحدة بأشكال متباينة في استعمال المصطلح، وكذلك محاولته الربط بين تصورات القدامى، الذين استعملوا مكافئات عربية متباينة، وقد تعامل أنيس مع هذين المصطلحين على النحو التالي:

---

١ السابق، ص٣٠.

٢ السابق، ص١١١.

٣ السابق: الموضع ذاته، وقد نقله أنيس عبر (شرح المفصل) لابن يعيش.

٤ السابق، ص ٢٨.

الأول: استعمل مكافئين اثنين، الأول: الأصوات الساكنة، والثاني: أصوات اللين، وقد تعرضنا لهذه الرؤية فيما سبق، وأبنا عما ورد من استعماله، مخالفا بذلك ما أورده السعران من وجوه عدة.

الثاني: تعامل مع هذين المكافئين في مواضع أخرى من الكتاب، خاصة حين قدم معالجة عن القدماء في موضعين اثنين من الكتاب، الأول: حين معالجة المقطع (الفصل السادس)، الثاني: حين معالجة الفصل الثاني، وفي كلتا الحالتين حدث ارتباك وخلط لديه من ناحيتين، الأولى: حين حاول الحفاظ على المصطلحات القديمة، والثانية: أنه لم يستطع أن يتخلص من استعمال القدماء، خاصة أنه قد استعمل مكافئين تراثيين من ناحية، كما أنه حاول أن يربط التصورات الصوتية القديمة بالتصورات الصوتية الحديثة، محافظا في الوقت ذاته على المكافئات القديمة من ناحية أخرى. وقد أدى هذا التباين والتفاوت إلى اللبس والتلبيس، ومن ثم، يبقى استعمال هذه المكافئات عنده في (الأصوات اللغوية) على النحو التالي:

- المكافئ الأول: الأصوات الساكنة، صوت ساكن، الصوت الساكن، الحروف الصحيحة، الصوت الصامت، الحروف، الحركات.
- المكافئ الثاني: أصوات اللين، أصوات لين، حروف مد، الحركات، الحركات الطويلة، الصوت الصائت، حرف علة. أصوات علة، أصوات لين طويلة، حروف لين طويلة.

إذا لم يستعمل أنيس مكافئا واحدا، كما وعد ضمنا في صدر كتابه[1]، ونشير إلى توزيع هذين المكافئين والمكافئات الأخرى في (الأصوات اللغوية) على النحو التالي:

١ـ الأصوات الساكنة هي الأكثر استعمالا، وإن استعمل في مواضع أخرى: الصوت الساكن، صوت ساكن، في حالة المفرد.

٢ـ الحرف دالا به على (الحرف) مقابلا (الصوت) عند المحدثين.

٣ ـ الحرف دالا به على (الأصوات الساكنة وأصوات اللين) حسب صياغة القدماء.

٤ـ حين يتناول الدراسة الصوتية لدى القدامى، كسيبويه وابن جني وابن الجزري، يستعمل (الحرف) قاصدا به (الصوت) عند المحدثين، ويستعمل الحركة (الحركات) الطويلة والقصيرة،

١ السابق: الموضع ذاته.

حرف المد، حروف المد، حروف العلة، حروف اللين، وذلك حين يتحدث عن المعالجة الصوتية التراثية، ومن ثم، كان يستعمل مكافئات تراثية.

٥- لم يستعمل (الأصوات الصامتة ولا الأصوات الصائتة) التي أشار إليها[١]، ومن ثم، يتسق ما قلناه ثمة مع ما أوردناه هنا؛ أن وضع المكافئين في الحاشية دلالة على أنه لن يتعامل معهما، وهذا ما بدا واضحا في البحث.

٦- تدل المعالجة على أن ما ذكره السعران فيه نظر، بناء على هذه المعالجة.

٧- يبدو أن إشارة أنيس[٢] إلى (الأصوات الصامتة والأصوات الصائتة) في الحاشية، ولم يسم الباحثين بأسمائهم، وأوردت هنالك أن السعران ذكره ضمنًا، وما فهمته من كلام السعران أن أنيسا ربما قصد محمد مندور، وقد استخلصت ذلك بناء على أن أنيسا ومندورا بحثا هذين المصطلحين منذ وقت مبكر. كما أن إشارة المسدي إلى تعامل مندور[٣] المبكر مع المصطلح أكدت عندي هذا الأمر، وقد أوردتها في صدر البحث.

٨- تمثل معالجة أنيس للمقطع الصوتي والفصل الخامس اضطرابًا واضحًا في التعامل مع هذين المصطلحين، على ما أوردت وفصَّلت فيه القول.

وتبقى جزئية أخرى تتعلق بمصطلح (أصوات اللين) الذي استعمل أنيس طيلة الكتاب تقريبًا أساسيا، فضلا عن المكافئات الأخرى. سوى أن الذي بقي واضحًا أنه استعمله، واستعمل معه مكافئات أخرى، يمكن اعتبارها مكافئات فرعية، تتفرع عن هذا المكافئ الأساسي، وأعني بها تلك المكافئات التي تتولَّد وتنشأ عن (أصوات لين)، وهي على النحو التالي:

الفئة الأولى: أصوات اللين الخلفية، صوت لين قصير، الحروف التي تشبه أصوات اللين، صوت لين طويل (فتحة طويلة، كسرة طويلة، ضمة طويلة)، أصوات اللين الضيقة، أشباه أصوات اللين (أنصاف أصوات اللين)، أصوات لين قصيرة، الحركات القصيرة، أصوات اللين المتسعة، أصوات لين أمامية، أصوات اللين القصيرة، أصوات لين ضيقة، أصوات لين خالصة، صوت لين خلفي.

---

١ السابق، ص ٢٨: الحاشية.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ ينظر: عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات ... ص ٧٣، ٧٤.

الفئة الثانية: حروف المد، الحركات (حركات طويلة وحركات قصيرة)، حروف العلة وحرف صحيح، الفعل الثلاثي المعتل، الأفعال الثلاثية المعتلة، الأفعال الثلاثية المعتلة الآخر، الفعل الثلاثي الناقص، الأفعال المعتلة، حروف اللين، صوت لين، الحركات والحروف.

وعلى هذا، فقد كان ينبغي على أنيس والسعران، أن يشيرا إلى أن هنالك استعمالات متفاوتة ومتباينة لهذه المكافئات الأساسية (الأصوات الساكنة: الصوت الساكن، صوت ساكن، وأصوات اللين، أصوات لين (أو صوت لين)، كما كان ينبغي علي أنيس أن يشير إلى أن هناك استعمالات فرعية لهذين المكافئين المختارين عنده، وهو مالم يفعله أنيس من ناحية، كما لم يشر إليه السعران من ناحية أخرى.

كما أن أنيسًا لم يشر إلى أن هنالك مكافئات أخرى، لم يشر إليها فيما يتعلق بالاقتراح الآخر (أصوات اللين)، إذ اعتبرناه مكافئًا رئيسيًا في الكتاب، غير أن طبيعة المعالجة على تنوعها، أدت به إلى أن يستعمل مكافئات أخرى، وتحديدًا اعتمد أنيس على مصطلحات النحاة أمثال سيبويه وابن جني وابن يعيش، التي تمثل المؤلفات الأساسية التي اعتمد عليها أنيس، كما اعتمد أيضًا على كتب علماء القراءات كابن الجزري وابن جني (سر صناعة الإعراب)، وهكذا لم يستطع أن يتخلص من هذه المصطلحات التراثية، غير أن بدا واضحا، أن أنيسا فعل شيئين، الأول: لم يستطع أن يستخلص من هذه المصطلحات التراثية، ربما على أساس أنه أراد أن يربط بين التصورين قديمًا وحديثًا، والثاني: أنه اضطرب بشكل ظاهر في التعامل مع هذين المصطلحين، خاصة المصطلح الأخير، حين عالجه في التراث العربي، على ما أوردنا في موضعه من البحث.

ولهذا ظهرت مكافئات أخرى متداخلة فيما يتعلق بالمصطلح الآخر(صوت لين طويل)، ويقصد به (الألف والواو والياء)، وهو مصطلح لم يشر إليه في بداية الكتاب[١]، ثم استعمل (الحرف) قاصدا به (صوت اللين)، وهو استعمال عام. وفي مقابل (أصوات اللين الطويلة) اضطر إلى أن يستخدم (أصوات اللين القصيرة) وهي (الضمة والفتحة والكسرة)، وهو لم يشر إليه[٢]، كما استعمل حرف المد.

---

١ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ٢٨.

٢ السابق: الموضع ذاته.

كما استعمل الحركات (حركات طويلة وحركات قصيرة) وحروف العلة، مكافئين لـ Vowels ومن ثم، استعمل أنيس: الحركات الطويلة وحروف اللين، الحركات وحرف المد: حروف المد. وعلى هذا، فأنيس لم يستعمل (أصوات اللين) فقط، إلا أن متابعة تفاصيل الكتاب تظهر خلافًا لما أخذه على نفسه، حين استعمل بدلا منه: الحرف، الحركة، حرف المد، الحركة الطويلة، حروف اللين، حرف اللين الطويل ... إلخ.

غير أنه ينبغي أن نشير إلى أنه استعملها، كما أوردتُ في مرحلة متأخرة، وربما يكون كتب الكتاب على فترات متباعدة[١]، كما أنه استعملها حينما عالج القضايا الصوتية في التراث العربي، وهنا تداخل عليه هذا الاستعمال لتعدد المقترحات للمصطلح الواحد، وهنا يقفز إلى الذهن السؤال التالي؛ ربما يكون هذا التداخل؛ لأنه تعامل مع بيئة اللغويين والنحاة وعلماء الأداء القرآني، وتباين مصطلحاتهم، وقد عالجها أنيس في صعيد واحد وبالتداخل بينها، لم يستطع أن يفرق بين هذه المصطلحات.

٢ / ٣ / ٣ : أصوات اللين وأشباه أصوات اللين في الأصوات اللغوية:

هنالك قضية تتعلق بأصوات اللين في علاقتها بأشباه أصوات اللين وبعض الأصوات الساكنة، فقد لاحظنا أن أنيسا حين يذكر (أصوات اللين) التي اعترف بها القدماء هي في الحقيقة ثلاثة فقط بصرف النظر عن طول الصوت وقصره، فلا يغير هذا من حقيقته، وتلك الأصوات تسمى عادة بالفتحة والكسرة والضمة[٢]، غير أنه عاد تارة أخرى وذكر أن القدماء قد ضلوا الطريق السوي حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد (بدلا من حروف اللين)[٣].

غير أنه هذا الكلام لم يرتضه، حين أورد أن اللغويين عادة يقسمون أصوات اللين إلى نوعين فقط، قصيرة وطويلة، فالفتحة مطلقة صوت لين قصير، إذا أصبحت ما يسمى بالألف الممدودة، فهي صوت لين طويل[٤].

---

١ ينظر: السابق، ص٢٢٠، ٢٢٢، ٢٣٩، وقد أوردت تفصيلا لهذه النقطة في حاشية تالية.

٢ السابق، ص ٣٩.

٣ السابق، ص٤٠.

٤ السابق، ص ١٤٦.

وهذا يفارق ما ذهب إليه في موضع آخر من ناحية، كما أنه لم يشر إلى من هم اللغويون؟ هل هم من القدماء أم من المحدثين؟ كما أنه جعل (ألف المد) مرادفا لـ(صوت اللين الطويل) يناظران (صوت لين)، وهذا ليس صحيحا، فـ (صوت لين طويل)، لا يمكن أن يكون (صوت لين)، إذ (صوت لين) لا يتعلق بصوت محدد من (أصوات اللين)، إذ قد تكون الألف أو الواو أو الياء، وعلى هذا، يبقى التعميم الذي وقع فيه أنيس، ثم ذكر مصطلحا آخر، خلافا لما ورد أعلاه، وهو(صوت الفتحة الطويلة)، وهي تقابل (الفتحة القصيرة)، ومع هذا نلاحظ أنه استعمل المصطلحات التالية في النص السابق دالا به على (صوت لين) على النحو التالي:

- صوت لين طويل x صوت لين قصير.
- الفتحة الطويلة x الفتحة القصيرة .
- الحركات الطويلة x الحركات القصيرة.

وعلى هذا، فأنيس استعمل هذه المكافئات في هذا النص دالا بها على أصوات اللين، وهذا فيه ما فيه من تعدد المصطلحات بعد التفريق بين أصوات اللين وأشباه أصوات اللين، وكذلك بيان الوجوه الجامعة بين (أصوات اللين) وبعض الأصوات الساكنة الأخرى، وقد رأينا عجبا؛ تداخلا حينا، وافتراقا حينا آخر، لكن ألا يمكن القول إن هذا التفريق شكلي، يؤدي إلى التنظيم ليس أكثر، بدليل أن التداخل واضح في بعض الجوانب بين بعض الأصوات الساكنة (حسب تعبير أنيس) وأصوات اللين، وهذا الملحظ ربما يقودنا إلى تلك الملاحظة التي أشار إليها أنيس أن الأصل في الأصوات الأصوات الساكنة التي تفضي إلى معنى واحد، ومن ثم، فهو تكثير لا داعي له.

وقد لفت انتباهي أن أنيسا حين ذكر (أصوات اللين) التي اعترف بها القدماء، هي في الحقيقة ثلاثة فقط بصرف النظر عن طول الصوت وقصره، فلا يغير هذا من حقيقته. وتلك الأصوات تسمى عادة بالفتحة والكسرة والضمة[1]، غير أنه عاد تارة أخرى، وذكر أن القدماء قد ضلوا الطريق السوي حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد (بدلا من حروف اللين)[2].

---

١ السابق، ص ٣٩.

٢ السابق، ص ٤٠.

وإذا كان قد سوّى بين (الأصوات الساكنة وأصوات اللين) فهذا ليس صحيحا من الناحية المنهجية لدى علماء الأصوات من ناحية، ولدى أنيس نفسه من ناحية أخرى؛ فقد ذكر أن (أصوات اللين) لها مقاييس خاصة بها، مثل:

١ - أن الفروق بين أصوات اللين في اللغات بصفة عامة كبيرة. ولا تكاد تشترك لغة من اللغات مع أخرى في كيفية النطق بأصوات اللين .... .

٢ - وضوح أصوات اللين في السمع إذا قيست بالأصوات الساكنة، يجعل أي انحراف في نطق الأولى أبين في السمع، نابيا في الأذن، يبعد المتكلم عن النطق الصحيح.

٣ - نسبة ورود أصوات اللين وشيوعها في كل كلام، كبيرة جدا، تبرز الخطأ فيها وتجسمه[١].

ثم ذكر في مواضع متفرقة من (الأصوات اللغوية) مقاييس أخرى، وأنا جامع شملها، كلما استطعت إلى ذلك سبيلا فيما يلي، وأرجو أن تكون صادقة على اما أريد بيانه:

١ - الأصوات الساكنة يعوقها عائق، هذا العائق، قد يكون تاما، وقد يكون جزئيا، خلافا لأصوات اللين التي لا يعوقها أي عائق[٢].

٢ - أصوات اللين تستغرق وقتا أطول من الأصوات الساكنة، كما أنه إذا قيست أصوات اللين، وجدوا أن الفتحة أطول من الضمة والكسرة[٣].

غير أن الملاحظة التي تتعلق بالنقطة (٢)، حين تحدث أنيس عن (أصوات اللين) ذكر الفتحة والضمة والكسرة، وكأنه يعني أن هذه الحركات القصيرة، هي أصوات اللين، وقد عبّر عنها في مواضع متفرقة من (الأصوات اللغوية) بالحركات القصيرة، كما استعمل مصطلحات أخرى. ثم يعود بعد هذه التسوية إلى التفريق تارة أخرى، فيقول: واللغويون عادة يقسمون أصوات اللين إلى نوعين فقط: قصير وطويل. فالفتحة مطلقة صوت لين قصير، فإذا أصبحت ما يسمى بالألف الممدودة، فهي صوت لين طويل، والفرق عادة بين الفتحة الطويلة والقصيرة، هو أن الزمن الذي تستغرقه الأولى ضعف ذلك الذي تستغرقه الثانية[٤].

---

١ السابق، ص ٣١، ٣٢.

٢ ينظر: السابق، ص ٣٧، ١١٣.

٣ السابق، ص ١٤٥.

٤ السابق، ص ١٤٥.

وهذا النص لأنيس منقوض بما هو وارد في النص السابق؛ فقد أطلق (أصوات اللين) على الحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) على ما هو ظاهر أعلاه، ثم عاد في النص الأخير وفرَّق بينهما، وهنا وقع في الاضطراب، كما هو في مواضع مختلفة.

ثم أنه حين تناول (أصوات اللين) ذكر مصطلحا آخر (أشباه أصوات اللين)، ويقصد به (الواو والياء) حينما تكونان مسبوقتين بالفتحة، على الرغم من كونهما ساكنتين، ويعلل السر في ذلك أن الفروق بين هذين المصطلحين (أصوات اللين وأشباه أصوات اللين)، أن الأول: لا يعوقه أي عائق أثناء خروج الصوت[١]، خلافا للنوع الثاني الذي يمكن أن تكون الإعاقة جزئية، وهو ما أطلق عليه القدامي الأصوات الرخوة (الاحتكاكية بتعبير المحدثين)، وهي تلك التي يضيق معها المجرى، وبطبيعة الحال، الأصوات ليست واحدة من حيث ضيق المخرج، فكلما ضاق المخرج كانت ذات صفير عال، مثل (السين والزاي والصاد) وهي الأعلى صفيرا، حسب رؤية القدماء والمحدثين على السواء، وحتى هذه الأصوات ليست على درجة واحدة من علو الصفير، وأعلاها صفيرها السين، وإن أضاف إليها المحدثون من علماء الأصوات أصواتا أخرى[٢].

أعود تارة أخرى لأكمل معنى (أصوات أشباه اللين) التي هي قريبة من (أصوات اللين) في عدد الأصوات وأنها أصلا ساكنة (مشكلة بالسكون)، ويبقى الانمياز في الفتحة السابقة للواو والياء، في أن (أصوات اللين) لا بد أن تكون مسبوقة بحركة من جنسها، ويبدو أن الحركة التي هي من جنس أصوات المد، هي التي تساعد على ألا يضيق المجرى، خلافا لأصوات (أشباه أصوات اللين) التي يضيق معها المخرج. وهذا هو الفارق الجوهري بينهما.

ومن أجل هذا تقع (أشباه أصوات اللين) موقعا وسطا؛ إذ هي قريبة من أصوات اللين، مع ذلك التباين الذي أوردته أعلاه، وما ترتب عليه هو الذي أدى إلى التباين في المصطلحات، إلا أنها قريب من قريب، وكذلك هي قريب من (الأصوات الساكنة) حين يضيق معها المجرى؛ لأن الضيق لا يحدث مع أصوات اللين، بل مع (الأصوات الساكنة) فيما يسمى بالأصوات الرخوة (الاحتكاكية)، انظر كيف غيَّرت الفتحة التي سبقت (الواو والياء) وأدت إلى تغيير في تغيير أوضاع أعضاء النطق، ترتب عليه تغيير آخر في المصطلح، وقد كان أنيس على وعي تام بهذا.

---

١ ينظر: السابق، ص٣٧.

٢ ينظر: السابق، ص ٧٣.

وإذا كان أنيس قد فرّق بين أصوات اللين وأشباه أصوات اللين، على النحو الذي شغل مواضع عدة من (الأصوات اللغوية)، سوى أن هذا الأمر ينقلنا إلى تلك المقاربة بين النوع الأول و(الأصوات الذلقية)، وهي تسمية القدماء، أو هي الأصوات التي يمكن اعتبارها أصوات التوسط، وهي (اللام والراء والنون)، في أنها تشترك في وضوحها السمعي، ومن ثم تقترب من (أصوات اللين)[١].

وتقودنا المشابهة بين (أصوات اللين) و(أشباه أصوات اللين) إلى المقارنة بينها وبين أصوات ساكنة أخرى قريبة الشبه من (أصوات اللين)، وهي الأصوات المتوسطة، حيث تتشابهان في نسبة الوضوح السمعي، ومن ثم تتشابه (أصوات اللين) مع (أشباه أصوات اللين) من ناحية، كما تتشابه مع (الأصوات المتوسطة) من ناحية أخرى. ومن هنا، فالأصوات المتوسطة أصوات ساكنة، غير أنها أعلاها وضوحا، على الرغم من الفروق المعلنة بينهما.

ويؤدي هذا الاستنتاج إلى استخلاص آخر، وهو تردد (أصوات اللين) في الكلام أعلى من (الأصوات الساكنة)، غير أن أنيسا ذكر أن (اللام والنون)[٢] من أكثر الأصوات الساكنة ترددا في الكلام، وعليه تقتربان من أصوات اللين من ناحية أخرى، سوى أن اللافت للنظر أن أنيسا لم يطلق على هذا التشابه (أشباه أصوات اللين) التي أطلقها على الأصوات المتوسطة.

غير أنه أطلق على (الواو والياء) إذا كانت مسبوقتين بحركة مغايرة، وتحديدا الفتحة (أشباه أصوات اللين)، معنى هذا أن هنالك تشابها بين أصوات اللين من ناحية وهذه النوعية من الأصوات من ناحية أخرى، وهذا صحيح، ولا شوب فيه، غير أن التفاوت يبقى سمة غالبة في الأساس، على الرغم من هذا التقارب. إلا أن الذي أثار الكوامن أنه حين وجد تشابها بين أصوات التوسط وأصوات اللين، أشار إليه، وكذلك فعل حين وجد (اللام والنون) من أكثر الأصوات الساكنة ترددا، إلا أنه لم يحدد لها مصطلحا مناسبا، كما فعل مع (أشباه أصوات اللين).

وتبدو متابعة أنيس لابن جني أمرا ظاهرا؛ لأنه لم يجد أمامه إلا هذا التفريق، كما أن ابن جني لم يقدم مكافئا مناسبا لهذه الفروق على غرار ما حدث مع (الواو والياء) حينما تكونان

١ ينظر: السابق، ص ٦٣.

٢ ينظر: السابق، ص ٦٧.

مسبوقتين بفتحة. لكن الذي يلاحظ هنا أيضا أن ابن جني لم يستعمل مصطلح (أشباه أصوات اللين)، ويبدو أنه من ابتكار أنيس؛ لأن التراثيين استعملوا مصطلحا آخر (أصوات اللين).

أقول اقترح مع فئة ولم يفعل مع أخرى، وعلى هذا، فما فعله قسمة ضيزى، ويبدو أن صنيعه هذا حين سمى هذه النوعية (أشباه أصوات اللين)؛ لأنه وجد القدامى (خاصة علماء الأداء) سموها بأصوات اللين، ويبدو أنه وقع فيما وقع فيه أولا؛ لأنه حدد المصطلحات، ومن ثم لما يكن ليجد محيصا في الخلاص من ذلك الذي اختاره أولا، إلا أن يسمي هذه النوعية بالأصوات (أشباه أصوات اللين)؛ لأنه لم يستطع أن ينسبها لأصوات اللين الخالصة نتيجة المفارقة الواضحة بينهما[1].

غير أن الذي أثار حفيظتي أن أنيسا حين اختار لـ(الواو والياء) مصطلحا خلافا للأول، خاصة أنه يقع موقعا وسطا، فلا هما من الأصوات الساكنة، كما أنهما ليسا من أصوات اللين؛ ومع هذين الصوتين، حين تكونان مسبوقتين بفتحة، يضيق مجرى الهواء في موضع خروجه، وهي صفة تنماز بها هذه الحالة عن أصوات اللين التي يخرج معها الهواء حرا طليقا.

وعلى هذا كان على أنيس أن يجعل هذه الأصوات في أقسام ثلاثة، تمثل (أصوات اللين) فيها الأساس، ثم تأتي الأصوات الساكنة لتمثل علاقات متنوعة ومتفاوتة من زوايا عدة، وعلى هذا، يمكن جعلها على النحو التالي:

الفئة الأولى: الأساسية، أصوات اللين وأشباه أصوات اللين، ونعني بأصوات اللين وأصوات المد، الحركات الطويلة ....إلخ، حسب تعبير القدامى، ويبقى الفارق في الحركات.

الفئة الثانية: وهو تشابه أبعد مقارنة بما هو وارد في الفئة الأولى، وهي (أصوات اللين) مع (الأصوات الساكنة) التي أوردنا جانبا منها أعلاه، ويمكن تقسيم الفئة الثانية على النحو التالي:

١ ـ أصوات اللين والتشابه مع أصوات التوسط، والعلاقة بينهما هي نسبة الوضوح الصوتي[2]، أي أن هذه الأصوات تقترب من أصوات اللين.

٢ ـ أصوات اللين والتشابه من حيث كثرة التردد مع اللام والنون[1]، أو مع أصوات التوسط بشكل عام على ما أبان عنه في وقت لاحق[2]، وسنتوقف عنده فيما بعد من هذا المطلب.

---

١ ينظر: السابق، ص٤٣.

٢ ينظر: السابق، ص ٦٣.

وعلى هذا تكون مواطن التشابه بين أصوات اللين والأصوات الأخرى، ليست حكرا على مجموعة دون أخرى، ومن ثم، يبقى المصطلح أكثر تحديدا مقارنة بما ذهب إليه في (الأصوات اللغوية)، إذ ذهب فيه كل مذهب، وأدى به إلى هذا الاختلاط والارتباك.

وإذا كانت (أصوات اللين) تتقاطع مع بعض الاصوات الساكنة على النحو الوارد أعلاه، فإنني يمكنني أن ألفت النظر إلى قضية أخرى تتعلق بهذه الأصوات، وهي أن أصوات اللين تشابهت معها أصوات من حيث الوضوح السمعي، ومن حيث عدد التردد، ومن حيث المدة الزمنية، خاصة مع النون والميم الساكنتين في حالات الغنة تحديدا؛ لأن الغنة هي إطالة للزمن لئلا تفنى النون فناء كاملا في الصوت الذي يليها، ومن هنا قالوا : إن الغنة غنة النون. وهذه الإطالة تبدو واضحة بنسب متفاوتة مع بعض المواضع الأخرى الخاصة بالمد الفرعي، على ما هو واضح لدى علماء الأداء القرآني. وهذه المدة الزمنية تقربها في كثير من الحالات بأصوات اللين.

كما تجدر الإشارة إلى أن أنيسا حين ذكر مقاييس (أصوات اللين) لم يذكر إلا ثلاثة[٣]، إلا أنه أشار في مواضع متفرقة من الكتاب إلى مفارقات أخرى، كأن يذكر أن أصوات اللين لا يعوقها أي عائق أثناء خروج الهواء معها[٤]، وهو خلاف الأصوات الساكنة، التي قد تكون الإعاقة معها تامة: الأصوات الشديدة / الانفجارية أو الإعاقة جزئية: الأصوات الرخوة / الاحتكاكية، أو الأصوات المتوسطة. وكأن يذكر أن أصوات اللين تستغرق وقتا أطول من الأصوات الساكنة[٥]، وعلى هذا فقد أضاف فارقين آخرين، خلافا لما أوردناه أعلاه[٦]، ومن ثم يصير المجموع خمسة.

كما يمكنني أن أضيف صنفين آخرين زيادة على ما ورد عند أنيس، مجتمعا ومفرقا، على ما هو وارد أعلاه، فإذا كانت (الأصوات الساكنة) لها مخارج محددة، على ما هو معلوم

---

١ ينظر: السابق، ص ٦٧.

٢ السابق، ص ٢١٩: ٢

٣ السابق، ص ٣١، ٣٢.

٤ ينظر: السابق، ص ٣٧.

٥ ينظر: السابق، ص ١٤٥.

٦ ينظر: السابق، ص ٣١، ٣٢.

لدى الباحثين من علماء الأصوات، ألا أنها أصوات فموية، باستثناء (النون والميم) الذين هما صوتان أنفميان[1].

كما يطلق على (أصوات اللين) أنها أصوات جوفية؛ بمعنى أن ليس لها مخرج محدد، خلافا لـ(لأصوات الساكنة) التي لكل صوت منها موضع محدد. كذلك فإن التجويف الفمي الخاص بـ(أصوات اللين) يستخدم كفراغ رنان لتحديد نوعية الصوت مع الفراغ الحنجري والقصبة الهوائية.

غير أن هنالك من يرد هذه الرؤية، ويقول إنها لا غبار عليها، إلا أن أنيسا حين ذكر ذلك، ذكر الفروق الجوهرية بين النوعين، ولم يتطرق إلى الفروق الثانوية، بيد أن الرد يظل جاهزا، أنها من الأهمية بمكان، بحيث إن ذكرها في مواضع عدة من الكتاب، كما في الصفحات التالية (٣١، ٣٢، ٦٧، ٨٥) على سبيل المثال، لا الحصر، بحيث لا تحتاج إلى أعادة تارة أخرى.

وأقل الأصوات الساكنة طولا هي (الأصوات الشديدة أو الانفجارية)، لكن طول الصوت اللغوي يعطي الصوت وضوحا[2]؛ لأنه يستغرق وقتا أطول، مما يجعل الخطأ فيه أمرا ظاهرا، وعلى الرغم من هذا، فجمع الأصوات الساكنة في صعيد واحد، ليس دقيقا ولا كافيا، كما تشير هذه الملاحظات بشكل واضح إلى أن التقسيم المقترح لهذين النوعين (الأصوات الساكنة وأصوات اللين) يحتاج إلى تعديل، على ما أوردنا أعلاه.

كما ينبغي أن أشير إلى أن أنيسا أورد أن الأصل في هذين المصطلحين (الأصوات الساكنة وأصوات اللين) أن الأصل فيهما الأصوات الساكنة، حين أورد أن الفعل جاء على عهد كان فيه على صورة فعل صحيح، وأنه كان في موضع حرف العلة حرف صحيح من تلك التي التي تشبه أصوات اللين وهي: النون واللام والراء والميم[3]. وتتفق هذه الرؤية لأنيس مع ما ذكره في موضع آخر، حين أورد أن (اشباه أصوات اللين) تمثل مرحلة وسطى بين الأصوات الساكنة

---

١ يبدو أن أنيسا قد استعمل مصطلح (أنفمي) بمعنيين مختلفين، الأول: حين أشار إلى أن النون والميم صوتان أنفميان ينظر: الأصوات اللغوية، ص٤٦، ٦٦، الثاني: حين ذكر أن النون الساكنة إذا تلتها واوا أو ياء، في هذه الحالة يخرج الهواء من الأنف والفم معا، وهذه هي الحالة الوحيدة في الكلام العربي التي يحدث معها هذا الأمر، الأصوات اللغوية ص٧٠ وما بعدها.

٢ ينظر: السابق، ص ١٤٥.

٣ السابق، ص ٩٧.

وأصوات اللين، وهو استنتاج تصورته، وأكده أنيس في نصه السابق، ونورد نصا آخر لأنيس يقول فيه: فالياء والواو هما المرحلة التي عندها يمكن أن ينتقل الصوت الساكن إلى صوت لين[١].

ويشير هذا النص إلى أن الأصل في الأصوات الساكنه (أو الحرف الصحيح) الذي ورد في هذا النص، كما أن فيه إشارة ظاهرة إلى استعماله (حرف صحيح) مقابل (حرف العلة). وهذا فيه خروج عما اقترحه في موضع آخر[٢]، الأول: حرف العلة بديلا عن (صوت لين)، والآخر: حرف صحيح بديلا عن (صوت ساكن)، وهنا يبدو التمايز معلنا.

ثم أكد أن (الحرف الصحيح) هو الأصوات الساكنة، حين قال: تلك الحروف التي تشبه أصوات اللين هي: النون واللام والراء والميم[٣]، وهذا النص نتيجة للنص السابق وتتمة له، وهو يؤكد أن المقصود بالحروف الصحيحة الأصوات الساكنة.

وأشير كذلك إلى أن أنيسا إذا كان قد تناول (الواو والياء) إذا سبقتا بفتحة، أطلق عليهما (أشباه أصوات اللين)، إلا أنه لم يقصر في استعماله لهذا المصطلح على هذه الحالة؛ فقد وسَّع الدائرة، وأطلقهما على (اللام والنون والميم)؛ لأن هذه الأصوات عالية الوضوح السمعي، ومن ثم، فهي تشبه (أصوات اللين) في هذا الجانب، مما جعلهم يسمونها أشباه أصوات اللين[٤]، كذلك تشبه أصوات اللين من حيث كثرة ترددها في الكلام، وعلى هذا، فأنيس حين ذكر هذه الأصوات[٥]، ذكر أنها: مما جعلهم يسمونها أشباه أصوات اللين[٦].

غير أن اللافت للنظر أنه تردد بشكل واضح في إطلاق (أشباه أصوات اللين) على هذه المجموعة، خلافا لما هو حادث مع (أشباه أصوات اللين) وعليه، يمكن أن نطلق عليها (أشباه أصوات اللين)، بناء على أن أنيسا استعمله فيما أوردناه أعلاه، وهذا يجوز من باب الاتباع أو ما ينسحب على هذا في موضع، ينسحب عليه في موضع آخر؛ لأنه معلوم من نصوص أخرى.

---

١ السابق، ص ٤٣.

٢ ينظر: السابق، ص٢٨.

٣ السابق، ص٩٧.

٤ السابق، ص ١٥٠.

٥ السابق، ص ٦٣.

٦ السابق، ص ١٥٠.

وإذا كان أنيس لم يطلق على هذه الأنواع الأخرى التي تتشابه وتتقاطع مع (أصوات اللين) في صفات بعينها، ولم يسمها بهذا المسمى، إلا أننا بناء على ذلك، يمكننا إطلاق (أشباه أصوات اللين) على كل الأصوات التي تتقاطع مع أصوات اللين، من باب التعميم أو التوسع، إن جاز لنا أن نستعمل هذا التعبير. كما أن (النون واللام) من أكثر الأصوات الساكنة شيوعا في اللغة العربية[١]، ونستخلص مما أورده أنيس، أن اللام تأتي في المرتبة الأولى تليها النون[٢]، معنى هذا أن هذين الصوتين من الأصوات الساكنة يقتربان اقترابا واضحا من أصوات اللين؛ لأنها أكثر ترددا في الكلام من الأصوات الساكنة، غير أن هذين الصوتين ينمازان عن (الأصوات الساكنة) بكثرة التردد في الكلام، خلافا للبقية الباقية منها، ولم يطلق عليهما أنيس (أشباه أصوات اللين)، كما أنه لم يشر إلى العلاقة بين هذا التردد لهذين الصوتين وأصوات اللين، على غرار ما هو حاصل مع الأصوات الأخرى لأصوات اللين، الذي أشار إليه في موضع آخر[٣].

وألحظ تقاربا من نوع آخر، أن (النون والميم) من الأصوات المتوسطة من ناحية، كما أنهما صوتان أنفميان من ناحية ثانية، وهما من الأصوات الساكنة من ناحية ثالثة، وإذا كانت النون تشبه أصوات اللين من حيث الوضوح السمعي من ناحية، كما أنها تشبه أصوات اللين من حيث التردد في الكلام، من ناحية أخرى، وعلى هذا، فالتقارب ليس من ناحية واحدة، وعلى هذا، فالتقارب بين النون وأصوات اللين يكون أقرب وأكثر وضوحا.

غير أن ما يلفت النظر مع النون، أنه إذا تلتها (ياء أو واو)، فإن الهواء يخرج من الفم والأنف معا، وهذه هي الحالة الوحيدة في نطق الأصوات العربية التي يخرج فيها الهواء من الأنف والفم معا[٤].

إلا أن الذي يلفت النظر أن النون الساكنة مع (الياء والواو)، وهما أصلا من (أصوات اللين)، وإذا كانت النون الساكنة تشبه أصوات اللين من حيث إنها من أصوات التوسط التي هي أكثر الأصوات الساكنة وضوحا، ومن ثم، تقتربان من أصوات اللين من هذه الناحية، كما أنها من أكثر الأصوات الساكنة ترددا في الكلام، على ما أوردنا أعلاه، ومن ثم، فإن النون تقترب

---

١ ينظر: السابق، ص٦٧.

٢ ينظر: السابق، ص٦٧.

٣ السابق، ص ٣٢.

٤ السابق، ص ٧٠.

اقترابا شديدا من أصوات اللين، ويبدو أن هذا هو الذي مهد لها، حين تليها (الواو أو الياء) أن تكون لها هذه الحالة الخاصة في النطق، حيث إن النون، بناء على ما أوردت، هي أقرب الأصوات الساكنة إلى أصوات اللين، وهو الذي بوأها هذه المنزلة حين تلتها الواو والياء، على النحو المشار إليه أعلاه.

وتشير هذه الملاحظات الواردة أعلاه إلى المقاربات بين النون وأصوات اللين من ناحية، كما تشير إلى العلاقة بين أصوات التوسط وأصوات اللين من ناحية أخرى، وبعد كتابة هذه الجزئية عثرت على تصورات لأنيس تؤكد أن ما أوردته أعلاه صحيحا، ولهذا سأوردها، وهي ستكون موضوعا فيما نستقبله من حديث.

عالج أنيس في الفصل العاشر ضمن ما عالجه العلاقة بين أصوات اللين وأصوات التوسط من خلال عنوان (نظرية الشيوع)[١]، وقد تبدى لي أثناء قراءة الموضوع، أن له علاقة وثيقة الصلة بما أوردناه أعلاه، وقد أورد أنيس أن القدماء قد أحسوا بهذه العلاقة البادية، وإن لم يحاولوا تطبيقها في كثير من الظواهر اللغوية[٢].

وما يهمنا هنا هو حديثه عن العلاقة الجامعة بين أصوات التوسط وحروف اللين، فقد قال: إن اللام والنون والميم تعد من الناحية الصوتية أشباها لأصوات اللين، وأن الياء والواو أنصاف لأصوات اللين. فهل كان كل من الواو والياء في الأصل السامي القديم أحد الأصوات الثلاثة: اللام أو النون أو الميم؟ وبتطبيق نظريتي السهولة والشيوع، نجد أولا أن الواو والياء من الناحية الصوتية أسهل من اللام والنون والميم، ولكن الفرق بينهما ليس مما يحتاج إلى جهد عضلي كبير. والذي يمكن أن يكون قد برر الانتقال من النطق باللام أو النون أو الميم إلى النطق

---

١ شغلت (نظرية الشيوع) مساحة مكانية (الأصوات اللغوية، ٢١٩: ٢٣٢) وهو بحث نشره أنيس في مجلة كلية الأداب، جامعة الإسكندرية (الأصوات اللغوية، ص٢٢٠، ٢٢٢، وينظر ما أورده كذلك في حاشية الفصل الحادي عشر، حين ذكر أن هذا الفصل مقتطف من سلسلة من محاضرات ألقاها المؤلف، الأولى: في معهد التربية للمعلمين، والثانية: في دار العلوم، والثالثة: في كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، ص ٢٣٩)، وهذا= =يؤكد الملاحظة التي أوردتها في مواضع عدة، أن أنيسا كتب الكتاب على فترات زمنية متفاوتة، وسوف نعتمد هنا على تحليل هذا المقال؛ نظرا لارتباطه بالنون وأصوات التوسط من ناحية، كما أنه يرتبط بأصوات اللين من ناحية أخرى.

٢ ينظر: السابق، ص٢١٩.

بالواو أو الياء، ليس عنصر السهولة وحده، وإنما يضاف إليه أثر شيوع هذه الأصوات الثلاثة في اللغة العربية[1].

وتجدر الإشار إلى أن أنيسا حين تناول أصل اللام أو النون أوالميم، ليس هذا على جهة العموم، بل على جهة التخصيص؛ بمعنى أنه ليست كل نون أو لام أو ميم تحولت إلى ياء أو واو؛ لأن معنى هذا أن اللغة يجب أن تكون خالية من اللامات والنونات والميمات، وهو ما يخالف الواقع، فهل هناك عوامل خاصة، وظروف لغوية خاصة، وجدت في بعض الكلمات دون البعض الأخر، وفي بعض البيئات دون البعض، مما أدى إلى حدوث هذا التغير في بعض الكلمات فقط، وتلك العوامل الخاصة يمكن أن تكون في الصوت منبورا أو خاليا من النبر، وفي طول الصوت أو قصره، وغير ذلك من عوامل نجهلها الآن لبعد العهد بيننا وبين ذلك العصر الذي حدث فيه هذا الانقلاب الصوتي[2]. ويعد ما أورد أنيس فرضا نظريا حاول الإجابة عليه فيما تلا ذلك مباشرة، ومن ثم، فتش في المعاجم اللغوية، فوجد مصداقا لهذه الرؤية النظرية، وقد تابع القاموس المحيط، فوجد ما يقرب من مائتي كلمة تؤيد ما ذهب إليه[3]، ولا يمكن أن يكون مجرد اشتراك المعنى مصادفة[4]، وعلى هذا الإحصاء، فقد توصل إلى أن النون واللام والميم، تعد من الناحية الصوتية أشباها لأصوات اللين، وأن الواو والياء أنصاف لأصوات اللين[5].

ثم أورد أن المتقدمين من علماء العربية فطنوا إلى العلاقة بين الواو والياء من ناحية، والنون والميم من ناحية أخرى، وقد استشهد بنصين لابن جني والمبرد لتوكيد رؤيته[6]. ولم يكتف بهذا، بل حاول أن يقدم إحصاء من القرآن الكريم يبين وجهة نظره من ناحية ثالثة[7]. وهي ملاحظ تؤكد ما أورده في موضع، سابق[8]، أن هذه الأصوات من أكثر الأصوات الساكنة

---

١ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ٢٢٠.

٢ ينظر: السابق، ص ٢٢١.

٣ ينظر: السابق، ص ٢٢١.

٤ السابق، ص ٢٢١، ٢٢٢.

٥ السابق، ص ٢٢٢.

٦ ينظر: السابق، ص ٢٢٢.

٧ ينظر: السابق، ص ٢٢٤.

٨ ينظر: السابق، ص ٦٧.

انتشارا، سوى أن الذي ينبغي الإشارة إليه أنه حين ذكر هذا في ذلك الموضع، لم يذكر إلا اللام والنون، وقد كان في معرض بيان أنهما من أكثر الأصوات الساكنة انتشارا، واستخلصت حينها أنهما من أقرب الأصوات الساكنة منه هذه الناحية مقاربة بأصوات اللين، وهذا ما لم يقله أنيس صراحة، ومن ثم، لم يتناول الأصوات المتوسطة على النحو الذي ذكره هنا، أنه تناولها جميعا، وهذا لم يحدث؛ لأني في ريب مما أورده أنيس في هذا الموضع، غير أننا ينبغي أن نشير من ناحية أخرى إلى أنه حين تناول ذلك تناوله في معرض الأصوات الثلاثة بشكل عام، ويبقى السؤال مطروحا أنه لم يشر إلى العلاقة بين هذه الأصوات وأصوات اللين إلا ما أوردته من العلاقة بين اللام والنون، واستخلصنا منها ما ورد أعلاه.

ويبدو أن أنيسا حين تناول اللام والنون على النحو الذي عرضنا له، أن هذا الأمر كان مقصودا من أنيس، فلماذا تعرض لهذين الصوتين ولم يتعرض للأصوات الأخرى؟ وحين جاء هنا ذكر أنه تعرض لأصوات التوسط (اللام والميم والنون)، وهو لم يشر إلا إلى اللام والنون، على ما أوردناه، كما أنه حين عرض لأصوات التوسط ذكر أنها من أقرب الأصوات الساكنة وضوحا في الكلام[1]، وهي صفة من صفات كثيرة تقرّبها من أصوات اللين، ثم إن قصْر أصوات التوسط على هذه الأصوات الثلاثة ليس منصفا؛ بل إهدار لأصوات التوسط الأخرى، قد يقول قائل إنه تناول الأصوات الأكثر بروزا، كان بإمكانه فعل هذا وإضافة الأصوات الأخرى للتوسط دون أن يؤثر هذا على شيء. إلا أن الذي بدا لي واضحا أنه حين تعرض لهذين الصوتين، كان مقصودا عنده؛ لأنهما من أكثر الأصوات التي يحدث لها تغيير كثير[2]، وأن اللام كذلك يصيبها تغيير، لكنه أقل مما يصيب الصوتين الآخرين[3]، وعلى هذا، فما ينطبق على هذين الصوتين، ينطبق على كل أصوات التوسط، باعتبارهما الصوتين الأهم.

---

١ ينظر: السابق، ص٦٣، وتجدر الإشارة إلى أن أنيسا أشار إلى أن صفة الوضوح صفة لازمة تميز هذه الأصوات في مواضع عدة من كتابه، أشرنا إليها في مواضع متفرقة من هذا البحث.

٢ ينظر: السابق، ص ٢٢٥.

٣ ينظر: السابق: الموضع ذاته.

٢ / ٣ / ٠ : المقترحات:

حاول أنيس حين تعامل مع هذين المصطلحين منذ البداية، أن يكون واضحا ودقيقًا، وقد نجح بعض الشيء، إلا أن الأمر استعصى عليه في مواضع عدة؛ حين معالجة قضايا صوتية تراثية، كما أن اهتمامه بهذا الأمر، يشير إلى أن القضية كانت واضحة في ذهنه منذ البداية، غير أنه لم يستطع أن يضبطها، وهو ما أخذه عليه السعران. وهنا يبزغ السؤال التالي:

ماذا عسى أنيس أن يكون فاعلا مع هذين المصطلحين؟

أتصور أنه منذ البداية كان عليه أن يكون واضحًا، وقد كان، إلا أن الذي هو بادٍ، أنه كتب الكتاب أو أضاف إليه مواضع، ولبعد العهد بين كتابة الفصول التي اشتمل عليها، بدا ما أوردناه من تفاوت في المكافئات واضطراب في الاستعمال.

غير أن الإشكالية التي لم ينتبه إليها أن هذه المكافئات التي اختارها، لم تكن هي المكافئات التراثية الوحيدة المستعملة، باعتباره فَضَّل التراثية منها، ومن هنا، حين حاول في مواضع عدة من الكتاب انزلق إلى ذات قرار سحيق، أدَّى به إلى أن يستعمل عددًا من المكافئات التراثية التي انتشرت في مواضع متفرقة، كما تعامل معها بنسب متفاوتة، بمعنى أنها ليست جميعًا على درجة سواء، من حيث الترقي المصطلحي لهذين المكافئين اللذين اختارهما في البداية، سوى أن المكافئات الأخرى، لا تقل أهمية عما اختاره أنيس وأصرَّ عليه؛ لأنها ليست من الوضوح، بحيث تؤدي إلى اللبس والخلط الشديدين، ومن هنا، كان عليه أن يصنع ما يلي تجنبا لما وقع فيه:

١ ـ أن يقدم مسردًا للمصطلحات الصوتية، وعلى هذا يتبين الخطأ في الاستعمال للمكافئ الواحد في أماكن عدة من كتابه.

٢ ـ أن يضع رموزًا تعد مفاتيح في بداية الكتاب، يشرح فيها بشكل واضح، لا لبث فيه، هذا الأمر.

٣ ـ أن يبين في المقدمة أنه لن يستعمل إلا (الأصوات الساكنة وأصوات اللين) كمكافئين للمصطلحين الغربيين Consonants وVowels، وأنه سيشير في الحاشية إلى مصطلحات أخرى، تؤدي المعنى ذاته مثل: حروف المد، حرف المد، الحركة الطويلة، الحركة، الحرف، الحركة، أصوات اللين الطويلة ... وأنه لن يستعمل في كل الكتاب إلا هذين المكافئين ... فإذا وجد القارئ

الكريم شيئًا من هذا أو ذاك، فالاستعمال (أو الاختيار) هو ما أوردت. ومن ثم، يقلل من استعمال المكافئات الأخرى المتعددة التي تؤدي الغرض، كما أنها تؤدي إلى اللبس الشديد لدى القارئ.

واضح وظاهر أنه لم يراجع الكتاب مرة واحدة؛ حينما قدمه للطبع، وربما يُطرح السؤال التالي، أنه لم يخطر في ذهنه هذه الإشكالية حين كتابة هذا الكتاب، غير أن ما أوردناه سلفًا، يشير إلى أنه كان مدركًا لهذا التباين، كما أشار ضمنًا، وهو ما ذكره السعران صراحة، وعلى هذا، فإن قراءة الكتاب مرة واحدة، ما دام الأمر واضحًا وظاهرًا في ذهنه، كان بإمكانه أن يتنبه لهذا التفاوت في الاستعمال، أو إن شئت قلت: تعدد المكافئات العربية للمصطلح الغربي الواحد.

لكن الذي يظل واضحًا أنه حاول، فنجح في مواضع وجانبه الصواب في مواطن أخرى. وهذه الملاحظة لهذين المصطلحين، يمكن تطبيقها على مصطلحات أخرى لباحثين آخرين، كما أني لا أشك أن كثيرا من المصطلحات اللسانية عامة، والصوتية خاصة، تحتاج إلى مزيد من الغربلة والاستصفاء بحيث تؤدي إلى إحكام الإمساك بزمام مصطلحاتنا خدمة للغتنا التي هي خدمة لديننا. استعمل أنيس عددا من المكافئات العربية لما اقترحه في صدر(الأصوات اللغوية) ترجمة للمصطلحين الغربيين ما يلي:

- Consonants: الأصوات الساكنة وأصوات ساكنة لحالة الجمع، وفي حالة المفرد استعمل الصوت الساكن وصوت ساكن، والحرف، والصوت، والحركة، وحرف صحيح، على ما أبنا عنه في حشايا التحليل.
- Vowels: أصوات اللين، أصوات لين لحالات الجمع، بينما استعمل (صوت لين) لحالات الإفراد في إطاره العام، إلا أنه في ثنايا الكتاب استعمل مكافئات عدة، على ما أبنا عنه، حسب ما ورد في البحث، وما ورد في تضاعيف الكتاب على النحو التالي:

الحركات الطويلة، أصوات المد الطويلة، حروف المد، حروف اللين، الحركات، الحركة، حروف العلة، أصوات العلة، الفتحة الطويلة والألف الطويلة والياء الطويلة، الحروف، صوت لين طويل.

أرجو أن تكون فكرة البحث واضحة، وأن أكون وفقت في العرض والتفصيل والاستخلاص، وأن يكون ما توصلت إليه صحيحا ومفيدا لبيان العلاقة اللازمة بين أنيس والسعران من ناحية، وبين أنيس ووافي من ناحية أخرى. وأن يكون كشف النقاب عن تلك

المواطن التي استعمل فيها أنيس مكافئات عدة لما اقترحه بداية في صدر الأصوات اللغوية، وأن يكون قد كشف اللثام عن جوانب كانت في حاجة لكشف ما توارى بالحجاب، فيما أورده السعران، خاصة أنه قد طال عليه الأمد، فصار أمرا مقضيا بين الباحثين، وربما تكون هي التي أوحت إلى الحمزاوي مقولته التي أوردتها في صدر البحث[١].

أقول إن لم يك ما ورد في هذا البحث صحيحا، فستكون هذه كرة خاسرة؛ ألم يجعل أنيس والسعران المكافئات في (الأصوات اللغوية) مكافئين اثنين؟! إن هذا لشئ عجيب!! وإن كنتم في ريب مما سقته في هذا البحث، فأتوا بحديث غيره، إن كنتم فاعلين. والله من وراء القصد، هو حسبي، وعليه توكلي.

١ ينظر: محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ص١٠ (حاشية ١٤).

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

- إبراهيم أنيس (دكتور) :
- الأصوات اللغوية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة العاشرة، ٢٠١٠.

ثانيا: المراجع:

١ - أشرف عبد البديع (دكتور):
- طرق نقل المصطلح في المؤلفات اللغوية العربية، مجلة كلية دار العلوم، جامعة المنيا، العدد الحادي والعشرون (يناير)، ٢٠١٠.

٢ - ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ):
- سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، دار القلم: دمشق، بيروت.

٣ - عبد السلام المسدي (دكتور):
- قاموس اللسانيات، عربي - فرنسي. فرنسي عربي، مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤ .

٤ - محمد رشاد الحمزاوي (دكتور):
- المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية. حوليات الجامعة التونسية، العدد ١٤ (عدد خاص) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منوبة، تونس، ١٩٧٧.

٥ - محمود السعران (دكتور):
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د. ت.

٦ - هنري فليش (دكتور):
- التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني، تر. د. عبد الصبورشاهين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٢٣، ١٩٦٨، ص ص ٥٣: ٨٩.

الفصل الثالث

المصطلح اللساني العربي المعاصر

وأبعاده التركيبية والدلالية والتداولية

قراءة نقدية

المصطلح اللساني العربي المعاصر
وأبعاده التركيبية والدلالية والتداولية•
قراءة نقدية

---

٣ / ١ / ٠ : الفاتحة:

لم أشأ أن أكتب عن دراسة لسانية سالفة، وليس هذا سبيلي؛ لأني على قناعة أن ما يخطه الباحثون مهما تباينت فائدته وجدواه، لا يخلو من قيمة، بيد أن النظر إليها دائما محل خلاف بين الباحثين، كذا لم يخطر في ذهني أن أكتب عن موضوع على حظ من الصعوبة غير قليل، وهو المصطلح اللساني، بيد أن جلال المبحوث وخطره، جعلني لا أستطيع أن أغض الطرف عما ورد في ثنايا الرسالة.

وأنا لا أريد أن أكون متجنيا، بيد أن المكاشفة الواجبة بين شيوخ العلم وطلابه جديرة بالتقديم على سائر ما عداها من طقوس المحاسنة ومظاهر المجاملة، فلا يهمنا لومة لائم أو وقفة قاعد في بيان الحق، ولن أطيل في شرح الملاحظات؛ لأنها كثيرة، ففي شرحها إملال قارئ، وفناء زمان، وهي أمور على حد قول أبي الطيب في غير هذا المقام: نعد منها ولا نعددها.

ولقد استبان لي من خلال قراءة البحث صدق العنوان على فحواه، ولقد حفلت الرسالة بقضايا شتى تتعلق بقضايا المصطلح، غير أني على حفايتي بما قرأت، وإعجابي بما احتشد في أثنائها من وصوف وبيان، كنت أكثر تشوفا إلى قراءة ما يصدق على العنوان، فلقد حفلت الرسالة بما هو فوق المراد ودون الغاية، حتى ضمّنت من المعلومات في هذا الباب من العلم بالضرورة، فلا غيابها ينقص، ولا حضورها يزيد.

• هذا عنوان رسالة الدكتوراه التي تقدمت بها الباحثة بدرية بنت ناصر بن محمد الوهيبيّة، للحصول على درجة الدكتوراه من قسم اللغة العربية وآدابها، تخصص اللغة والنحو، كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي، وليس عنوانا من اقتراحي، وما أضفته هو قراءة نقدية فقط. وأشير على جهة التنبيه إلى أني حين أنقل نصا للباحثة من رسالتها، سأشير إليه في الحاشية بـ "الرسالة" على سنة الاختصار.

ولم يدر بخلدي أن أكتب حاشية عما كُتب، خاصة إذا كانت تتناول موضوعًا لسانيا متميزا، وهو موضوع جدير بالمدارسة والمثاقفة، على الرغم مما كُتب فيه، إلا أن هذا الباب من الصعوبة أن يتناوله باحث؛ قبل أن يتزود بأدوات بحثية ومعرفية، وإن كنت أرى أنه لا شوب فيه أن يتناوله الباحثون؛ سوى أن ما أعنيه أن يتزود الباحث بأدوات بحثية متنوعة تمكنه من الإلمام بجوانب بحثه بشكل مرضٍ.

وهذا البحث عنوانه من صميم الدراسة اللسانية، وهو متميز إلى حد بعيد، وإن كانت ثمة ملاحظتان شكليتان تتعلقان بالعنوان، أحاول بيانهما فيما نستقبله من حديث.

٣ / ٢ / ٠ : قراءة نقدية في عنوان الدراسة:

ظاهر وواضح أن العنوان عنوانان؛ إذ يحتوي على عنوان أساسي، وآخر فرعي؛ أما العنوان الأصلي فهو: المصطلح اللساني العربي المعاصر، وأما العنوان الفرعي فـ: وأبعاده التركيبية والدلالية والتداولية، وأحاول بيان واستظهار ما تبدَّى لي في العنوان كاملا في المطلب التالي:

٣ / ٢ / ١ : قراءة نقدية في العنوان الأساسي: المصطلح اللساني العربي المعاصر:

ليس لي عليه ملاحظة من حيث انمياز الصياغة، سوى واحدة شكلية، تناولت فيها الباحثة ابتداء من (ص ٢ - ٣٦) حديثا مطولا عن أصل (مصطلح واصطلاح)، كما ورد في المعاجم العربية، وقد أوردتْ آراء الباحثين على تباينها، إلا أن الذي كان ظاهرا وواضحا، أني لم أجد لها ترجيحا لرأي على آخر ضمن هذه الآراء، فيما يتعلق باختيار (مصطلح أو اصطلاح) على الرغم من أنها اختارت في العنوان الرئيس، بل فضَّلت (مصطلح) صراحة على (اصطلاح)، ومن ثم، يتبدى التباين بين ما ذهبتْ إليه في عنوان الدراسة، وما لم تستطع أن تقدم عليه في ثنايا هذه الدراسة، وعلى هذا ظهر العنوان في وادٍ، وما ذكرته أعلاه في واد آخر، فضلا عن أن الرابط بين العنوان وثنايا الدراسة بدا مفقودا، هذه ملاحظة صورية في الأساس. ونفصِّل القول، فيما نستقبله من حديث أدناه.

ويتبين من خلال متابعة الدراسة فيما يتعلق باستعمال (مصطلح) بدلا من (اصطلاح)، أنها أوردت ملاحظات عدة على (مصطلح)[١]، وقد ذكرتْ آراء عدة للباحثين، مفادها أن الصحيح هو (اصطلاح)، كما أن لفظ (مصطلح) غير فصيح لمخالفته لقواعد اللغة العربية في نظر بعض المعجميين، كما أن المعاجم العربية سجلت لفظ (اصطلاح)، ولم تسجل لفظ (مصطلح)[٢]، وعلى الرغم من هذه الملاحظات التي أوردتها الباحثة للباحثين العرب، إلا أنها اختارت (مصطلح). وعلى هذا، بدت الفوارق ظاهرة بين ما اختارته في عنوان الدراسة، وما ذهبت إليه هنا.

٣ / ٢ / ٢ : قراءة نقدية في العنوان الفرعي: وأبعاده التركيبية والدلالية والتداولية:

يحتاج هذا العنوان الفرعي إلى وقفة متأنية، على ضوء ما أوردته الباحثة في ثنايا الدراسة؛ فقد أخذتُ أعيد النظر وأرجع البصر؛ لكي أفهم: ما المقصود " بأبعاده " على النحو المذكور في العنوان؟ وقد وجدت شيئا هنالك[3] على قدر من الأهمية بمكان، يحتاج إلى أن أتوقف معه؛ حين ذكرتْ أن المقصود بالأبعاد " البنيوية " وقد عجبت لهذا التفسير؛ لأن عيني لم تقع على مثل هذا القول، غير أني وقبل أن أنتهي من هذا الغموض، وجدتُها عادت " في الصفحة ذاتها " وذكرتْ تفصيلا للمقصود بالبعد التركيبي " الشكلي " والدلالي والتداولي، فقالت: إن البعد التركيبي، يعني بالجانب الشكلي والصوتي للكلمة أو المصطلح، ويهتم بالعلاقات الصورية التي تنتظم الدلائل بعضها ببعض، وتشمل مصطلحات الدراسات المعاصرة (الصوتية، الصرفية، النحوية، البنيوية، التوليدية، التحويلية)، ومنها دراسات العلماء التركيبيين: دوسوسير وبلومفيلد وتشومسكي، وغيرهم[٤].

وعلى هذا، فهو يشمل كلَّ المستويات إلا المستوى الدلالي[٥]. ثم عادت في موضع ثان، فذكرت أن المقصود بالتركيبية (البنيوية وامتدادها)، وهذا لعمري في الكلام عجيب، يوقع القارئ

---

١ الرسالة، ص ١ وما بعدها.

٢ ينظر: السابق، ص ١٠، ١٢.

3 السابق، ص٨٥

٤ السابق ، ص ٨٥.

٥ السابق، ص ١١٨.

في لبس شديد، لم أفهم القصد منه! هل لأن الباحثة ليست على دراية بما كتبته في موضع سابق؟ حتى إذا جاءت إلى هذا الموضع، كتبت رأيا مغايرا؛ ويبدو أن لذلك تفسيرا؛ أنها كتبت ونسيت أو أن المصطلحات اللسانية التي تعاملت معها غير واضحة في ذهنها؛ لأنها لو كانت كذلك، ما وقعت فيما وقعت فيه من هذا التناقض.

وهذه النقول التي تعرضت لها الباحثة، لم تستطع أن تقدم لها تفسيرا؛ لأن الرؤية عندها لم تكن واضحة، وأنا أبين ما غمض عليها، فيما يلي، وسأتلو منه ذكرا.

واضح أن هذه النصوص حين نقلتها الباحثة، لم تكن واضحة في ذهنها، غير أنها تعبر عن فترات زمنية للتعامل مع مصطلح (التركيب)، وهو الذي صار علما على اتجاه دوسوسير فيما بعد، ثم تطور الأمر على يد أتباعه، فيما عُرف بالمدرسة الروسية، التي ابتكرت مصطلحا جديدا، عرف به هذا الاتجاه في الدرس اللساني، فحين جاء بلومفيلد وتلميذه زيلخ هاريس ونعوم تشومسكي تلميذ هاريس في مرحلته الأولى، الذي كان لا يزال يتبع اتجاه دوسوسير، وكانت هذه المرحلة في أواخر النصف الأخير من القرن الماضي، ومن ثم، فالمدرسة البنيوية التي تزعمها دوسوسير؛ أوردت في نصها الأول (ص ٨٥)، أن التركيبية تشمل المصطلحات (الصوتية، الصرفية...) الواردة أعلاه، وعلى هذا، فالتركيبية، حسب ما أوردت الباحثة، ليست مستوى لسانيا، بل اتجاها لسانيا خالصا، والذي دل على ذلك أن التركيبية، تشمل المستويات اللسانية، بناء على ما أوردته الباحثة الفاضلة.

و يلاحظ أن الباحثة أوردت تفسيرين لمصطلح " التركيب "، وهو يحتملهما، سوى أن اللافت للانتباه، أن التفسيرين في آنٍ واحد، إذ يمكن أن يقصد به الدراسة البنيوية " أو "التركيبية " وهو قول لا شية فيه، ويمكن أن يكون شاملا للمستويات اللسانية جميعا، إلا المستوى الدلالي، على أساس أن المدرسة البنيوية، لم تكن تعتني بالدرس الدلالي، وهذا أيضا غير دقيق؛ لأن بلومفيلد وهو رأس المدرسة البنيوية في أمريكا، جعل الدراسة الدلالية نصف الدراسة اللسانية، بل كل الدراسة الدلالية اللسانية الحديثة، وقد أوردت كتب اللسانيات الحديثة أن بلومفيلد لم يكن يعتني بالدرس الدلالي، وهذا غير صحيح في مجمله؛ إذ يحتاج الأمر إلى بيان، أفصِّل القول فيه لبيان ما يحتاج إلى تفصيل نستقبله فيما يلي من حديث أدناه.

مرَّ بلومفيلد في حياته العلمية بمرحلتين، الأولى: قبل عشرينيات القرن الماضي، وهي المرحلة التي كان يتبع فيها المدرسة السلوكية في علم النفس؛ ومن ثم، كان يتبع مبادئ المدرسة السلوكية وتطبيقها على الدراسة اللسانية، ومعلوم أن أصحاب الاتجاه السلوكي في دراسة اللغة، لا

يعترفون بالمدرسة التركيبية؛ لأن اللغة عندهم عبارة عن مثير واستجابة، ولا قيمة للجانب الدلالي، وعلى هذا فجل الباحثين يرون أن بلومفيلد لا يعتني بالدرس الدلالي في دراسة اللغة، وهذا في الواقع، يحتاج إلى إعادة نظر، إذ لم ينظر الباحثون إلى المرحلة التي أعقبت فترة العشرينيات من القرن الماضي، التي تحوّل فيها بلومفيلد إلى المدرسة البنيوية، وهي المرحلة التي جعل فيها الدراسة الدلالية نصف الدراسة اللسانية، بل كل الدراسة اللسانية، كما يتبين ذلك من تقسيم علم اللغة في كتابه " اللغة ". وعلى هذا، يتبين أن جل الباحثين ينظرون إلى المرحلة الأولى، ويغضون الطرف عن المرحلة الأخرى، التي غيّر توجهه في التعامل مع الدرس الدلالي بوجه خاصة في الدراسة اللسانية.

أعود نزلة أخرى لأذكر أن ما أوردته الباحثة الكريمة من تفسيرين في آن واحد، لا يدل على التداخل المصطلحي وحده، بقدر ما يدل على التداخل عندها، وقد أدى إلى عدم الإلمام المعرفي والفكري لهذه المصطلحات، وأعجب لكل هذا، وهي تتعامل مع دراسة علمية تعنى بالمصطلح أولا وآخرا!

كان هذا بيانا موجزا عن التداخل لدى الباحثة في تفسير مصطلح " التركيب أو "التركيبية " وهو ما لم تسطع الباحثة عليه صبرا، وإذا كان الأمر قد التبس عليها في عنوان دراستها، فكيف تتعامل مع هذا الكم الهائل من المصطلحات اللسانية التراثية والحديثة على السواء من الدقة والإلمام بجوانبها والإمساك بأطرافها على هذا النحو، الذي يبدو صعب المنال؟ !!

أما البعد التداولي، فيهتم بالدراسات الدلالية، ودراسة المعنى، ودلالة المصطلح في السياق أو الجملة، ودراسة الرموز وأنظمتها، ومنها دراسات أصحاب النظريات الدلالية كفيرث وواطسن، وغيرهم.

وهذا لعمري أمر عاجب، فالبعد التداولي، هو الذي يهتم بالجانب التواصلي للغة وبوظيفة اللغة، وعلاقتها بالمخاطب، والمتكلم، والمقام، والزمان، والسياق الاجتماعي الذي وردت فيه، ومنها دراسات جرايس، وسيرل، وهاليري، ورومان جاكبسون، ودراسات النحو الوظيفي لسايمن ديك وغيرهم[١].

---

١ السابق، ٨٥، ٨٦.

لن أتعرض لذلك المرجع الذي نقلت عنه الباحثة هذه التعريفات، بل أتناول ما ذكرته أن البعد التركيبي "الشكلي" يشمل المصطلحات (الصوتية، الصرفية، النحوية، البنية، التوليدية، التحويلية)، وفيما أوردته من هذا التصورات، فيها ما فيها، خاصة أنها لم تتناول شيئا من هذه المصطلحات (الصوت، الصرف، التركيب، التوليد، التحويل)، وهذا يتناقض مع العنوان الرئيس للدراسة التي أعدتها، فالعنوان في وادٍ، وتفاصيل الرسالة في واد آخر، علاوة على أنها وضعت البنيوية مع المصطلحات السابقة، ومصطلح (البنيوية) مصطلح لساني بالفعل، غير أنه ليس مصطلحا يندرج في إطار مستويات التحليل اللساني، وهو اتجاه لساني، يندرج في إطاره مستويات لسانية، كما هو معروف لدي اللسانيين. كما أنه يعد مستوى من المستويات اللسانية، بيد أن الذي يهمنا هو أن تحدد الباحثة بداية المفاهيم والمعارف الخاصة بها، وليس في تعدد الدلالات للمصطلح اللساني الواحد.

أما تصوراتها عن البعد التداولي، فقد قدمت له تعريفا غير دقيق، بناء على ما أوردته؛ حيث نقلت أن البعد التداولي يهتم بالدراسات الدلالية، ودراسة المعنى، ودلالة المصطلح في السياق أو الجملة ودراسة الرموز وأنظمتها....

أما تعريف التداولية على أنها الدراسة الدلالية، فهذا خلط واضح بين الدرس التداولي والدرس الدلالي، صحيح كلاهما يركز على المعنى الذي هو هدف الدراسات اللسانية عموما، إلا أن بينهما فروقا دقيقة، أورد جانبا منها في الموجز التالي.

فمن التفريقات المقترحة بين علم الدلالة وعلم التداولية، أن الأول يتناول المعنى من خلال العناصر اللسانية غالبا، والثاني يدرس المعنى، لكن من خلال الاستعمال... ويتصل بهذا التفريق بين الجملة والقولة، وهو فرق ناشئ بين التمييز بين اللغة والكلام، فبينما تنتمي الجملة (التي هي كيانات ذهنية مجردة) إلى اللغة، تنتمي القولات (التي هي تجليات فعلية وتحققات جسدية ...) إلى الكلام. ومن ثم، تكون " معاني الجمل " تنتمي إلى علم الدلالة، بينما تنتمي القولات إلى علم الاستعمال (التداولية)، فضلا عن أن المعاني اللغوية تنتمي إلى علم الدلالة، في حين تبقى مقاصد المتكلمين والسياقات المتنوعة تنتمي إلى علم الاستعمال، ولا يمكن معرفة مقاصد المتكلمين، إلا بمعرفة المقامات، ثم ازدهر علم التداول بفعل رفض اللسانيين دراسة المعاني اللغوية بمعزل عن السياق.

كما أن هنالك تباينا بين علم الدلالة باعتباره فرعا من فروع اللسانيات النظرية وبين التداولية باعتبارها توجها لسانيا حديثا، وهذا أمر ليس محل خلاف بين اللسانيين، بينما التداولية اتجاه يهتم بدراسة اللغة في حالات الاستعمال، ثم تفرع فروعا متباينة على ما أورده نحله[١]، ولم يتفق عليه اللسانيون على أن يكون مستوى من مستوى الدراسة اللسانية، وإن اتفقوا على أنه يندرج في إطار الدراسة اللسانية، غير أنه اتفاق عام، ويحتاج كذلك إلى تبيان موقعه، وزعمي أن هذا الأمر سيتبين بوضوح في السنوات القليلة المقبلة، وهذا أمر يظهر التباين بين علم نما ورسخ (علم الدلالة) وعلم آخذ في التنامي في الدراسة اللسانية (علم التداولية).

ثم إن دراسة الرموز وأنظمتها وظيفة اللسانيات، وليست التداولية، على النحو الذي أوردته الباحثة، ثم تعود نزلة أخرى، فتخلط بين التداولية والنظريات الدلالية، وهي تعريفات وتفريعات كثيرة، فيها خلط واضح بين التصورات التداولية والدلالية من ناحية، كما أنها (التداولية) دراسة الرموز وأنظمتها خلط بين التصورات من ناحية ثانية، كما أن الباحثة عادت نزلة ثالثة، فسوَّت بين التداولية وبين النظريات الدلالية، على ما أشارت إليه، والخلط والارتباك والغموض ظاهر وواضح بين التصورات التي لم تستطع الباحثة أن تفرِّق بينها تفريقا مبينا.

أما البعد التداولي، فيهتم بالدراسات الدلالية، ودراسة المعنى، ودلالة المصطلح في السياق أو الجملة، ودراسة الرموز وأنظمتها، ومنها دراسات أصحاب النظريات الدلالية كفيرث وواطسن، وغيرهم. كما أن ثمة تناقضا آخر بين عنوان الرسالة وبين ما أوردته الباحثة في أكثر من موضع[٢]؛ لأنها ذكرتْ حينئذٍ، أن الدراسة التركيبية تشمل الدراسة الصرفية والصوتية، وفي الخاتمة[٣]، أوردت أنها تشمل الدراسة الصرفية والصوتية والدلالية. وواضح من مقابلة النصوص أن موضوع البحث، ليس واضحا في ذهنها، كما أن هذه النصوص تمثل تناقضا واضحا، يعكس عدم بلورة الأفكار في ذهنها.

لا يزال الحديث موصولا عن عنوان الدراسة، وأخص بالذكر البعد الدلالي الذي أفردت له الباحثة مساحة في العنوان الفرعي، لم تذكر عنه شيئا في التراث العربي، ولا في التراث الغربي،

---

١ ينظر: د. محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص١٥، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٢ ينظر: الرسالة، ص ١١٥، ٣٢٠.

٣ السابق، ص ٣٢٠.

والمعلوم لدى اللسانيين أن المستوى الدلالي من المستويات التي أضيفت حديثا، خلافا للمستوى الصوتي والمستوى التركيبي.

كما لم تشر الباحثة الكريمة إلى الدراسة المعجمية في التراث العربي، ولم تتناول معاجم الموضوعات أو كتب الموضوعات التي مثلّت نوعا مهما من الدراسة اللسانية في القرن الثاني الهجري، باعتبارها نواة أو تمهيدا للدراسة الدلالية الحديثة، فيما سُمي حديثا بنظرية الحقول الدلالية.

كما أنه من المعلوم أن الدراسة اللسانية في القرنين السابع والثامن عشر في أوربا، لم تكن تشمل المستويات اللسانية المعاصرة، بل كانت في تلك الفترة الدراسة اللسانية، تشمل المستوى الصوتي (Phonology) والمستوى الصرفي (Morhpoloy) والمستوى التركيبي (Syntax)، ولم تشتمل الدراسة اللسانية إلا على هذه المستويات الثلاثة فقط، كما أن المستوى الدلالي لم يكن يعني اللساني في هذه الفترة، ولم يكن يتعرض له، وإن تعرض له، فإنه يتناوله عرضا، وليس باعتباره أساسيا، ولم يكن الجانب الدلالي يعني اللساني في أوربا في تلك الفترة، بل لم يكن اللسانيون يرون أن الجانب الدلالي، ليس من اختصاصهم، بل هو من اختصاص فريق آخر، هم علماء المعجم، باعتبار موضوع المعجم الدراسة الدلالية بشكل واضح. وبقي هذا الوضع حتى جاء بريال وأعطى الجانب الدلالي حيزا وقيمة في الدراسة اللسانية، ونال مكانة مرموقة في التقسيم عنده، ومما هو واضح على هذا التقسيم، أنه ساوى بين المستويات اللسانية كافة، ولم يفضِّل مستوى على آخر، بل كانت كل المستويات اللسانية ممثلة وجميعها على درجة واحدة، وكان هذا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتحديدا ١٨٣٩.

كانت هذه هي البداية التي تبوأت فيها الدراسة الدلالية المكانة اللازمة بين المستويات اللسانية، ثم كانت ولادة سوسير١٨٥٧، وجعل من علم الدلالة مستوى فاعلا، ضمن المستويات اللسانية، فضلا عن أن الباحثة لم تشر إلى هذه الإشارات، التي كان ينبغي أن تشير إليها في سياقها.

كنت أكثر تشوفا أن أجد شيئا من ملاحظات الباحثة حول استعمال المصطلحات التي تمثل المصطلحات التركيبية والدلالية والتداولية، غير أني لم أجد شيئا من هذا العنوان، ووجدت في ثنايا الرسالة شيئا آخر، سنتناوله بالمزيد في ثنايا هذا التحليل.

كما أن هناك شيئا آخر يلفت النظر في العنوان؛ حين احتوى على مستويات بعينها (تركيبية، دلالية، تداولية)، ولم أجد أثرا للمستويين الصوتي والصرفي، كما أن الباحثة لم توضّح، لماذا اختارت هذه المستويات من الدراسة اللسانية دون غيرها؟!

هذا وقد اشتملت الرسالة على صنوف شتى لمصطلحات، تنتمي إلى مستويات لسانية عدة، فضلا عن التداخل الواضح في استعمال المصطلحات والتداخل بينها عند أصحاب المدارس اللسانية. وسنتوقف عنده لمزيد من التفصيل والبيان، إن شاء الله.

ففي زعمي أن التصور الذي طرحتُه أعلاه كافٍ في بيان التداخل والاضطراب في عنوان الرسالة، مع ما هو وراد في ثناياها، وربما كان ما أوردته ملمحا من الملامح التي كان يجب ويلزم الوقوف عندها بشيء من العناية والرعاية.

٣ / ٣ / ٠ : تقسيم البحث:

---

٣ / ٣ / ١ : تقسيم الرسالة من الباحثة في البحث:

أتوجَّه جهة الارتباك الحاصل مع الباحثة في تقسيم الرسالة، *حين قسمت موضوعات الدراسة على نحو، لا يتسق مع العنوان بأية حال من الأحوال، وسأشير* إلى هذا التقسيم على النحو التالي:

المقدمة

التمهيد: التأسيس النظري لعلم المصطلح.

الباب الأول: مواصفات معجمات المصطلحات اللسانية المعاصرة.

المبحث الأول: المعجم اللساني العربي القديم بين التصور والاستعمال.

المبحث الثاني: معجمات تناولت المصطلح اللساني العربي.

المبحث الثالث: المستويات اللغوية التي توزعت عليها المصطلحات في المعاجم المصطلحية.

المبحث الرابع: المصطلح اللساني المعاصر وأبعاده التركيبية والدلالية والتداولية في بعض المعجم، وقد قسمته الباحثة إلى فروعه المختلفة.

الفصل الثاني: تصور الاتجاهات اللسانية في الفكر المعاصر:

الفرع الأول: الدراسة اللسانية في الاتجاه التركيبي.

الفرع الثاني: اتجاهات الدراسة التركيبية.

المبحث الثاني: الدراسات اللسانية في الاتجاه الدلالي:

الفرع الأول: التأسيس النظري لعلم الدلالة.

الفرع الثاني: نظريات الدراسات الدلالية.

المبحث الثالث: تصور الدراسات التداولية في الثقافة اللسانية المعاصرة:

المطلب الأول: التأسيس النظري للدراسات التداولية.

الفرع الأول: مفهوم التداولية

الفرع الثاني: نشأة الدراسات التداولية.

المطلب الثاني: المسارات النظرية للتداولية في الثقافة المعاصرة.

الباب الثاني: (التطبيقي): المصطلحات المفاتيح للدراسات التركيبية والدلالية والتداولية.

الفصل الأول: المصطلحات المفاتيح للدراسات اللسانية المعاصرة.

المبحث الأول: معجم المصطلحات المفاتيح:

الفرع الأول: منهج الدراسة.

الفرع الثاني: المصطلحات التركيبية (توليدية، بنيوية).

الفرع الثالث: المصطلحات الدلالية.

الفرع الرابع: المصطلحات التداولية.

الفرع الخامس: مصادر الدراسة.

الفصل الثاني: معجم مصطلحات (نظرية النحو الوظيفي) بين النظرية والتطبيق

المبحث الأول: معجم مصطلحات نظرية النحو الوظيفي.

الفرع الأول: نبذة عن المنهج والدراسة.

الفرع الثاني: منهج الدراسة.

المطلب الثاني: معجم مصطلحات نظرية النحو الوظيفي.

المبحث الثاني: أمثلة تطبيقية لمصطلحات النحو الوظيفي في آيات القرآن الكريم.

الفرع الأول: البنية المحمولية الموضوعية للنحو الوظيفي.

الفرع الثاني: الأدوار الدلالية المساوقة للمحمولات.

المبحث الثالث: مسرد مصطلحات النحو الوظيفي.

الخاتمة.

وفيما يخص الخاتمة، فإن ما قدمته الباحثة في كثير من جوانب التصورات المقترحة، لا يمت بصلة إلى العنوان المقترح، وكان ينبغي أن تكون تصورات الدراسة، إن أرادت دقة لعملها، أن تربط بين العنوان وتقسيم دراستها. كما أن التحليل الذي قامت به في جل دراستها، لا يمكن أن يُسمَّى تحليلا، في كثير من جوانبه.

لا أريد أن أدخل في تفاصيل فصول الرسالة، التي اقترحتها الباحثة، وهي في مجملها، لاعلاقة لها بموضوع الدراسة، وأحاول بيان ذلك فيما يلي.

٣ / ٣ / ٢ : التقسيم المقترح للدراسة:

أرى أن ما عرضت له الباحثة، يحتاج إلى إعادة نظر، ولذا أحاول أن أقدم مقترحا يناسب موضوع بحثها، على النحو التالي:

المقدمة

الفصل الأول: الأبعاد التاريخية والمعرفية للمستويات اللغوية.

الفصل الثاني: المصطلح اللساني في التراث العربي: قراءة في الفكر اللغوي والنحوي، وقد ذكرت الباحثة أن على اللساني الرجوع إلى المصطلح القديم[1] ، وهو ما ليس موجودا في بحثها.

الفصل الثالث: قراءة في المؤلفات اللسانية الحديثة (تمام حسن ورفاقه).

الفصل الرابع: قراءة تقويمية للمصطلحات اللسانية قيد الدراسة:

- ملحوظات أساسية.
- اقتراحات بشأن المصطلحات التراثية والحديثة.
- اقتراحات بشأن المصطلحات التي وردت بلا تعريب أو نقلت بحروفها الأجنبية.
- مصطلحات يقترح إضافتها (صنفت الباحثة شيئا من هذا القبيل).
- هل يمكن استثمار تعدد المكافئات العربية للمصطلح الأجنبي؟
- الخاتمة.

---

١ الرسالة، ص ٥ (التمهيد).

- الفهارس.
- المصادر والمراجع.

وتقسيم الدراسة على هذا النحو مفيد من وجوه، أن التمهيد على هذا النحو المشار إليه يجعل الباحثة على وعي وإلمام بالأبعاد التاريخية التي أدت إلى نشأة المصطلح اللساني، وهذا سيفيدها كثيرا في ثنايا التحليل، كما أن معرفتها بالمستويات التاريخية، يجعلها ملمة بأصول هذه المصطلحات على نحو يجعلها قادرة على تحليل تلك المصطلحات حين التعرض لها في ثنايا التحليل. ثم يكون الفصل الأول لتكوين الخلفية العلمية للمصطلح في التراث العربي وفي الدراسات اللسانية المعاصرة، وعلى هذا يتكوَّن لدى الباحثة خلفية بالمصطلح قديما وحديثا. ومن هنا، يعد هذان الفصلان تأسيسا لما هو وارد من تفاصيل في ثنايا الفصل الثالث.

وعلى هذا تأتي مناقشة مصطلحات المستويات التركيبية والدلالية والتداولية على هذا النحو، ومن ثم يكون البحث جامعا للعنوان، أو أن تقسيم البحث على هذا النحو يغطي جوانب الموضوع بنسبة كبيرة.

٣ / ٤ / ٠ : قراءة نقدية في المقدمة :

لم أر شيئا مما تشتمل عليه مقدمة الرسائل العلمية في البحث، فقد أوردتْ عناصر متباينة، بعضها يندرج في إطار المقدمة، والآخر بعيد عنها كل البعد، حتى إن العناصر التي وردت فيها، عليها من الملاحظات، كما هي الحال مع الدراسات السابقة التي أوردتها، وفيها دراسات عامة عن علم المصطلح، دون أن تذكر شيئا عن هذه الدراسات على نحو ما صنعت مع دراسة مصطفى طاهر الحيادرة " من قضايا المصطلح اللغوي العربي" ٢٠٠٣، وأحمد مختار عمر " المصطلح الألسني " ١٩٨٩، وعلي القاسمي " تعدد المصطلحات وإنشاء بنك للمصطلحات "، ومحمود فهمي حجازي " الأسس اللغوية لعلم المصطلح " ... إلخ، وما هو ظاهر على هذه الدراسات:

- أن الباحثة لم ترتب هذه الدراسات ترتيبا تاريخيا أو هجائيا أو .... إلخ.
- أن الباحثة لم تشر إلى تفاصيل محتويات هذه الدراسات؛ لتبدو الفروق بين هذه الدراسات وبين دراستها، وبناء عليه، تبدو بوضوح إضافتها العلمية.

- كذا هنالك كتابات مهمة في هذا الشأن، لم تذكر الباحثة عنها شيئا، ككتابات سعد مصلوح والمسدي ومصطفى الشهابي المبكرة عن ترجمة المصطلح العربي وتعريبه وغيرهم خلق كثير، على الرغم من أنها أشارت إلي مصطفى الشهابي عدة مرات سريعا، على سبيل المثال، كما أنها لم تعتمد عليها أصلا في رسالتها، إلا اعتمادا شكليا، مما أدى إلى قصور واضح؛ لأنها لو عادت إلى مثل هذه المؤلفات، خاصة ما كتبه سعد مصلوح في دراسات عدة، لكان بإمكانها أن تغير كثيرا من قضايا بحثها، على نحو يجعل انسجاما ظاهرا بين العنوان والتقسيم الداخلي للدراسة.
- على الرغم من أن الباحثة عرضت لبعض الدراسات المصطلحية، كما أنها عرضت لكل المصطلحات اللغوية العربية التي كتبت في هذا الشأن تقريبا، حاشا أنه ندَّ عنها دراسات مهمة، كمعجم محمد رشاد الحمزاوي " المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية " ومعجم عبد الرسول شاني" معجم مصطلحات علم اللغة ".
- عدم الرجوع إلى المؤلفات الصوتية والدلالية والمؤلفات التداولية.
- ثمة دراسات تناولت المصطلح قديما وحديثا، تناولت المصطلح اللغوي، ككتاب الحدود للفراء والرماني وغيرهما من الدراسات القديمة، وكذلك دراسة جيرار تربو عن النحو العربي: المعجم المفهرس لألفاظ الكتاب لسيبويه.
- الدراسات السابقة التي عرضت لها الباحثة، تعد جزءا من كل، غير أن اللافت للنظر، أنها لم تذكر لنا الأسباب التي جعلتها تختار هذه العينة من الدراسات وتترك الدراسات الأخرى!!

ثالثا: الدراسة الحالية وأهميتها، وهو العنوان الثالث الذي كوَّن بنية المقدمة، وهنا أتوقف مع بعض ما سطرته الباحثة لمناقشته، وفيما يلي ذكره.

ذكرت الباحثة تحت العنوان السابق، أن الرسالة تتميز بالآتي:

- دراسة أهم المشكلات التي تواجه المصطلحات: مظاهرها، وأسبابها، ونتائجها، والمحاولات التي عملت لتجاوزها والتعرف إلى الجهود التي بذلت في مجال المصطلحات، وأهم الإنجازات التي حققوها، وما شمل كل ذلك من عيوب ومناقص بهدف الوصول إلى حلول تجاوز هذه المشكلات[١].

---

١ السابق، ص: ي.

هذه أسباب كافية في تقديم بحث، بل أبحاث في هذا المجال، ويبقى السؤال: أي مصطلحات تريد الباحثة معالجتها؟ وأي مادة بالتحديد؟ أما عن الإنجازات التي قدمت في هذا المجال، فهي أوضح من أن تستوضح كهدف لرسالة علمية، وأما عن المناقص والعيوب على حد قول الباحثة، فلم أر شيئا من كل هذا في ثنايا الدراسة.

- يندرج هذا البحث تحت مشروع ثقافي ولساني عربي معاصر، يسعى إلى تكوين تصور عام لمواصفات المعجم اللساني الشامل الموحد، كما أن هذا البحث يثري المكتبة العربية وأعمال المجامع العربية؛ لأنها تركز في أعمالها على نتائج البحث العلمي، وهي بمثابة أرضية يستقي منها ما هو جديد[1].

هذا الكلام للباحثة، ولا شية فيه، إلا أنها لم تقدم لنا في ثنايا الدراسة المواصفات العلمية التي ينبغي أن يشتمل عليها المعجم اللساني الحديث، وما قدمته من مواصفات منقول عن باحثين في الدراسات السابقة في هذا المجال، وعليه فما قدمته، ليس إلا اجترارا لما قيل سلفا، حتى هذه التصورات النظرية التي قُدمت قبل الباحثين السابقين عليها، لم تنل ما هو مطلوب منها، ولم تقدم إسهاما فعليا في هذا المجال. فضلا عن أن الباحثة تقول: إن هذا البحث يثري المكتبة العربية؛ لأنها تركز في أعمالها على نتائج البحث العلمي[2]، ولم نر شيئا مما وعدت به!!

وزعمي أن التركيز على البحث حسب تصورها، أن تنقل نتائجه، وهذا ليس صحيحا؛ لأنها نقلت نتائج الدراسات السابقة، ولم تقدم جديدا، كما أنه كان من الأولى والأجدر بها، أن يكون الاعتماد على كل هذا، أن تبدأ من حيث انتهت هذه الدراسات وتضيف إليها، لا أن تنقل كلامها، كما فعلت الباحثة الكريمة.

ويكمن الخلل الفعلي في جوانب الدراسة في عدم تدخل الباحثة لإصلاح ما ندَّ عن هذه الدراسات والبحوث، على نحو ما أوردت في تنظيرها النظري. كما أن قولها: إنها بمثابة أرضية يستقي منها ما هو جديد، ومن ثم، فهي تنفي الشرعية أو تسلب الدراسات السابقة الإضافة الفعلية، وتنسبه إلى بحثها، وهذا غير صحيح! وكأنَّ ما عداها ليس فيه جديد، وقد تقرَّيت الدراسة كاملة غير منقوصة، فظهر ليَّ خلاف ذلك كله، على ما يتبين من خلال عرض جوانب من الدراسة، كما

---

١ السابق، ص: ي.

٢ السابق: الموضع ذاته.

أن هذه الرؤية تصيب دراستها إصابة مباشرة وخطيرة؛ لأن فيها اتهام الآخرين بالنقص والعوار، إذن لماذا اعتمدت على هذا التراث الضخم من الدراسات المصطلحية في القديم والحديث على السواء؟ وهي ملاحظة تنسف دراستها من أساسها.

ـ تتيح هذه الدراسة فرصة للباحثين التعرف على المعجمات المصطلحية وما حوته، والاطلاع عليها [1].

وهل التعرف على المعجمات المصطلحية يعد هدفا لدراسة علمية؟ بإمكان أي باحث أن يطلع على هذه الأبحاث، بل الأكثر من هذا أن هذه الدراسات والأبحاث معلومة لجُل الباحثين من اللسانيين؛ لأن ما قامت به الباحثة هو عرض لهذه المعاجم اللغوية، وحتى العرض الذي قامت به شابه عوار، سنتناوله في حينه من هذه القراءة.

ـ كما أن هذه الدراسة ستعين القائمين فيما يخص الميدان التعليمي اللساني، فجمعت الباحثة عددا من المصطلحات المفاتيح وشرحتها بشكل مبسط؛ ليستفيد منه المتعلم اللساني، ويكون رصيدا ملخصا في يد المتلقي / القارئ العربي [2].

إذا كانت الباحثة الفاضلة قد عرضت للمعاجم اللسانية كاملة، باستثناء معجمين، على ما أوردنا أعلاه، غير أنها عادت وأوردت الميدان التعليمي، وهو ليس من بنية رسالتها من ناحية، كما أنه ليس مرتبطا بعنوان بحثها، من ناحية أخرى، ومن هنا، أوردت شيئا جديدا في إطار دراستها، إلا أن الذي يستلفت النظرأنها لم تتناول شيئا مما وعدت به، أو نظّرت له هنا في مقدمتها. وإذا كانت تتناول المصطلحات التعليمية، إلا أننا لم نر شيئا من هذه المصطلحات في رسالتها، وإذا كانت تعد أن المعاجم اللسانية تدخل في هذا الإطار، فهذا أمر يحتاج إلى مراجعة لديها. بالإضافة إلى السؤال الذي يطرح نفسه: هل يمكن اعتبار تبسيط المصطلحات العلمية هدفا من أهداف الدراسة؟! وإذا كان هذا هدفا فعليا، فلمن تبسط الباحثة هذه المصطلحات العلمية؟ وهي دراسة كتبت لمتخصصين، بالإضافة إلى عدد من الملاحظات الأخرى التي لن أتوقف عندها هنا؛ نظرا لكثرتها.

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ السابق، ص: ي.

رابعا: مسوغات الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لخدمة اللغة العربية لغة القرآن الكريم، وتنطلق من أهمية المصطلحات اللسانية المعاصرة، من كونها أساسا للدراسات اللسانية؛ لأنها ترسم معالمها وتوضّح مبادئها، كما أن هنالك مصطلحات ورموزا لغوية، ما زالت مجهولة في معظم الجامعات العربية، وتحتاج إلى ظهور، كمصطلحات نظرية النحو الوظيفي في الدراسات التداولية، ورسم مواصفات المعجمية المصطلحية الحديثة، التي تعد المرجع الأساس للباحث اللساني[1].

أما كوْن الرسالة خدمة للغة العربية لغة النص القرآني، فهو هدف عام، ينطبق عليها وعلى غيرها من البحوث المختصة بعلوم العربية كافة؛ لأنها نشأت أصلا لخدمة النص القرآني، بيد أن الذي لا يمكن قبوله، أن تكون المصطلحية أساسا للدراسات اللسانية، وهي جزء منها، أو تقع في إطارها، لا أن تكون أساسا ، كما أني لا أفهم ما المصطلحات والرموز التي لا تزال مجهولة في الجامعات العربية؟ فهذا كلام عام، لم تستطع الباحثة أن تعطينا دليلا واحدا على ما أوردته.

إلا أن الذي يمكن إضافته علاوة على ما ورد أعلاه، أن الباحثة لم تستطع أن تذكر سببا وجيها لاختيار المصطلح المعاصر، سوى أنها ذكرت أسبابا عامة، تصلح أن تطبق على أية دراسة تختص بدراسة المصطلح.

كما أن مسوغات الدراسة، كان ينبغي أن تأتي في صدر المقدمة، لا أن تأتي في هذا الموضع المتأخر[2]، مما يجعل القارئ ينتظر كثيرا؛ ليعرف الأسباب، حتى إذا جاءها، لم يجدها شيئا مذكورا.

خامسا: منهجية البحث:

المنهج المتبع هو المنهج التحليلي الوصفي، حيث تعتمد على الاستقراء الوصفي، وتحليل وصفي لبعض المعجمات اللسانية، وتحليل وصفي لبعض المصطلحات، كمصطلحات الدراسات

١ السابق، ص: ك.

٢ ينظر: السابق، ص ١٧١.

التداولية في بعض المعاجم المصطلحية اللسانية المعاصرة، وتصنيف المصطلحات اللسانية إلى مصطلحات تركيبية ومصطلحات دلالية ومصطلحات دلالية، حسب اتجاهات الدراسة اللسانية[١].

وما يلفت النظر فيما أوردته الباحثة، أني لم أسمع أن هنالك منهجا يسمى المنهج التحليلي الوصفي، حيث يعتمد على الاستقراء الوصفي، كما أن ثمة تحليلا وصفيا لبعض المصطلحات اللسانية، وكما هو ظاهر، أن هذا النوع من المناهج مختلف عن النوع السابق، كما أن هناك تحليلا وصفيا لبعض المصطلحات التداولية، ومن هنا، فإن الباحثة وإن اعتمدت على منهج أو أكثر، لا أعرف لها سببا، إلا أنها فرعتها إلى فروع أو أقسام متفارقة، على ما هو واضح، ولم أر شيئا من كل هذا في ثنايا الرسالة، كما سيتضح في قابل، إن شاء الله.

- إثراء الحصيلة اللسانية لدى القارئ العربي، بآخر منجزات الدراسات اللسانية وبأهم المصطلحات المتداولة في الحقل اللساني المعاصر[٢].

هذا كلام يكون دقيقا، لو أني أكتب لغير متخصصين، حتى يكون لديهم إلمام، أما أن يقال هذا الكلام للمتخصصين، فهذا يحتاج إلى إعادة نظر.

سادسا: الصعوبات:

من هذه الصعوبات التي ذهبت إليها الباحثة صعوبة مصطلحات نظرية النحو الوظيفي الرسالة[٣]، غير أن صعوبتها، لا تكمن في ذاتها، بل تكمن في أن استعمالها محدود بين الباحثين العرب، وترى الباحثة أنها تستلزم مواصفات في الباحث، منها: القدرة على تحمل طرق التحليل، والتمثيلات المنطقية، وهذا إن انطبق على بعضها، لا ينطبق على جلها، ومن ثم، يحتاج قولها إلى إعادة نظر.

كما أن من صعوبات الدراسة اختلاف الباحثين في إعطاء مفهوم محدد للمصطلح الواحد، وهذه صعوبة، ليست وليدة اللحظة الآنية، وإنما وليدة أبعاد ثقافية واجتماعية وقطرية، وقد أقيمت حولها دراسات كثيرة لمعالجتها، وإيجاد الحلول البديلة والمثلى[٤].

---

١ السابق، ص، ك.

٢ السابق، ص، ك.

٣ السابق، ص ص ل.

٤ السابق، ص ل.

كما أن الباحثة تذكر ضمن هذه الصعوبات أن أغلب مؤلفات النحو الوظيفي مكتوبة باللغة الإنجليزية، إلا أن هذا المشكل، حُل جزئيا مع الأستاذ المشرف[1].

كنت أرى أن اعتمادها على المؤلفات الأجنبية، خاصة الإنجليزية منها، على حد قولها، إلا أني لم أجد البديل الذي توقفت عنده الباحثة، ولم تحاول أن تعود إلى المؤلفات الإنجليزية، وتجد هذا واضحا في عدم اعتمادها بشكل كبير على هذه المؤلفات التي رأت أنها حلت بشكل جزئي، كما أن المراجع الأجنبية التي أوردتها في نهاية الرسالة، لم تكن شيئا مذكورا في ثنايا الرسالة.

كما ذكرت الباحثة أيضا، أن من الصعوبات ندرة الكتب العربية في مجال الدراسات التداولية، وهذا غير صحيح، وسأشير إلى مدى الكم الذي أنجز في العربية في الفترة الأخيرة، سواء ما كان مترجما أم مؤلفا. والشيء الغريب أن الباحثة تعد التنقل من عمان إلى الإمارات من الصعوبات التي واجهتها!! وأخيرا صعوبة طبع بحوث اللسانيات، لما فيها من رموز وصياغات صورية ومنطقية، ولست داريا ما العلاقة بين طباعة الأبحاث والرسومات الموجود فيها؟!

٣ / ٥ / ٠ : قراءة نقدية في التمهيد:

تذكر الباحثة في مفهوم المصطلح لدى اللسانيين، أن البحث في المصطلحيات عموما بوصفها أحد الفروع المهمة من فروع اللسانيات. وهذا النص الذي يدل على أن المصطلح فرع من فروع اللسانيات، يتناقض مع ما أوردته الباحثة، وعرضت له سلفا، حين ذكرت أن علم المصطلح هو أساس الدراسة اللسانية، وهو أمر يتناقض مع ما أوردته هذه الباحثة هنا.

غير أن الذي لفت الانتباه، حين ذكرتْ أن هذا الفرع من اللسانيات يعاني من قلة الدراسات العربية فيه؛ لذا أصبحت هناك حاجة ماسة لدراسة مصطلحات كل من فروع اللسانيات[2].

وهذا غير صحيح؛ لأنه لو كان هذا صحيحا - وهو غير ذلك - ما أمكنها أن تقدم رسالتها، وقد ذكرت كل المعاجم اللسانية، عدا معجمين، على ما أوردت فيما سبق، ومن هنا، تبدو الفروق بين ما أوردته الباحثة هنا، وما أوردته هنالك. كما أن الدراسات المصطلحية أكثر من أن تحصى، من حيث المجلات العلمية والدراسات التي أنتجت في هذا الشأن.

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ السابق، ص ٥.

كما تذكر الباحثة، أنه لكي يستطيع الدخول في أغوار المصطلحات اللسانية العربية، عليه بداية الرجوع إلى تراثنا الفكري من أجل تأصيل العلم المعاصر، ومعرفة اهتمام القدامى بالمصطلحات وكيفية جمعها، ومنهجهم في صك المصطلحات وتعريبها والمحافظة عليها[1]. وكان الأولى بها قبل أن تكتب هذا النص، أن تطبق هذه المقولة على بحثها، إلا أنها لم تفعل، ويبدو أنها كانت تنظر للباحثين الآخرين، على أنها ليس لها بهم علاقة.

صحيح هناك بعض الدراسات للمصطلحات اللسانية في التراث العربي، غير أن الباحثة، وإن لم تتناول ذلك، كان ينبغي عليها على الأقل، أن تشير إلى مثل هذه الدراسات والأبحاث.

هل عادت الباحثة إلى ما تدعو إليه؟ أرى أنها لم تحقق شيئا من هذا في دراستها، إلا بشكل سطحي، ينم عن عدم اطلاع ودراية؛ لأن ذلك لا يعني أن يذكر الباحث أسماء كتب قديمة دون محاولة الاستخلاص. كما أنها لم تذكر شيئا عن كتاب (الحدود) للفراء، ولا ما كتبه الرماني في كتابه (الحدود)، كما أن هذا التمهيد نقول دون ترتيب، ولم يقدم جديدا لموضوع بحثها، وفي زيادتها لن تضر، وحذفها لا يؤثر على بحثها سلبا أو إيجابا.

تذكر الباحثة أن الباحثين تنافسوا على جمع العديد من المصطلحات المعاصرة وتنظيمها في مؤلفات ليسهل على المتلقي أو القارئ اللغوي الرجوع إليها أثناء بحثه أو دراسته[2]. وهذا يتناقض مع ما أوردته بأن المصطلحات اللسانية قليلة أو نادرة، وهو ما نراه كثيرا في مواضع منتثرة وقريبة في الوقت ذاته على سطح القرطاس. فضلا عن أن جمع المصطلحات وتنظيمها لا يعد هدفا أصيلا!

غير أنها عادت في الموضع ذاته، وقالت: فنجد أن أغلب المعاجم اللسانية، ركزت على مصطلحات في حقول معينة، وأغفلت كثيرا من المصطلحات التي انتشرت في مسارد المؤلفات وثنايا الكتب، فأكثر المصطلحات التداولية لم تكن متواردة في أغلب هذه المعاجم، وهذا قد يقلل كثيرا من شأن الدراسات المعاصرة، ولا يسمح لها بالظهور في مراكز الجامعات المعروفة، كما

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ السابق، ص ١١٥.

نلاحظ في مختلف تلك المعاجم أنها لم ترتب على حسب حقولها العلمية أو موضوعاتها أو نظرياتها المؤسسة لها، أو حسب مناهج اتجاهاتها ودراستها[1].

وأستظهر عددا من الملاحظ على ما أوردته الباحثة الفاضلة، على النحو التالي:

١ ـ ذكرت أن المعاجم اللسانية ركزت على مصطلحات في حقول بعينها، وعادت وذكرت في ذات النص، أن هذه المصطلحات التي لم ترد مصطلحات اللسانيات التداولية، وهذا صحيح، من ناحية، كما أنه ينبغي أن نعلم لماذا هذه النوعية من المصطلحات التداولية نادرة؛ لأنها وإن كانت موجودة في اللسانيات العربية، إلا أنها كانت قليلة، ويبدو أنها أثرت بشكل أو بآخر على توارد مثل هذه المصطلحات في المعاجم، خاصة وأن أصحاب هذه المعاجم اعتمدوا في جمع مصطلحاتها على المؤلفات اللغوية التي كانت موجودة في تلك الحقبة، وأغلب هذه المؤلفات، لم يكن يركز بشكل أو بآخر على الاتجاه التداولي؛ أقصد المؤلفات اللسانية العربية في تلك الفترة، كمؤلفات إبراهيم أنيس وتمام حسان ومحمود السعران وكمال بشر... كما أن أصحاب هذه المعاجم اللسانية أشاروا إلى اعتمادهم على هذه المؤلفات بشكل واضح ومباشر.

٢ ـ إذا كانت الباحثة قد ذكرت أن المصطلحات التداولية قليلة مما يؤثر على قيمتها أو يؤثر عليها سلبيا، غير أني أضيف نوعا آخر من المصطلحات التي لم ترد بشكل كبير، على ما أورده عبد القادر الفاسي الفهري[2]، وهي مصطلحات المدرسة التوليدية، وأضاف حجازي كذلك مصطلحات النحو التحويلي، ويمكن إرجاع السبب الحقيقي لغياب هذه النوعية من المصطلحات، أن أصحاب المعاجم اللسانية اعتمدوا على المؤلفات اللسانية العربية الأساسية، ولم تعرض لهذه المصطلحات بشكل كاف، على الرغم من اعتماد أصحاب هذه المعاجم اللسانية العربية على المعاجم اللسانية، كما صرحوا هم بذلك، وكما يبدو واضحا في معاجمهم، على نحو ما فعله الحمزاوي والبعلبكي في معجميهما، على سبيل المثال.

من هنا، كان على الباحثة معرفة الأسباب التي أدت بأصحاب المعاجم اللسانية العربية إلى أنها ركزت على جوانب مصطلحية معينة، وتركت نوعية أخرى من المصطلحات، بناء على

---

١ السابق، ص ٢٧.

٢ ينظر: د. عبد القادر الفاسي الفهري: المصطلح اللساني، ص ١٤٠. مجلة اللسان العربي (١٩٨٣)، العدد الثالث والعشرون، ص ص ١٣٩: ١٤٧.

تركيزها أو اعتمادها على مؤلفات لسانية بعينها، غير أن هذا يتنافى مع ما ورد في معجم باكلا: معجم مصطلحات علم اللغة، بالإضافة إلى ما ذكرته الباحثة، أن معجم باكلا يلخص ما هو موجود في معجم ماريوباي وهارتمان، على ما أشار إليه باكلا وجماعته بشكل مباشر وواضح في مقدمة المعجم، وهذا يتناقض ما مع ما ذكرته الباحثة الكريمة.

٣ ـ ما يقال عما أوردته الباحثة: إن المصطلحات اللسانية والتداولية، ليست كثيرة، وهذا صحيح، وما يقال عنه هنا، ينطبق عليه ما أوردناه بخصوص المصطلحات التداولية.

٣ / ٦ / ٠: إجراءات التحليل المصطلحي:

تذكر الباحثة أنه لكي يتم التحليل الدقيق للمصطلح، ينبغي أن يكون مدركا لأنواع التحليل ومنها: التحليل الدلالي والتحليل الشكلي (التركيبي)، وأدخلت في إطار التحليل الشكلي ما يلي:

١ ـ التحليل الصرفي.

٢ـ التحليل النحوي.

٣ ـ التحليل الوظيفي (السياقي).

ولنا حول ما أوردته الباحثة ملاحظ عدة، نوردها فيما يلي:

ملحوظات عامة:

١ ـ أن ما أوردته الباحثة من إجراءات هنا، قد أعادته الباحثة في موضع آخر[١]، وهذا فيه تكرار لا داعي له.

٢ ـ أن ثمة اختلافا بين ما ورد هنا وما ورد ثمة، يتمثل فيما يلي:

ـ لم تذكر الباحثة المصطلح الدلالي ضمن التركيبية (الشكلية)[٢]، وهو ما ذكرته هنا.

ـ لم تذكر الباحثة هنالك[٣]البعد الدلالي ضمن المدرسة البنيوية، وهذا خطأ.

ـ جعلت الباحثة البعد التداولي موجودا[١]، وهو ما لم تذكره هنا، وهو تقصير منها.

---

١ الرسالة، ص ٨٥.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ السابق: الموضع ذاته.

بيد أن الذي يحتاج هنا إلى مدارسة مما أوردته الباحثة، ما يتعلق بالتحليل الشكلي (التركيبي)، فإذا كانت تقصد به المدرسة البنيوية، وهي تشمل المستويات اللسانية الحديثة، كما هو معروف، إلا أنها عادت [٢]، وذكرت كل المستويات دون المستوى الدلالي، وهذا أمر غريب يدعو إلى العجاب.

سوى أنها جعلت المستوى الدلالي فرعا قائما بذاته في إجراءات التحليل، في حين لم تذكر المستوى الدلالي الذي جعلته مع في المستوى التركيبي العنوان الفرعي لدراستها، ولم تجعله جزءا ضمن إطار المدرسة التركيبية، على الرغم من أنها في المصطلحات التي جمعتها تداخل عندها المصطلح التركيبي والمصطلح التداولي على السواء، وكان الأوْلى أن تأتي هذه المصطلحات كلا منفردا عن المصطلحات الأخرى، بحيث لا يحدث هذا التداخل الممقوت.

كما أن الباحثة حين تناولت وظائف المصطلحات اللسانية، ذكرت وظائف أربع، منها: الوجدانية، الفكرية، الاجتماعية، البيانية، وكل هذه الوظائف منقولة عن جاسم محمد عبد المعبود في: مصطلحات الدلالة العربية على ضوء علم اللغة الحديث، كما أوردته، ومن هنا، لم تقدم جديدا في هذه الوظائف، هذا من ناحية، كما أن هذه الوظائف ليست كل الوظائف اللغوية للمصطلح، من ناحية أخرى، بل مثلت نصوص الباحثة جل نصوص الدراسة، والأدهى والأمر، أن ثمة مشاكل جمة شابت هذه النصوص حين نقلتها الباحثة، وهو ما سنخصص له جانبا من هذه القراءة، في موضع لاحق، إن شاء الله.

وإذا كانت قد أوردت في صدر دراستها، أن الدراسات في الجانب المصطلحي قليلة، إلا أنها عادت هنا، فأوردت كل ما كتب من معاجم لسانية، باستثناء معجمين، أشرنا إليهما في موضع سابق، وتحديدا في صدر هذه القراءة النقدية.

كما أن الباحثة حينما وضعت عنوانا، ذكرت مؤلفات عالجت المصطلح اللساني، كان من الطبيعي أن تشير - على الأقل - إلى الدراسات أو إلى المعاجم اللسانية العربية، غير أنه ندَّ عنها معجمان، على ما أوردته سلفا، وأضيف هنا معجما ثالثا، وهو معجم مصطفى غلفان: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، أي مصطلحات لأي لسانيات؟.

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ السابق: الموضع ذاته.

كما أن الباحثة وضعت علامة ترقيم، وأشارت إلى رسالة الماجستير المقدمة من سلطان ناصر المجيول: نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي رسالة ماجستير في جامعة الملك سعود، بالمملكة العربية السعودية، وهو أمر يوحي بـ:

- أن الباحثة نقلت نقلا مباشرا دون الرجوع إلى المصادر الأساسية؛ بمعنى رجوعها إلى مراجع وسيطة، كما أن هذه الفعلة، قد أدت بها في عاقبة الأمر إلى أن سقطت أو غابت عنها بعض الدراسات التي كان ينبغي أن تعود إليها، صحيح هي لم تؤثر تأثيرا فعليا على بنية الدراسة، إلا أنها تنم عما يلي:

أولا: أنها غالبا أو كثيرا ما تعتمد على مراجع وسيطة، مما أدى إلى الملاحظة السابقة، وهو ما سنؤكده في جوانب متنوعة من هذه القراءة في قابل، إن شاء الله.

ثانيا: أن الدراسة لم تعتمد بشكل مباشر على كل هذه المعاجم، بل اعتمدت على جزء منها وتحديدا على معجمين أو ثلاثة، على ما أوردته، وما سنتوقف عنده في سياقه من هذه القراءة.

ثالثا: إذا كانت الباحثة، لم تتعرض أو لم تعتمد على كل هذه المعاجم اللسانية التي عرضت لها، إذن أتساءل مندهشا: لماذا هذا العرض لهذه المعاجم الذي لم يقدم في تصوري شيئا ذا بال في هذا السياق، ولم يمثل إضافة فعلية؟ حتى إذا ما اجتزأ من موضعه، لن يغير شيئا من بنية الرسالة. كما أن ما عرضت له منقول دون إضافة فعلية منها، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا كل هذا العرض الذي لم تقدم فيه جديدا؟ بدليل أن المعجمين اللذين لم تعرض لهما لم يؤثرا على بينة الدراسة.

رابعا: أن الباحثة، على الرغم من اعتمادها على رسالة سلطان المجيول، إلا أن اللافت للنظر أنها لم تعد إليه ولم تشر إليه، على الرغم أنه من الدراسات المهمة في هذا الشأن؛ كما لم تعتمدها ضمن الدراسات السابقة.

كما أن شيئا آخر لافتا للنظر فيما يتعلق بالمؤلفات المعجمية التي اعتمدت عليها هنا، أن العنوان يوحي بأنها كل المؤلفات التي تناولت وعالجت المصطلح من نواح عدة، وهذا غير صحيح لما يلي:

- أن الباحثة في الدراسات السابقة[1]، ذكرت كتبا للدكتور حجازي ود. حساني وغيرهم، ومن ثم، يحتاج الأمر إلى مراجعة على ضوء ما أوردته هنا، مع ما ورد في مراجع الدراسة.

- كما أن الباحثة أشارت إلى دراسات كثيرة في مواضع عدة، مثل: دراسة مصطفى الشهابي وغيره، إلا أنها لم تذكر عنها شيئا هنا.

- أن ثمة دراسات ذات أهمية عن المصطلح، لم تذكر عنها شيئا، كدراسات سعد مصلوح وعبد الصبور شاهين، وعندي أن الباحثة لو عادت أو اطلعت على ما كتبه سعد مصلوح في هذا الشأن لغيرت كثيرا من بنية دراستها الداخلية، على ما أوردته في سابق البحث.

كما أن ثمة معجمين لم تذكرهما الباحثة، وهما "معجم علوم اللغة" للعراقي عبد الرسول شاني، الذي تم نشره في مجلة اللسان العربي، م ١٥، ع ٢، ١٩٧٨، ص ص ١١٥: ١٣٨. ومعجم محمد رشاد الحمزاوي معجم "المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية"، إذ لم تشر إليه الباحثة، وقد نشر هذا المعجم أكثر من مرة، على النحو التالي:

- حوليات الجامعة التونسية، ١٩٧٧، في عدد خاص، العدد ١٤.
- الدار التونسية، ١٩٧٨.
- مجلة اللسان العربي، العدد ١٨، الجزء الأول، ١٩٨٠.

هذا ما لم تستطع الباحثة ذكره، ولم تشر إليه من قريب أو بعيد.

غير أن ملاحظة تطل برأسها فيما يتعلق بما أوردته وما أوردته أعلاه، أن هنالك تداخلا لديها بين المعاجم اللسانية والدراسات اللسانية المتعلقة بدراسة المصطلحات اللسانية، فقد أوردت ضمن المعاجم اللسانية، المصطلح الألسني لأحمد مختار عمر، تقول: تهدف دراسة المصطلحات اللسانية وأساليب البحث عنها في المؤلفات وأهمية الرجوع إلى الكتب المؤلفة في مجال اللسانيات الحديثة والمعاجم والمسارد المصطلحية لاستخلاص المصطلحات ودراستها[2]. ولي على هذه النص ملاحظ، أوردها على سنة الاختصار:

١ - كان على الباحثة أن تأخذ بهذه التوصية وأن تعود إلى المعاجم اللسانية الحديثة، بدلا من الاعتماد على المراجع الوسيطة.

---

١ الرسالة، ص:ص، ط.

٢ السابق، ص ٣٤.

٢ - كان يجب عليها كذلك أن تعرف أن دراسة أحمد مختار عمر ليست معجما لسانيا، بل دراسة لسانية، تعنى فيما تعنى بدراسة المصطلح اللساني، وكان على الباحثة أن تحذو حذوه، وتلزم غرزه، لا أن تنقل كلاما، ليس لها منه إلا اسمه ورسمه.

٣ - وعلى الرغم من قيمة ما كتبه أستاذنا أحمد مختار، إلا أن ثمة ملاحظات فيما يتعلق بهذا البحث، فقد عنون أستاذنا بحثه بـ (المصطلح الألسني) مترجما مصطلح Linguictics بالألسنية، وقدم حججا وأسبابا، منها: أن لفظ اللسان، استعمله القرآن، ووردت لفظة (لغة) في التراث العربي للتعبير عن (اللهجة) قبيلة تغلب، أو طيء، إلا أنه عاد ونشر هذا البحث فيما بعد، وتحديدا نشرة عالم الكتب، القاهرة،١٩٩١، تحت عنوان (علم اللغة الحديث)، وواضح أنه لم يترجم المصطلح الغربي بـ (اللسان)، تأكيدا لتلك الحجج التي ذهب إليها في بحثه، ومما يؤكد ما أذهب إليه، أنه ترجم كتاب ماريوباي، اختار له عنوان (علم اللغة) ولم يختر (الألسنية) التي دعا إليها في بحثه السابق، يضاف إلى ذلك أني تتبعت أحمد مختار في كل دراساته، فوجدته استعمل مصطلح (علم اللغة)، ولم يستعمل (الألسنية) التي دعا إليها في بحثه السابق[١].

ويجئ الفصل الأول من الباب الأول بعنوان: مكانة المصطلح اللساني في النظام المصطلحي، وهنا أحب أن أتوقف مع بعض النصوص التي ذكرتها الباحثة، تقول: نحاول في هذا المبحث أن نظهر أهم المعاجم العربية التي يستطيع الباحث اللساني اللجوء إليها، فبسبب زحمة المدارس اللسانية والنظريات الناتجة عنها، أصبح علينا تعقب هذه الدراسات بالدرس والتحليل بغية الوصول إلى معاجم عربية موحدة بين مختلف الأقطار العربية لتوحيد المصطلح اللساني العربي؛ حتى لا تثار المشكلات اللغوية وتقل المعاني والمفاهيم للمصطلح الواحد، كما تترجم المصطلحات الأجنبية إلى مصطلح عربي موحد، يتعرف عليه المتلقي اللساني المشرقي والمغربي [٢].

ويعن هنا لي سؤال: هل المعاجم اللسانية العربية، تحتاج دراسة ودراسة دكتوراه؟ هذه مؤلفات معلومة لجل المختصين في اللسانيات العربية! كما أن الباحثة تريد توحيد المصطلحات العربية، هذا ما أوردته أعلاه، ويبقى السؤال: هل قامت الباحثة بعمل مثل ما تدعو إليه؟ أنا لم أر

---

١ ينظر: لكاتب هذا البحث: طرق نقل المصطلح في المؤلفات اللغوية العربية، ص٥٧ وما بعدها. العدد الحادي والعشرون (يناير ٢٠١٠)، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم،جامعة المنيا.

٢ الرسالة، ص ٣٩.

شيئا في الرسالة تحقق، أن الباحثة لم تشر إلى هذا الأمر ن قريب أو بعيد، فهي تدعو إلى شيء، وفي الأبواب والفصول التالية، لا نرى له أثرا واضحا، من قريب أو بعيد، على الرغم من أن هذا العمل من صيم عمل الباحثة في رسالتها، إلا أنها توجهت وجهة أخرى ذات قرار سحيق، جعلتها تند عن الخطة الفعلية المرسومة للدراسة، أو بتعبير دقيق: جعلها ترسم خطوطا مختلفة لهذه الدراسة، مع ما كان ينبغي لها أن تسير فيه.

وحُق لنا أن نتساءل هنا: هل هدف الرسالة وضع معجم لساني، أم هدف الدراسة محاولة الكشف عن طرق جديدة في التحليل فيما يتعلق بالمصطلح اللساني وتحديدا في المستويات التي حددتها في العنوان الفرعي في دراستها؟ لكنها لم تصنع شيئا مما وعدت به في هذا الموضع، كما أن هذه الدراسة ليس هدفها وضع معجم لغوي، حسب ما ذكرت الباحثة إن هدف الدراسة وضع معجم لساني لصغار الباحثين، ولست أدري، ما المقصود بصغار الباحثين؟ هل هناك كبار الباحثين وآخرون صغار الباحثين؟ وهذا ما لم تشر إليه الباحثة بالبيان والتوضيح، ثم بالإضافة إلى هذا وذاك، هل قدمت الباحثة اقتراحات لما يمكن أن يحل هذا في الدرس المصطلحي؟ أنا لم أر شيئا من هذا تحقق في الدراسة!!

ثم تقول الباحثة: وقد تم التركيز على المشافهة لجمع المفردات، والمصطلحات، كما نجد لدى أبي منصور الأزهري: تهذيب اللغة، مع تحري الدقة والصواب، إذ ساعده في ذلك، أنه لبث عند بعض القبائل العرب أكثر من خمس عشرة سنة، أخذ خلالها اللغة من أفواه العرب الأفصاح الأصلاء، فهو لم يودع في كتابه من كلام العرب، إلا ما صح له سماعا منه، أو رواية عن ثقة، أو حكاية عن خط ذي معرفة ثابتة اقترنت إليها معرفته [1].

غير أن الذي لم أفهمه أن المشافهة لجمع المصطلحات،وقد كانت في جمع اللغة ، أما جمع المصطلحات، فهذا غير مفهوم، كما أننا لو اعتبرنا أن هذا الكلام صحيح، فكيف نعترف أن المصطلح في تلك الفترة كان قد استوى على سوقه، حتى صار يهتم به العلماء ويجمعونه، في تلك الفترة المبكرة من الدرس اللغوي العربي؟!

إلا أن الذي يمكن قوله إن المشافهة أولا كانت من الرعيل الأول، وكان من بينهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، وكان من الرعيل الأول الأصمعي الذي ألّف في معاجم

---

١ السابق، ص ٤٣. ونشير إلى أن هذا النص قد نقلته الباحثة عن الأزهري في تهذيب اللغة (المقدمة).

الموضوعات، وقد أفاد الخليل من معجم الصحابة الموجود قبله، ومما ألف قبله في معاجم الموضوعات، ومن هنا، كان ينبغي أن يكون الترتيب على النحو التالي:

١ ـ التوسع في الدولة الإسلامية، أدى إلى ظهور شيوع اللحن.

٢ ـ شيوع اللحن أدى إلى الخوف على اللغة من الضياع، ومن ثم، فكروا فيما يلي:

ـ ضبط القرآن الكريم على يد أبي الأسود الدؤلي.

ـ وضع الإعجام على يد نصر بن عاصم تلميذ أبي الأسود.

٣ ـ وضع قواعد النحو، أو وضع النحو ثم التوسع فيه.

٤ ـ جاءت مرحلة المعجم بنوعيه تالية بفترة كبيرة.

٥ ـ عادت الباحثة إلى غريب القرآن لابن عباس، الذي يعد تفسيرا، ثم عادت مرة أخرى، وكررت هذه المعلومة[1]. كما أنه ينبغي أن نسجل هنا، أن (غريب القرآن) لابن عباس، ليس كتابا في معجم الموضوعات أو الرسائل، بل يعد تفسيرا للقرآن الكريم تجاوزا.

أما حين تناولت الباحثة المعاجم اللسانية القديمة التي تناولت المصطلح اللساني العربي، فقد ذكرت جانبا، وأغفلت أو لم تطلع على تلك الدراسة المهمة التي قدمها المستشرق الفرنسي جيرار تروبو: المعجم المفهرس لألفاظ الكتاب لسيبويه، وقد صدر هذا الكتاب ١٩٧٨، وقد احتوى هذا المعجم على مقدمة ضافية فيما يتعلق بتاريخ المصطلح عند سيبويه، وأصول المصطلح اللساني في التراث العربي، وتحديدا، كيف استقى سيبويه مصطلحاته، وذكر أرقاما وتحليلا متميزا؟ كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المقدمة المذكورة في معجم تربو السالف الذكر، ترجمت إلى العربية ونشرت في مجلة الترجمة، التابعة لكلية الألسن، بجامعة عين شمس، مصر.

كما يضاف إلى ما أوردته أعلاه، أن الباحثة لم تذكر كتاب (الحدود) للفراء، وربما يكون لها مبرراتها، أن هذا الكتاب ليس موجودا، وربما يكون قد ضاع، غير أن اللافت للانتباه، أنها لم تذكر شيئا عن كتاب (الحدود) للرماني (ت ٣٨٤ هـ)، وهو موجود.

وكان ينبغي أن يكون قبل ذلك، كما قلت وتحديدا مع أبي الأسود حين ضبط القرآن الكريم، ثم ما ذكره من (التعليقة) عبارة عن ست ورقات أو أربع ورقات، وقد ذكر فيها عددا من المصطلحات مثل: الفاعل والمفعول به وكان ...إلخ، غير أن الذي يلاحظ أنها ربما كانت تحمل هذه

---

١ السابق، ص ١١٦.

المصطلحات المعاني اللغوية (المعجمية)، خاصة أنها ربما أو على أكثر أو أرجح الأقوال، أن (التعليقة) إنما هي نتيجة مناقشة أبي الأسود مع تلاميذه فيما قام به من عمل[1].

كما أضيف كتاب "الزاهر في تفسير ألفاظ" للأزهري، هذا عن المؤلفات القديمة، ويمكنني أن أضيف بحثا حديثا نسبيا، وهو رسالة الدكتوراه في جامعة ميونخ، بألمانيا ١٩٧٣، عن المصطلح في "الكتاب" لسيبويه.

أعادت الباحثة العنوان ذاته: مواصفات معجمات المصطلحات اللسانية المعاصرة، ثم ذكرت مطلبا، وهو المستويات التي توزعت عليها المصطلحات في المعاجم المصطلحية، غير أن الذي لفت الانتباه فيما أوردته الباحثة، أنها أوردت المستوى: الصوتي، الصرفي، الصرفي النحوي، المعجم، الدلالة، البلاغة، اللغة، الأدب والشعر، العروض، اللغة المكتوبة، الترقيم، أمراض الكلام، النقوش، العدد[2].

وقد ذكرت الباحثة أنها ستوزع المصطلحات اللسانية، حسب المستويات اللسانية، ولم تفعل؛ لأن المستويات اللسانية:

- المستوى الصوتي.
- المستوى الصرفي.
- المستوى التركيبي.
- المستوى المعجمي.
- المستوى الدلالي.

وينبغي أن نشير إلى أن هذه المستويات جميعا دخلت إلى دراسة اللغة على فترات من الزمن، على نحو ما هو معلوم، مع المستوى: المعجمي والدلالي. كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن ثمة مفارقة بين المستويات اللسانية المتعارف عليها بين اللسانيين أنفسهم، وما ليس مفهوما من الباحثة، وما يحتاج إلى تعليل، من أين أتت الباحثة الكريمة بهذه المستويات التي لم يقر بها أحد من اللسانيين أنفسهم؟ لقد بلغت أربعة عشر مستوى، وهو ما لم يقل به أحد، كما أن أحدا لم يقل: إن

---

١ د. علي أبو المكارم: مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية، ص ٦٨ وما بعدها. دار غريب (القاهرة)، ١٩٩٨.

٢ الرسالة، ص ٦٧: ٧٢.

العروض وأمراض الكلام والعدد والنقوش والترقيم والبلاغة والأدب والشعر، تقع جميعا ضمن الحدود اللسانية.

كما حدث لبس شديد فيما يتعلق بإدراجها المعجم كمستوى قائم بذاته، مختلفا عن اللغة، التي جعلته الباحثة مستوى مفارقا المستوى السابق (المعجم)، وإذا كنا نتحدث عن المصطلح وبيان دلالته، فمصطلح (اللغة) من ضمن ما يحمله في التراث اللساني العربي القائمون على الدراسة المعجمية، أو تحديدا هو البحث في معاني المفردات، على طريقة ما يجري عند أصحاب المعاجم، أو يقصد بها (اللهجة)، وهنا يلتقي مع المعجم الذي جعلته الباحثة مستوى قائما بذاته.

والشيء الذي يحتاج إلى أن نتوقف عنده، هو تعريف المعجم الذي أوردته الباحثة، وهو أن المعجم: المقصود هنا العلاقات بين الكلمات داخل المعجم، كالترادف والحقول الدلالية والنظريات المعجمية[١]. في حين أن اللغة، هي ما يتعلق بالعلاقات داخل المستويات أو خارج اللغة مع اللغات الأخرى، وأنواع اللغات، والنظريات اللغوية التي تدرس اللغة بشكل عام [٢].

غير أن اللافت للنظر في تعريف المعجم، أنه يتعلق بالعلاقات داخل المعجم، وهو أمر لا يحتاج إلى العلاقات داخل المعجم؛ لأن العلاقات بين الكلمات، ليس من اختصاص المعجم؛ لأن المعجم في الأساس هو البحث في معاني المفردات، أما الترادف والحقول الدلالية، فهو يندرج في إطار المستوى الدلالي، على ما هو معروف لكل اللسانيين.

أما (اللغة) على ما عرفتها الباحثة أعلاه: ما تتعلق بالعلاقات داخل المستويات، وهو كلام غير مفهوم، ولم يقل أحد إن اللغة إذا كان معناها الدراسة المعجمية، أو حتى إذا كان معناها (اللهجة) في أحد تعريفاتها، لا تمت بصلة لما تريد أن تقف عليه في بحثها.

وقد وقعت الباحثة في خلط شديد بين المستويات اللسانية وبين أنواع العربية، على ما أورده الشيخ حمزة فتح الله في كنابه (المواهب الفتحية)؛ لأن ما ذكرته من أقسام للمستويات اللسانية، لا يمت بصلة إليها؛ إذ هوأعم من حيث تقسيم العربية.

---

١ السابق، ص ٦٩.

٢ السابق: الموضع ذاته.

وعلى الرغم من هذا، فالباحثة تصر إصرارا على أن المستويات اللسانية تشمل ما ذكرته، إذ أعادت تكرار هذه المستويات اللسانية، فيما تلا ذلك[1]. إلا أن الذي لفت نظري أن المبحث لم يقدم إضافة فعلية للدراسة، وعلى هذا يمكن القول:

* ما الهدف من هذا المبحث؟
* ألم تعلم أن المعاجم اللسانية، ضمت مصطلحات بلاغية، ليست ضمن المستويات اللسانية؟
* المصطلحات التي وردت في المعاجم اللسانية، تضم المستويات اللسانية المختلفة، لكنها لم تكن واحدة، أو في مستوى واحد.
* والسؤال: لماذا اختارت الباحثة هذه العينات من هذه المصطلحات الصوتية والنحوية والدلالية؟ إلا أني لم أجد شيئا للمصطلحات البراجماتية (التداولية)، خلافا لما هو موجود في العنوان.
* كما أني لم أجد سببا ذكرته الباحثة: لماذا اختارت هذه المصطلحات دون غيرها، وهل هي تمثل تصورا معينا؟ وأنا لم أر سببا من الأبعاد الثقافية التي كان على الباحثة أن تسلكه.
* ذكرت الباحثة مصطلحات بلاغية وأدبية وعروضية ولغة مكتوبة وترقيم وأمراض ونقوش وعدد ومعجم .... إلخ.
* والسؤال: هل الأمراض والترقيم والعدد والأدب والعروض والكتابة ضمن المستويات اللسانية؟ والباحثة ذكرت أن بحثها يقتصر على المستويات التركيبية والدلالية والتداولية، غير أنها عادت وذكرت شيئا يتعلق بعنوان الدراسة، وهو لا يناسبها بأية حال من الأحوال.
* ذكر مصلوح أن المصطلحات الصوتية أو مصطلحات علم الأصوات الفيزيائي قليلة في المعاجم العربية الحديثة، ولهذا حين قدم قراءة نقدية لمعجم علم اللغة، الصادر عن مكتب التنسيق والتعريب التابع لجامعة الدول العربية، وقد قدم عددا من المصطلحات، وهو غير قليل، فات القائمين على المعجم إدراجه، وربما كانت محاولة مصلوح أن في إعادة طبع المعجم طبعة ثانية، يؤخذ في الاعتبار هذه المصطلحات وغيرها، مما لم تدرج في هذا المعجم. كما أن هذه الملاحظة تضاف إلى ما أورده الفاسي الفهري أن مصطلحات المدرسة التوليدية التحويلية غير موجودة،

---

[1] السابق، ص ٨٥.

وأضيف هنا، على ما أوردته أعلاه، المصطلحات التداولية بالمعنى المقصود قليلة في المعاجم اللسانية العربية التي أوردتها الباحثة في دراستها، وقد أورت رأيا يمكن أن يكون وجيها في غير هذا الموضع من هذا البحث.

* كما لم أر تعليقا بينا للباحثة على هذه المصطلحات دون غيرها، وكلها نقول فقط.

- وذكرت أن ضمن عيوب المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، أنه ذكر أمراض الكلام والكتابة والنقوش .... لا ترتبط باللسانيات بشكل مباشر، على نحو ما ذكره مصطفى غلفان![1]، وقد عادت ونقضت غزلها أنكاثا[2]، وسنعود إليه مرة أخرى. وكانت الباحثة قد سبقت كل هذا بعدد من الملاحظات التي أخذت على المعجم الموحد، نقلتها دون تدخل عن مصطفى غلفان، إلا أن الشيء اللافت للنظر في هذه الملاحظات، أن مصلوحا كان قد ذكر جوانب أخرى للنقائص في هذا المعجم[3]، لم تشر لها الباحثة من قريب أو بعيد، وذهبت مقترحاته بددا.

غير أن أول مرة أجد مستوى من المستويات اللسانية، يسمى صوت صرفي، الصرف النحوي، أنا لا أماري في أن هنالك علاقة بين الجانب الصوتي والصرفي والعلاقة بين الصرف والنحو، لكن الذي يحتاج إلى بيان، هل هذه المصطلحات تنتمي إلى المستويات اللسانية؟ وأنا لا أدخل في تفاصيل المصطلحات التي أوردتها الباحثة في هذا الموضع من البحث؛ لسببين:

الأول: أنه لا يمت إلى عنوان الدراسة بشيء.

الثاني: أنه لم يقدم إضافة حقيقية للدراسة، ويبدو أن النقول دون وعي، هي التي أدت بها إلى هذا المسلك.

وفي المبحث الثالث: المصطلح اللساني المعاصر وأبعاده التركيبية والدلالية والتداولية في بعض المعاجم، وهذا لعمري لشيء عاجب، ويزداد عجبي حين تقدم الباحثة المعاجم اللسانية العربية، فيما أوردته في المباحث السابقة، غير أن عنوانها، على الرغم من دقته إلى حد بعيد، إلا

---

١ السابق، ص٨٥.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ سعد عبد العزيز مصلوح: دراسة تقويمية في مشروع معجم علم اللغة " اللسانيات" إنجليزي، فرنسي، عربي، ضمن كتاب: دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، ص ص ٢٠ : ٥٥. عالم الكتب (القاهرة)، الطبعة الأولى، ١٩٨٩. والبحث عبارة عن استدراك عدد لا بأس به من المصطلحات وكذلك محاولة استثمار لعدد آخر من المصطلحات على مشروع المعجم، وهذا لم تشر إليه الباحثة بأي وجه من الوجوه.

أنها، تركز على بعض المعاجم اللسانية التي تناولت المصطلح اللساني، وكنت أظن أن الباحثة ستقدم ما يليق برسالة دكتوراه، على الرغم من أنها ستعتمد على بعض المعاجم، خاصة إن كانت كاشفة عما تريد أن تصل إليه، غير أنها لم تقدم الحيثيات والحجج القاطعة أو تصوراتها حول إقدامها على هذه الخطوة، وهي خطوة الاعتماد على بعض المعاجم، كما يتضح في العنوان، سوى أنها لم تفعل، ويا ليتها فعلت؛ حتى يكون القارئ على بينة من أمره، لكن لا ضير ويمكن قبول العنوان السالف الذكر، إن كانت التحليلات التي قامت بها الباحثة شافية وكافية، في إعطاء التصورات المطلوبة، هذا موجز قولي فيما يتعلق بالعنوان.

كما أن الباحثة فيما يتعلق بهذا المبحث، كانت قد ذكرت ملاحظات على معجم المصطلحات اللغوية لخليل أحمد خليل، وذكرت أنه معجم مهم[1]، وأنها حين تناولت المعاجم في صدر دراستها، ذكرت أنها سوف تعتمد على معاجم تتسم بسمات خاصة، ذكرتها في موضعها من البحث، وقد أشادت الباحثة بمعجم البعلبكي[2]، وعلى الرغم من ذلك، لم تعتمد عليه، على الرغم من أنها أعدته من أهم السمات التي يتسم بها المعجم اللساني، حسبما أوردت ، إلا أنها حين اعتمدت على بعض المعاجم حسب عنوانها السابق، ذكرت معجما آخر، وهو معجم خليل أحمد خليل، وهذا المعجم، على الرغم من أهميته في الدراسات اللسانية، إلا أن عليه بعض الملاحظات، نوردها فيما يلي أدناه:

١ ـ أن المعجم اشتمل على (٢٤٨) مصطلحا، وهذا كم قليل، مقارنة بما أوردته معاجم أخرى، كمعجم البعلبكي، كما أن هذه المصطلحات تشتمل على المصطلحات اللسانية كافة، وعلى الرغم من ذلك فعددها قليل.

٢ ـ كما أن خليل أحمد خليل، لم يشر إلى المصادر اللسانية التي نقل عنها، على الرغم من أنه في نهاية المعجم، أشار إلى المعاجم الأجنبية التي نقل عنها.

٣ ـ يقع معجم خليل أحمد خليل (١٦٧ صفحة) وهو عدد قليل مقارنة بالمعاجم الأخرى، كمعجم البعلبكي مثلا.

---

١ الرسالة ص ٦٢.

٢ ينظر: السابق، ص٥٩.

ويبدو أن الباحثة قد لحظت هذا الملحظ حين أوردت فيما بعد[1]، أن حجم المصطلحات التداولية في المعاجم السابقة (تقصد معجمي خليل والخولي) قليل جدا، وأهملت كثيرا من النظريات المعاصرة كمصطلحات النحو الوظيفي، ونظرية التلفظ ومصطلحات مسلمات الحوار وغيرها، واكتفت بمصطلحات الدراسات اللغوية القديمة[2].

إذن الباحثة على وعي، بأن هذا المعجم لا يرقى للاعتماد عليه في إنجاز رسالة علمية باعترافها هي، وعلى الرغم من ذلك، اعتمدت عليه، وفي هذا تناقض واضح. كما أنها ألمحت قبل ذلك إلى أن المصطلحات التداولية أغفلت مصطلحات عديدة في الجانب التداولي[3]، إلا أن مصطلحات البعد التركيبي لها نصيب الأسد.

ويبدو أن هذا لم يرق للباحثة الكريمة، أن المصطلحات التركيبية والدلالية لها نصيب الأسد؛ لأنه يبدو أنها لا تتسق مع عنوان بحثها، وليست في حاجة إليها!!، وقد أدى بها هذا الأمر إلى أنها أردفت كل ذلك وفي ذات النص بقولها: فالباحث اللساني المعاصر هو في أمس الحاجة لايجاد الكم الهائل من المصطلحات المعاصرة لما لهذه الدراسات من تطور مستمر غير متوقف، لذلك ما زال اللساني يعاني من مشكلات المصطلح وتنظيمه في ثنايا المعاجم المعاصرة[4].

وعلى هذا يتأكد أنها كانت تركز على المصطلح التداولي، وهذا من حقها ، ويثري بحثها، غير أن الذي يحتاج إلى بصر، أنها اعتبرت البعد التركيبي والدلالي، ليسا على القدر الذي تبحث عنه في المعاجم اللغوية، صحيح أن الباحثة لم تذكر هذا صراحة، بل ذكرته ضمنا في نصها الوارد أعلاه مباشرة، على الرغم من أن البعد التركيبي والدلالي والتداولي يتقاسمون المكانة والمساحة في العنوان الفرعي لبحثها، بل أن البعد التركيبي والدلالي مقدمان مكانيا على البعد التداولي، الذي أولته الباحثة اهتمامها، وكأن دراستها منصبة صبا على البعد التداولي، على الرغم من أن عنوان الدراسة يوحي بخلاف ذلك.

أما الخولي، فقد أوردت الباحثة فيه الحيثيات التالية[5]:

---

١ السابق، ص ١٠٢.

٢ السابق، ص ٨٦ وما بعدها.

٣ السابق، ص ٩٠.

٤ السابق، ص ٩٠.

٥ السابق، ص ١٠٣.

- أنه يقع في (٤٠١) صفحة.
- تضمن مسردا للمقابلات العربية ... مرتبة ترتيبا ألفبائيا.
- تضمن ملاحق، فيها اختصارات ورموز في اللسانيات.
- اعتمد على مصادر أجنبية، تتعلق بمجالات لسانية عدة، مما أكسبه أهمية، ويراعي قرارات مجامع اللغة العربية.

ومن هنا، يبدو اختيار معجم الخولي له ما يبرره، وإن لم تشر الباحثة إلى ذلك بشكل مباشر، واقتطعت هذا النص من موضع سابق، كما هو واضح، بيد أن الذي لم أفهمه: كيف اختارت معجم خليل أحمد خليل؟ على الرغم مما فيه من المسالب والملاحظ، وقد أوردتها[١].

حتى معجم الخولي الذي اعتمدت عليه، فيه من النقائص والعيوب ما يجعلها تغض الطرف عنه وتنصرف عن معجم البعلبكي، الذي أوردت الباحثة في مواضع عدة من البحث، أنه من أهم المعاجم وأكملها[٢]؛ نظرا لاعتماده على مراجع أجنبية عدة، ولأنه أضاف مصطلحات تداولية أكثر، وعلى الرغم من ذلك لم تعتمد عليه، واعتمدت على معجمي خليل والخولي، أما خليل، فقد تعرضنا له، في حين أن معجم الخولي تميز بسمات انماز بها عن معجم خليل أحمد، إلا أن به نقيصة ظلت تلازمه؛ وهي أن مصطلحات البعد التركيبي والتداولي، ظلت بعيدة، حسب ما نقلته الباحثة عن معجم الخولي ذاته[٣].

أعود مرة أخرى إلى ما أوردته الباحثة، فيما يتعلق بمعنى البعد التركيبي، على ما توقفت معه في موضع سابق، فقد أوردت البعد التركيبي ويعنى بالجانب الشكلي والصوتي للكلمة أو المصطلح، ويهتم بالعلاقات الصورية التي تنتظم الدلائل بعضها ببعض[٤].

وأنا لا افهم المقصود بالجانب الشكلي والصوتي، وبناء على هذا، فالجانب الشكلي شيء والجانب الصوتي شيء آخر؛ بمعنى أنهما متباينان، ويهتم بالعلاقات الصورية التي تنظم الدلائل

---

١ السابق، ص ٦٢.

٢ السابق، ص ٥٩.

٣ السابق، ٥٠.

٤ السابق، ص ٨٥.

بعضها ببعض، وعلى هذا، فالجانب الشكلي نوع والجانب الصوتي نوع آخر، ولم تبين لنا ما المقصود بالجانب الشكلي؟

إن البعد التركيبي، يشمل الدراسات المعاصرة (الصوتية، الصرفية، النحوية، البنيوية، التوليدية، التحويلية)، وكان يجب على الباحثة أن تذكر المدرسة البنيوية، ثم أن تشومسكي ثار على المدرسة البنيوية من وجوه عدة، فلا يمكن اعتباره تابعا للمدرسة التركيبية (البنيوية) بالمفهوم الذي قصدته الباحثة، وقد فصلت بين المصطلحات التوليدية والتحويلية، على الرغم من أنهما يقعان ضمن إطار مدرسة واحدة (التوليدية التحويلية).

واللافت للنظر أن الباحثة ذكرت مستويات متباينة، ضمن ما ذكرت، ولم تذكر المستوى الدلالي، على الرغم من أن له مكانة وأي مكانة في لسانيات دوسوسير!!، ثم إن النص الذي أوردته الباحثة لا أعرف له عنوانا، فلا أعرف من أين أتت بهذا النص أهو من عندها أم لا؟!!، وهذا يتنافى مع أوردته في مطلب سابق، أن هناك في كل معجم مستويات مختلفة (أشرنا إليها سلفا)، ولم تعالج حسب عنوان الدراسة، إلا الجانب الصوتي والتركيبي والدلالي، غير أنها في المبحث السابق، تناولت أنواعا متنوعة من المستوى الصرفي، على الرغم من أنها لم تنص عليها في عنوان الدراسة.

ثم عادت لتذكر أن المعاجم المختصة، لم تتناول إلا الأبعاد التركيبية والدلالية والتداولية، وهذا فيه ما فيه من نقض لما ورد في المبحث السابق، من ناحية، كما أن فيه تناقضا مع الواقع اللغوي على مستوى اللسانيات المعاصرة، من ناحية أخرى.

وهذا يتناقض مع ما أوردته الباحثة [١]من أن المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات به مصطلحات أمراض الكلام والعروض والكتابة، وهي مصطلحات ليست قريبة من اللسانيات بشكل مباشر[٢]، والكلام هنا لمصطفى غلفان.

كما يلاحظ أن الباحثة جعلت في عنوان الدراسة البعد التركيبي والدلالي والتداولي، ولم تبرر لنا سبب اختيار هذه الأبعاد الثلاثة، دون الأبعاد الأخرى. غير أن اللافت للنظر أن الباحثة حين اختارت عينات، جعلت الفرع الثاني للبعد التداولي، ولم تجعل البعد التركيبي عنوانا،

---

١ السابق، ص ٥٩.

٢ السابق: الموضع ذاته.

بالإضافة على أن البعد التركيبي والدلالي جعلتهما في إطار جدول واحد أو متداخلين، ولم أفهم السر في ذلك، ما الهدف من عرض هذه المصطلحات بهذه الطريقة؟! وقد جعلته الفرع الثالث[١]، وهي ملاحظات على الدراسة، وهذا شيء عجيب.

أعود مرة أخرى وأتساءل: لماذا اختارت الباحثة معجمي خليل أحمد خليل والخولي[٢]، وقد أوردت عددا من الملاحظات على ذلك، غير أن الذي أتوقف عنده شيء آخر، وهو لماذا تم اختيار هذه العينة والتركيز عليها دون غيرها من المواد الأخرى، وهي عينة عشوائية، وما دلالتها؟ ولم أر شيئا مما ذكرته الباحثة جعل الباحثة تختار هذه العينة من المصطلحات! وإذا كان الأمر كذلك، فما الجديد في هذه المصطلحات التي اختارتها في دراستها؟

كما أن مصطلح (مقبولية) يقع في إطار المستوى / البعد التركيبي، ومصطلح الدلالة يقع في إطار المستوى التركيبي، والمعلوم أن مصطلح (مقبولية) يقع في إطار لسانيات النص، وهو جزء من الدراسة اللسانية، لكن لم يقل أحد من الباحثين إنه يقع داخل المستوى التركيبي.

يضاف إلى ذلك أن المصطلحات المذكورة من قبل الباحثة تحتاج إلى إعادة النظر، خاصة مع ما ورد من مصطلحات مثل: رسالة، سامع، سياق، تضمن أنها تنتمي إلى المصطلحات التداولية، صحيح هي تعالج في إطار اللسانيات التداولية، إلا أنها منقولة عن نظرية السياق الخاصة بفيرث وغيره. كما أنها أقامت جدولا استغرق ست عشرة صفحة، ولم أر لها تعليقا واحدا، إلا النقول فقط.

وكان على الباحثة أن تذكر أن هذه المصطلحات قديمة، ثم استعملت استعمالا جديدا، وكان عليها أيضا أن تقدم ما يفيد بحثها والباحثين، لا أن تأتي بالملاحظات، إما ملاحظات عامة، لا تشفي غليل القارئ والباحث، وإما أنها عبارة عن نقول، لا تضيف جديدا.

ثم تذكر الباحثة أن معجم الخولي[٣] من حيث المصطلحات التداولية أكثر من معجم خليل أحمد خليل، على الرغم من حداثته، مقارنة بمعجم الخولي، وكان يفترض فيه أن يكمل النقائص الموجودة في المعاجم السابقة، كما هي الحال مع المعجم الموحد، الصادر عن مكتب التنسيق

١ السابق، ص ١٠٣.

٢ السابق، ص ٨٥.

٣ السابق، ص ١٠٢.

والتعريب في الرباط، وكما هي الحال مع معجم الحمزاوي وغيره، وأن بها نقائص، غير أننا ينبغي أن نبحث عن الأسباب التي أدت إلى عدم وجود هذه المصطلحات وغيرها، غير أن السبب الحقيقي، اعتماد أصحاب هذه المعاجم على المصادر اللسانية العربية، وهي مؤلفات كتبت منذ أكثر من نصف قرن، هذا من ناحية، كما أن هذه المؤلفات اللسانية، ليس منوطا بها أن تذكر كل المصطلحات اللسانية، كما هي الحال مع المعاجم اللسانية، من ناحية أخرى.

ثم أجد الباحثة تذكر أن ليس الغرض من هذه الدراسة عمل استقراء كامل للمصطلحات وتعقبها وتقويمها، بل عرض ملاحظات أولية لبيان قصور المعاجم في مسألة عدم شموليتها واحتوائها لجميع المصطلحات اللسانية[١].

وهذا قول يتناقض مع ما أوردته من أن غرضها عمل معجم مصغر؛ ليفيد منه صغار الباحثين[٢]، وقد أوردت هذه الملاحظة سلفا.

ظاهر إذن أن الباحثة تناقض نفسها، كما أن دراسة علمية، هدفها عرض ملاحظات أولية لبيان قصور المعاجم السابقة! وهو أمر وقفت عليه الدراسات السابقة في هذا المجال، فلا داعي إذن لمثل هذه الدراسة، إذا كانت تقوم على ما قام به السابقون!

كما أن المعجم الموحد الصادر عن مكتب التنسيق والتعريب، التابع لجامعة الدول العربية، جاء اختصارا لما هو موجود في الدراسات اللسانية، وكذا هو اختصار لمعجم ماريوباي، كما نص القائمون على ذلك في مقدمة المعجم. والحال كذلك مع معجم الحمزاوي وغيره الذي أشرنا إليه سلفا.

كما أن الباحثة حين قدمت ملاحظات ومآخذ على الدراسة، تذكر كثيرا من المصطلحات ... كما أنها في كثير من الأحيان تورد المصطلحات اختصارا، ولا يوجد بها شاهد واحد توضيحي. إذ لم توضح بعض أصولها البحثية أو النظرية التي انبثق منها المصطلح. وكذلك غياب عدد من المصطلحات اللسانية المعاصرة التي وضعتها الأبحاث التداولية[٣].

---

١ السابق، ص ١٠٣.

٢ ينظر: السابق، ص ٣٩.

٣ السابق، ص ١٠٣ : ١٠٥، ينبغي أن نشير إلى أن هذه الملاحظات، لم أشر إليها إلا اختصارا، ومن أراد لرجوع إليها، يمكنه الاطلاع عليها.

لكن ما يقال على هذه الملاحظات، إن الباحثة ركزت على معجم خليل أحمد خليل فقط، ولم تشر للمعاجم الأخرى، وهو المعجم الذي اعتمدت عليه الباحثة في دراستها، وذكرت ذلك سلفا. ثم هل قدمت الباحثة إحصاء يثبت صدق ما توصلت إليه، أم أنها مجرد ملاحظات عامة؟ لم تذكر الباحثة كل هذا.

والذي يتأكد من خلال مطالعتي لما أوردته فيما يتعلق بالدراسات السابقة، أن الملاحظات التي استخلصتها ليست لها، وإنما استخلصتها من عدد من الدراسات، على ما هو مذكور[١] هنالك. ثم إن الباحثة ذكرت المصطلحات التداولية، التي لم يذكرها المعجمان[٢].

أعود مرة أخرى: هل هدف رسالة دكتوراه، أن تذكر المصطلحات التي لم يذكرها المعجمان اللذان اعتمدت عليهما؟ ويمكن أن يكون هذا مقبولا، إلا أنه يثار عندي:

- أن هذا يتناقض مع أهداف الدراسة التي عرضت لها الباحثة في صدر دراستها!!
- وعلى فرضية أن المصطلحات التي تذكرها الباحثة عمل يؤخذ بعين الاعتبار، إلا أنها ركزت على عيوب جمة، لذلك المعجم الذي اعتمدت عليه، وتحديدا مع معجم خليل أحمد خليل، ليس هذا فحسب، بل إن ثمة معاجم أهم من هذين المعجمين، والأكيد أنه سقطت بقصد أو بدون قصد، إذن: لماذا تركز على المصطلحات الخاصة بهذين المعجمين، دون المعاجم الأخرى، ففي المعاجم الأخرى نقائص أيضا، لم تأخذها الباحثة بعين الاعتبار، كما أنها لم تذكر لماذا تركت المعاجم الأخرى وركزت على هذين المعجمين؟

كما أن المصطلحات التي أوردتها الباحثة، لم تذكر: هل نقلت هذه المصطلحات عن المعاجم المذكورة في الرسالة أم اعتمدت على مراجع لسانية؟ وكان عليها أن تذكر كل هذا. كما أنها لم تذكر هل هذه المصطلحات هي كل المصطلحات التداولية أم أنها جزء منها؟ وإذا كانت جزءا، فلماذا لم تذكر باقي المصطلحات؟! وأخيرا يلاحظ على كل الملاحظات أنها تعتمد بشكل أساسي على دراسات سابقة، وليست استخلاصا لما هو وارد في الدراسة.

---

١ السابق، ص ٣: الحاشية.

٢ السابق، ص ١٠٧.

وإذا كان لنا من قول تعليقا على ما أوردته الباحثة، فيما يتعلق بالمصطلحات التداولية، وهو عمل جليل في حد ذاته، إذا كان هدفه تجميع المبعثر في مصنفات التداولية المختلفة، إلا أن مكانه ليس هنا، حسب ما أفهم من عنوان الدراسة، كما أن تركيز الباحثة على هذه النوعية (المصطلحات التداولية) دون غيرها من مصطلحات البعد التركيبي والدلالي، التي ذكرتها في عنوانها الفرعي لدراستها، ولم تذكر لنا سبب ذلك، ولم تشر إليه من قريب أو بعيد.

جاء الفصل الثاني من الباب الأول، بعنوان: تصور الاتجاهات اللسانية في الفكر المعاصر، وركزت على الاتجاه اللساني في مصطلحات البعد التركيبي والدلالي والتداولي، وهو تقسيم فيه إنصاف للعنوان الفرعي المقترح، غير أن هنالك ارتباكا في التفصيلات الدقيقة، إذ يلاحظ أنها تذكر كلاما كثيرا دون أن تشير إلى المراجع التي اعتمدت عليها، وواضح أن هذا ليس لها.

وكان الأجدر أن تقدم هنا للظواهر اللسانية، التي كانت سببا في ظهور بعض المصطلحات، ثم أنها لم تتناول أهم الدراسات اللسانية الحديثة، كما لم تتناول من هذه الدراسات إلا دراسات المتوكل فقط، بالإضافة إلى أنها اعتمدتْ سلفا على معجم خليل أحمد خليل ومعجم الخولي، على الرغم مما أوردته على معجم خليل أحمد خليل. ثم كان عليها، وهذا هو الأهم، أن تعرض للتغييرات التي تعرضت لها هذه المصطلحات، وفي تصوري أن هذا هو بيت القصيد في دراستها.

كما أنها لم تشر إلى كيفية إفادتها من هذه المؤلفات السابقة، وكيف كانت قبل الإسلام، ثم استعملت استعمالا بدائيا؟ ولو أن الباحثة الكريمة فعلت هذا؛ لأدى بدراستها أن تخرج بما كان ينبغي أن تكون عليه. وأضيف ملاحظة تتعلق بهذه الجزئية، أن الباحثة أوردت كلاما كبيرا، ولم أر منه شيئا تحقق على المستوى الإمبريقي، ولا أريد التوقف عند هذه الجزئية؛ نظرا لأني توقفت عند مثيلاتها في موضع سابق[١]. كما يلاحظ أن الباحثة تأتي بنصوص لا علاقة لها بالمصطلح اللساني[٢].

٣ / ٧ / ٠ : النقول والمراجع الوسيطة في الدراسة:

---

١ السابق، ص ١١٣.

٢ السابق، ١١٤، ١١٦.

أريد هنا أن أتوقف عند شيء يمثل ملحظا مهما، وهو على قدر من الخطورة، حين يقع في دراسة جامعة لنيل درجة الدكتوراه، وهي سمة، تمثل ملحظا خطيرا، يقع فيه عدد غير قليل من الباحثين في الرسائل العلمية؛ وأعني أن الباحثة في رسالتها اعتمدت على مراجع وسيطة كثيرا، وسأسوق الأدلة والبراهين على ذلك.

على أني لا أجري إحصاء على كل مواضع الرسالة، فهذا أمر صعب المنال، وإنما أخذت جانبا؛ ليكون دليلا ينطبق على جل الرسالة، فقد نقلت الباحثة نصا عن إبراهيم السيد في قوله: تشومسكي وفكره اللغوي وآراء النقاد فيه، تقول: وقد تأسست هذه الدراسات على يد العالم تشومسكي، فظهرت مدرسة النحو التوليدي التحويلي[١]. انتهى

وحين عدت لكتاب إبراهيم السيد السالف الذكر، وجدت لا علاقة له بما أورده إبراهيم السيد، فقد أورد في النص المشار إليه في الحاشية من الباحثة ما يلي: وضع عنوانا: تشومسكي والتحليل الفونيمي، ورفض فيه رؤية البنيويين في الاعتماد على التحليل الفونيمي[٢]، ورأى أن الذي يقوم به الملامح العامة للنص.

كما أنها صنعت صنيعا غريبا، حين اعتمدت على كتاب: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، للدكتور كمال بشر، حين تناولت أهم المبادئ التي تميز اتجاه تشومسكي عن غيره من الاتجاهات الأخرى، وقد أوردت ستة مبادئ أساسية، خلافا لما أوردته بعد ذلك، وقد استغرق ذلك ثلاث صفحات (من ١٢٢ : ١٢٤)، وذكرت أنها تذكر مبادئ تميز اتجاه تشومسكي، والذي انقدح في ذهني حينئذ، أن هذا لا يمكن أن يكون منقولا عن مراجع عدة؛ لأنها نقاط تمثل وحدة واحدة، لا أن تكون تجميعا من مراجع عدة، كما فعلت الباحثة، إذ عادت إلى عدد من المراجع لتجميع هذه المبادئ الحاكمة لتميز اتجاهه، على حد قولها، وإذا كانت في مواضع عدة من الرسالة، تنقل دون أن تشير إلى كنه هذه الدراسات، فقد وقع الروع في نفسي، فيما أوردته، ومن هنا، فقد عدت إلى هذه المراجع لكي أستوثق مما أوردته، وقد وجدت عجبا عاجبا، وأبين عن ذلك فيما يلي أدناه.

حين التبس عليَّ الأمر بخصوص النصوص المنقولة من الباحثة، خاصة أنها تنقل عددا من المبادئ الحاكمة لهذا الاتجاه، وكان من الطبيعي أن تكون هذه المبادئ، إما منقولة عن مرجع

---

١ السابق، ص ١٢١.

٢ السابق، ص ٧٧.

واحد، وإما من بنات أفكارها، ولما استبعد التصور الأول؛ لأنها ذكرت أنها نقلت عن عدد من المراجع، ومن هنا كان التصور الثاني مقبولا ومعقولا، غير أن الشبهة ظلت ملازمة للتصور الثاني، حين اعتمدت في كل مبدأ أو سمة على جملة من المراجع التي أثارت الشكوك فيها، وعليه، فقد عدت إليها جميعا أو ما توفر منها لدي، وبالطبع بحثت على الطبعة ذاتها التي أشارت إليها الباحثة في الحواشي، وها أنا أشير إلى هذه المراجع التي اعتمدت عليها الباحثة في النقاط الست على النحو التالي:

- نعوم تشومسكي: اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني.
- سامي أدهم: فلسفة اللغة (تفكيك العقل اللغوي).
- عبد السلام المسدي: اللسانيات من خلال النصوص.
- عبده الراجحي: مبادئ علم اللسانيات الحديث..
- نور الهدى لوشن: علم الدلالة، دراسة وتطبيق.
- صبري إبراهيم السيد: تشومسكي وفكره اللغوي وآراء النقاد فيه.
- كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد.

وعدت إلى تلك الطبعات التي اعتمدت عليها الباحثة، فلم أجد شيئا من هذه المبادئ أو السمات في هذه المراجع، وأنا لا أريد أن أنقل النصوص التي أوردتها الباحثة في هذا السياق، لكني، أخذت أقلب الكتب على وجوهها المختلفة، عسى أن أجد شيئا مما ذكرته.

ما وجدته أنها مع كل مبدأ من المبادئ الحاكمة لاتجاه تشومسكي، حسب تعبيرها، في كل مبدأ تنسبه إلى مرجع مختلف عن المرجع السابق، فقد نسبت النقطة الأولى إلى نعوم تشومسكي: اللغة ومشكلات المعرفة، وأضافت سطرا في النهاية ونسبته إلى سامي أدهم في كتابه السابق.

في حين أن المبدأ الثاني والثالث نسبته إلى عبد السلام المسدي في كتابه الوارد أعلاه، بينما المبدأ الرابع نسبته إلى عبده الراجحي ونور الهدى وإبراهيم السيد في كتبهم المذكورة أعلاه، بينما حظي بالمبدأ السادس كتاب نعوم تشومسكي وكمال بشر في كتابه الموسوم (علم اللغة بين القديم والجديد)، بالإضافة إلى بعض الملاحظات الأخرى.

كان هذا توصيفا لما قامت به الباحثة، وهو توصيف يستغرق مساحة مكانية أقل لو أني نقلت النصوص التي أوردتها، غير أن اللافت للنظر، أني لم أجد شيئا من هذه النصوص في كل

المراجع التي أوردتها، باستثناء كتاب كمال بشر، وهو الذي كشف المستور، وأبان عن أشياء في غاية الغرابة لهذا الصنيع.

أقول لم أجد مبدأ من المبادئ التي أوردتها في تلك المراجع التي أشارت إليها، إلا أن الذي وجدته، أن المبادئ مذكورة نصا في كتاب كمال بشر السالف الذكر[١]، وحين عدت إلى نسخته وطبعته، وجدت النسخة التي اعتمدت عليها الباحثة، وهنا تجدر الإشارة إلى شيء طريف.

وجدت في كتاب بشر، وواضح أنها هي الطبعة ذاتها التي اعتمدت عليها الباحثة، فقد كتبت بخط يدها في كتاب بشر عند كل مبدأ، بالقلم الرصاص، المراجع التي ستذكرها مع كل مبدأ من المبادئ السابقة، وعلى هذا فالنية مبيتة أن تضع مع كل نقطة (مبدأ) عددا من المراجع، وهي في الأصل لا علاقة لها بالموضوع، وقد حاولت جاهدا، أن أجد سببا فعليا، يكون قد دعاها إلى مثل هذا الصنيع، فلم أجد إجابة.

وينبغي أن أشير إلى شيء غريب، وجدته في نقل الباحثة مع هذه المراجع، فقد ذكرت من المراجع التي اعتمدت عليها كتاب نور الهدى، وتحديدا في المبدأ ٤، ذكرت أنها نقلت عن نور الهدى[٢]، وحين عدت إلى ذات الطبعة التي اعتمدت عليها الباحثة، وجدت:

* أن الكتاب، ليس به هذه الأرقام التي ذكرتها الباحثة، فآخر صفحة في كتاب نور الهدى ٢٦٣.

* وحين بحثت عن المعلومة التي ذكرتها في هذا المبدأ، وجدت أن هذه الصفحات، ليست فصلا، أو بابا أو جانبا من كتابها، بل وجدتها معجما.

كما تجدر الإشارة إلى أن الباحثة في النصوص المنقولة عن بشر في المبادئ السابقة، نقلت نقلا مشوها، فقد أسقطت المصطلحات الأجنبية التي أوردها بشر، دون أن تشير إلى ذلك.

ولا يزال الحديث موصولا عن تجاوزات الباحثة فيما نقلته عن مراجع وسيطة، إذ تنقل نصا عن عبد السلام المسدي في كتابه (اللسانيات من خلال النصوص)، وحين عدت إليه، وفي الطبعة ذاتها لم أجده[١].

---

١ ينظر: د. كمال بشر: علم اللغة بين القديم والجديد، ص ١٥٧: ١٥٨. دار غريب (القاهرة)، ٢٠٠٥.

٢ ينظر: د. نور الهدى لوشن: علم الدلالة، دراسة وتطبيق، ص ٣٣٤: ٣٣٥. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦م.

كما أن ثمة نصا نقلته الباحثة عن حازم القرطاجني من كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء)[2]، وقد ذكرت بدلا من (سراج) فقد جعلته (معراجا)، وأذكر نص (المنهاج) الذي ذكرته الباحثة، بقولها: أما الناقد حازم القرطاجني (ت ٦٨٤ هـ) (حلل) الدلالة بقوله: .... فقد تبين أن المعاني لها حقائق موجودة في الأعيان، ولها صور موجودة في الأذهان، ولها من جهة ما يدل على تلك الصور من الألفاظ وجود في الأفهام والأذهان[3]. انتهى

وحين عدت إلى هذا النص لم أجده موجودا،وهو على النحو التالي: ما يدل على تلك الصور من الألفاظ وجود في الأفهام، ولها وجود من جهة ما يدل على تلك الألفاظ من الخط، يقيم صور الألفاظ وصور ما دلت عليه في الأفهام والأذهان. انتهى. ويلاحظ على هذا النص المنقول ما يلي:

* أن هذا النص موجود، غير أنه غير دقيق في النقل، مما يرجح أن الباحثة نقلته عن مراجع وسيطة، هي التي أدت به إلى هذا التشويه.

* والأهم أن هذا النص لا قيمة له هنا، إذ لو تم حذفه، لم يؤثر على بنية المبحث، كما هي الحال مع نصوص أخرى كثيرة في الرسالة. كما أن ثمة نصوصا أفضل وأكثر قيمة - على الرغم من أهمية القرطاجني - كان ينبغي أن تكون موجودة هنا.

* كما أن الباحثة تنقل عن استيفان أولمان وتنسبه إلى كمال بشر، على الرغم من أن بشرا هو الذي ترجم، ولم يؤلف، كما نص أولمان المنقول من الباحثة؛ لأن كلامها عن بريال فيما يتعلق بعلم الدلالة.

كما أنها نقلت عن عاطف القاضي: علم الدلالة عند العرب، والمنشور في مجلة الفكر العربي [4]، وحين عدت إلى النص وجدته منقولا عن كتاب (علم الدلالة) لمنقور عبد الجليل[5].

وأشير على جهة التنبيه إلى أنها نقلت عن صبري إبراهيم السيد: تشومسكي وفكره اللغوي وآراء العلماء فيه، وحين عدت إليه، لم أجد النص موجودا[6]. وفي الصفحة ذاتها وتحديدا في

---

١ ينظر الرسالة، ص ١٢١.

٢ ينظر السابق، ص ١٣١.

٣ السابق: الموضع ذاته.

٤ السابق، ص ١٣١.

٥ د. منقور عبد الجليل: علم الدلالة، ص ٣٨. منشورات اتحاد الكتاب (دمشق)، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

٦ الرسالة، ص في صفحة ١٣٥.

الحاشية رقم ٣، نقلت نصا منسوبا لمنقور عبد الجليل: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، وكتبت ابتداء من (ص ٥٢ : ٥٤) وحين عدت إلى النص، وجدتها لم تنقل إلا سطرين، وكتبت ينظر، وقواعد النقل تحتم عليها إن نقلت، أن تشير إلى هذا، حتى لا يختلط النقل بالفكرة، كما هو معلوم.

وعلى الرغم من أنها أشارت إلى كتاب منقور عبد الجليل المذكور سلفا، إلا أنها حين ذكرت المراجع التي اعتمدت عليها، لم تشر إليه، وواضح أن هذا له دلالة لا تخفى على من له لب.

وقد أوردت الباحثة[١] نصا منقولا عن منقور عبد الجليل، وحين عدت إليه لم أجده في الموضع الذي ذكرته، وحين أخذت أقلب صفحات الكتاب وجدت النص موجودا في موضع آخر[٢].

عند الحديث عن دور الهنود واليونانيين ومدرسة الإسكندرية وغيرهم ممن تناولوا الدلالة في القديم قبل العرب. وكذلك كل ما ورد في الصفحة المشار إليها، توثيقه غير دقيق.

وقد نقلت الباحثة[٣] نصا عن نحلة (آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر)، وحين عدت إليه، لم أجد شيئا من النص الذي أوردته، وهذا ما حدث مع الباحثة في موضع آخر[٤]، حين نقلت عن مسعود صحراوي (التداولية عند العلماء العرب) لم أجده موجودا. كما يلاحظ أن الباحثة نقلت نصا عن نحلة[٥]، وحين عدت إليه، وجدت ما يلي:

- أن النص المنقول غير دقيق.
- والنص أصلا، ليس لنحلة، بل هو نص نقله نحلة عن براون ويول والآن هو كتاب مترجم ومتاح.
- النص الآخر الذي نقلته الباحثة عن نحله، ليس له، بل نقله عن ليتش وتوماس.
- النقل عن المراجع الوسيطة شوَّه النصوص، في عدم دقتها؛ لأنها نقل عن نقل.
- الباحثة تنقل عن مراجع وسيطة، وقد أدى بها هذا إلى أن تضيف سطرا أو سطرين للنصوص السابقة؛ لأن النصوص تداخلت عليها، وهذا ما أدى إلى خلل واضح في بنية النصوص، وعدم تماسكها.

---

١ السابق، ص ١٣٦.

٢ د. منقور عبد الجليل: علم الدلالة، ص١١٥.

٣ الرسالة، ص ١٤٦.

٤ السابق، ص ١٤٧.

٥ السابق، ص ١٥٨.

نقلت الباحثة كذلك نصا[1]، وأشارت إلى أنه منسوب إلى نحلة، وهو ليس له، بل نقله نحلة عن براون، ويا ليت النص كان دقيقا في نقله عن نحلة، تقول الباحثة في النص المنقول: ورأى جرايس أن الاستلزام نوعان:

١ ـ استلزام عرفي.

٢ ـ استلزام حواري.

فالاستلزام العرفي قائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها، لا ينفك عنها مهما اختلفت بها السياقات وتغيرت التراكيب من ذلك (لكن) فهذا، يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه[2] انتهى، وحين عدت إلى النص عند نحلة، وجدته ما يلي:

ـ لكن (but)، وهي ما لم تذكره الباحثة، وإن كان لا يؤثر على النص، غير أنها ملاحظة شكلية تدل بشكل أو بآخر على مدى عدم تحري الدقة في النقل.

ـ فأما الاستلزام العرفي فقائم على... والنص السابق خلافا لما هو وارد هنا.

ـ (فهذا) المذكورة في النص السابق، وقد وضعت تحتها خطا؛ تمييزا لها، أنها ليست موجودة في النص، وإن كانت لا تمثل أهمية كبيرة في هذا السياق، إلا أن ما تلا هذا الضمير (فهذا) في النص الأصلي سقط من الباحثة، وأذكره على النحو التالي: لكن (but) ونظيرتها في اللغة العربية لكن، فهي هنا وهناك تستلزم دائما. انتهى.

ـ ثمة ملاحظة أخرى متعلقة بالنص السابق، وهي أني تتبعت النص عند نحلة لمقارنته بما أوردته الباحثة، فوجدت أنها حين تناولت الاستلزام الحواري، أخذت تنقل دون هوادة ولا رويّة، وهنالك أشارت إلى الشهري، غير أني لا اعترض على ما أوردته الباحثة من نقول، لكن الأمثلة التي أوردتها وكأنها جزء أصيل مما هو وارد عند نحلة (وهو في الأصل لبراون)، وهذا أمر يدعو إلى التدبر في أمر مثل هذه الحالات.

وحين حاولت أن أقارن بما هو وارد لدى نحلة بما أوردته الباحثة من التفاصيل، لم أجدها شيئا مذكورا، تقول الباحثة: لذلك وضع جرايس مفهوم (مبدأ التعاون) بين المتكلم والمخاطب، وهو

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ السابق، ص ١٣٥.

مبدأ حواري عام، يقول: ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار (حتى هنا نسبت الباحثة النص لعبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، ثم ذكرت أن هذا المبدأ تفرع عنه المبادئ التالية، وأتوقف مع هذا النص لتبيان ما يلي:

- أن النص الذي تحته خط ليس موجودا لدى نحلة، حسب ما أشارت الباحثة أعلاه.
- أما الكلام الذي نقلته الباحثة عن الشهري، فهو في الأصل لنحلة[1].
- أشار نحلة إلى المراجع الذي نقل عنها، وهو أمر تحتمه عليه أمانة البحث العلمي، والمرجع الذي نقل عنه نحلة لجون لايونز: مقدمة في علم الدلالة اللغوية، وهو مترجم في العراق، ١٩٨٨.
- الغريب أن الباحثة تذكر أن النقل عن الشهري، وفي الحاشية تحيل النص وتنسبه إلى جاك روبل، آن وموشلار: التداولية اليوم.
- كلام نحلة حين نقلته الباحثة نقلته نقلا مشوها وليس كاملا، وكلام نحلة دقيق جدا، خلافا لما ذكرته.
- كما أن هنالك كلاما سقط من الباحثة، لم تنقله عن نحلة، غير أنها عادت ونقلت بعض النصوص المبتورة، التي تظهر فيما هو موجود لدى الباحثة.
- إن (مفاتيح السيارة) التي نقلتها الباحثة موجودة لدى نحلة، وهذا كلام نقله الشهري عن بول وجرايس، والباحثة لم تعد إلى كل هذا.

أظن أن المتابع معي لهذا الجانب من الباحثة في اعتمادها على مراجع وسيطة، أوقعها في هذا الخلط والبلبلة، التي لا يمكن أن تكون في دراسة علمية جامعية، خاصة أنها رسالة دكتوراه. ولم يقتصر الأمر على ما عرضت، فالمسلسل لا يزال مستمرا، فيما تابعته مما نقلته الباحثة عن المراجع التي أرى بناء على ما رأيته بأم عيني، أنها لم تعد إلى جل، بل أغلب هذه المراجع، التي لم ترها الباحثة رؤية مباشرة، وقد طلبت منها عددا من هذه المراجع التي عادت إليها، ولم تهتم أو بمعنى أصح: أنها ذكرت أنها ستأتي بها، غير أنها لم تصنع، ولم تعره اهتماما، مما يؤكد أن هذه المراجع، ليست موجودة لديها، ولم تعد إليها.

---

١ د. محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ٣٤.

وأشير كذلك إلى ما ورد من الرسالة [1]، نقلت في أول الصفحة نصا نسبته إلى نحله في كتابه السابق، وهو ليس موجودا لدى نحلة بهذه الطريقة التي أشارت إليها ، بالإضافة إلى أن نحلة نقل نصه عن مرجع أصيل، والأكثر من هذا أن ثمة كلاما طويلا مذكورا عنده، لم تذكره قبل أن تذكر رابعا، تشير اختصارا إلى ما هو محذوف، خاصة أن النص الموجود هنا نص مبتور.

نقلت الباحثة في الصفحة ذاتها عن مسعود صحرواي في كتابه السابق، غير أن النص الذي أوردته، ليس موجودا لدى صحرواي في الطبعة التي اعتمدت عليها .

بيد أن الذي لفت نظري في هذه الصفحة، أنها تنقل تقسيما وتحيله إلى (المقاربة التداولية) لفرانسواز أرمينكو، حسب إشارتها، وهو تقسيم للأفعال الكلامية، على النحو التالي:

١ ـ أفعال إخبارية: تصف وقائع، وتكون صادقة أو كاذبة.

٢ ـ أفعال أدائية: تنجز بها في ظروف ملائمة أفعال، ولا توصف بصدق أو كذب، ويدخل فيها التسمية والوصية والاعتذار والشكر والمواساة والنصح والوعد والتحدي والإذن ...إلخ[2].

إلا أن هذا التقسيم منقول عن نحلة في مجمله، وليس عن المقاربة التداولية، غير أنها تصرفت في بعض الإضافات في نهاية النص، مما ليس موجودا لدى نحلة، والأغرب في الموضوع أنها أشارت إلى أنها نقلت عن المقاربة التداولية، وأشارت إلى نحلة، بقولها ينظر فقط، على الرغم من أنها نقلت عنه بشكل مباشر، كما هو واضح. إلا أن ما تحته خط في النص السابق، ليس موجودا لدى نحلة، في ذات الصفحة التي أشارت إليها الباحثة[3].

وحين تابعت النص السابق الذي أشارت إليه على أنه عن المقاربة التداولية، وهو لنحلة، على ما أشرت أعلاه، إلا أن نحله قد نقله عن ليتش وتوماس، وهذا الكلام لأوستن في كتابه (كيف ننجز الأشياء بالكلمات)، وكان على الباحثة، أن تعود على النص، خاصة أنه مترجم إلى العربية، وفي متناول الباحثين.

---

١ الرسالة، ص ١٦٠.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ د. محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص٤٤.

ويبدو النقل عن مراجع وسيطة، حين نسبت في الرسالة نصا لأوستن[1] أن الفعل الكلامي مركب من ثلاثة أفعال، ونقلت كلام أوستن، وأشارت في المرجع إلى كتاب عبد الهادي الشهري السالف الذكر، وكان يمكن أن نغض الطرف عن هذه الملاحظة، إلا أن النص الذي نسبته للشهري، لم يكن دقيقا، على نحو ما تبدى من خلال مقارنة النصوص، وهو عندها على النحو التالي:

١ ـ الفعل اللفظي: يتألف من أصوات لغوية تنتظم في تركيب نحوي صحيح، ينتج عنه معنى محدد، وهو المعنى الأصلي، وله معنى سابق يحيل إليه.

٢ ـ الفعل الإنجازي: وهو ما يؤديه الفعل اللفظي من معنى إضافي، يكمن خلف المعنى الأصلي (كالتحذير من عمل شيء أو رجاء عمل شيء ...) .

٣ ـ الفعل التأثيري: ويقصد به الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في السامع (أن يسعد، أن يغضب).

وهو عند الشهري نصه كالتالي:

١ ـ الفعل الصوتي: يقول المرسل للمرسل إليه كذا في سياق معين.

٢ ـ الفعل الإنجازي: يقول المرسل فعلا في سياق معين.

٣ ـ الفعل التأثيري: يؤثر المرسل على المرسل إليه بطريقة ما.

وللقارئ الكريم أن يقارن النصين؛ ليجد أن النقول تودي في عاقبة الأمر إلى إضفاء شرعية على النصوص المنقولة دون أن يكون فيها ما أوردته الباحثة. ثم قدمت الباحثة تصنيفا للأفعال الكلامية لدى أوستن نقلته، حسب ما أوردت عن المقاربة التداولية، وكان عليها بدلا من أن تشير إلى مراجع وسيطة، أن تعود إلى كتب أوستن وسيرل، ومنها:

- كيف تنجز الأشياء بالكلمات
- القصدية: بحث في فلسفة العقل.
- العقل واللغة والمجتمع.

وهي كتب متوفرة ويستطيع الباحث الحصول عليها، متى أراد ذلك، بدلا من أن ينقل عن كتب وسيطة. أظن أن هذه الملامح تظهر كيف تعاملت الباحثة مع المراجع وكيف أنها لم تعد إلى الكتب الأساسية في هذا الشأن؟ كما أنها تشير إلى مدى التسرع والعجلة في النقل، ولن أتحدث عن

---

١ الرسالة، ص ١٦١.

الإضافات الفعلية للرسالة في هذا الموضع، فلذلك شأن آخر، نتناول فيه هذه الملامح، إن شاء الله تعالى.

أما الباب الثاني الذي اختارت له الباحثة عنوان (المصطلحات المفاتيح للدراسات اللسانية المعاصرة، فبدلا من أن تقسمه فصولا، جعلته مباحث، وهي ملاحظة شكلية في الأساس، بيد أن الذي لفت نظري هنا شيء آخر، أنها في المبحث الأول (معجم المصطلحات المفاتيح)، بدأت بمنهج الدراسة، وهذا أمر يدعو إلى العجب، خاصة أنها تتناول منهج الدراسة [١] !! وكان ينبغي أن يكون هذا المنهج في مقدمة الدراسة، لا أن يكون هنا في الباب الثاني.

يضاف إلى هذه الملاحظة عدد من الملاحظات التي يمكن أن تكون مفيدة في هذا السياق، وأسوقها في نقاط مركزة على سنة الاختصار، على النحو التالي:

١ ـ المصطلحات المجمعة [٢] معلومة لصغار الباحثين، ولا أرى فيها إضافة فعلية.

٢ ـ هل هدف رسالة دكتوراه تجميع جانب من المصطلحات اللسانية المتنوعة؟

٣ ـ إذا لم يكن الغرض تجميع المصطلحات، فلماذا تجمع جزءا قليلا، وتترك آخر أكبر؟ حتى لو اعتبرنا تجميع جزء من المصطلحات، يعد هدفا في حد ذاته، فهذا أمر مقبول بداية، إذا كانت هذه المصطلحات جديدة في بابها، غير أنه إذا كان الهدف تجميع مصطلحات، يعرفها القاصي والداني على السواء، إذن ما الهدف منها إلا التكثير والتكرار الذي لا فائدة منه؟

٤ ـ إذا كانت هذه المصطلحات قليلة، كما أوردت الباحثة، فكان يمكن أن تكون ذا فائدة، خاصة إذا كانت جديدة، ومن ثم، مفيدة وغير متداولة بين الباحثين، إلا أن ما ذكرته هي مصطلحات معلومة ومعروفة للباحثين. لكن لو كانت جديدة، تمثل إضافة حقيقة، كان يمكن أن تمثل إضافة، ليس لرسالتها فقط، بل للدراسات اللسانية العربية المعاصرة.

٥ ـ ما ذكرته على أنها مصطلحات توليدية، بنيوية، هي في الأساس، يمكن أن تنتمي إلى بيئات أخرى غير التوليدية البنيوية، مثل: السياق، والدلالة الصوتية، والدلالة الصرفية، والدلالة التضمنية، ودلالة المطابقة. وهنا يثار السؤال التالي:

---

١ السابق، ص ١٧١.

٢ السابق، ص ١١٣.

ألا توجد مصطلحات مثل هذه المصطلحات، خاصة ما يتعلق منها بالجانب الصوتي والصرفي ودلالة التضمين ودلالة المطابقة؟ خاصة عند الأصوليين، مثل الشاطبي.

٧ ـ ثم ذكرت المصطلحات في عدد من المؤلفات اللسانية العربية الحديثة، واعتمدت على مصطلحات معلومة للباحثين.

٨ ـ لو أن الباحثة اعتمدت على دراسات أكثر حداثة، كما وردت في المؤلفات اللسانية التداولية، وعرَّفت بها، لكان أمرا مقبولا ومعقولا.

٩ ـ لما كانت الباحثة، لم تصنع هذا الصنيع، جاءت المصطلحات مكررة من ناحية ومتداخلة من ناحية ثانية، كما أنها جاءت باهتة وبدون إضافة فعلية، من ناحية ثالثة.

١٠ ـ المراجع التي اعتمدت عليها الباحثة، كان يمكنها أن تذكرها في الحاشية حتى لا تأخذ حيزا من بنية الرسالة أو في الجدول في خانة خاصة بها، كما ذكرت في موضع آخر من الرسالة.

١١ ـ كان ينبغي عليها أن تجعل المراجع التي اعتمدت عليها لها خانة خاصة، ومن ثم، يظهر بوضوح المراجع التي اعتمدت عليها وعادت إليها.

١٢ ـ النتائج المذكورة في النهاية ضحلة وضعيفة، ولا تناسب رسالة دكتوراه، وتقديم تعريف للمصطلحات فيها وفي غيرها، ليس فيه جديد.

١٢ ـ الفصل كله بناء على ما أوردت جانبا منه هنا، وما ورد أعلاه، لم يقدم إضافة للرسالة.

١٣ ـ كان ينبغي عليها أن تجعل خانة للمراجع، فتذكر المرجع الذي نقلت منه المصطلح، ومن ثم، يكون أوقع، ويتبين بشكل دقيق المرجع الذي نقلت المصطلح عنه، بدلا من أن يكون عاما.

ترى الباحثة[١] أنها جاءتها فكرة عمل هذا المعجم المصغر لمصطلحات النحو الوظيفي، ومن ضمن هذه الأسباب أن هذا المعجم تطبيق فعلي لدوافع البحث وأهدافه، كما أن هذا المعجم يساعد المتلقي اللساني أو الباحث لما يواجه من صعوبات ومشاكل في فهم مصطلحات النحو الوظيفي، وتطبيق وتنفيذ ما تطرحه من قواعد وأفكار في تفسير الدرس اللغوي المعاصر[٢].الغريب في هذه الأسباب أنها متداخلة ولا علاقة لها بما أوردته الباحثة في صدر بحثها (المقدمة)، ثم أنها تذكر أن هذا المعجم تطبيق فعلي لدوافع البحث وهدفه!! مع أني لم أجد الباحثة ذكرت أن هدفها

---

١ السابق، ص ١٩٦.

٢ السابق: الموضع ذاته.

جمع المصطلحات وعمل معجم مصطلحات النحو الوظيفي، وتبسيطها والتعريف بها، فهل هدف الباحثة عمل معجم أو تقديم معجم لغوي؟ وإذا كان ثمة جديد، فما هو؟ وإذا كانت الإجابة بالسلب، فلماذا كل هذا الكلام دون داعٍ؟

وهل ما قدمته الباحثة حل عددا من المشاكل اللسانية التي تصدت لها في الرسالة؟ وهل يعد ما قدمته الباحثة عملا تبسيطيا حين يستغرق أربع صفحات؟

كما أنها ذكرت أن هذا المعجم الذي تولته وقامت به يعد إسهاما في التعريف بما جدَّ من مصطلحات لسانية في ميدان الدراسات التداولية المعاصرة، وهذه المصطلحات، تعد مفتاحا مهما لإدراك النحو الوظيفي ... [١].

وقد ذكرت الباحثة هذا النص، ثم عادت في الصفحة التالية، وتحديدا في الفقرة الثانية، وقالت إنها لا تهدف إلى حصر كل المصطلحات، بل الغرض تجميع مصطلحات يكثر تداولها، وعلى هذا نرى تباينا (تناقضا)، كما يتبين لي من خلال متابعة ما أوردتْه في ثنايا الرسالة، أنها أوردت هذه الملاحظة في مواضع عدة من البحث. كما أني لم أر مصطلحات جديدة فيما توصلت إليه الباحثة؛ لأنها نقلت ما هو موجود لدى أحمد المتوكل، ودراسات المتوكل مرَّ على نشرها فترة من الزمن، فصارت معلومة بالضرورة لجل الباحثين.

لكن السؤال الذي كان على الباحثة أن تطرحه في هذا السياق، ليست أن هذه المصطلحات جديدة، هي إذن قديمة وقديمة جدا، غير أن كتابات المتوكل في هذا الاتجاه، ومعه طه عبد الرحمن، وحتى ما كتبه صلاح فضل وسعيد بحيري منذ وقت مبكر، لم يكتب له الذيوع والانتشار في تلك الفترة، على الرغم أن ما كتبه أحمد المتوكل وطه عبد الرحمن تجاوز ربع قرن، هنا بيت القصيد، كان ينبغي على الباحثة أن تسأل: لماذا هذا الاتجاه الذي تبناه طه عبد الرحمن والمتوكل في تلك الحقبة المبكرة، لم يكتب له الذيوع والانتشار؟ على الرغم من أن اتجاهات أخرى كانت ذائعة الصيت في العالم العربي.

كما ينبغي الإشارة إلي ملاحظة على جهة التنبيه، أن مواضع متفرقة من البحث، تنقل الباحثة نصوصا كثيرة ومتنوعة دون أن تشير إلى المراجع التي نقلت عنها، وهذا المواضع على كثرتها، لا تخطئها العين [١].

---

١ السابق: الموضع ذاته.

كما أشير كذلك إلى أن الباحثة خلطت في صياغتها بين منهج البحث ومنهج دراسة المتوكل، إذ إنها حين قدمت عرضا لأفكار المتوكل[٢]، أوردت عنوانا جانبيا، وهو: منهج الدراسة، وهو عنوان فيه قدر من اللبس والغموض؛ على أساس أن منهج الدراسة يكون في صدر البحث، من ناحية، كما أنه يتعلق بمنهجية الدراسة، لا بعرض منهج المتوكل، من ناحية ثانية، وهذا في الواقع يوقع الباحث في لبس شديد. وكان الأولى بها أن تصوغ العنوان على نحو لا يشير إلى هذا التداخل واللبس.

وعلى الرغم مما أوردته الباحثة، بأن معجمها مختصر وتجميع وتعريف للمبتدئين من الباحثين، على ذلك النحو الذي عرضت بعضا منه أعلاه، إلا أن تتبع ما قامت به الباحثة الفاضلة من معالجة على نحو لا يمكن أن يكون مقبولا بما أوردته.

فقد أوردت في المعجم مصطلحات عدة، أذكر منها للتدليل، (الأطر الحملية) الذي استغرق أكثر من ثلاث صفحات [٣].

استغرق عرض هذا المصطلح ما يقارب من ثلاث صفحات، بين تفصيلات وتعقيدات، لا يمكن أن تكون مفيدة على النحو الذي أوردته في الحيثيات وأهداف المعجم الذي أوردت جانبا منه، وأنا أنصح القارئ الكريم أن يتشوف ما أوردته الباحثة الكريمة؛ لأني على يقين أن ما هو موجود من ملاحظات أكثر بكثير مما أورده هنا على سنة الاختصار.، وقد استغرق ما بين ص ٢٠٢: ٢٠٤ من الرسالة دون أن يقدم فائدة تذكر، على نحو يفيد منه الباحثون في هذا المجال، على نحو ما وعدت به في البداية.

وهكذا ينتهي المعجم على هذا النحو من نقل النصوص من المتوكل فقط، كما أنها لو قامت بإضافة نصوص أخرى لباحثين آخرين غير المتوكل لكان يمكن أن يكون الأمر ذا فائدة أكثر، بالإضافة إلى أن نصوص المتوكل عصية وصعبة المنال، كما أن الباحثة كان ينبغي عليها أن توفي بما وعدت به بداية، من التبسيط والتيسير، غير أني حين قرأت ما أوردته، لم أجد شيئا من هذا

---

١ ينظر على سبيل المثال لا الحصر ص ١٩٩؛ لترى أكثر من نص في هذه الصفحة لم تشر الباحثة إلى المراجع التي نقلت عنها، كذا في ص ٢٠٤، حين نقلت في الفقرة الثانية والفقرة الثالثة، وقد أوردت تحديد الفقرتين؛ لأن بين الفقرتين عنوان.

٢ الرسالة، ص ٢٠٠.

القبيل بل وجدت خلاف ذلك من الصعوبة والوعورة، وهكذا تنتهي الرسالة على هذا النحو المضني دون أن تقدم فائدة تذكر أو إضافة فعلية لصلب الرسالة، بوجه خاص، وللدرس اللساني العربي بوجه عام.

٣ / ٨ / ٠ : قراءة في الخاتمة:

معلوم أن الباحث يجمل النقاط الأساسية التي توصل لها في بحثه، وهي تأخذ أشكالا شتى من الباحثين، منهم من يذكر نتائج كل فصل على حدة، وثان يذكر النتائج العامة، ثم يتناول النتائج الخاصة، إن كان موضوعه يمكن أن يكون على هذا النحو، وثالث تأتي نتائجه مبعثرة.

ولي وقفة متأنية مع ما أوردته الباحثة الفاضلة، أوردها في البيان التالي:

١ ـ قدمت الباحثة مقارنات بين الاتجاه التركيبي والتداولي[١]، وهذا أمر عجيب، إذ تتناول بالدرس والتحليل، على نحو ما قامت به في الخاتمة، وكان يجب أن تكون في صلب الدراسة، كما نقلت نصوصا عن أحمد مختار عمر ورشاد الحمزاوي.

٢ ـ هل المصطلحات التي ذكرتها فيما يتعلق بالبعد التركيبي والدلالي والتداولي كل مصطلحات هذه المستويات أو الاتجاهات؟! أزعم أنها لا تستطيع أن تحصي كل المصطلحات؛ لأن الإحاطة بهذا أمر صعب المنال، هذه واحدة، والسبب الآخر، وهو الأقوى أن الباحثة قامت بجمع هذه المصطلحات من مؤلفات المتوكل، والمتوكل لم يقدم إحصاء بهذا الشأن، ولم يذكر هو ذلك، كما أنه لم يحط بكل ما ورد في هذا المجال، فضلا أن ما كتبه المتوكل ناهز الربع قرن، والدراسات في تلك الفترة قد أضافت كثيرا، زيادة على ما أورده المتوكل، فدراسات المتوكل، ما هي إلا بداية، ليس كل أو نهاية المطاف في هذا الباب.

وهل قدمت الباحثة اقتراحات لمكافئات عربية لبعض المصطلحات التي وقع فيها الخلاف بين الباحثين؟ زعمي أنها لم تفعل شيئا من هذا القبيل.

٣ ـ كان يمكن أن تقسم الباحثة الدراسة المعجمية إلى مراحل، بناء على ملاحظاتها، فاعتبار معجم شاني والحمزاوي مرحلة التجميع، ومرحلة المراجع في اللسانيات، ثم مرحلة المسدي والحمزاوي، وقبل كل هذا المصطلح في التراث العربي: البدايات والأهمية : أبو الأسود وأبو عمرو بن العلاء

---

١ السابق، ص ٣٣٢.

وعيسى بن عمر والأخفش الأكبر (أبو الخطاب) والخليل بن أحمد وسيبويه والفراء وغيرهم ناس كثير.

٤ ـ تعتمد الباحثة في الخاتمة على مراجع ونقول، وهذا أمر يدعو إلى العجب.

٦ ـ إذا كانت الباحثة قد ذكرت المصطلحات المتعلقة بالاتجاه التداولي، على ما أوردته لدى المتوكل، والتركيبي، إلا أنها أغفلت جانبا مهما في عنوان الدراسة، وهو المصطلحات التركيبية والدلالية، التي لم أر لها ذكرا في الأولين ولا في الآخرين، وعلى هذا، فقد ذكرت جانبا وتركت جانبا آخر.

٦ ـ ما أوردته الباحثة في (ص٣١٤) يعد استخلاصا واختصارا لما ورد في متن الرسالة، كما أن الصفحة التالية لهذه الصفحة مباشرة، تنقل الباحثة نقولا جمة وعدة، وتذكر المراجع صراحة، وهذا مخالف، بل يتناقض مع طبيعة النتائج في مثل هذه الدراسات.

٧ ـ الباحثة تذكر النتائج تحت عنوان ملخص البحث ونتائجه، وهذا أمر غريب!!

٨ ـ النتيجة السابقة ـ النقول ـ أدت إلى طول الخاتمة التي تداخلت فيها النقول عن الباحثين، بشكل لافت للنظر في خاتمة، ما كان ينبغي أن تكون على هذه الحالة.

٩ ـ كان زعمي أن تكون هذا القراءة لهذه الرسالة العلمية في صفحات معدودات، غير أن التطواف في نواح عدة يشفع لهذه الإطالة؛ أن يجد القارئ الكريم شيئا من المتعة، خاصة أنها تتنقل بين جوانبها، موضحة جوانب مختلفة من الرسالة، وعلى هذا طال الأمر بعض الشئ؛ لكنه على الرغم من ذلك، وأنا على يقين، أن القارئ سيجد أمرين مهمين:

الأول: سيجد تقويما بنَّاء، لما ورد في جل ثنايا الرسالة تقريبا.

الثاني: سيجد متعة حين يجد نفسه يتنقل بين جنبات الرسالة، وهو أمر لا يرتبط بقضية بعينها، بقدر ما يرتبط بما تفرضه طبيعة البحث، وهذا ما يؤدي إلى التنوع في عرض المعلومات، على ذلك النحو الذي يجعل من القراءة والمتابعة متعة لا ملل فيها.

9 ـ العمومية والسطحية، حيث تداخلت النتائج المتعلقة بصلب الرسالة والاقتراح الذي يجب أن يتبعه الباحثون فيما يتعلق بالمصطلح اللساني بوجه خاص، والمصطلح بوجه عام.

10- هل سمعنا أن نتائج دراسة تستغرق أكثر من خمس عشرة صفحة؟! وبالتالي يمكن أن تلخص بشكل كبير، ولا تضار الرسالة في شيء.

11- كما أن الخاتمة تحتوي على استخلاصات لا علاقة لها بموضوع الرسالة، وظاهر أن النقل لا هدف له إلا الاستعراض عن نقول من مراجع أجنبية، الغرض منها الاستعراض دون أن تقدم إضافة حقيقية لبنية الرسالة، كما يتجلى بشكل واضح في ص ٣٢٨.

12- في ص ٣١٦ من الرسالة تكاد تكون جميعها نقولا وتلخيصا، وليست نتائج فاعلة تضيف جديدا للرسالة، ومن ذلك على سبيل المثال:

أن أغلب المعجمات المصطلحية ضيعت مصطلحات عديدة في الجانب التداولي، والمصطلحات التي تحمل البعد التركيبي والدلالي لها نصيب الأسد، والباحث اللساني في أمس الحاجة لإيجاد الكم الهائل من المصطلحات المعاصرة لما لهذه المصطلحات من تطور مستمر غير متوقف ...[١].

غير أن هذا النص ـ كغيره ـ يحتاج إلى وقفة متأنية لفهمه على وجهه الصحيح، صحيح أن الدراسات اللسانية تشتمل مصطلحات البعد التركيبي والدلالي، ولا تشتمل كثيرا على البعد التداولي، ولذلك أسباب لم تشر إليها الباحثة، وهي أسباب ترتبط بالجانب الإبستمولوجي في اللسانيات العربية؛ لأن اللسانيات العربية، ركزت على اللسانيات الصورية (التركيبية) والدلالية، وعلى هذا انتشرت مصطلحاتها في المؤلفات العربية، ولم تكن المؤلفات العربية في تلك الحقبة تركز بشكل أساسي على الدراسات التداولية، صحيح كتبت بعض الدراسات التداولية في تلك الحقبة المبكرة على نحو ما كتبه طه عبد الرحمن وأحمد المتوكل وغيرهما، بيد أن هذا الاتجاه المعرفي في الدراسات العربية لم يكتب له الانتشار.

وبناء على هذا، أي عدم انتشار الدراسات في الاتجاه التداولي، لم تشع مصطلحاتها، ولذلك أيضا علاقة بعدم شيوع منهجها؛ لأن المعاجم العربية قامت في الأساس على المؤلفات اللسانية كمؤلفات تمام حسان والسعران وأنيس وكمال بشر وغيرهم، وكل هؤلاء لم يعتنوا بدراسة الاتجاه التداولي من قريب أو بعيد. غير أن الأمر بدأ يتحرر شيئا فشيئا، على نحو ما هو وارد في معجم المسدي ومعجم منير رمزي البعلبكي.

غير أن الذي لفت نظري بشكل يدعو إلى العجب، أن الباحثة في الصفحة ذاتها (٣١٦) تنقل نصوصا عن مراجع وسيطة، وليست للباحثة، كما هو موجود هنا في صفحة (٣١٦). وكان

---

١ السابق، ص ٣١٦.

عليها، بناء على ما ورد أعلاه، أن تكون النتائج المذكورة منها أولا، ولا مانع عندي أن تعتمد على المراجع؛ لتدعم ما تقول، لا أن تنقل نصوصا، كما هو واضح. كما تعد النتائج المذكورة في هذه الصفحة استخلاصا عاما من كتب وآراء لباحثين سابقين، وتدل النقول والنصوص الموجودة على صدق ذلك، وهي عندي ما يمكن أن أجعل لها عنوانا خاصا بالملاحظات العامة، بناء على أخذها من مجالات ودراسات شتى، ولا علاقة لها بنتائج الدراسة، وكان ينبغي على الباحثة أن تصب موضوع حديثها في النتائج على ما يتعلق بموضوع بحثها؛ كي يكون الكلام محددا، وكذا النتائج محددة. أنا لا أريد أن أتوقف مع نقاط نصوص (ص ٣١٦)؛ لأن ذلك يعنى أن تكون الرسالة حاشية على حاشية، وأترك ما تبقى للقارئ الذي يريد أن يطلع على الرسالة الأصلية.

لا تخلو صفحة من صفحات النتائج من عدد من المراجع اللافتة للنظر، وهنا نجدها تعاود الحديث عن المعاجم اللسانية وعدم تغطيتها بالمصطلحات التداولية[١]. حقيقة ثمة نصوص توقفت أمامها طويلا كي أفهم ما فيها، وهذا نص للتدليل فقط:

تقول الباحثة: إن العمل في وضع ونقل المصطلح اللساني التداولي، قد قام به بعض اللسانيين العرب ذوي غير الاختصاص الدقيق في مجال اللسانيات التداولية والوظيفية، وعلى الأخص بعض أصحاب المعاجم اللسانية النظرية، فوجدنا ندرة المصطلح التداولي والوظيفي، وينعدم لدى آخرين، ولذا فإن إعادة النظر في هاته المعاجم من قِبلهم أمر ضروري لأجل تعديل بعض حقول العلم نفسه واللسانيات بصفة عام[٢].

غير أن الذي لم أفهمه، أن ما أوردته الباحثة الكريمة في قولها (بعض اللسانيين غير ذوي الاختصاص الدقيق) فهل هناك لساني في مجال اللسانيات التداولية فقط، ولساني لا يختص باللسانيات التداولية؟ بيد أن الأمر على تداخله لدى الباحثه، وارتباكها في فهم النصوص وفهم التداخل المعرفي في تاريخ اللسانيات، إلا أن الذي كان على الباحثة أن تفهمه، أن المعاجم اللسانية العربية الحديثة نشأت في فترة متأخرة جدا، وقامت على اكتاف المؤلفات اللسانية العربية الحديثة، على ما قام به محمد رشاد الحمزاوي وعبد الرسول شاني وباكلا وآخرون.

---

١ السابق، ص ٣١٨.

٢ السابق: الموضع ذاته.

وهذه الدراسات لم تعتن بالدراسات التداولية لأسباب أوردت جانبا منها في سياق سابق، وعلى هذا، فالمصطلحات التداولية لم تكن كبيرة، أو أصلا لم تكن موجودة؛ لأن هذه الدراسات التي اعتمدت على هذه المؤلفات لم تعتن عناية كبيرة بهذه النوعية من الدراسة اللسانية، على الرغم من وجود بعض الدراسات العربية في هذا الاتجاه في وقت مبكر جدا، وأوردت أن هذا يحتاج إلى دراسة موسعة لبيان الأسباب الفعلية والحقيقة من وراء اختفاء هذه النوعية من المصطلحات.

وأضيف إلى أن كل من كتب معجما لسانيا متخصصا، ليس بالضرورة أن يجمع فيه كل شاردة وواردة، كما أن طبيعة العمل البشري يعتريه النقص، فكل من ذُكِر من اللسانيين العرب أصحاب المعاجم كلهم أو جلهم لغويون، فمن تقصد الباحثة بغير ذوي الاختصاص؟!!

كما أن هذا يتنافي مع عنوان الدراسة؛ فإذا كانت الدراسة قائمة على المصطلح بوجه عام، فإن اعتمادها على معاجم أصحابها من غير ذوي الخبرة، هذا يطعن في قيمة الرسالة من ناحية، كما أنه يقلل من قيمة النتائج التي توصلت إليها، بسبب هذا التعارض الوارد في النتائج.

أوردت الباحثة [1]ضمن النتائج التي توصلت إليها: ضرورة جعل المختصين في جميع فروع اللسانيات يبادرون في عملية توحيد المصطلحات وتقييسها بالأسس بالمتفق عليها... هذا صحيح، لكنه ليس جديدا في بابه، فقد سبق أن اقترحت اقتراحات من هذا القبيل في تلك المؤلفات التي انصب عملها على المصطلح، وما أكثرها! لهذا أقول: إن نتائج الدراسة ينبغي أن تنصب صبا على موضوع الدراسة وفقط؛ لأن موضوعا كهذا يقدم رؤية وسط رؤى متنوعة وكثيرة، وعلى هذا يجب على الباحث أن يكون منتبها أن ما يقوله أو يتوصل إليه، ليس مكررا في مؤلفات سابقة، وإن دل هذا شيء، في زعمي، فإنما يدل على قلة اطلاع الباحثة على ما كتب في هذا الباب، على الرغم من كثرة المراجع التي اعتمدت عليها، لكنها ليست بكافية، كما يتبين ذلك في موضع آخر من البحث.

كما أن الباحثة تقترح العودة لمعجم رمزي البعلبكي؛ لأنه يعد أفضل المعاجم من حيث المنهج والعرض والإخراج، هذا ما توصلت إليه الباحثة، في رسالتها للدكتوراه!! وعلى الرغم من هذا الاقتراح وهذه الدعوة، لم تعتمد عليه واعتمدت على معاجم أخرى، والغريب أنها تنصح

---

١ السابق: الموضع ذاته.

الآخرين بالاعتماد والرجوع إليه، وتتركه هي في رسالتها !!كما أنها توصلت إلى أن جهودا كثيرة مبعثرة في المجال المصطلحي !!

لكن أن يجد القارئ تفصيلات ومقارنات في الخاتمة، على هذا النحو الذي قامت به الباحثة، ونظهره على النحو التالي:

تذكر الباحثة في الخاتمة أنها تحاول تبيان الفروق بين الاتجاه التركيبي (الشكلي) والاتجاه التداولي، الذي يعد آخر التطورات في دراسة اللغة وظواهره[١].

وقبل أن أبدأ في مناقشة الباحثة فيما أوردته، أعلق فقط على نصها السابق، وهو أن الاتجاه التركيبي (الشكلي) ترى أنه بداية الدراسات اللغوية، والاتجاه التداولي ... وهو الاتجاه التركيبي بداية الدراسات اللغوية، وهذا ليس صحيحا، فالاتجاه التركيبي، هو الاتجاه الذي أسس له دوسوسير، والذي كان بداية لعدد من المدارس اللسانية، كمدرسة جنيف ومدرسة موسكو وحلقة براغ، ثم تطور الأمر إلى أن صار فيما عرفت بالمدرسة البنيوية، التي تبناها عدد من الباحثين الأمريكيين أمثال بلومفيلد وهايمس وتلميذهما تشومسكي قبل أن يتوجه تشومسكي وجهة أخرى، ويثور على الاتجاه التركيبي، ومعروف أن الدراسة البنيوية أو التركيبية، ما هي إلا حلقة من حلقات الدراسة اللسانية، فقبل الدراسة التركيبية (لسانيات دوسوسير)، كانت الدراسة الفيلولوجيا موجودة، وإن كانت ثمة مفارقات بين الدراسة اللسانية والدراسة الفيلولوجية، لا مجال لذكرها هنا، لكن ما أعنية ليس أول الدراسات اللغوية، على ما ذهبت إليه الباحثة الكريمة، لكنه يمثل بداية مرحلة جديدة، إن صح التعبير، وإذا كانت الدراسات العربية الحديثة تعد دراسة تركيبية، فإنها تعني (اللسانيات العربية الحدثية) وما هي إلا حلقة وسطى بين الدراسات اللغوية التلقيدية اللسانيات الحديثة التي اشتد عودها منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين. والأمر واضح للمهتمين باللسانيات العربية بهذا الخصوص.

إذن، اعتبار الدراسة التركيبية هي بداية الدراسة اللسانية رأي فيه نظر على هذا الصعيد، إلا إذا قصدنا بداية اللسانيات الحديثة، وحتى إذا اعتبرناها بداية للسانيات الحديثة، فستظل في رأيي، حلقة من حلقات الدراسة اللغوية بأشكالها المتعددة والمتنوعة.

٣ / ٩ / ٠ : الموائز بين الاتجاه التركيبي (الشكلي) والاتجاه التداولي):

---

١ السابق، ص ٣١٩.

أعود مرة أخرى لمناقشة التصورات التي طرحتها أو توصلت إليها الباحثة في بيان الموائز بين الاتجاهين، وأقول ما قلته كثيرا في هذه الخاتمة: إن مثل هذه المعالجات لا موضع قدم لها في الخاتمة (أو النتائج)؛ لأن السياق سياق عرض موجز النتائج، وليس مجالا للحديث والتفصيلات، وعلى هذا، كان ينبغي أن تكون هذه التفصيلات والمقارنات بين الاتجاهين في بنية الدراسة وفحواها. وأحاول التعرض إلى ما يحتاج إلى فضل بيان من هذه المقارنة بين الاتجاهين، وأوردها على سنة الاختصار فيما يلي:

قد أوردت الباحثة عناصر خمسة مائزة في الوقوف على الفروق بين الاتجاهين، وأراها على حفايتي بما أوردت أن مكانه ليس في النتائج (أو الخاتمة)، بل في ثنايا التحليل وفي قلب الفصول؛ كي تأخذ حقها من العناية والتبيان اللازمين، وأتوقف الآن مع هذه الموائز الخمسة لبيانها على النحو التالي:

٣ / ٩ / ١ : البيان الأول في الموائز:

أنه يدخل في الدرس التركيبي كل النظريات اللسانية التي تسعى إلى تفسير الخصائص اللغوية التركيبية للغات بمعزل عن وظيفتها التواصلية، بينما يعد الاتجاه التداولي اللغة وسيلة للتواصل، وتؤدي مجموعة من الوظائف التواصلية، كالوظيفة الإعلامية، أو الشعرية أو النفعية ...إلخ؛ لأنها تربط البنية بوظيفة التواصل، لذلك تعدد وظائف اللغة حسب حالة المرسل والموقف الخطابي[١].

وهذا بيان لتصور الباحثة حول أن الدرس التركيبي، يدخل فيه كل النظريات اللسانية التي تسعى إلى تفسيرالخصائص اللغوية بمعزل عن وظيفتها التواصلية. وهل هنالك مدرسة لسانية تنكر أن اللغة ليست لها وظيفة تواصلية؟! وإذا لم يكن هذا صحيحا، وحملناه على وجه آخر؛ أعني هل هنالك اتجاه لساني يدرس اللغة بمعزل عن سياقاتها؟ الأمر على الأرجح أن المدارس اللسانية التي تعاورت على دراسة اللسانيات (اللغويات) لم تكن جميعا على درجة واحدة من الاهتمام والعناية والرعاية لوظيفة المقام والسياق، وجميعها اهتم اهتماما متباينا على اختلافها، إلا أنها جميعا لم تنكر دور السياق، وعلى هذا فالتباين في درجة الاهتمام، إلا أن أحدا منهم لم ينكر دور السياق، وإن

---

١ السابق، ص ٣٢٠.

كانت البنيوية، التي نعتت بالشكلية، لتركيزها على الجانب الصوري من اللغة، والشكليون الروس كانوا يرفضون أن يسمى اتجاههم بالاتجاه الشكلي؛ لأنه يتعارض مع توجههم، كما أن فيه إشعارا بأنهم يولون الجانب الشكلي عناية++ على حساب الجانب الدلالي، وهذا غير صحيح، ولهذا جاء الاهتمام من قبل فيرث، الذي أولى السياق عناية خاصة متجاوزا البنيوية، التي لا تعطي السياق ما يستحقه من العناية، ولهذا نشأت مدرسة جديدة في الدرس اللساني ، تزعمها هذا الباحث، أطلق عليها نظرية السياق، وفي الوقت ذاته، كان تشومسكي قد رفض أفكار المدرسة البنيوية، التي تزعمها أستاذه بلومفيلد في أميركا.

أما أن تعد الباحثة الاتجاه التداولي اللغة وسيلة للتواصل والإعلام والشعرية والنفعية ...إلخ، وهذه وظائف تنبه إليها القدامي، كما هو وارد لدى أبي هلال العسكري في (الصناعتين) والجاحظ في (البيان والتبيين)، وعلى هذا، فما قامت به التصورات التداولية ليس جديدا، مقارنة بما قام به القدامي، ولا النظريات التركيبية؛ لأن هذا أمر لم يختلف عليه الباحثون قديما وحديثا في أن اللغة الغرض منها التواصل في الأغلب الأعم؛ لأن هنالك من يرى أن اللغة ليست للتواصل، كما هي في المونولوج، وعلى هذا، فالباحثون متفاوتون فيما بينهم حول وظيفة اللغة، في كونها للتواصل من عدمه.

٣ / ٩ / ٢ : البيان الثاني في الموائز:

تركز النظريات التركيبية على مستوى التركيب، أما النظريات التداولية تركز على المستوى التداولي، وهو يتولى تحديد خصائص التركيب، بينما يدخل الدرس التداولي كل النظريات اللسانية التي تجعل من مبادئها المنهجية العامة تفسير الخصائص التركيبية للغات وربطها بوظيفة اللسان الطبيعية التواصلية[١].

ولي حول البيان الثاني وقفة، أن الباحثة ذكرت أن النظريات التركيبية تركز على مسستوى التركيب، غير أني لم أفهم عبارة : أما النظريات التداولية تركز على المستوى التداولي. وأنا وإن كنت قد فهمت النظريات التداولية، غير أن عبارة الباحثة أصابها ما أصابها؛ لأنها ذكرت أن النظريات التداولية تركز على المستوى التداولي، وأنا لم أعرف أن هنالك مستوى يسمى

---

١ السابق: الموضع ذاته.

مستوى تداوليا، أعرف أن ثمة اتجاها تداوليا أو نظريات تداولية، لكن الذي غاب عني، ولم أر له وجها، أن هناك مستوى تداوليا؛ لأن اعتبار الاتجاه التداولي مستوى لسانيا، لم يقل به أحد باعتباره مستوى يندرج في إطار الدراسة اللسانية؛ لأن الباحثين فيما بينهم مختلفون حول اعتبار الدراسة التداولية جزءا من الدراسة اللسانية؛ لأنها وثيقة الصلة بعلوم مختلفة. على أية حال، يمكن القول إنها صارت ضمن إطار الدراسة اللسانية بوجه من الوجوه، وصارت معلما رئيسا.

كما أن الباحثة أوردت أن النظريات التركيبية تحدد خصائص التركيب، وهذا صحيح، لكن هذا لا ينفي كذلك أن النظريات (أو الاتجاه) التداولي يهتم ببيان خصائص التركيب، وهذا الاتجاه يبدأ من التركيب وينتهي بالنص (أيا كان النص)، وعلى هذا، فالفروق بينهما كما ترى الباحثة، لكن رؤيتها تظهر عكس ما هو قائم بالفعل، وتحاول أن تظهر تباينا، على الرغم من أن التباين واضح وظاهر، غير أن ما أعنيه أن ثمة تباينا واضحا بين النظريات، لكن على الرغم من هذا، إلا أن هنالك عناصر مشتركة بين النظريات اللسانية، تمثل الأساس الذي لا يختلف حوله الباحثون. وما ينسحب على تحديد خصائص التركيب بالنسبة للنظريات التداولية، حسب تعبير الباحثة، هو ذاته الذي كررته في خانة الاتجاه التداولي، وعلى هذا، فالفكرة مكررة في الخانتين، كما أن أحدا لم يقل إن الاتجاه التركيبي، لم يهتم بتحديد الخصائص التركيبية، إذا كان تركيزه على التركيب، فكيف يتجاوزها؟!

أما البيان الثالث، الذي أبانت فيه الباحثة عن أن الدراسة التركيبية، تعمد إلى دراسة المكون الصوتي والصرفي والدلالي ودراسة النحو التوليدي والنحو التحويلي الذي يهتم بتنظيم مكونات الجملة، ومن ثم النص، أما الدراسة التداولية فتعمد إلى دراسة الأدوات الإشارية التي تعد من المبهمات ودراسة مفهوم الزمن ومفهوم القرب والبعد[١].

غير أن الذي لم أفهمه من الباحثة أنها لم تلحظ أن ثمة تداخلا بين النظريات التركيبية والنظريات التداولية، وأن كليهما يهتم بالعناصر المؤدية لتفسير النص، وهي عناصر فاعلة في تفسير بنية النص، كما أن كليهما يحاول فهم النص بالاعتماد على عناصر مختلفة، لكنهما يختلفان من حيث طريقة التعامل مع النص، فكل ينظر إلى النص من زوايا متباينة. كما أن الأهم في فيما ذكرته الباحثة أن عناصر التباين بين الاتجاهين لا يمثل كل العناصر التي تمثل التباينات بين

---

١ السابق: الموضع ذاته.

الاتجاهين، فضلا عن أن ما أوردته ليس الأهم؛ لأن هنالك عناصر أهم، تؤخذ في الحسبان، حين بيان العناصر التي تعتمد عليها النظرية التداولية العامة.

غير أن شيئا لفت انتباهي فيما يتعلق بهذه الموائز بين الاتجاهين، أنها لم تكشف عن مصادر هذا التباين الذي أوردته، واستغرق صفحة كاملة، أم أنه استخلاص توصلت إليه، وإذا كان هذا صحيحا، فكيف توصلت إلى هذا الاستنتاج، وفي الخاتمة؟!، أظن أن مكان هذا البيان المفصل ليس في خاتمة موجزة، أظن أن هذا يتنافى وطبيعة الخاتمة المجملة،

غير أن البيان الرابع الذي أوردته الباحثة اسوقفني بعض الشيء، وهذه حقيقة جديرة بالإشارة والنظر إليها، باعتبارها تمس جوهر التحليل النصي بوجه خاص، فإذا كانت الدراسة التركيبية تعمد إلى المكون الصوتي والصرفي والدلالي ودراسة النحو التوليدي والنحو التحويلي، الذي يهتم بتنظيم مكونات الجملة، ومن ثم النص[1]. وقد لفت نظري في هذا النص الذي أوردته الباحثة أمور، أوردها بشيء من البيان والتفصيل فيما يرد أدناه، على النحو التالي.فذْكر الباحثة أن الدراسة التركيبية تعتمد على الدراسة الصوتية والصرفية والدلالية، ومن ثم، فقد جانبها الصواب فيما أوردته؛ لأن الدراسة التركيبية، إن أُريد بها الاتجاه البنيوي، هو الاتجاه الذي تخلق أمشاجا، أو تبنى أفكار سوسير، على ما هو معروف في المدرسة الروسية، التي أُعتبر أن حلقة أو مدرسة براغ امتداد لها، وهي خلاف التركيب، باعتباره مستوى من مستويات الدراسة اللسانية المعاصرة، هي لم تبين عن ذلك في أي موضع من مواضع الدراسة على طولها وعرضها!

وهنا خلط واضح بين الاتجاه التركيبي، باعتباره اتجاها لسانيا أخذ حيزا من الوقت وقدَّم تصورات مهمة في حينها، أفادت الدرس اللساني، بل نقلته من مرحلة إلى أخرى، وتطورت على فترة من الزمن بفعل الرواد اللسانيين الذين تبنوا أفكار دوسوسير، أو حتى الذين رفضوا أفكارهم، جميعهم ساهم في تكوين وتطوير اللسانيات المعاصرة. وعلى هذا، فالدراسة التركيبية خلاف المستوى التركيبي، وهو ما لم تفعله الباحثة، بل اختلط عليها الأمر وتضارب حتى صار أمر الدراسة التركيبية هي عينها المستوى التركيبي، بل أزعم أن الباحثة، لم تستطع أن تبين عن هذا بوضوح، ولو كان الأمر واضحا ظاهرا أمامها، ما وقعت فيما وقعت فيه.

---

١ السابق: الموضع ذاته.

وعندي أن ما وقعت فيه الباحثة، لم يعد مقبولا ولا معقولا؛ لأن خطأها فادح، وما ترتب عليه جد عظيم؛ أدى إلى خلل ليس في بنية الدراسة فحسب، بل في اختلاط واختلاف المصطلحات، وتلبس الأمر عليها تلبيسا، على الرغم من أن الدراسة في المصطلح، والعمل المصطلحي، يحتاج إلى استيعاب فكر، حتى تتنزل المصطلحات منزلتها التي تستحقها من الرعاية والعناية التي ترجوها.

وكل هذا لم يبد واضحا على صفحات القرطاس الخاصة بالرسالة، وهو أمر أدى إلى أن الرسالة صارت جسدا بدون روح، واسما دون مسمى. وتتسق هذه الملاحظة التي هي عندي على خطر عظيم، مع تلك التي أوردتها في بنية عنوان الدراسة، حينها أوردت أن عنوان الدراسة فيه ملحظان، وما يتعلق هنا، هو ما ورد في العنوان الفرعي، حين الحديث عن أن الباحثة لم تستطع أن تبين عن المعنى التركيبي وخلطت خلطا واضحا بين الاتجاه التركيبي وبين المستوى التركيبي، وعلى هذا، كان على الباحثة أن يكون هذا واضحا في ذهنها منذ البداية، ليس على النحو الذي أدى إلى تباين المواقف وتداخلها في مواضع عدة من الرسالة، جعلتها قد شابها ما شابها وأصابها بالعوار الذي لا يمكن أن يغتفر في رسالة علمية بهذا النقص، الذي يدل على فوات كثير من المباحث اللسانية.

٣ / ١٠ / ٠ : ملاحظات حول المصادر المراجع:

أما عن المراجع التي أوردتها الباحثة، فسأشير إليها على النحو التالي، فقد وضعت ترتيبا للمراجع، لا يمكن أن يكون دقيقا، فقد أوردت في ص ٣٥٩ وما بعدها، وتحديدا في رقم ١١ و١٢، الخاصين بإبراهيم أنيس وإبراهيم بن مراد وإبراهيم مصطفى، والمعروف أن هذين الاسمين، لا يمكن أن يكونا عقب أحمد في كل الأسماء الواردة قبل هذين الاسمين، وعلى هذا كان على الباحثة أن تأتي بهما في صدر المراجع وليس في هذا الترتيب، على النحو الوارد عليه في الرسالة.

ولم تكتف بهذا الصنيع، بل عادت في الصفحة التالية (ص٣٦٠)، وذكرت في رقم ١٦: إيناس كمال الحديدي، وفي الرقم الذي يليه (١٧): الخليل بن أحمد الفراهيدي، والرقم الذي يليه (١٨): الخوارزمي: مفتاح العلوم.

إلا أن الذي لفت نظري أن الهمزة التي تلتها حسب ما أوردته الباحثة، وأوردته أعلاه تلتها الخاء، وبناء على هذا، فحرفي الباء والتاء ليسا موجودين، غير أن الباحثة عادت في رقم ٢٧ و٢٨ و٢٩، وهي حرف الباء، وتناولت هذه الأرقام بسام بركة، وبشير إبرير، وتوفيق الزيدي. وكان الأولى أن تأتي بهذه الأرقام بعد الهمزة مباشرة، وليس في هذا الترتيب من الأرقام.

ثم إن الباحثة اختلط عليها اعتبار(أب) فتارة جاء في الرقم ١٤، ثم جاءت بعدها الهمزة، على أساس أن أب جزء من بنية الكلمة، ولها قيمة، غير أني وجدت في رقم ٣٠، وذكرت فيه أبا جعفر، وكان الأولى بها والأجدر أن تشير إلى عدم الاعتداد بهذه بأب وابن و(أل)؛ حتى تتخلص من هذا الاختلاط والتضارب الذي وقعت فيه الباحثة.

ثم عادت في الرقم ٣٣ فذكرت فيه ابن جني، وقد وقع هذا عقب ٣١ جمال الدين، وهنا أبانت الباحثة عن عدم اعتبار ابن وأب، غير أنها لم تذكر هذا ذكرا صريحا، كما أنه إذا كان هذا صحيحا، فكان عليها أن تسحب هذا التصور مع الأرقام التي أوردتها سلفا، غير أن الأمر لم يكن واضحا في ذهنها بشكل كبير.

ثم أوردت الباحثة في رقم ٤٠: أبو حيان ، وهذا ليس مكانه، على النحو الذي أوردته على النحو السابق، وعاد مرة أخرى ٤١: خليل أحمد خليل، وكان ينبغي أن يكون تاليا لرقمي ١٧، ١٨، على النحو الذي ذكرته سابقا، وفي رقم ٤٤ بعد حرف الراء، ذكر أبو ، لو كانت الباحثة، كان ينبغي عليها أن تشير إلى ذلك، غير أنها لم تفعل، كما أن رقم ٤٣ كان ينبغي أن يكون في رقم ٢١. ثم أنها في رقم ١٠٤، وكان ينبغي أن يكون في رقم ٩٨، ثم الخلط بين أسماء المؤلفين، على ما أوردته في ص ٣٧٥.

حقيقة فيما يتعلق بالمراجع، كان على الباحثة أن تأتي بالمصادر والمراجع، على نحو يليق برسالة علمية، كما أني لاحظت أنها لم تفصل بين المصادر والمراجع، على نحو يشي بالتداخل، ويبدو أن الباحثة لم تفهم أصلا الفرق بين المصادر والمراجع على نحو دقيق.

لم أشأ ان أتوقف طويلا عما يمكن أن يقال بترتيب المراجع وتنظيمها، وما أوردته، لا يمثل إلا ومضة؛ لأني لا يمكن أن أتوقف كثيرا مع تنظيم وترتيب مراجع رسالة دكتوراه، وهي من المسلمات البحثية، التي لا غنى للباحث عن أن يكون على دراية تامة بهذا الأمر، على نحو يجعله يطمئن لهذا الأمر.

حاولت قدر استطاعتي أن أكون مختصرا لما وقعت فيه الباحثة الفاضلة، وأن أمر المصطلح من القضايا العصية والشائكة في الدرس اللساني؛ لأنه يحتاج إلى معرفة بخلفيات معرفية، تضرب بعمق أصيل في الدراسات اللسانية قديما وحديثا، تجعل الوقوف عليه أمرا صعبا، وهو منزل ينزلق فيها أولو الاختصاص.

كنت واضحا، وحاولت أن يكون كلامي مختصرا، في اعتمادي على بعض الملامح الخاصة بالرسالة. وينبغي أن أشير إلى أني لم أتوقف عند كل جوانب الدراسة، بل توقفت عند بعض جوانبها.

الفهرس

